محضر الجلسة رقم 741

التاريخ: الثلاثاء 09 محرم 1432 (15 دجنبر 2010)
الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وثمان دقائق، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثالثة والأربعين مساء.
جدول الأعمال:
- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛
- التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011؛
- التصويت على مشروع قانون المالية برمته.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:
أمر الآن إلى جلسة عمومية تخصص لمداخلات الفرق في إطار مناقشة الجزء الثاني، ولكن تم الاتفاق في ندوة الرؤساء على أن تسلم التدخلات مكتوبة للرئاسة لتضمن في التقرير النهائي، وبالتالي أمر إلى التصويت على الجزء الثاني من المشروع وعلى المشروع برمته.
إذن الجزء الثاني وسائل المصالح/ النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة/ الميزانية العامة:
طبعا أنا أرجوكم أن تسلموا المداخلات مكتوبة إلى السيد الأمين أو السيد نائب الرئيس لتضمن في المحضر.
الجدول "ب"المادة 50/ الباب الأول.. تفضل السي بنشماش، في إطار نقطة نظام؟ السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:
السيد الرئيس،
تم الاتفاق في ندوة الرؤساء على أن تسلم المداخلات المرتبطة بالميزانيات القطاعية مكتوبة، نعم، ولكن التقرير يجب أن يقرأ، التقرير يجب أن يقرأ.

السيد الرئيس:
أي تقرير؟ كل لجنة على حدة؟ أنا لم أفهم، أرجوك الأستاذ بنشماش، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:
نحن، السيد الرئيس، الله يخلّيك، نتمسك بحقنا، ونظن أنه حق مشروع، وليس من حق أحد أن يصادره، بحقنا في تلاوة التقرير، لا سيما المرتبط بلجنة المالية، اللي تناقشت فيه الميزانيات القطاعية اللي داخلة في إطار اختصاصها.

السيد الرئيس:
السيد الرئيس المحترم، هناك إجماع..

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:
لا، السيد الرئيس، ما كاينش..

السيد الرئيس:
اسمح لي، اسمح لي، خليني نكمل..

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:
لا، ما كاينش إجماع..

السيد الرئيس:
لا. دعني أتكلم.
هناك ندوة الرؤساء اتفقت، مع الأسف خرجت أنت والإخوان ما حضروش، على أن تدفع التدخلات مكتوبة إلى الرئاسة لتضمينها في التقرير النهائي، ولم يكن هناك أي حديث على قراءة التقارير.
أنا أعرف أن هناك إشكالية حول التقرير.. الله يخليك آ الأستاذ،.. آ سيدي.. الله يخلّيكم.
هناك إشكالية متعلقة بالتقرير الخاص بلجنة المالية، ووقع حوله اجتماع مطول لساعة ونصف، وتناقشنا فيه مطولا حول التصويت الأول ديال 13 في الشهر، والثاني في هذا الصباح، وتم الاتفاق - كما تعرفون - على إرسالية للمجلس الدستوري، وهناك حق في التعليق على التصويت آخر اللجنة، يمكن أن يضمن للملاحظات التي لدى بعض الفرق فيما يتعلق بسير بعض اللجن والتصويت عليها، وهذا طبعا من شأنه أن يحصن ويحسن أداءنا.
شكرا.
السي بنشماش..

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:
عذرا السيد الرئيس.
نعم، حصل الاتفاق في ندوة الرؤساء، من باب تخفيف الضغط الرهيب اللي تعرضنا له جميعا، برلمانا وحكومة، على أن تدفع تدخلات الفرق البرلمانية مكتوبة وأن تسلم مكتوبة، ولكن لم يحصل، على الإطلاق، الاتفاق على عدم تلاوة التقرير المرتبط بلجنة المالية خصوصا، لأنه هناك منكر.
كاين منكر وقع في إطار هذه اللجنة، ونتمسك بحقنا في أن يطلع الرأي العام الوطني على ما حدث البارحة واليوم، ونحن متمسكون بضرورة تلاوة التقرير وبحقنا في قول ما يجب أن نقوله في هذا الصدد.

السيد الرئيس:

كيف تريدون من الرئاسة أن تختار تقريرا من بين سبعة تقارير التي لن تقرأ؟ أنا - شخصيا - ليست لدي أية سلطة. أنا آسف جدا أن يكون خطاب بيني وبينكم، ولكن أنا محرج في هذه الجلسة، فهناك اتفاق، ولكن أنا أرجوكم.

هناك تفسير للتصويت، يمكن أن تعبروا فيه عن مشاعركم في كل ما يتعلق بإشكالية لجنة المالية والتصويتين، وهذه ليست أول مرة يقع فيها تصويتان في لجنة واحدة، وليست أول مرة تسقط فيها ميزانية لجنة من اللجن في تجربتنا الديمقراطية، وبالتالي كان النقاش طويلا.

أنا كنت أنه سيغنينا عن فتح النقاش الآن، ولكن ما دمتم متشبثين، فأنا، طبعا.. لكم الكلمة.

لا، لا، الغوغاء ليست حلا ولا فتوى ولا أي حاجة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

الديمقراطية تتعرض لاغتصاب، ونحن لا يمكن أن نشارك في هذا العبث، واش عندكم التقرير السيد الرئيس؟ وهل أنتم مطلعون على الممارسات المشينة التي وقعت في إطار لجنة الشؤون المالية؟

نحن نتنازل عن التقارير الأخرى، ما كاين مشكل، ولكن التقرير المتعلق بلجنة الشؤون المالية متمسكون بضرورة تلاوته، لأنه وقع فيها ذبح للديمقراطية التي نبنيها، والتي دفعنا في سبيلها ثمنا غاليا، وبالتالي لا يمكن أن نسمح بهذا العبث، متمسكون بضرورة قراءة التقرير حتى يطلع السادة المستشارون والسادة الوزراء ويطلع الرأي العام الوطني على ما جرى البارحة واليوم.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أولا، نحن كما أقول دائما وأكرر، نحن في فضاء الحوار، والحوار فضيلة، ونحن كذلك في فضاء المؤسسات العليا التي تسير البلاد ومن ضمنها مؤسسة الرئيس، هناك ندوة الرؤساء، هناك مكتب، إلى غير ذلك... ولكل مؤسسة قدسية القرارات التي تتخذها بمشاركة الجميع.

والديمقراطية تلزمنا إذا اتفقنا على شيء أن نطبقه، وقد اتفقنا جميعا كرؤساء للفرق ورؤساء للجان وأعضاء المكتب تحت إشرافكم، السيد الرئيس، على أن نكتفي بتحرير التدخلات الخاصة بالقطاعات وأن نسلمها للرئاسة، ولم نشعر فريقنا أبدا - أي واحد منه - لتهييء نفسه للتدخل في المنصة.

الآن نسجل أمام الرأي العام أن هناك تراجع، فهذا هو ما نعيبه وسنفتح نافذة، يمكن غدا أن لا نطمئن لأي اتفاق يحصل داخل هذه المؤسسات.

شكرا.

السيد الرئيس:

ليس هناك خلاف. أنا سأفسر، دعني يا أخي أؤدي واجبي.

ليس هناك عدم اتفاق، السيد الرئيس الأنصاري، ليس هناك عدم اتفاق فيما يتعلق بتسليم مداخلات مكتوبة، هناك خلاف فيما يتعلق بقراءة أو عدم قراءة تقرير واحد من القطاعات كلها، يعني التقرير المتعلق بلجنة المالية، هذا طلب السيد الرئيس.

تفضل.. دعونا من الغوغاء، الله يخلّيكم، الله يخلّيكم، إذا كان هذا فضاء الحوار فخذ الكلمة وتكلم، تفضل.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

السيد الرئيس،

اجتمعت ندوة الرؤساء لدراسة الخلافات اللي كاينة بين الأغلبية والمعارضة فيما يخص التصويت في لجنة المالية، وبعد المناقشة اقترح السيد وزير العلاقات مع البرلمان أنه غادي تكون استشارة المجلس الدستوري، والمقرر لا يقرأ حتى شي تقرير، واتفقنا عليها، إلى عتراجعوا فيها، هي هاذي.

السيد الرئيس:

دقيقة الأخت الزومي، السي بنشماش سأعود إليك. الله يخلّيك، الله يخلّيك. تفضلي الأخت الزومي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.. في نفس الموضوع، السيد الرئيس.

البارحة استمعنا إلى مقرر لجنة المالية، ولم يتحدث عن أي شيء، سمعنا تقرير المالية، لماذا سنقرأ فقط المالية؟ إما نقرأ جميع القطاعات وإما أن لا نقرأها.

السيد الرئيس:

يا سيدتي، أنت خارجة من السرب، تفضل السي بنشماش، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

نحن لا نتنازل ولا نتراجع عما اتفقنا عليه مع زملائنا في ندوة الرؤساء، اللي تمت قبل قليل. وقع نقاش، وقع خلاف، وكانت فتوى اقترحها السيد الوزير المحترم المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أن نطلب رأي المجلس

الدستوري بشأن قانونية أو عدم قانونية اجتماع سري ومهرب.. نكمل، نكمل.

السيد الرئيس:

يا سيدي، يا سيدي، آ الإخوان، آ الإخوان، هذا فضاء الحوار، خذ الكلمة، خذ الكلمة.. آ السي بيجديكن، آ السي طريبش.

كمل، كمل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

هؤلاء الزملاء الذين يريدون مصادرة حقنا في الإطلاع على التقرير المرتبط بلجنة المالية، يريدون أن يتستروا على فضائح وقعت اليوم والبارحة، ونحن لا نقبل السكوت عليها.

السيد الرئيس:

الله يخلّيك، الله يخلّيك، السيد الوزير، السيد الوزير. آ السي بيجديكن، آ السي بيجديكن، من فضلك، السيد الوزير، سأعود إليك، سأعود إليك.

الهدوء، الهدوء من فضلكم، السي بيجديكن الهدوء، الهدوء، الهدوء.

السيد الوزير المحترم، السي لشكر، خذ الكلمة الله يخلّيك.

إلى كان هذا الفضاء فضاء الحرية والنقاش، خلّيوه للحرية، ما شي الغوات.

السيد الوزير المحترم.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

لم أكن أود أن أتدخل لو لم يؤتى على ذكر الوزارة مرتين أو ثلاث للاستدلال، لأنني أعتبر أن النقاش المسطري لا يمكن له إلا أن يقدم أشغالنا.

أعتقد ما نحن بصدده اليوم تعطاه حجم أكبر، علاش تعطاه حجم أكبر؟ لأنه لا بمقتضى الدستور ولا بمقتضى النظام الداخلي الأشغال في اللجان هي أشغال تحضيرية فقط واستكشافية، ولا تنتج أية آثار، ولذلك كل حديث عن المجلس الدستوري، المجلس الدستوري القانون التنظيمي تيحدد متى يلجأ إليه، ولا يمكن أن يلجأ للمجلس الدستوري بشأن أشغال تحضيرية.

ما اقترحناه عندما وقع الخلاف فيما يتعلق بالقانون، قلنا لكم الإخوان: فيما يتعلق بهذه النازلة، يمكن تطلبوا استشارة، لكي يثبت لكم أين يتواجد القانون.

القانون آش تيقول؟ القانون صريح وواضح: يتمتع المكتب بكامل الصلاحيات للإشراف على مناقشات المجلس، هذه المادة 27، ما كايناش شي جهة، لا لجنة المالية ولا رئيس لجنة المالية ولا رئيس فريق، ولا...

السيد الرئيس:

الله يخلّيكم، الله يخلّيكم. آ السي دعيدعة، آ السي دعيدعة، الله يخلّيكم، آ الإخوان، آ السادة المستشارين، آ السادة المستشارين، سأعود إليك، آ السي أفرياط، آ السي أفرياط، آ السي أفرياط.

ارتفع الضغط في القاعة، آ الإخوان إذا ارتفع الضغط في القاعة فيجب ألا يرتفع في أدمغتنا.

تفضل أستاذ.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

ولو أنني قوطعت، السيد الرئيس.

إذا سمحتم، السيد الرئيس، نخليو صوت العقل هو الذي يعلو في نقاشاتنا.

راه إذا غوتنا لا نستفيد من بعضنا، أنا أتمنى وأتمنى من هذه المناقشات هي اللي غادي تطور الأداء ديالنا جميعا، حكومة نستفيد، فرقا نستفيد، مستشارين نستفيد.

ما فيها باس، ماشي كلشي غندوزوه بسهولة، ولو نختلف، راه غادي نستفيد في تطوير ديمقراطياتنا.

لذلك، السيد الرئيس، أنا نجاوب على هاذ الشي. المكتب ولا شيء غير المكتب من مؤسسات هذا المجلس هو اللي عنده الصلاحيات للإشراف على مناقشات المجلس، هذه الصلاحيات مارسها المكتب بمقتضى المادة 31 من النظام الداخلي: يضع المكتب جدول أعمال المجلس طبقا لمقتضيات الفصل 56 من الدستور. يعلن المكتب عن جدول الأعمال بمجرد وضعه ويبلغه إلى الوزير الأول ورؤساء الفرق ورؤساء اللجن.

اجتمع المكتب، وقرر المكتب أن يكون التصويت...

السيد الرئيس:

لا، لا، آ السي الكور، آ السي محمد، أنا أرجوك، خليه يتكلم.. يا سيدي أجلس معنا من فضلك، دع النرفزة خارج القاعة، الله يكثر خيرك.

تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اجتمع المكتب، وحدد جدول أعماله، وفيما توصلنا به نحن، كحكومة، أن كافة الميزانيات الفرعية سيتم التصويت عليها مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية البارحة على الساعة الرابعة.

هذا ما توصلنا به، الرابعة زوالا، هذا قرار، وهذا القانون.

طيب القانون فيما يتعلق بالمساطر قد نتوافق على مخالفتها وعلى

تجاوزها، ولكن القوانين وجدت لحماية الأفراد، لحماية الأقليات، لضبط العلاقات، يمكن في لجنة، ولو تجمع جميع اللجنة على خرق القانون، ويكون ذاك الفصل فيه مصلحة مستشار واحد والقانون لصالحه، وفي هذه الحالة تيغلب المستشار اللجنة وكل أعضائها، وهو ما وقع وما نصينا عليه وما أوضحناه.

اللجنة، سيدي الرئيس المحترم، حيث كاين واحد الفهم، كيف تم التصويت على الجزء الأول من القانون المالي والجزء الثاني وعلى بعض الميزانيات الفرعية؟ تم التصويت لأن المعادلات كانت معادلات واضحة، الأغلبية أغلبية، والأقلية.. وما غنغيرهشاي بالغياب والحضور.

اليوم الأغلبية والأقلية ما كيغيرهاش واش الأقلية تحضر كلها أو الأغلبية تحضر ناقصها، لأن الذي تيجعل الأغلبية أغلبية هي الانتخابات، هي صناديق الاقتراع، وفي الديمقراطيات، لا يصل الناس إلى احتساب زائد صوت ناقص صوت، في الديمقراطيات، في المجالس: "قبل، مرفوض" باش كتسهل المهام.

احنا عندما تحدثنا وقلنا بالنسبة للقانون المالي والميزانيات الفرعية الأولى، وقع الإجماع بأنه يتم التصويت، فصوت عليها، وبدينا في آخر الليل مناقشة ميزانية وزارة التجهيز. واش ميزانية ظلت تناقش لساعات حتى الثالثة صباحا والثالثة والنصف، هل من المعقول وهل يستقيم... خليونا نكملو...

السيد الرئيس:

آ السي طريبش، راه ماشي السوق هذا، آ السي طريبش، راه ماشي السوق هذا. آ سيدي خذ الكلمة، خذ الكلمة، وتسنى وخذ الكلمة، ما تديروش السوق، آ سيدي، آ سيدي، آ السي دعيدعة.

الله يخليكم، أنا كنشوف، راه عندي السي الأنصاري والسي بنشماش والسي أفرياط، راه السي بنشماش كاين، صافي، خليه يكمل.

آ السي البركاني، الغوات ما صالح لوالو آ السي البركاني، آ السي البركاني: (vous n'avez pas le droit)، آ سيدي ما عندكش الكلمة، احترم القانون، احترموا القانون، لم أعطك الكلمة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

هذه مؤسسة محترمة، ولن يسمح بقذفها لا بجامع الفنا ولا بأي أسلوب لإرهابنا، وهذا أسلوب ديال السب، كنطلب يتدار محضر بشأنه، ما يمكن لا مستشار ولا وزير يوصف هذه المؤسسة بجامع الفنا.

لذلك، السيد الرئيس، احشوما يقول جامع الفنا، احشوما، احنا ماشي في جامع الفنا.

لذلك، السيد الرئيس المحترم، في الثالثة صباحا وحتى إلى الثالثة والنصف، لا قوة القانون.. هل تعلمون أنه يمنع أن يجري التصويت يوم الثلاثاء صباحا، لقد كنا في الساعة الثالثة والنصف بنظامكم الداخلي: "يمنع إجراء التصويت يوم الثلاثاء صباحا" وحيدنا الأيام التي يمنع فيها التصويت.

إلى درتو في المحضر أن اللجنة صوتت على الساعة الثالثة والنصف صباحا من يوم الثلاثاء، كافي هذا لكي نتقدم بطعن بمقتضى هذا القانون لنقول بأن هذا التصويت جرى مخالفا لمقتضيات النظام الداخلي.

أكثر من هذا، السيد الرئيس، أكثر من هذا السيد الرئيس المحترم...

السيد الرئيس:

الهدوء من فضلكم.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

احنا باش ترجع الأمور إلى نصابها، ما اقترحناه دون تزوير أو تزييف هو أن ما وقع يجي للجلسة العامة ويعرفه الرأي العام، ما يتقالش لنا ما وقع يقف عند الجلسة التي كانت في الثالثة والنصف صباحا، علاش؟ لأن تلتها الجلسة التي كانت في العاشرة صباحا برئيسها وأعضاء لجنتها، واجتمعت الناس ولربما الأصوات التي صوتت في هذه الجلسة كانت أكثر من الأصوات التي حضرت في الساعة الثالثة والنصف، حتى من ناحية الحضور.

لذلك باش نخليو الأمور في حدودها، احنا ملي غادي تكتب في التقرير الوقائع، ها التصويت الأول، وماذا وقع؟ احنا ماشي تقولوا لا كاين جوج تصويتات، ما كاينش جوج تصويتات، غير ها ماذا وقع، وقع أن التصويت آش وقع فيه، واليوم كذا اجتمعت اللجنة، بناء على ماذا؟ بناء على قرار من ندوة الرؤساء.

السيد الرئيس:

هذا هو التقرير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بناء على قرار من ندوة الرؤساء.

ملي يكون هذا هو التقرير، يسري عليه ما يسري على كل التقارير الأخرى، إلى هذا هو التقرير فيجب أن يسري عليه ما يسري على...

ويبقى في هاذ العمل ديالنا هو الأثر السياسي، إيوا يسمحوا لي أعضاء الفريق المحترم...

السيد الرئيس:

آسيدي حتى يكمل، الله يخليك، راه ماشي بوحدك اللي طالب الكلمة، شوية ديال الهدوء.

تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

يسمحوا لنا، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

الأثر السياسي ديال هاذ الفعل راه شفناه كاملين في الصحافة هاذ الصباح، ولربما شفناه أكبر من حجمه.

إيوا نخليو الأثر الدستوري والأثر القانوني اللي غادي يخدم البلاد وما فيه لا حسابات ضيقة ولا حسابات هاذ الفريق، خليو القانون المالي ياخذ طريقه بشكل هادئ في هذه الجلسة العامة وراه التصويت غادي يبين، وما نراهنوش لأن هؤلاء الجنود غادي يبقاو جنود مرابضين هذه الليلة حتى للثالثة صباحا أو الرابعة حتى لا يقع بهم ما وقع في جلسة اللجنة.

لذلك، راه ماكاين حتى مصلحة في التأخير.

السيد الرئيس:

الله يخليكم، عندي السي الأنصاري، السي بنشماش، السي أفرياط.

تفضل السي الأنصاري.. لم أعطك الكلمة السي الكور.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

أنا كان بودي أن لا أتناول الكلمة مرة أخرى، ولكن اضطراريا لأنني كنت في قلب الأحداث، ولابد أن أبين كذلك بدوري وللرأي العام ومن خلال هذه القبة أن ما وصلنا إليه من توافق داخل ندوة الرؤساء التي هي مؤسسة تشتمل على السلطتين التشريعية والتنفيذية، والنقاش الذي كان حادا في بعض الأحيان من أجل تجاذب الأطراف فيما بينها بخصوص عدة أطروحات، وأنا أحترم جميع الآراء، ولكن توصلنا لكي لا نعمل على التدخل في الجلسة العامة، انتظارا لما يقوله المجلس الدستوري حول هذه الإشكالية والتطبيقات القانونية التي ستخلق تراكما جديدا لديمقراطية بلدنا، وكنا كلنا متفقين على أن نطوي تلك الصفحة في انتظار أن يصل التقرير من المجلس الدستوري، الذي تعهدتم وتعهدت الحكومة بنقله نظرا لما لكم من صلاحيات، وبذلك نقصر من شر التقرير.

وقد كلفت عن الأغلبية وكلف زميلي الدكتور بنشماش عن المعارضة لنقل الحقائق، وليس شيئا غير الحقائق، سواء بخصوص الجلسة الأولى أي التصويت الأول وما جرى فيها، وما هي التدخلات، وأن لا يكون التقرير كما وصف بمخدوما، بل سنسهر عليه جميعا ليكون حقيقيا وليس مخدوما.

وسنعمل على نقل الحقائق كذلك بما جرى بعد التصويت الأول والجلسة المسائية أمس، وما اتخذته من قرارات وما اجتمعت عليه اليوم في العاشرة صباحا وكذلك ما توصلت إليه من نتائج.

هناك اختلاف في الرؤى انطلاقا من القانون الذي لا أريد أن أرجع إليه، وقد أشار إليه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وتلا علينا النصوص، التأويلات تختلف من شخص إلى شخص، وفي بعض الأحيان لا اجتهاد مع النص، ولكن نحن نريد أن لا نغلط أحد، وليس لنا ما نتستر عليه احنا في الأغلبية.

احنا في بيت من زجاج، السيد الرئيس، ولا يمكن أن يفهم أننا نخشى تلاوة هذا التقرير لأن هناك ما نخشاه، لا نخشى شيئا، ولكن احتراما لمؤسسة دستورية وهي ندوة الرؤساء، التي كانت برئاسة رئيس المجلس الذي هو ثالث شخصية في التراتبية في بلدنا وما نكنه له من تقدير واحترام وكافة الممثلين لمؤسسات من رؤساء اللجن ورؤساء الفرق وأعضاء المكتب، والجهاز التنفيذي ممثلا في شخص الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي أتى باقتراح نشكره عليه وننوه به.

وكنا نود أن نقف عند هذا الحد ولانفتح ولا نخلق هفوات فيما بيننا، لأن هناك هيئة لا مطمع لها ولا دخل لأحد في شأنها، وهي في الوسط ومؤهلة لإعطاء الاستشارة لهذه المؤسسة الموقرة حول النظام الداخلي الذي صادقت عليه من أجل أن يصبح قابلا للتطبيق وملزم للحكومة وللبرلمان وللأغيار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم، الأستاذ بنشماش، السيد الرئيس المحترم تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

سأحاول جاهدا أن أتدخل بهدوء وأن أتكلم بصوت منخفض لأن الرفع من درجة الصوت، رفع الصوت عاليا ليست حجة على من لا حجة له، استمعنا للمرافعات التي قدمها السيد الوزير المحترم والسيد الرئيس المحترم.

وأود أن أسارع إلى القول بأنني متفق إلى حد ما مع السيد الوزير المحترم عندما يذكرنا، ونحن لسنا في حاجة لذلك، لأن النظام الداخلي يخول لمكتب المجلس صلاحية الإشراف على سير الجلسة، نحن متفقون، ولكن يا سيدي هل من حق مكتب المجلس أن يصادر حق السادة المستشارين في الاطلاع على التقرير؟ هل تتوفرون على تقرير لجنة المالية؟ الجواب، ما عندكمش تقرير، هذا من جهة.

من جهة ثانية، استمعنا لزميلنا المحترم في فريق الأصالة والمعاصرة، وقد كررها كذلك السيد الوزير، استمعنا لما يفيد، لنقف عند هذا الحد ولنتوافق، ونحن قلناها في ندوة الرؤساء، ونقولها الآن بملء فمنا، لسنا مستعدين لكي نشارك في منطق التوافقات التي تحدث تحت الطاولة، هذا زمن انتهى، كل شيء يجب أن يكون واضحا وفوق الطاولة.

الوقائع، السيد الرئيس، لست في حاجة لكي أعلق على ما ورد في مداخلة السيد الوزير المحترم عندما شكك في قانونية التصويت الذي جرى ليلة الاثنين، وقد قاربت الساعة الثالثة صباحا، لست بحاجة لذلك، لأنه هناك لجان كثيرة وهناك ميزانيات كثيرة، ومنها ميزانية وزارة الداخلية تم التصويت عليها في هذا التوقيت بالذات، الذي يعتبره السيد الوزير غير قانوني، كما أذكره بأن زملاءنا في مجلس النواب هم الآخرون اشتغلوا إلى

حدود الفجر وصوتوا على ميزانيات قطاعات في حدود الساعة الرابعة.

ثانيا، هذا الاجتماع تم بطلب وبإلحاح من الحكومة، وبطلب وإلحاح من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وكانت حجته في ذلك، وهو محق، أن أجندة مجلس المستشارين أصبحت مضغوطة ومزدحمة، وأنه علينا أن نناقش وأن نصوت على الميزانيات كي يتأتى لنا أن نعقد هذه الجلسة.

ماذا وقع السيد الرئيس؟ وقع أنه، والسيد وزير المالية المحترم حاضر، اجتمعت لجنة المالية يوم الاثنين ابتداء من الساعة الحادية عشر، وشرعنا في مناقشة وفي البت في التعديلات التي قدمتها مختلف الفرق، وعندما اقتربت الساعة إلى حوالي السابعة / الثامنة ليلا، طلب السيد رئيس اللجنة بطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بالتصويت على الميزانيات التي تدخل في إطار اللجنة، وكذلك كان، صوتنا على ميزانيات خمسة وزارات، ميزانية البلاط الملكي بالإجماع، ميزانية وزارة الإسكان، ميزانية الوزارة الأولى، ميزانية الاقتصاد والمالية، ميزانية الشؤون الاقتصادية، ميزانية التخطيط، ميزانية الماء والبيئة، صوتنا على هاذ الشي، لأن اللجنة اتفقت بإجماع أعضائها، استجابت بإجماع أعضائها لطلب السيد رئيس اللجنة، وهذا موجود في التسجيل وموثق، وقد طالبنا ونطالب بموافاتنا وموافاتكم بالتسجيل الكامل لوقائع هذه اللجنة.

وعندما حان وقت المناقشة والتصويت على ميزانية وزارة التجهيز والنقل، طلب زملاؤنا في الفرق، وقد نال منهم الوهن، طلبوا منا بعد أن ناقشنا بعمق، نظرا لأهمية القطاع، أن نؤجل التصويت، فقلنا هذا غير معقول.

والآن المحاولات التي بذلت للتأجيل والتي باءت بالفشل، لأن التسجيل والاتفاق ديال السيدة الرئيسة مع السيد الرئيس واللجنة قررت أن نستمر ولو حتى الفجر، لأن كاين جدولة يجب أن نحترمها وكاين آجال دستورية يجب أن نحترمها، صوتنا.

واليوم، يؤسفنا أن يكون السيد الوزير المحترم يضم صوته لأصوات السادة المستشارين المحترمين الذين طالبوا بإعادة التصويت الذي أفضى إلى إسقاط ميزانية وزارة النقل والتجهيز بمعارضة خمسة مستشارين والتصويت الإيجابي لمستشارين من فرق الأغلبية وبامتناع مستشار واحد.

ما هي حجتهم في ذلك؟ إنهم سيدي الرئيس، كما استمعنا في المرافعات، يقدمون ثلاثة حجج واهية ومتهافتة ومردود عليها، الحجة الأولى التي يتحججون بها هي أن البرمجة التي أقرها مكتب مجلس المستشارين ليس فيها ما يدعو إلى التصويت، هذا صحيح، ولكن حدث أن السيد رئيس اللجنة وبطلب من الحكومة شدد على ضرورة المناقشة وعلى ضرورة التصويت، علاش صوتنا على 6 الميزانيات؟

السيد الرئيس:

خليه يكمل، خذ الكلمة من بعد، تفضل أكمل، الله يخليكم احترموا صديقكم، احترموا زميلكم من فضلكم، تفضل السي بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

أكرر بأنه حصل الاتفاق بالإجماع داخل اللجنة بالرغم من أن البرمجة اللي أقرها مكتب مجلس المستشارين ما فيهاش التصويت، ولكن اتفقنا داخل اللجنة بالإجماع على أن نناقش الميزانيات وأن نصوت على الميزانيات، ناقشنا وصوتنا على 6 ميزانيات، ما كان فيها حتى مشكل.

لما وصلنا لميزانية وزارة النقل والتجهيز، وبما أن الفرق المساندة للحكومة لم تتحمل مسؤوليتها كاملة وأن تصمد لمؤازرة زميلها في الحكومة، بادرت إلى التشكيك في شرعية وقانونية ذلك التصويت، وأضافوا إلى ذلك حجة أخرى لا تقل تهافتا، وهي الحجة القاضية بما هو منصوص عليه في المادة 60 من النظام الداخلي، المادة 60 تجيز لرئيس الفريق أن يطلب تأجيل التصويت، هذا صحيح ونحن نقر بذلك.

ما وقع، هو أن السيد رئيس الفريق الاستقلالي المحترم، والذي لم يواكب مختلف أطوار هذه اللجنة، لأنه كان في لجنة أخرى، التحق باللجنة بعد أن استشعر بأن الأغلبية غير حاضرة، وطلب فعلا التأجيل، ولكنه قرن طلب التأجيل اللي قدمه والمحضر المزور، نعم المحضر المزور اللي تعطى لنا واللي نقل بشكل جزئي وانتقائي وقائع هذه اللجنة، فيها ما يؤكد ذلك، وقد طلب زملاؤنا، رئيس الفريق وآخرون، طلبوا وقالوا لنا بالعربية تاعرابت، ما كاين مشكل بغيتو نصوتو، ولكن الله يخليكم نصوتو ونحسبو الأصوات اللي صوتنا بها على الخمس ميزانيات اللي دازت، اللهم إن هذا منكر، هذا منكر، ها هو المحضر، السيد رئيس الفريق يقول لا نرى مانعا...

السيد الرئيس:

السي كريمن، دعوا زميلكم يتمم كلامه، وخذ الكلمة من بعد، أتمم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ليطمئن السيد المستشار المحترم، أنا أقصد بالمحتوى المزور، لأنه احنا السيد الرئيس طالبنا بالتقرير الكامل لوقائع اللجنة، ولم يسلم لنا التقرير كاملا، ينقل مختلف وقائع الأطوار، التقرير اللي تعطى لنا هو تقرير انتقائي ومزور، لأنه ما فيهش الوقائع ديال الأطوار كلها التي تشير إلى أن السيد رئيس اللجنة واللجنة وافقت بالإجماع على المناقشة وعلى التصويت، وأكثر من ذلك طلبوا منا مقايضة، والصحافة كانت حاضرة، طالبوا منا مقايضة أن نمر إلى التصويت ولكن بشرط أن نحتسب الأصوات التي جرى التعبير عنها عند التصويت على خمسة ميزانيات مضت، وقلنا بأن هذا غير موجود وهاذ الشي مسجل، ها هو التقرير.

ثانيا، البارحة زعم زملاؤنا بأنه في إطار ندوة الرؤساء التي عقدت البارحة، وكان في جدول أعمالها مناقشة الترتيبات المتعلقة بتنظيم تدخلات رؤساء الفرق والترتيبات المتعلقة بالجلسة العمومية، وبرد السيد الوزير المحترم، والترتيبات المتعلقة بالميزانيات القطاعية.

نعم اتفقنا على أن المداخلات المرتبطة بالميزانيات القطاعية يجب أن تسلم مكتوبة اقتصادا للوقت، ولكن لم نتفق، وليس من حق أحد أن يصادر حقنا في الاطلاع على فحوى التقرير المرتبط بلجنة المالية، وأكثر من ذلك حاولوا أن يقنعونا من خلال إقحام مؤسسة رئاسة المجلس، وزعموا بأن السيد رئيس المجلس يقر بلا قانونية التصويت الذي أفضى إلى إسقاط الميزانية.

طيب، طلبنا منهم، إذا كان ذلك صحيح، أعطونا جوابا مكتوبا، وثيقة مكتوبة تفيد بأن رئاسة المجلس تقر بالطابع اللاشرعي واللاقانوني لهذا التصويت، فلم يأتوا بذلك، وماذا كانت النتيجة؟

كانت النتيجة هي أنه صباح هذا اليوم، وبينما كان في برنامجنا أن نأتي إلى الاستماع لما تبقى من تدخلات السادة رؤساء الفرق اللي ما تدخلوش البارحة، بادر الإخوة إلى تنظيم اجتماع أقول محرب وسري، علاش محرب وسري؟

أنا آسف لأنني أستعمل هذه الكلمات، علاش؟ لأن السادة المستشارين الأعضاء الدائمون في هذه اللجنة، سواء الذين ينتمون لفريق الأصالة والمعاصرة، أو الذين ينتمون للفرق البرلمانية الأخرى لم يستدعوا للاجتماع اليوم، لا بشكل مكتوب ولا شفويا، لم يستدعوا، كما أنه مقرر اللجنة، انظروا مستوى العبث، المقرر ديال اللجنة يا عباد الله لم يستدعى، ما بغاوهش يحضر معهم.

واطلعت، وأقولها بكل أسف، على وقائع مسرحية سخيفة تم إخراجها بطريقة رديئة، وهذا، السيد الرئيس، يقودنا إلى ما يلي:

إن ما حدث في اجتماع لجنة المالية بمناسبة مناقشة الميزانية ديال وزارة النقل والتجهيز...

السيد الرئيس:

أنا اللي أسير، السيد الرئيس، أجلس السي ادريس، اجلس، احترم نفسك ومؤسسة بلادك، لو ضبطتها لما وقعنا في المشكل، لو حضرت في لجنتك لما وقعنا في المشكل، أنت اللي غبت على الجلسة، وأرجعها لي أنا.

احترموا مؤسستكم، السي اللبار.. السي بنشماش لخص من فضلك.

أنا مسجلك، كاين السي بنشماش، والسي الأنصاري وفضيلي والأستاذ طبعا والرئيس المحترم.

تفضل، رأفة بنا، الآن الرسالة وصلت، رأفة بنا نلخصو شوية.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس المحترم،

لن أعود إلى الوقائع، ولكن نحن نطالب بموافاتكم وموافاتنا بوقائع التقرير ولكن كاملا غير منقوص، تقرير ماشي منقوص.

وكنا نعتقد أن ما حدث، التصويت اللي أدى إلى إسقاط ميزانية وزارة النقل والتجهيز، كنا كنعتقدو أن هاذ الشي هذا مجرد لحظة سياسية عادية وصحية في مسار مؤسستنا التشريعية هاته، التي طالما تعالت الأصوات من أجل تأهيلها والنهوض بها لتلعب دورها الحقيقي ولكي تساير الديناميات التي تعرفها حياتنا السياسية في هذا البلد.

لكن للأسف الشديد، واسمحوا لي أقولها وبألم شديد، في الوقت الذي كان على الأغلبية الحكومية أن تتعامل بصدر رحب مع نتائج وخلاصات اللجنة وأن تتعامل بنضج ومسؤولية وأن تتعاطى مع المعنى والمغزى الذي تنطوي عليه واقعة إسقاط مجرد ميزانية في اللجنة اللي هي على كل حال عمل تحضيري، نجدها مع الأسف بعيدة كل البعد عن تمثل قيم ومبادئ الديمقراطية التي تتطلب التعامل بصدر رحب وأن تقبل نتائج الديمقراطية ونتائج التصويت، لا أن تسعى عن طريق أساليب ملتفة إلى إعادة النظر فيها.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعبر عن استغرابنا وعن استهجاننا لأسلوب وشكل تعاطي الأغلبية الهشة وحتى الحكومة في شخص الوزير الذي كان حاضرا، ويوجد في التقرير أشياء ستصيبكم بالذهول، ونطرح علامات استفهام كبرى حول مدى استيعاب بعض مكونات الحكومة، وعن مدى تمثلها لمضامين الخطاب الملكي السامي الذي دعا فيه جلالة الملك إلى ترسيخ علاقات التعاون الإيجابي بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وبين أغلبية متضامنة ومعارضة بناءة في نطاق الاحترام المتبادل والالتزام المشترك بأحكام الدستور وبالقيم الديمقراطية وحرمة المؤسسات والمصالح العليا للوطن.

ألم يكن حريا بالأغلبية الحكومية أن تستوعب الدرس، وتوجه أنظارها إلى ذاتها العليلة والمعتلة التي تتميز بالهشاشة وعدم التماسك وعدم الانسجام وأن تعيد ترتيب أوراقها، لأن المغرب اليوم في أمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حكومة قوية مساندة بأغلبية متضامنة.

أجد نفسي، وأنا سأختم، مضطرا لأعيد التذكير، السيد الرئيس، بما سبق لي أن قلته في ندوة الرؤساء، نحن لسنا مستعدين أن ندخل في ترضيات تحت الطاولة، لسنا مستعدين لكي نكون مشاركين أو مساهمين في عملية اغتصاب الديمقراطية وفي عملية إلحاق الأذى بهيبة هذه المؤسسة.

ولذلك، نطلب منكم، السيد الرئيس، وتطبيقا لمقتضيات المادة 20، التي تجيز إذا طلب أحد رؤساء الفرق رفع الجلسة قصد التشاور مع أعضاء فريقه، يتعين على الرئيس أن يستجيب لذلك الطلب ويرفع الجلسة لمدة محدودة.

ارفعوا الجلسة لكي نتشاور في الموقف الذي يتعين أن نتخذه لمواجهة هذه المهزلة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسي أفرياط ومن بعد السي الأنصاري ومن بعد السي كريمن، ومن بعد السي فضيلي.

تفضل السي أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدتان، السادة المستشارون،

أولا لابد أن أذكر بأنني وبلغتي العامية أنا لا أريد "خدمة سياسة في أي أحد"، وأنا أتدخل وفق قناعاتي، من جهة باش نتفاهمو، لكن أنا أتأسف كون السيد وزير العلاقات مع البرلمان يبرر ما لا يمكن استساغة تبريره، ألا وهو ضرب الديمقراطية، أن أتأسف جدا لهاته المسألة، ولكل قراءته الخاصة للقانون الداخلي.

إضافة أنا لا أتفهم السيد الوزير أنه يتدخل بين الفينة والأخرى عندما تكون الأغلبية في ورطة والحكومة في ورطة، ربما هذا دوره، لكن المشكل اليوم ببلانا، وباختصار شديد، ليس مشكل تصويت أو إعادة تصويت، إن المشكل اليوم هو مشكل الوطن برمته.

ماذا سنقول غدا للمواطن الذي يتتبعنا؟ ماذا سنقول لخصومنا؟ أية مصداقية لهاته المؤسسة؟ هذا هو السؤال العريض الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا جميعا بعيدا عن كل مزايدة.

لذلك، فأنا مرة أخرى لا يمكنني إلا أن أتأسف لأن هذا الوضع لا يضحك، ماشي تيضحك هاذ الشي، هاذ الشي ماشي الضحك والتصفيق، ونحن على بعد سنتين من الاستحقاقات المقبلة، كيف سنقنع المغاربة بأن نعيد الثقة إليهم في المؤسسات، أبهذا السلوك؟ ليست هاته هي المرة الأولى التي يتم فيها التصويت ضد ميزانية فرعية، لماذا لم تقم الدنيا ولم تقعد عندما تم التصويت على ميزانيات فرعية في السابق؟ ما الأمر في ذلك؟

بل هاته المسألة صحية بالنسبة لمؤسستنا، ونحن نعلم أن الأغلبية ستمرر هاته الميزانية الفرعية في الجلسة العامة، الآن لقد أدخلتم البلاد في متاهة وليتحمل كل واحد وكل من يريد أن يوجه البلاد نحو المجهول.

اقتراح عملي، نحن سجلنا مواقفنا، وحتى لا نعرقل استمرار هاته الجلسة، أنا أقترح أن نستمر في عملية التصويت على مشروع قانون المالية، وأن يتحمل كل مسؤوليته التاريخية، واتقوا الله في هذا الوطن وفي هذا الشعب.

السيد الرئيس:

شكرا، الأستاذ الأنصاري، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء،

اسمحوا لي إن تناولت الكلمة مرة ثانية اضطراريا، لأنني كنت أولا أتمنى أن لا ندخل في الجزئيات، ولكن الجزئيات كل واحد يراها من منظاره الخاص، ولابد كذلك أن يتعرف المستمعون والمشاهدون إلى كذلك رؤيتنا في الأغلبية لما طرحه زميلنا السيد الرئيس.

وكذلك قبل أن أتطرق للجزئيات، كان بودي في هذه المؤسسة، وهي مؤسسة محترمة، وفي الاحترام المتبادل بيننا في جميع الأحوال كممثلين للأمة، كل من موقعه السياسي ومرجعيته السياسية، أن لا نستمع إلى بعض الكلمات التي لا تليق بهذه المؤسسة، مثال التزوير، تحت الطاولة، السرقة، إلى غير ذلك، هذه كلمات لا تليق بالبرلمان، هذه كلمات يمكن أن نختلف، واللغة العربية ملئى بقاموس كبير من المفردات التي تؤدي نفس المعنى بدون أن نسقط في مثل هذه الكلمات، هذا بصفة أساسية.

ثانيا، لابد كذلك أن أذكر أنه ليست المرة الأولى، وقد سبق لي عندما كنت رئيس اللجنة أن سقطت إحدى اللجان التي كنت أترأسها في ذلك الآن، وهي إحدى الميزانيات، ولكن الآن نحن بصدد كيفية الإسقاط، مسطرة الإسقاط، طريقة الإسقاط، وهذه تستوجب منا موقفا وكذلك نقاشا قانونيا ودستوريا وسياسيا، ولم هذا الحرج؟

هذه واقعة وظاهرة صحية تعرفها جميع الديمقراطيات في العالم، لا نتزعج من ذلك، ولهذا لابد أن أؤكد أولا للتاريخ أنني كنت بلجنة المالية منذ أن قدم السيد وزير التجهيز والنقل الميزانية الفرعية، ولم أغادر مقعدي إلى حدود الساعة الثالثة والنصف صباحا، على خلاف ما سمعته، الملاحظة الأولى، وذلك على خلاف بعض الأشخاص الذين كانوا يرتادون مقاعدهم داخل اللجنة ويخرجون، لأن كان عندي التزام سياسي كرئيس فريق أن أتابع وأعرف ماذا يجري داخل اللجنة، نظرا لأهمية القطاع كما أشار إلى ذلك الجميع.

وبطبيعة الحال أنا لست على علم بما جرى قبل انعقاد اللجنة، ولكن لابد وللتاريخ أن أؤكد أن في نهاية اللجنة وعندما شعر الجميع بالتعب والعياء ود عدد كبير من أغلبية ومعارضة وغير الأعضاء الرسميين في اللجنة ينسحبون إما للتعب، وهذا هو المهم، أو اعتقادا منهم بأن التصويت لن يكون إلا في اليوم الموالي بعد جلسة الأسئلة الشفوية، انطلاقا من القرار المتخذ من طرف المكتب الذي أكد السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أنه المؤهل لوحده من أجل إقرار البرنامج الذي يعمل به، وقد بلغ للفرق وبلغ للحكومة، وكانت اللجنة منضبطة مع توجهات المكتب في برمجة أعمالها، وجميع الأعضاء، وهم حاضرون هنا، لازالت لديهم الاستدعاء في

الأغلبية تثبت ذلك، وعندما أتينا إلى آخر لجنة، كانت السيدة التي تنوب عن رئيس اللجنة الذي انسحب منذ التقديم بعد العشاء، انسحب وترك الأخت فريدة التي تنتمي إلى المعارضة، وقد سيرت الجلسة تسييرا محكما، ولكن عندما أتينا إلى النهاية بأقلية قليلة من الحضور، طرح مشكل التصويت على اللجنة الفرعية، فكانت إلى جانبي وقالت لي هل نصوت؟ قلت لها سنستشير.

أنا طلبت من الزميل الأستاذ مرون الذي ينتمي إلى الفريق الحركي، وقال لقد دأبنا دائما وفي جميع الأحوال أن نستمر بنفس الأعداد في داخل اللجنة على جميع الميزانيات، هذا كان دائما كما قال السيد الوزير المكلف بالعلاقات، الأغلبية أغلبية والمعارضة معارضة، ولا يختلس أي طرف حق الطرف الآخر.

ولكن قالت السيدة الرئيسة وبإيعاز من بعض الحاضرين، لا، علينا أن نحتسب الأصوات هنا، وهناك أشهرت الفصل 60 من النظام الداخلي، ماذا يقول؟ "إذا طلب ثلث أعضاء لجنة أو رئيس فريق أن يؤجل تصويت اللجنة لعدم حضور أغلبية الأعضاء، يؤخر الاجتماع." هذا ملزم، هذا بمثابة قانون تنظيمي، هذا من النظام العام الذي لا يمكن خرقه أبدا لا من طرفي ولا من طرف رئيسة اللجنة ولا من طرف الحضور.

الآن السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة طلب منكم بمقتضى المادة 120 التي هي كذلك تلزمكم بإعطاء مهلة للتشاور، وبالتالي لا يمكن أن نتعامل بمكيالين، هذا حرام الفصل 60 والفصل 120 حلال، إما كل هذا القانون نتركه جانبا أو نستعمله، ولكن أصر الإخوان وحصل نقاش ودون في محضر هو موضوع تسجيل.

إذا كان هذا التقرير الذي توصلنا به مخدوما، فعلينا أن نخدمه لكي لا يكون مخدوما، وهذه مسؤوليتنا ولا نرضى أبدا أن يكون...

إذن، قيل الكثير، قيل تحت الطاولة، أية طاولة؟ هل تلك الطاولة الكبيرة في قاعة الاجتماع؟ هل الطاولة هنا في البرلمان؟ هل احنـــا في (le noir) في البيع والشراء؟

أقول وأتحمل مسؤوليتي كرئيس للفريق، أن بيتنا من زجاج ونحن نشجب إذا كانت هناك سلوكيات من قبيل ما جاء به، السيد الرئيس، ولا نرضى أبدا أن ينسب لنا ذلك، ونتمنى أن يكشف ذلك للرأي العام ليتحمل كل واحد، ولو ينتسب للأغلبية، مسؤوليته، ولكن من افترى على شخص أو نعته بما ليس فيه، عليه كذلك أن يتحمل مسؤوليته السياسية ولا أقول غير السياسية، لأن يربطنا الأخلاق، يربطنا تواجدنا في مؤسسة تمثل سيادة الأمة.

السيد الرئيس،

زملائي، زميلاتي،

إذن بعد ذلك، وبعد إصرار كبير من طرف السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، وتشاجب النقاش فيما بيننا، وهذا شيء طبيعي داخل اللجنة، أصرت السيدة الرئيسة، وأتفهمها، أن لابد أن تمر إلى التصويت، وفي ذلك الوقت رغم أنني احتججت بالفصل 60، وقلت كذلك أن الاستدعاءات التي هي بين أيدي الأعضاء وتبرير غيابهم هو نتيجة عدم برمجة التصويت، هناك من قال أن السيد رئيس اللجنة، وهو حاضر هنا، والنظام الداخلي يؤهله لطلب الكلمة قبل غيره لإعطاء تبريرات، وأنا أطلب منه تقديم التبريرات أمامكم، لأنه لا يمكن أن أنوب عنه، لأنه هو المسؤول عن تلك اللجنة.

وبطبيعة الحال نسب إليه أقوال، ولم تظهر في التسجيل، وهنا أنا والسيد بنشماش عندنا أمانة تاريخية أمامكم وأمام الشعب المغربي، على أن نرجع للتسجيل الحقيقي، وإذا كان هناك فيه أي خلل، علينا أن نأتي به إلى هذا المجلس.

أنا معك السي بنشماش، ولكن إذا لم يكن هناك ما جئتم به، وإذا كان هناك رفض تطبيق الفصل 60، إذا كان هناك عدم تراتبية التصويت من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، إذا كانت هذه الخروق مثبتة، فعلينا أن نرجع للصواب والرجوع للصواب فضيلة.

وليس هناك ما من شأنه أن يخدش كرامتنا أو يقول لنا تراجعنا، أنا لا أوافق ذلك الشخص الذي قال هذا يمس بالمؤسسة، بل أول مرة أعطي للمؤسسة حيوية ونقاش حيوي يشد الجماهير إليه، ليعرف أنه في هذا المجلس هناك كفاءات، هناك أشخاص يرجعون للقانون ويتدبرونه ويطرحون كل مسألة في مكانها، ويتجاذبون ويختلفون ويتوافقون وهدفهم الأسمى هو الوصول إلى المصلحة العليا للبلاد.

إذن، السيد الرئيس، بعد ذلك وتم التصويت وجئنا لنشتكي في جو حضاري، في جو لائق، في جو هادئ، وقد أثير هذا الموضوع في ندوة الرؤساء.

وأتمنى وكنت أتمنى من صميم قلبي، ولا أقولها مجاملة لأني لا أخاف إلا الله، أن يكون حاضرا السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، أنا قلت أن تكون حاضرا، لأن قلت خرجت أنا قلتها، ماشي أنا اللي أثرتها، الله يخليك اسمح لي، ماشي أنا اللي أثرتها... ولك من القدرات والإمكانيات ويدك طولا أكثر مني هناك لتعرف من أثارها، وبعد ذلك أدليت بدلوي في النقاش، الله يخليك اسمحوا لي، وتوصل الجميع، ونتمنى أن هناك تسجيل لندوة الرؤساء التي كانت حاضرة فيها الحكومة وحضرت فيها جميع الأجهزة، وكل واحد فكلامه مسجل، وقبل أن نطلب تسجيل اللجنة، علينا أن نطلب تسجيل ندوة الرؤساء، باش يتعرف السيد الرئيس كل واحد ماذا قال؟ وكيف كانت رؤيته لما وقع؟

وتوصلنا جميعا لإعطاء المصداقية لعملنا ولعملنا داخل اللجان، لا في مجال التشريع ولا في مجال المراقبة، وعلى أن ننقذ وجهنا وأن نعود إلى الفضيلة وللتطبيق السليم للقانون وإعادة التصويت على الميزانيات الفرعية.

فطبقا لذلك القرار الذي انضبطنا له جميعا، كنا حاضرين وكنت حاضرا مساء يوم الثلاثاء حوالي الساعة السادسة، وكانت القاعة غاصة من الأغلبية والمعارضة، وقد دخل السيد الرئيس الأول المجلس الأعلى للحسابات وتدخلت وطلبت منه أن يختصر، لأن السيد الوزير الأول، السيد الرئيس، والحكومة تنتظر لأننا نحن على موعد مع الجلسة العامة، على أن يعطينا رؤوس الأقلام فقط ونمر إلى المرحلة المقبلة، أي التصويت، قبل أن نأتي للجلسة العامة.

فوقع نقاش قانوني، نقاش في العمق، هل يمكن لنا أن نصوت مرة أخرى؟ وبقينا ساعة وربع، واضطررنا لمغادرة القاعة من أجل المشاركة في الجلسة العامة، لأنكم كنتم تنتظرون وتلحون على الجميع من أجل الالتحاق.

وقد أعلن السيد الرئيس، والتسجيل شاهد على ذلك، وقال سنواصل عملنا غدا ابتداء من الساعة العاشرة وأعلنها للجميع، ولما لا نقول اللجنة سيدة نفسها وقد قررت أن تجتمع على العاشرة صباحا من أجل إنهاء أشغالها.

أليس هناك استدعاء أكثر من هذا الاستدعاء، ولو أني لم أكن حاضرا في العاشرة جئت متأخرا، ووجدت أن هناك عدد من الإخوان سواء أعضاء اللجنة الدائمين أو غير الدائمين، ومن ضمنهم المعارضة صادفتهم في مخرج للقاعة وتصافحت مع السيد الرئيس في الباب، وقيل لي عندما استفسرت أنه تم التصويت ب 10، ولكن الإخوان المنتسبين للمعارضة لم يشاركوا، لم أعلم هل كانوا داخل القاعة أم واقفين أمامها؟ ولكن صادفتهم في مدخل القاعة.

الآن هناك نقاش قانوني نحترمه، نحترم وجهات النظر، ولكن الله يخليكم خليونا لأن اللي تيبخس العمل ديالنا ويعطي صورة سلبية هو ملي تيسمع الرأي العام "كاين تحت الطاولة"، كاينة المقايضة، آش من مقايضة؟ آش بغينا نربحو، تسقط نعاودو ندوزوها هنا، آش من مقايضة هاذي؟ الله يخليك، آش من مقايضة؟ اللي سمع المقايضة يقول راه اعطيني نعطيك، آش كاين هنايا، الله يجازيكم بخير، الله يهديكم.

السيد الرئيس، أنا غادي نختم، أنا يلاه 14 دقيقة، راه كاين تسجيل، السيد الرئيس، إذا سمحت لي، السيد الرئيس.

الفالطة ماشي ديالي أنا، السيد الرئيس الذي تفضل على هذا راه احنا تقريبا عندنا النسبية...

السيد الرئيس:

تكرر نفس الكلام يا سيدي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

الله يخليك، السيد الرئيس، احنا توافقنا على حل لما تتسمون به من حكمة، وأنتم أب الآن ورئيس للجميع، أنتم لا تنتسبون لا إلى الأغلبية ولا إلى المعارضة، وقد انتصبتم في كرسي الرئاسة الذي هو في وسط القاعة وتنظرون إلينا تحت الشعار ديال المملكة، وبحكمتكم وحضور ممثلي الحكومة وجميع الأطراف، توافقنا على ألا نحيي هذا النقاش لكي لا تنقسم الآراء وأن نترك ذلك لمؤسسة دستورية لتقول ما هو الصواب وعلينا أن ننضبط معه جميعا.

إذن فلنترك ما اتفقنا عليه ليأخذ طريقه ولنسرع بتهييء التقرير الذي التزمنا به أنا والزميل الأستاذ بنشماش من أجل سلك هذه المسطرة التي ستحل هذه الإشكالية.

ونريد ونلتزم أمام الجميع على نشر تلك الاستشارة التي ستأتي من المجلس الدستوري لنتعظ بها في المستقبل، ولنتجنب تحت الطاولة ولا فوق الطاولة ولا جنب الطاولة ولا المخدوم ولا غير ذلك.

شكرا.

السيد الرئيس:

السي كريمن ومن بعد السي الكور.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غادي نكون مختصر، سوف أتطرق لشأن...

السيد الرئيس:

نقطة نظام السي فاتحي، راه ماكاين حتى إشكالية في التسيير، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

إذا سمحت، الله يخليك، لأنه احنا باقيين متبوعين بالتصويت على الجزء الثاني.

الآن استمعنا لمختلف الآراء وغادي يبقى الكلام غير يتكرر، كاين التوافق حول الإشكال اللي مطروح يمشي للمجلس الدستوري.

السيد الرئيس:

الله يخليكم، سأتم هذه اللائحة الأولية وسأستجيب لطلب السيد الرئيس لرفع الجلسة من بعد.

تفضل السي كريمن ومن بعد السي الكور ومن بعد السي فضيلي، وأرفع الجلسة نزولا عند طلب الأستاذ بنشماش.

تفضل أستاذ.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا السيد الرئيس.

غادي نكون جد مختصر، أنا كيهمني كل شؤون اللجنة التي أترأسها ولي الشرف بترأسها.

تدبير شؤون هذه اللجنة يهمني كثيرا وكذلك مصداقيتها، في البداية هناك برمجة، هذه البرمجة اللي كانت عند جميع الفرق هي أنه بدءا من يوم

الاثنين هناك المناقشات والبت في التعديلات المقدمة للجنة فيما يخص مشروع القانون المالي، وفعلا بدينا مع 11 ديال النهار.

ومن بعد هذه الجلسة، كان مخصص كذلك مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل، ويوم الثلاثاء كان عند اللجنة كذلك برمجة تتعلق بمناقشة الميزانيات الفرعية لمجلس المستشارين وكذلك مجلس النواب، وكذا المحاكم المالية، وعند الاقتضاء البت كذلك والتصويت على الميزانيات الفرعية المتبقية.

يوم الاثنين في نهاية جلسة البت في التعديلات، ماشي الحكومة التي طلبت، ولكن مستشار محترم، ويمكن لي نقول الإسم ديالو السيد التازي العلمي، ربحا للوقت طلب من رئاسة اللجنة أننا نصوت على الميزانيات الفرعية اللي مروا فيها قبل، اللي ناقشنا من قبل.

واقترحت هذا على اللجنة، وكان توافق تام لجميع أعضاء اللجنة، وأقول توافق تام على التصويت، وبدينا في عملية التصويت، وهذا بحضور السيد وزير المالية والاقتصاد، وفعلا صوتنا ورفعت هذه الجلسة لتواليها جلسة أخرى مخصصة لمناقشة ودراسة مشروع الميزانية لوزارة التجهيز والنقل، حضرت فيها إلى حدود 11 ليلا، ومن بعد أعطيت الرئاسة للخليفة الأولى للرئيس السيدة النعيمي.

بعد ذلك جئت يوم الثلاثاء في الصباح بخبر أنه أسقطت مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل، ولقيت بأن هذا أمر طبيعي، إذا كانت الأغلبية غير حاضرة أنه يسقط، ولكن ما عمر شي واحد قال لي بأنه هناك كان توافق داخل اللجنة، عاد تبين لي من بعد وذلك خلال ندوة الرؤساء التي ترأستوها السيد الرئيس، أنه لم يكن هناك اتفاق تام ديال أعضاء اللجنة اللي كانوا حاضرين، وبالأحرى رئيس فريق.

وفعلا من بعد ذلك، البعض يقول بأن أقحمتكم بقولكم أن قرار التصويت كان غير صائب وغير قانوني، أنا لم أقحمكم، السيد الرئيس، ولكن التسجيل ديال ندوة الرؤساء كاين، وقلتم بالحرف بأن التصويت كان غير قانوني السيد الرئيس.

ومن بعد وصلنا للجلسة التي كانت مبرمجة يوم الثلاثاء، وكان فيها مناقشة الميزانيات الفرعية لمجلس المستشارين ومجلس النواب، وبعدها جاء السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وقدم الميزانية الفرعية التي تهم المحاكم المالية، وبعد ذلك غادر السيد الرئيس الأول الجلسة، وتكلمنا على إمكانية إذا حصل اتفاق تام على إمكانية التصويت على ما تبقى من الميزانيات، ولم يكن هناك اتفاق، هاد الشي في حدود الساعة 8 مساء، وأبلغت الجميع على رفع الجلسة بعد قولي لهم إن الجلسة تستأنف غدا على العاشرة صباحا، هذا باش نمشي ضد السرية التي قيلت، أنه السرية، واش السرية هي الحضور في جلسة وعدم التوقيع على محضر الحضور، ورقة الحضور سلمت للسيد الرئيس المحترم السي بنشماش ورفض توقيعها في هذه الجلسة التي يقول أنها سرية.

غير فيما يخص كذلك شيء اللي أثار القلق ديالي هو التزوير، التزوير يعاقب قانونيا وقضائيا يعاقب، إذا كانت شي جهة مسؤولة على التزوير، الحمد لله، جميع اجتماعاتنا تكون مسجلة، والتسجيل حاضر وموجود.

في جلسة يوم الثلاثاء طلب منا السيد حكيم بنشماش باش يكون الاطلاع على الوثائق المسجلة، فعلا هناك خمسة أشرطة، وكلفت الموظفين ديال اللجنة باش يبقاو ياخذوا لنا على الأقل ما يهم عملية التصويت، وتطلب منهم هذا الأمر الوقت حتى للثانية عشر ليلا، وهو المحضر اللي سلمنا، ماشي فقط للأخ بنشماش ولكن لجميع أعضاء اللجنة اللي حضروا في اجتماع اللجنة، التسجيل والأشرطة موجودين، وكل واحد يتحمل مسؤوليته.

إذن لما نسمع السرية، فهذا شيء يقلق، لما نسمع كذلك التزوير، هذا شيء خطير، أنه نقحم موظفين تحت مسؤوليتهم، ونقول بأنهم زوروا، زوروا ماذا؟ والأشرطة الموجودة.

إذن أنا آسف جدا لما يدور هنا، ولكن في الحقيقة لما اطلعت أنا في الصباح، يوم الثلاثاء صباحا كان عندي موقف أنه إلى كان الاتفاق ديال الجميع هو أنهم اتفقوا باش يصوتوا وصوتوا وطاحت الميزانية، هنيئا لمن أطاح الميزانية، ومع الأسف لمن طاحت لو الميزانية.

ولكن لما تبين أنه هناك، وفعلا هذا باين في الشريط، أنه السي الأنصاري طلب تأجيل التصويت، وأن السي مرون باسم رئيس فريق الحركة طلب، وهذا كله مسجل، طلب أنه يؤجل التصويت طبقا لمقتضيات المادة 60، وأنه ينسحب من القاعة وانسحب من القاعة وكل هذا فالأشرطة موجودة، وهي أمامكم السيد الرئيس، هي ملك ديال المجلس، إذن هذا هو اللي كان عندي ما نقول باش نوضح شيئا ما وقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد أحمد الكور، من بعد السي فضيلي، وبعد سأعطي مهلة لفريق الأصالة والمعاصرة للتشاور.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أنا أهنئ هذا المجلس الموقر، وأهنئه على هاذ الاختلاف، انتما كتطلبوا منا الحضور، تدعونا إلى الحضور، وهاذ الحضور ديال اليوم عمرني ما شفتو أنا في تصويت على شي قانون المالي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاختلاف اللي كاين بيناتنا، وهاذ الاختلاف أعتبره صحي وهاذ الاختلاف هو مصداقية لهاذ المجلس.

أنا كنطلب من السادة أعضاء فرق الأغلبية يفكروا أكثر في مصداقية المجلس أكثر ما يفكروا في قطاع من القطاعات، وماشي إذا طاحت ميزانية

ديال واحد القطاع غادي نوضو ونوضو نبقاو نتحاربو بعضياتنا.

هذا مجلس يجب أن نحترمه، وأنا يسمح لي السيد الوزير، وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، الذي أحترمه كثيرا، وأنا كنقول بأنه يمكن ما عرفش يبلغنا لنا وكنعرفو كيضبط القانون ورجل قانون، يمكن ما عرفش يبلغ لنا هاذ الرسالة، وقال كأنه كيحرم علينا نبداو كنشتغلو حتى الثالثة ديال الصباح.

وأنا عشت معه هاذ الشي في الولايات الفارطة، وكنا كنشتغلو في البرلمان حتى الرابعة صباحا، وأنا فرحان لأن هاذ المجلس الموقر في لجنة المالية يبقى كيشتغل حتى الثالثة صباحا.

أنا شخصيا عضو في هاذ اللجنة هاذي، والكلمة الأولى اللي كانت ديال السيد رئيس اللجنة اللي افتتح بها الجلسة بحضور السيد وزير المالية والاقتصاد، وقال بأنه توصل برسالة من وزير العلاقات مع البرلمان وكيطلب فيها الإسراع، نظرا للأجل الدستوري اللي غادي ينتهي، ولهذا كيطلب منه الإسراع في المناقشة والتصويت، وهاذ الشي مسجل، السيد الرئيس، هاذ الشي مسجل السيد الرئيس، واحنا الحمد لله في هاذ المجلس الموقر عندنا تقنيات، عندنا كلشي مسجل، غادي ترجعوا للتسجيل، وغادي تضبطوا هاذ الأمور كلها.

واحنا الله يجازيكم بخير نختلفو ولكن منتخالفوش إذا كانت شي ضوابط لم تحترم، فعندنا مؤسسات، الحمد لله، عندنا مجلس دستوري نمشيو لعنده.

الله يجازيك بخير، السيد الرئيس، احنا اشتغلنا، الفصل 60 وهاذ الكتيب القوانين والمقتضيات ديالو واضحة، الفصل60 رفع الجلسة ماشي حتى 12 الليل عاد نرفعو الجلسة، راه احنا اشتغلنا في هاذ اللجنة من التاسعة والنصف، وأجلوا لنا الاجتماع للحادية عشرة ومن الحادية عشرة واحنا كنشتغلو وتغذينا في المجلس وبقينا في المجلس.

ولهذا، السيد الرئيس، هاذ الشي اللي بغيت نقول واضح ولن أدخل في الحيثيات، أنا ماشي رئيس فريق.

وشكرا.

السيد الرئيس:

السي فضيلي، ومن بعد السي فاتحي دقيقة، ومن بعد الله يخليك نرفعو الجلسة تلبية لطلب السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

السي فضيلي.

اللي بغيت نقول أن المراسلات مع البرلمان بغرفتيه تتم بواسطة رئيس المجلس، ماشي مباشرة مع الفرق، وعلى الحكومة أن تمر عبر الوزير الأول، الله يخليك لذلك نفكرو فيها.

شكرا.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

الأخت والإخوة البرلمانيين المحترمين،

طبعا لابد أن نساهم بدورنا في هذا النقاش الدائر بين الأغلبية والمعارضة، طبعا لإرساء قواعد التعامل في الحال وفي المستقبل.

وأريد أن أذكر بأن المادة 60 من القانون الداخلي للمجلس تعطي لنا الحق بأن نطلب برفع الجلسة، وقد فعلنا، كل ما ترتب بعد هذا الطلب، وانسحب الإخوان من الفريق الحركي من الجلسة، كل ما ترتب عن هذا نعتبره غير قانوني طبقا للمادة 60 من القانون الداخلي.

ووقع خطأ في هذه الجلسة، اعتبرنا اجتماع البارحة صباحا تصحيح لهذا الخطأ السابق، اعتبارا لكل ما هو مبني على خطأ فهو باطل، كل ما هو مبني على باطل فهو باطل.

كذلك أريد أن أوضح أننا نؤسس لعلاقة سليمة - إن أردتم - بين الأغلبية والمعارضة، طبعا المعارضة قامت بدورها، ولكن في غفلة من الأغلبية وفي مخالفتها للقانون الداخلي وأرادت أن تخلق قضية للركوب عليها، لدينا قضايا أخرى.

السيد الرئيس، نحن نريد نقاشا هادئا وهادفا، ونريد من الإخوان المحترمين كما استمعنا لهم أن يستمعوا لنا، وهذا من حقنا عليهم، إن أرادوا ذلك، المعارضة أرادت أن تخلق قضية للنقاش، وهذا شيء إيجابي جدا، لأن أردنا من خلال هذا النقاش تأسيس علاقة مبنية على الاحترام المتبادل ومبنية على حق الأغلبية التي أرادت المعارضة أن تصادرها هكذا، تجاوزا، كما نريد للمعارضة أن تمارس مهمتها وتوفر لها جميع الوسائل الضرورية، ولكن هاذ النقاش يجب أن لا يتجاوز حده.

نحن اعتبرنا أن ما وقع في اللجنة في الثالثة صباحا باطل، وصححناه بمقتضى اجتماع البارحة في العاشرة صباحا، وهذا الاجتماع قرر من طرف اللجنة، وهي سيدة نفسها، وكان لها جدول أعمال، كما صرح بذلك السيد رئيس اللجنة، أننا سنصوت على 4 ميزانيات، الميزانية الأولى...

السيد الرئيس:

لا تكرر الله يخليك، راه اسمعناها لا تكرر، غير رأفة بنا.

المستشار السيد فضيلي:

... كان لها جدول أعمال، واعتبرنا أن ما قمنا به البارحة صباحا هو تصحيح للخطأ الذي وقع بحسن نية ربما، ولكن وقع خطأ في تطبيق المسطرة.

إذا اعتبرنا أن هذا تصحيحا أو غير تصحيح قبل من طرف البعض ورفض من طرف البعض، فالاقتراح الذي يرمي إلى عرض المسألة على المجلس الدستوري نحن نقبلها، ولكن نقف عند هذا الحد ونمر إلى جدول أعمالنا لكي لا نضيع كثير من الوقت في هذه المسألة، الأمر واضح جدا.

من الآن فصاعدا، نلتمس من الأغلبية أن ترد البال إلى هذه الأمور، أدعو الأغلبية ونفسي مع هذه الأغلبية أنها ترد البال لهاذ الأمور، كما أدعو المعارضة...

أنا اختصرت ما أمكن، السيد الرئيس، راه عندي في جعبتي الكثير من الأفكار، ولكن ربحا للوقت اختصرت ما أمكن، بغيت من الإخوان ديال المعارضة أننا نتعامل بنوع من الاحترام المتبادل ويحترم كل واحد منا دور الآخر حتى نستمر، نحن في بداية الطريق والطريق طويل ولنا قضايا أخرى لها من الأهمية بما كان، نريد أن نسهل على بعضنا البعض المأمورية، ونحن سنقوم بواجبنا مستقبلا.

شكرا.

السيد الرئيس:

آخر تدخل للسي فاتحي، ثم أرفع الجلسة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس المحترم،

أنا إذا سمحتم لي سأتحدث، السيد الرئيس، باسم الفريق الفيدرالي وبهاته الصفة سأتدخل لأقول أننا نحن في الفريق الفيدرالي نعتبر أن هذا النقاش صحي، ونحن نحترم الجميع أغلبية ومعارضة، ونعتبر أن الجميع هنا من أجل الإسهام في خلق التراكمات الضرورية للتقدم بديمقراطيتنا.

نحن نحترم الحكومة بكل مكوناتها، ونعتبر أنها مسندة في وضعها بثقة جلالة الملك وثقة البرلمان، لذلك فنحن كفريق فيدرالي هذا هو موقفنا.

ما يتعلق بموضوع النقاش، نعتبر أن هذه وقائع وقعت، يجب أن تسجل في التقرير من منطلقها إلى منتهاها، ونواصل مناقشة مشروع قانون المالية، ومن يرى أنه تضرر من هذه العملية فهناك القنوات التي يتيحها القانون لهذا الأمر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

نرفع الجلسة لربع ساعة.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف أشغالنا، وإذا سمحتم كاين اقتراح عند السي الراضي، فله الكلمة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

واحد الاقتراح، وأطلب مادام كاين هناك اللي غيمثل الأغلبية، وكاين هناك اللي غيمثل المعارضة، وتنطلبو من الأخ السي بنشماش المحترم والإخوان ديالنا أن السيد الرئيس تتسلموا الشريط من عن السيد رئيس اللجنة، بعدما تتسلموا الشريط نقترح اللي غيمشي في أنه يحرر محضر السيد الأنصاري وعن فرق المعارضة السي بنشماش.

وبهذا، السيد الرئيس، غتكونوا أنتم أشرفتم على هذه العملية باش تكون الأمور واضحة ولا داعي أنه نزيدو في هاذ الشي اللي كنا غاديين فيه احتراما للمؤسسة، وهذا سيسهل العمل ديالنا باش نستمرو السيد الرئيس.

شكرا، السيد الرئيس، وتنطلب من الإخوان أنهم يمشيو في هذا الطرح، تنطلبو مرة أخرى من الإخوان ديالنا في المعارضة والسي بنشماش أنهم يقبلوا هذا الطرح ما دام التسجيل كاين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أنا أظن أن أولا أن هذه الجلسة كانت مهمة جدا بالنسبة لتحصين النقاش داخل هذه القبة، والرجوع مرة مرة إلى تقوية المسطرة في النقاش معنا، والتدخل الآن هو يستخرج الأخوين دقائق اللجنة، (les minutes) ديال اللجنة، بما فيهم طبعا التصويتين ديال 13 وديال نهار الاثنين وتسلمان إلى رئاسة الغرفة.

تفضل السيد بنشماش ولكن بسرعة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا، السيد الرئيس، على استجابتكم لطلب رفع الجلسة لإتاحة الفرصة لفريقنا للتشاور.

لقد اجتمعنا وتشاورنا، وقررنا ما يلي:

أن التصويت الذي تم ليلة يوم الاثنين والذي أفضى إلى إسقاط ميزانية التجهيز والنقل، هو تصويت قانوني سليم، بدليل أن مستشارين من الأغلبية صوتوا وهذا موثق؛

ثانيا، نشكك في سلامة وشرعية الاجتماع الذي أعيد فيه التصويت على ميزانية النقل والتجهيز، ما وقع اليوم يدل على صواب ما رددناه في مناسبات مختلفة، لما قلنا بأن هناك اعتلال أو اختلال يشكو منه الحقل الحزبي أو جزء من الحقل الحزبي في بلادنا، وأن هذا الحقل يحتاج إلى عمل مضن لكي يتأهل ولكي يستوعب ويتمثل كل قيم الديمقراطية.

ما وقع اليوم في نظر فريق الأصالة والمعاصرة هو مهزلة بكل ما في الكلمة من معنى...

السيد الرئيس:

هذا طلب فريق، خليونا نخرجو من عنق الزجاجة...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ما وقع اليوم فيه تواطؤ مكشوف على الشرعية القانونية، ولذلك، السيد الرئيس، أمام هذه المهزلة اللي وقع فيها اغتصاب واعتداء على

الديمقراطية، فإننا كفريق الأصالة والمعاصرة لا يمكن أن نشارك في هذا العبث، ولا نقبل أن نكون شركاء أو مساهمين في عملية المسخ اللي تتعرض له الديمقراطية.

ولذلك قررنا كفريق أن ننسحب احتجاجا على هذا السلوك أثناء مناقشة الميزانية المرتبطة بالتجهيز والنقل، وأن نكون حاضرين للتصويت على الميزانيات الأخرى.

ونجدد طلبنا بموافاة الرئاسة المحترمة وموافاة الفريق بالتسجيل كاملا (minute par minute) للجلستين من 11 صباحا إلى 3 ليلا.

كما ندين بشدة، ونحن بعد رفع الجلسة، التهديد وعبارات السب والقذف التي تعرض لها أحد زملائنا، وهو السي عثمون مقرر الجلسة، وندين مثل هذا التصرف إدانة شديدة وقوية، وسنرد عليها في الوقت المناسب وبالطريقة التي نراها مناسبة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

إذن هناك اتفاق على أن تستخرج دقائق اللجنة برمتها وأن تسلم إلى رئاسة المجلس.

والآن نمر إلى التصويت على الجدول "ب"/ (المادة 50)/ الباب الأول/ التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011.

ونستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على القوائم المدنية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني.

أولا، مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي:

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون: = الإجماع (تصفيقات).

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011: = الإجماع.

مشروع ميزانية وزارة الدفاع الوطني، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011: = الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بإدارة الدفاع الوطني من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011: = الإجماع.

وننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات والموظفون والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة؛

مشروع ميزانية مجلس النواب، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011: = الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011: = الإجماع.

مشروع ميزانية الوزير الأول، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 26؛

الممتنعون = 6.

مشروع ميزانية المحاكم المالية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 56؛

المعارضون = 26؛

الممتنعون = 06.

إذن وافق المجلس على هذه الميزانية.

مشروع ميزانية وزارة العدل، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 57؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 04.

إذن وافق المجلس على الميزانية المتعلقة بوزارة العدل، الجدول"ب".

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 57؛

المعارضون = 26؛

الممتنعون =06.

إذن وافق المجلس على مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الجدول "ب" بـ57، و 26 ضد و6 ممتنعون.

مشروع ميزانية وزارة الداخلية، الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 57؛

المعارضون = 26؛

الممتنعون = 06.

إذن وافق المجلس على مشروع ميزانية وزارة الداخلية، الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب".

مشروع ميزانية وزارة الاتصال، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 57؛

المعارضون =26؛

الممتنعون = 06.

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون= 58؛

المعارضون = 26؛

الممتنعون = 4.

إذن وافق المجلس على هذه الميزانية ب:

الموافقون = 58؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 4.

مشروع ميزانية وزارة الصحة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 58؛

المعارضون =28؛

الممتنعون = 4.

إذن وافق المجلس على مشروع ميزانية وزارة الصحة، الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب".

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، الفصول المتعلقة بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 58؛

المعارضون =28؛

الممتنعون = 04.

مشروع ميزانية وزارة السياحة والصناعة التقليدية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون= 58؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 04.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة، الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة ل 2011:

الموافقون = 58؛

المعارضون =26؛

الممتنعون = 6.

إذن وافق المجلس الموقر على مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة لسنة 2011.

الموافقون = 58؛

المعارضون = 26؛

الممتنعون =6.

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل، أعرض للتصويت الفصلين... ما تبعدوش بزاف، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون= 58؛

المعارضون = لا أحد؛

الممتنعون = 6.

أطلب من الفريق الذي انسحب أن يعود إلى أماكنه.

إذن تم الموافقة على مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل، الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011.

الموافقون= 58؛

المعارضون = 2؛

الممتنعون = 4، وانسحاب فريق الأصالة والمعاصرة.

الله يخليك عيط لهم يرجعوا، احنا اتفقنا على انسحابهم، فليعودوا، الله يخليكم.

أمر الآن بعد عودة المياه إلى مجاريها إلى مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري، وأعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 06.

إذن وافق المجلس على مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري ب 59 لصالحها، و28 معارض و6 ديال الممتنعون.

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 4.

إذن وافق المجلس على هذه الميزانية ب 59 لصالحها، 28 معارض، و4 ممتنعون.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = الإجماع.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة 2011:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 04.

إذن وافق المجلس على الميزانية: 59 لصالحها، 28 معارض، و4 ممتنعون.

ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 4.

إذا وافق المجلس على الميزانية.

مشروع ميزانية الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 04.

مشروع ميزانية وزارة الثقافة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة ل 2011:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 4.

إذن وافق المجلس على هذه الميزانية ب 59 لصالحها، 28 معارض و4 ممتنع.

مشروع ميزانية وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

إذن نفس العدد 59، 28، 04.

التشغيل والتكوين المهني، أظن نفس العدد: 59، 28، 04.

العلاقات مع البرلمان، نفس العدد: 59، 28، 05.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة، نفس العدد: 59، 29، 05.

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير: 59، 28، 05.

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، جدول "ب":

الموافقون = 59؛

المعارضون= 28؛

الممتنعون = 05.

المندوبية السامية للتخطيط، نفس العدد: 59، 28، 05.

المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: 59، 28، 05.

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: 59، 28، 05.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: 59، 28، 05.

أعرض الآن الجدول "ب" برمته للتصويت، أظن نفس العدد: 59، 28، 05.

أعرض الآن للتصويت المادة 50، نفس العدد: 59، 28، 05.

أعرض الآن للتصويت الباب الأول من الجزء الثاني، أظن: 59، 28، 05.

الجدول "ج"/ المادة (51)/ الباب الثاني/ التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011:

سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف الوزارات والمؤسسات:

مشروع ميزانية مجلس النواب، الجدول "ج": = إجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين، الجدول "ج": = إجماع.

مشروع ميزانية الوزير الأول: = إجماع.

الوزير الأول نفس العدد، سألت سؤال؟ إذن 59، 28، 05.

المحاكم المالية، أظن نفس الشيء 59.. المحاكم المالية: = إجماع.

مشروع ميزانية وزارة العدل: 59، 28، 05 .

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، جدول "ج"، نفس العدد: 59، 28، 05 .

وزارة الداخلية، نفس العدد: 59، 28، 05 .

وزارة الاتصال، جدول "ج": 59، 28، 05.

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، جدول "ج": 60، 28، 05.

وزارة الصحة: 60، 28، 05 .

وزارة الاقتصاد والمالية: 60، 28، 05.

الاقتصاد والمالية، التكاليف المشتركة، جدول "ج": 60، 28، 05.

السياحة والصناعة التقليدية، جدول "ج": 60، 28، 05.

الأمانة العامة للحكومة: 60، 28 ضد، 05 ممتنع.

التجهيز والنقل، جدول "ج"، 60، 2 المعارضون: 02، وخمسة ممتنعون، وانسحاب فريق الأصالة والمعاصرة.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري، أعرض على التصويت الفصل المتعلق بها من الجدول «ج" المتعلق بنفقات الاستثمار بالميزانية العامة لسنة 2011:

الموافقون = 60؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 5.

ميزانية وزارة الشباب والرياضة، الجدول "ج": 60، 28، 05.

الأوقاف والشؤون الإسلامية: = إجماع.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة: 60، 28، 05.

الطاقة والمعادن والماء والبيئة، جدول "ج": 60، 28، 05.

الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، جدول "ج" : 60، 28، 05.

الثقافة، جدول "ج" : 60، 28، 05.

الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، جدول "ج": 60، 28، 05.

التشغيل والتكوين المهني، جدول "ج": 61، 28، 05.

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: 61، 28، 05.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بتحديث القطاعات العامة، جدول "ج": 61، 28، 05.

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، جدول "ج": 61، 28، 05.

التجارة الخارجية، جدول "ج": 61، 28، 05.

المندوبية السامية للتخطيط: 61، 28، 05.

المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، جدول "ج": 61، 28، 05.

مشروع ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، جدول "ج": 61، 28، 05.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، جدول "ج": 61، 28، 05.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، جدول "ج": الموافقون 61، 28، 04.

أعرض الآن الجدول ج برمته للتصويت:

الموافقون = 61؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 4.

أعرض الآن المادة 51 للتصويت:

الموافقون = 61؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 4.

أعرض الآن الباب الثاني من الجزء الثاني للتصويت:

الموافقون = 61؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 4.

الجدول "د"/ (المادة 52)/ الباب الثالث/ التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين لسنة 2011:

وزارة الاقتصاد والمالية، الجانب المتعلقة بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي:

الموافقون = 61؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 4.

الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل، من الجدول "د": 61، 28، 04.

الجدول "د" برمته الآن: 61، 28، 04.

أعرض المادة 52 للتصويت: 61، 28 معارض، و5 ممتنع، إذن 61، 28، 05.

إذن وافق المجلس على المادة 52 ب 61 موافق، 28 معارض، و5 ممتنع.

أمر الآن إلى الجدول "هـ" /(المادة 53)/ التوزيع بحسب الوزارات أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2011.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 5.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل: 62، 28 معارض، 5 ممتنع.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

أعرض على التصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية: 62، 28، 05.

ونفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال: 62، 28، 05.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون= 05.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة: 62، 28، 05.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون =05.

التجهيز والنقل:

الموافقون = 62؛

الممتنعون = 05.

وانسحاب فريق الأصالة والمعاصرة.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

أعرض على التصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: = الإجماع.

أعرض على التصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

الموافقون = 62؛

المعارضون =28؛

الممتنعون = 05.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة: 62، 28، 5.

الآن نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني: = الإجماع.

نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط، نعود إلى 62 و28 و5، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، نفس الشيء: 62، 28، 05.

وزارة التنمية والأسرة والتضامن، نفس الشيء: 62، 28، 05.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: 62، 28، 05.

أعرض الآن الجدول "هـ" للتصويت:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 05.

أعرض الآن المادة 53 للتصويت برمتها، نفس العدد: 62، 28، 05.

وأمر إلى الجدول "و" /(المادة 54)/ التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2011.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول، ثم العدل، ثم الشؤون الخارجية، إلى يمكن دفعة واحدة، والداخلية والاتصال، إذن نفس العدد:

الموافقون =62.

الممتنعون = 28.

المعارضون = 5.

وأنتقل إلى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي: نفس الشيء.

وزارة الصحة: نفس الشيء.

الاقتصاد والمالية: نفس الشيء.

السياحة والصناعة التقليدية: نفس الشيء.

الأمانة العامة للحكومة: نفس الشيء.

إذن هاذو الخمسة، نفس الشيء: 62؛ 28؛ 05.

الآن وزارة التجهيز والنقل:

الموافقون = 62، انسحاب الأصالة والمعصرة و5 ممتنعون، 2 معارضون.

بقت لي الفلاحة والصيد البحري، نفس الشيء: 62، 28، 05.

الفلاحة والصيد البحري، والشباب والرياضة: 62 لصالحها و28 معارض و5 ممتنع.

الأوقاف والشؤون الإسلامية: إجماع.

الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ثم الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والثقافة، إذن أعود إلى نفس الشيء:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 5.

الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، التشغيل والتكوين المهني، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة، هاذو نفس الشيء:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 5.

الدفاع الوطني: = الإجماع.

المندوبية السامية للتخطيط والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أعود إلى 62، 28، 5 ممتنعين.

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، نفس الشيء: 62 لصالحها، 28 معارض، و5 ممتنعون.

أعرض الآن الجدول "و" للتصويت، أظن نفس الشيء: 62، 28، و5 ممتنع.

ثم المادة برمتها 54: 62، 28، 5 ممتنع.

الجدول "ز"/ نفقات الحسابات الخصوصية لسنة 2011.

أعرض الآن للتصويت الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:

الموافقون: 62، 28، 5 ممتنعون.

الانخراط في الهيئات الدولية: 62، 28، 5.

نفقات حسابات العمليات النقدية: 62، 28، 5.

نفقات حسابات القروض: 62، 28، 5.

حسابات التسبيقات: 62، 28، 5.

حسابات النفقات من المخصصات: 62، 28، 5.

أعرض الآن جدول "ز" للتصويت برمته، نفس الشيء: 62، 28، 5.

والمادة 55 برمتها للتصويت:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

و5 ممتنع.

أعرض الآن للتصويت الباب الثالث من الجزء الثاني، نفس الأرقام: 62، 28، 05.

وأعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 28؛

الممتنعون = 5.

وأعرض مشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011 برمته للتصويت.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011 ب 62 موافق و33 معارض وبدون امتناع.

وكما تم الاتفاق على ذلك، ننتقل الآن إلى تفسير التصويت في حدود 10 دقائق، 10 دقائق و5 دقائق، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

العفو، صحيح تم الاتفاق على أن نعطي الكلمة في مساحة 10 دقائق للأغلبية، و10 دقائق للمعارضة و5 دقائق للمجموعات، مع احترام الوقت ولكن أنا أرجوكم أن لا تتكلموا 10 دقائق، وأن لا تتكلموا.. أكرمونا بعدم التدخل سنكون ممتنين لكم، شكرا.

الكلمة باسم الأغلبية للمستشار المحترم السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الزميلة والزملاء المحترمين،

على كل حال أنا لا أطيل عليكم لأنه كان يوما مرهقا ومتعبا وحافلا بالنقاشات وبالسجالات من الناحية القانونية.

السيد الرئيس:

السادة المستشارون، أكرموا صديقكم بالصمت والإنصات إليه من فضلكم، شكرا.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الزميلة والزملاء المحترمين،

أنا باسم فرق الأغلبية، يشرفني أن أتقدم أمامكم لأولا نهنئ أنفسنا على هذا الإنجاز السنوي الهام والتصويت على القانون المالي، وكذلك في جو لا يمكن أن نقول مشحون، ولكن كان حافلا بالنقاشات وتبادل الآراء، وهذه ظاهرة صحية في مجلسنا وستؤسس للمراحل اللاحقة لتجاوز الصعاب إن شاء الله، وذلك من أجل خدمة الصالح العام.

كما أسلفت، كنا إيجابيين، وكأغلبية صوتنا وبكثافة على مشروع القانون المالي الحالي الذي أصبح الآن قانونا، وذلك لعدة اعتبارات، سأوجزها في بعض النقط على سبيل المثال لا الحصر:

أولا، لأنه كان قانون مالي قد استحضر بصفة أساسية المواطن المغربي، وكذلك خلق توازنا بين جميع فئات المجتمع، ولم يغفل لا المستثمر ولا صاحب الدخل المتوسط ولا صاحب الدخل المتواضع، فخلق توازنا ولو في ظروف مالية صعبة، وكل واحد سيجد ضالته في هذا القانون، وسيجد أن الحكومة كانت حاضرة معه وإلى جانبه في انسجام تام ومع أغلبية كانت دائما تدعمه وكانت لسان حاله للدفاع عن مصالحه.

صوتنا على هذا المشروع كذلك لأنه جاء لإسعاف ولمواكبة الاستثمارات سواء الكبيرة منها أو المتوسطة، وخاصة تلك المقاولات الصغيرة التي حظيت بتخفيض مهم جدا من الرسم الضريبي.

ثم كذلك، الحكومة جاءت بمبادرات شجاعة من أجل خلق توازن ضريبي وإدخال من هو خارج المنظومة الضريبية إلى المساهمة في التكاليف التي تتحملها الحكومة من أجل التجهيزات والقيام كذلك بالمهام المنوطة بها.

صوتنا بكثافة على هذه الميزانية كذلك، لأنها استحضرت السياسة الاقتصادية الخارجية على تفتحها على السوق الإفريقية، وكذلك خلقت قطبا ماليا مهما في الدار البيضاء لاستجلاب كذلك الاستثمارات الكبيرة، وكذلك استحضرت الصعوبات المالية التي تعانيها جميع الدول التي لنا معها ارتباط، وحاولت أن تتغلب على الصعاب الداخلية عن التوجه إلى الاستدانة من الخارج، ولكن في حدود جعلتها معقولة جدا، مقارنة مع باقي الدول.

وصوتنا كذلك لأن الحكومة، بحسها السياسي، استحضرت ما يعانيه ذلك المواطن البسيط وخاصة في مجال التعليم وفي مجال الصحة، إذ جاءت بمبادرات جد هامة كبرنامج "تيسير"، وكذلك ما دأبت عليه من مواصلة الأوراش بخصوص التغطية الصحية لتكون شاملة إن شاء الله ابتداء من السنة المقبلة.

إذا المزايا متعددة وعديدة جدا، وكذلك صراحة السيد الوزير الذي نهنئه وقمنا بتهنئته من هذا المنبر على ما حظي به من تتويج من طرف منظمات عالمية، وكذلك الحظوة التي حظيت بها الحكومة الحالية في المحتفل الدولي ومن طرف المنظمات الدولية، بأنها حكومة استطاعت أن تبقي على تدبير للأزمة على خلاف الاقتصاديات المهمة جدا.

إذن نهنئ الحكومة وأخيرا نهنئها لأنها استحضرت بكل قوتها المشاريع الكبرى التي يطلقها جلالة الملك في شتى أنحاء البلاد ويشرف على تدبيرها وتسييرها وتتبعها وخصصت الاعتمادات الكافية من أجل إنجاحها لأن هاذيك هي القاطرة للتنمية.

وكذلك جمعت بين الحسنيين، بين التدبير الصغير والمتوسط والمشاريع الكبرى مثل القطار الفائق السرعة، اللي أعطى الانطلاقة ديالو جلالة الملك بحضور الاتفاقيات التي أبرمت من طرف السيد وزير التجهيز والنقل بطنجة أخيرا.

إذن أعطت الحكومة الآن إشارات قوية للعالم لكي يتبين له أن المغرب مغرب متطور في العهد الجديد بقيادة جلالة الملك، مغرب يستحضر كذلك القيم الإنسانية وحقوق الإنسان في شتى المجالات، ويواجه الخصوم بوحدة وتوحيد بخصوص المحافظة على الوحدة الترابية، ومواجهة الأعداء كذلك بإشارات للعالم الخارجي بتنظيم مسيرات كانت ذات ثلاثة ملايين، التي لم

تتمكن الدول حتى ذات العمق الكبير في الديمقراطية أن تنظم مثل هذه الإشارات وبتلقائية كبيرة.

إذن لا يسعنا إلا أن نهنئ أنفسنا كبرلمانيين، من أي تيار كنا، معارضة أو أغلبية، وأن نهنئ من هذا المنبر نحن كأغلبية الحكومة على ما قامت وتقوم به، وكذلك على الوعود التي قطعتها على نفسها من أجل مواصلة مشوار الإصلاح والإصلاحات الكبرى بعزم وثبات وبانسجام تام بين أفرادها وبقيادة وزير أول يعمل ليل نهار من أجل خدمة المواطن قبل كل شيء، وفي بعض الأحيان بعد نزع تلك القبعة التي يمكن أن يقال أنه يفرق بين هذا وذاك.

إذن فهنيئا لنا وهنيئا للحكومة، ونتمنى لكم التوفيق وسنة جديدة إن شاء الله تكون ملئى بالعطاءات، ونتمنى أن نتغلب على باقي الصعوبات لنلتقي إن شاء الله، إذا كتب لنا أن نبقى أحياء ونلتقي في السنة المقبلة لنقدم تهاني أخرى على الإنجازات، وخاصة ما تم الوعد به من طرف الحكومة، وخاصة في شخص السيد وزير المالية.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

غير فقط راه منح الكلام لمن يرغب في ذلك، الكلمة الآن للمعارضة، السيد الرئيس المحترم في إطار عشر دقائق.

المستشار السيد عبد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا أجد نفسي في البداية مضطرا لكي أقول ما يلي:

أولا، أنا مدين للسيد الرئيس المحترم، للسيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم، للسيد المحترم الأمين العام للحكومة ولزميلاتي وزملائي السادة البرلمانيين المحترمين أصحاب الضمائر الحية، الذين لا يخشون الجهر بالحقيقة، أنا مدين لهؤلاء باعتذار ومدين لهم كذلك وأعبر لهم كذلك عن أسفنا في الفريق لهذا المنحى الخطير الذي وصلنا إليه من جراء ما عشناه في هذين اليومين، ومن جراء تدني مستوى النقاش.

ثانيا، باسم الفريق نعبر كذلك عن أسفنا لأن الحكومة لم تنقل من خلال الإعلام العمومي والتلفزيوني على وجه الخصوص وقائع هذه الجلسة، لا البارحة ولا اليوم، وعندما نعقد مقارنة بين حال التلفزيون العمومي اليوم وحاله بالأمس نجد أنه في تدني، بدليل أنه كان يفترض أن ينقل هذا النقاش وهذه الجلسة لكي يتمكن الرأي العام الوطني من الاطلاع عن ما يدور في هذا المجلس، من نقاشات مضنية ومستفيضة وعما يدور في هذا المجلس من ممارسات نأسف لها أشد ما يكون الأسف.

السيدات والسادة المحترمون،

اعتبارا لكل الملاحظات والمؤاخذات التي عبرنا عنها في سياقات مختلفة في إطار لجنة المالية وفي إطار ميزانيات اللجن الأخرى التي ناقش فيها زملائي في الفريق بدرجة كبيرة من المسؤولية ومن الجدية انسجاما مع تلك الملاحظات والمؤاخذات والمواقف، واعتبارا ثانيا لتدني وضعف مستوى تمثل واستيعاب بعض السادة الوزراء مع الأسف لفضائل وقيم الحوار الديمقراطي وما تقتضيه من احترام للمؤسسات، وهو ما ظهر بشكل جلي في مناسبات مختلفة، أولها إخلال السيد الوزير الأول المحترم بالتزاماته وبوعوده التي قطعها أمام السادة البرلمانيين من هاذ المنبر، حين وعد أثناء تقديم تصريح منتصف ولاية الحكومة بأن يقدم الأجوبة الواضحة بشأن التساؤلات والملاحظات والانتقادات التي أثارها السادة البرلمانيون المحترمون، وهو ما لم يقم به، وأبرزها كذلك هو ما عايناه وسجلناه عند مناقشتنا للميزانية المرتبطة بقطاع الصحة.

ونظرا، ثالثا، لعدم استحضار مشروع القانون المالي، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها السيد الوزير ومن المبادرات التي اتخذت، وهي نسجلها وسجلناها عند مناقشتنا للسيد الوزير، ولكن نظرا لعدم استحضار مشروع القانون المالي للأسئلة الجوهرية وللاستحقاقات الحاسمة التي ينتظرها المغرب والمغاربة، وهو يدشن عشرية ثانية بأسئلة ورهانات واستحقاقات جديدة.

واعتبارا لما سجلناه من أحيانا إما تقاعس أو بطء أو تلكؤ ديال الحكومة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وفي إطلاق ما يلزم من المبادرات وعدم تمثل جل قطاعاتها -القطاعات الحكومية- لضوابط وقيم الحكامة المؤسساتية كما حددها بشكل واضح تقرير الخمسينية الذي أنجزته كفاءات وخبرات من خير كفاءات وخبرات بلدنا.

واعتبارا كذلك لعدم تجاوب الحكومة مع الأسف مع الاقتراحات والتعديلات التي تقدم بها فريق الأصالة والمعاصرة، بحيث من أصل 26 تعديلا قدمناه، لم تقبل إلا أربعة تعديلات.

واعتبارا، سادسا، لما عرفته مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل تحديدا من وأد صريح للديمقراطية أو من محاولة على الأصح لأن الديمقراطية والديمقراطيون سيشقون طريقهم بثبات لتعزيز وترسيخ الديمقراطية بالرغم من المحاولات التي يبذلها أولئك الذين ينزعجون من الديمقراطية حين لا تكون نتائجها في صالحهم، حيث تم الالتفاف على نتيجة التصويت الرسمي والشرعي الذي عرفته أطوار المناقشة بالنتيجة التي تعرفونها، والتي أفضت إلى إسقاط ميزانية وزارة النقل والتجهيز، وذلك في ضرب صارخ ومفضوح على اعتبار كذلك أن هذا الاجتماع الذي عقد اليوم خلسة وفي صبيحة اليوم دون إشعار لكافة أعضاء اللجنة ولا دون إشعار لمقررها.

واعتبارا كذلك للسلوك المشين الذي نقرأه في بعض الجرائد التي ستصدر غدا، والتي أعلن فيها بعض زملائنا الذين انزعجوا من نتيجة التصويت ما يفيد بأن اللجنة، لجنة المالية، وبأمر وبتعليمات من السيد رئيس المستشارين، قد صححت (الخطأ المسطري)، واعتبارا لما نسب للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي ذكر اسمه هنا، بأن كان هناك خطأ مسطري وقد تم تصحيحه بمبادرة شجاعة من رئيس مجلس المستشارين، حينما أقر وأمر وأعطى تعليمات بتصحيح هذا الخطأ، وهو شيء نفاه السيد الرئيس على كل حال.

ونظرا كذلك لإخلال السيد وزير التجهيز والنقل بمجموعة من الالتزامات التي تعهد بها صراحة، والتي على أساسها صوتنا بالإيجاب لصالح مدونة السير التي كنا ولا نزال مقتنعين بأهميتها، ولكن شاهدنا كيف أن السيد الوزير أخل بالتزاماته والتف على الالتزامات الموثقة والموجودة في أشرطة لجنة المالية.

نظرا لكل ما سبق، وبعد التأكد من غياب الإرادة لدى الحكومة في التعاطي الإيجابي مع الملاحظات والانتقادات البناءة التي يثيرها السادة المستشارون، فإن القناعة التي تبلورت لدينا، من موقع المعارضة الجادة والمسؤولة، هي التصويت ضد هذا المشروع، آملين أن تنصت الحكومة بالاهتمام الكافي والجدية اللازمة للقوة الاقتراحية، وآملين في نفس الوقت أن تبذل بعض الذين ينزعجون من الديمقراطية حين تأتي بنتائج ليست في مصلحتهم، آملين أن يبذلوا المزيد من المجهود لاستيعاب وتمثل ما دعا إليه جلالة الملك في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية، حينما دعا إلى ترسيخ علاقات التعاون الإيجابي بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، بين أغلبية متضامنة ومعارضة بناءة، في نطاق الاحترام المتبادل والالتزام المشترك بأحكام الدستور، وبالقيم الديمقراطية وحرمة المؤسسات والمصالح العليا للوطن.

ونأسف أشد ما يكون الأسف أن يكون، نحن نفهم ونتفهم هذه الممارسات التي صدرت من بعض زملائنا، والذين حاولوا أن يلتفوا عن الشرعية وأن.. ولكن نأسف أشد ما يكون الأسف أن يكون السيد الوزير المحترم، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، قد انخرط بدفاعه المستميت الذي استمعنا إليه قبل قليل في هذا الاتجاه المعاكس لما قدم في سبيله من تضحيات جسيمة، نأسف حقيقة أشد ما يكون الأسف.

وأود في الختام أن أعبر عن جزيل شكري وجزيل شكر فريقنا وعن كبير تقديرنا للسيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا، عن سعة صدره وعن تمثله العميق لقيم وفضائل الحوار الديمقراطي، وهو شيء نادر في هذه الحكومة.

ثانيا، عن تحمله وتقبله بصدر رحب للملاحظاتنا وانتقاداتنا، وقد كان فيها الكثير من (القساوة)، ونأسف أن يكون في حكومة تشكو من الكثير من الأعطاب وكان الله في عونكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

آخر تدخل للسيد رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، السي فاتحي، 5 دقائق من فضلك.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

ونحن نناقش، ونحن نصادق على قانون المالية لسنة 2011، ونحن نعيش لحظة جديدة من صلابة الشعب المغربي في الدفاع عن قضيته الوطنية، والتي يواصلها منذ 35 سنة، لابد من أن نسجل هذه اللحظة ونحن نناقش القانون المالي كأداة في استمرار دعم هذه الصلابة للشعب المغربي.

كانت رغبتنا أيضا أن تكون هذه اللحظة، والتي تعكس إجماعنا الوطني، حافزا حقيقيا على أن نستمر في إرادتنا السياسية الجماعية في خلق التراكمات الضرورية لبناء ديمقراطيتنا الفتية، وأعتقد أن النقاش الذي صاحبنا في هاته الجلسة نقاش نتمنى أن يستمر، نقاش نتمنى له كل التوهج ونتمنى له كل الحيوية التي تحتاجها ديمقراطيتنا الفتية، صحيح نحن نتبنى التعدد، نتبنى الاختلاف، ولكن لازلنا في مقدمة الطريق، علينا أن نؤمن بالقناعات الكبرى والقناعات الوطنية أن هذا هو مسارنا الطبيعي وهذا هو خلاصنا الوطني.

كذلك من باب الموضوعية أن نقول أن أداء المؤسسات السياسية في مغرب اليوم أداء متقدم، مؤسسات مغرب اليوم ليست مؤسسات مغرب الأمس، كذلك نلامس ما تحقق في مختلف المجالات، ويجب أن تكون المؤسسات التي اشتغلت في هذا المجال جديرة باحترامنا وتقديرنا.

من باب الموضوعية أيضا أن نقول أن بلدنا لازال يعيش مجموعة من النقائص، في مجموعة من المجالات، يجب أن نتصدى لها جماعيا كقوة وطنية وكوحدة وطنية كما نتصدى لخصوم وحدتنا الترابية، مجالاتنا الاجتماعية لازالت تحتاج إلى ملء الخصاصات كذلك بعض أوجه الهشاشة لازالت تقتضي منا أن نقف متوحدين من أجل القضاء عليها في أفق أن يكون للمواطن المغربي مؤشر للتنمية البشرية، يشرفنا على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الجهوي وعلى الصعيد القاري.

لم نصل حقيقة إلى بناء النموذج الاجتماعي المغربي، ولكن أقول إننا في الطريق وعلينا مواصلة هذا الأمر، قدمنا تعديلات على هذا القانون الذي صادقنا عليه اليوم، لكن رغم أنه لم يقبل إلا تعديل واحد من التعديلات، فإننا نعتبر أنه بحكم هيكلتنا الدستورية، هذا واقعنا، علينا أن نجتهد مستقبلا كمكونات سياسية ومكونات اجتماعية وإرادات مختلف

المؤسسات السياسية، وعلى رأسها المؤسسة الملكية، أن نطور أداءنا البرلماني من خلال تطوير القانون التنظيمي للمالية حتى يسمح لنا بمساحات جديدة للحرية في تدبير أشيائنا الاقتصادية والاجتماعية ومختلف متطلبات المجتمع المغربي.

لذلك، فكنا نتمنى أن تتفهم الحكومة أن المدخل الطبيعي لبناء الفئات الوسطى أو حتى لا أقول الطبقة الوسطى، لأن هذا المصطلح غير مستساغ بالنسبة إلي، هو الاعتناء بهموم الشغيلة المغربية.

كنا نتمنى أيضا، وأسفنا لتعثر دورة الحوار الاجتماعي، ونتمنى أن نكون هاذ أسفنا أنه حافز للحكومة أن تبدأ مباشرة بدورة الحوار الاجتماعي.

صحيح صوتنا ضد القانون المالي ولكن لم نصوت ضد القانون المالي كمحتوى، فقط لنثير الانتباه إلى أننا هناك عمل جاد، هناك عمل مسؤول، ولكن هناك أيضا حاجات أخرى تنتظرنا حتى نكون ذاك الضمير الذي ينبه الجميع إلى هذا الأمر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم على هذا النقاش الساخن ولكن الهادف، وأهنئ السيد الوزير المحترم... ما كاينش المجموعات الأخت، لا مكاينش.

إذن أهنئ السيد الوزير المحترم على هذا التصويت الجاد، وإلى اللقاء إن شاء الله.

رفعت الجلسة.

****

المداخلات المكتوبة التي سلمت لرئاسة الجلسة، والمتعلقة بمناقشة الميزانيات الفرعية:

مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأبسط آراء فريقنا بشأن القطاعات التي تدخل ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية و الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة و المعاصرة ندعو إلى إيلاء العناية الخاصة للقطاعات الاجتماعية باعتبارها المدخل الأساسي لبناء المجتمع المتضامن و ذلك حتى تتمكن بلادنا من الوفاء بالتزاماتها الوطنية و الدولية و منها الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية.

1- قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

لا بد من التأكيد على أهمية المجهود الكبير الذي تبذله الوزارة في سبيل النهوض بقطاع التربية والتكوين الذي يعتبر بحق أهم وأبرز المداخل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة،والهادف كذلك إلى جعل المدرسة في صلب المسار التنموي لبلادنا، لما للمدرسة من دور في التربية على قيم المواطنة والحداثة والديمقراطية والتقدم وإنتاج النخب القادرة على رفع التحديات ومواجهة الصعاب.

إن ورش إصلاح المنظومة التربوية، ورش كبير ممتد على مدى عقود من الزمن إلا أن ما تحقق خلاله لحد الآن يبقى قاصرا عن الاستجابة للحاجيات وبعيدا كل البعد عن تحقيق الأهداف المتوخاة منه، فالنتائج المحققة محدودة وصغيرة بالنظر لحجم الانتظارات خاصة وأن التقارير الدولية تشير إلى تخلف نظامنا التعليمي علميا ، ومعرفيا ولغويا.

إن منظومتنا التعليمية راكمت ولمدة عقود مجموعة من الاختلالات، وهو ما كان سببا في وضع ميثاق وطني للتربية والتكوين الذي كان محل توافق الجميع، لتدارك الخصاص وتجاوز المثبطات والمعيقات لوضع منظومتنا التعليمية والتربوية في مسارها الصحيح. غير أن بطء وثيرة الإصلاحات ومحدودية النتائج وقصورها وضعف المردودية وتراكم الخصاص، كل ذلك استدعى تدخلا ملكيا توجيهيا حازما قصد كسب الرهان الحيوي للإصلاح العميق للتربية والتكوين الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال الحاضرة والصاعدة وذلك عبر بلورة مخطط استعجالي.

إن المبادرات والبرامج التي جاء بها المخطط الإستعجالي عرفت مجموعة من العراقيل والتعثرات وفي هذا الإطار سنقوم بإثارة مجموعة من الملاحظات بخصوصها لكل قطاع على حدى:

التعليم المدرسي:

ارتكز على أربع محاور أساسية وهي: توسيع العرض المدرسي وتأهيل العرض القائم ومواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية وتطوير النموذج البيداغوجي وتطوير دعامات الإصلاح.

نسجل أن هناك صعوبة في تحقيق تعميم التعليم وخاصة بالعالم القروي نظرا لضعف البنيات التحتية والتجهيزات، كما لازالت هناك الكثير من المؤشرات السلبية كتعدد المناهج والبرامج وضعف التأطير وضعف الكفايات المهنية لدى المربين و المربيات، وطغيان الجانب الكمي على حساب جودة المادة التعليمية، كما لا يمكن الحديث عن توسيع العرض المدرسي دون مقاربة موضوعية وشاملة لإشكالية الاكتظاظ التي تعتبر من الاختلالات الصعبة التي تهدد العملية التربوية برمتها.

لقد جاء البرنامج الاستعجالي بمجموعة من المبادرات منها مبادرة مليون محفظة التي عرفت خللا كبيرا في عملية طبع الكتب وتوزيعها بسبب عدم

احترام الناشرين لالتزاماتهم، وكذلك الضعف في مستوى نوعية الكتب والأدوات المدرسية التي لا تتناسب جودتها مع القيمة المالية المخصصة لها، وصعوبة ضبط كميات المواد الدراسية المستلمة من طرف المؤسسات التعليمية بسبب غياب دفاتر التحملات وانعدام وسائل النقل والموارد البشرية خاصة بالعالم القروي.

أما على صعيد تأهيل المؤسسات التعليمية، فبالرغم من تأهيل وإحداث مؤسسات تعليمية جديدة وداخليات وربطها بالماء الصالح للشرب والكهرباء والمرافق الصحية، نسجل ضعف تغطية التعليم الثانوي والإعدادي بالعالم القروي، كما أن مشروع إصلاحها لا يشمل تطوير بنياتها حتى تستجيب لمواصفات المدرسة الحديثة.

إنا في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن عاليا قرار وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي القاضي بإحداث جمعيات دعم مدرسة النجاح، في جميع المؤسسات التعليمية التي تعتبر نقطة ارتكاز من أجل بناء جسور الثقة في المدرسة المغربية، وتجعل العنصر البشري هو الرافعة لبلوغ الأهداف المرجوة وذلك بتفعيل دور خلايا اليقظة لمواجهة كل البؤر السوداء في المنظومة التربوية.

وباعتبار قطاع التعليم الخصوصي شريكا وطرفا رئيسيا إلى جانب الدولة في النهوض بقطاع التربية والتكوين، فإننا نثير انتباه الوزارة الوصية إلى ما يعتري هذا القطاع من ارتباك نتيجة غياب عنصري الضبط والمراقبة، لذلك يتعين عليها إعمال البنود المتعلقة بالتعليم الخصوصي بما يحفظ مصلحة الفاعلين في هذا المجال، وبما يحمي مستقبل الناشئة التي تبحث عن مستويات أفضل في التعليم.

التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

ندعو في هذا الصدد إلى أن تلعب الجامعات والمراكز والمعاهد العليا دورها كاملا في تكوين وتأهيل ودعم الطاقات والكفاءات البشرية مع ما تتطلبه البرامج والمشاريع التنموية الكبرى لبلادنا.

وندعو كذلك إلى انفتاح الجامعة على محيطها الخارجي في إطار عقد شراكات واتفاقيات تمكن الطلبة من إجراء تداريبهم والقيام ببحوثهم الميدانية من أجل توطيد علاقات التواصل مع عالم الشغل، وتبادل الزيارات الإعلامية والإستطلاعية وكذا عقد لقاءات جهوية مع مختلف الفاعلين لدراسة خصوصيات المحيط وطرق تنميته.

أما فيما يخص البحث العلمي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ، لن نيأس أبدا من مطالبة الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المسطرة في برنامجها الحكومي والرامية إلى استكمال تنظيم وهيكلة البحث العلمي بدعم الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية بالموارد المالية الضرورية، وتعبئة وتثمين الموارد البشرية، وإيجاد الآليات والحوافز التي تشجع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل مشاريع البحث العلمي.

محاربة الأمية

إن محو الأمية، يعتبر من بين الرهانات والأوراش الوطنية الكبرى الذي تقع مسؤولية الإضطلاع به على كافة الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين والسياسيين.

وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة إذ نثمن إحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، الذي سيمكن من أن يحقق مرونة في تدبير هذا الملف الهام، فبالمقابل ندعو إلى إرساء شروط الإلتقاء بين برامج محو الأمية ومختلف برامج التكوين والتأهيل وبين مختلف مشاريع التنمية المحلية ومحاربة الفقر والإقصاء والتهميش.

2 ـ قطاع الصحة:

وبخصوص قطاع الصحة الذي أصبح يحضى بالأولوية في مؤشرات التنمية البشرية ببلادنا، فإننا نعبر عن عدم رضانا على واقع الوضع الصحي ببلادنا والذي لا يبشر بالخير، لأن نسبة كبيرة من المواطنين تنظر لهذا القطاع نظرة سلبية، لا نقول محل إجماع ولكنها نسبة كبيرة ومعبرة من حيث الموقف، بحيث يعرف هذا القطاع مجموعة من الاختلالات والنواقص.

وفي هذا الإطار فقد حاولنا أكثر من مرة إثارة انتباه المسؤولين القائمين على الشأن الصحي بلادنا لتحسيسهم بمدى خطورة الوضع الصحي لتصحيح الاختلالات وإعادة النظر في الاستراتيجات المتبعة من أجل ضمان ولوج الجميع للخدمات الصحية على قدم المساواة ومن أجل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع جميع المواطنين بمستوى صحي يليق بكرامتهم وإنسانيتهم، فاستمرار العمل بهذا النهج وبهذه الوثيرة لا يمكننا من بلوغ أهداف الألفية للتنمية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة وانطلاقا من تقييمنا للوضع الصحي لبلادنا بناء على أرقام ومعطيات إحصائية وبناء كذلك على متابعتنا اليومية لما يجري من وقائع داخل المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات الوقائية ومراكز الولادة سواء في الحواضر أو البوادي، فإننا ننبه إلى خطورة الوضع الذي تعرفه منظومتنا الصحية.

إن نظامنا الصحي أصبح الآن وأكثر من أي وقت مضى، يواجه وضعا يفضي إلى بروز نفقات إضافية من خلال اللجوء إلى علاجات طبية ما فتئت ترتفع كلفتها.

ويظهر من خلال المقارنة بين المغرب وبعض الدول الصديقة مثل الأردن ولبنان وتونس والسودان ومصر وليبيا بأن الإنفاق العام على الفرد يظهر للأسف بأن بلدنا يحتل المنزلة الأدنى مقارنة بالبلدان المذكورة أعلاه والتي لها نفس وثيرة التنمية الاقتصادية لبلدنا من حيث الإنفاق العام على الصحة العامة.

واسمحوا لي هنا أن أتطرق لأهم مواطن الخلل الوظيفي لقطاع الصحة:

هناك تغطية صحية انطلقت ولم تكتمل بعد ، كما تبقى التغطية الصحية الأساسية التي وضعت في إطار قانون 65.00 غير مكتملة، كما أنها تعاني من العديد من المعيقات والمثبطات وتتجلى فيما يلي:

ضعف جاذبية المؤسسات الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة، وكذا الصعوبات التي تحول دون تقديم تلك المؤسسات الصحية لخدمات ذات جودة، حيث تترجم المؤشرات الإنتاجية للمستشفيات العمومية عدم قدرة هذه الأخيرة على الاستجابة لحاجيات السكان في المجال الصحي. وكنتيجة لذلك يتوجه جل المرضى المنخرطين في نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي إلى القطاع الخاص. ولقد بدأت هذه الظاهرة ترمي بظلالها على مستوى المستشفيات العمومة التي تعرف تراجعا ملحوظا في عدد الأشخاص المستهدفين بنظام التأمن الإجباري على الصحة من موظفين ومأجورين.

يعرف نظام الرعاية الطبية بالنسبة للأشخاص المعوزين صعوبات جمة في إيجاد طريقه إلى النور، وذلك على الرغم من العديد من الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها (تصريح الوزير الأول، والإستراتيجية المعلن عنها لوزارة الصحة 2008-2012). ولعل هذا التأخر سيفقد المصداقية بالنسبة لمن يقف وراء إصلاح نظام التغطية الصحية الأساسية، كما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمستشفيات العمومية التي يُعزى 80% من خدماتها المفوترة إلى عامل الفاقة.

استمرار وجود تباينات هامة فيما يخص الاستفادة من الرعاية الصحية، حيث تؤكد معظم مؤشرات قطاع الصحة وجود هذا الفوارق:

و توضح بجلاء مؤشرات 2009 المتضمنة في وثيقة مشروع ميزانية الصحة تلك الاختلالات الصارخة الموجودة بين مختلف المناطق.

كما أن التفاوت بين الأقاليم بخصوص الموارد يعني أن النظام الصحي يعمل بسرعات متفاوتة ومختلفة، مما يتسبب في حيف حينما يتعلق الأمر بالحصول على الرعاية الصحية الأساسية ويتفاقم الوضع من جراء عدم وجود الخارطة الصحية التي تمثل الأداة الفنية والقانونية الضرورية من أجل الحكامة والتماسك ما بين مختلف مكونات النظام الصحي.

الخصاص والعجز المزمن والهيكلي للموارد البشرية

تظهر مقارنة بين عدد السكان لكل طبيب مع الاقتصاديات المماثلة لبلدنا بأننا نعاني عجزا مهولا في الموارد البشر ية المؤهلة (طبيب لكل 1850 نسمة)

ولا زالت هناك العديد من العقبات التي تواجه الجهود المبذولة في مجال التكوين الطبي من خلال مبادرة الحكومة لتكوين 3300 طبيب سنويا.

بحيث لم يتم وفاء وزارة المالية بالوعود التي قطعتها على نفسها خلال المفاوضات مع المصالح المعنية (وزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي) بخصوص رصد اعتمادات للمراكز الجامعية الاستشفاية، مما أدى إلى عجز هذه المراكز عن مرافقة هذه المبادرة التربوية والطبية السريرية التي تتطلبها هذه القفزة النوعية للطلبة المتدربين في مجال الطب، كما أن الاعتمادات المخصصة للمراكز الاستشفائية الجامعية غير كافية بالنظر للأعباء الإضافية الجديدة الناتجة عن تدفق أعداد كبيرة من أفواج طلبة الطب في المستشفيات الجامعية.

وأيضا لم يرافق التكوين شبه الطبي أية إصلاحات تراعي القانون المتعلق بإصلاح التعليم العالي وتكوين الأطر، كما أن الزيادة في عدد المعاهد المتخصصة كان ينبغي دعمها ببرنامج طموح للتكوين البيداغوجي، كما أن سياسة تدبير الموارد البشرية قد تفاقمت من خلال فك الارتباط الحكومي، بعد المغادرة الجماعية للممرضات والممرضين وبلوغ بعضهم وبعضهن سن التقاعد وما تلا ذلك من توظيف مشروط بتوفر المناصب الشاغرة.

المشاكل الهيكلية المتصلة بسياسة الأدوية:

لا تغطي موارد الميزانية المخصصة للأدوية جميع الاحتياجات سواء على صعيد المستشفات أو على صعيد الوحدات المتنقلة، كما أنه صار شائعا في المستشفات العمومية اللجوء للوصفات الطبية حتى بالنسبة للمرضى المنخرطين في نظام التأمين الإجباري على المرض، كما يزيد الأمر استفحالا بسبب نظام شراء وتزويد تهيمن عليه البيروقراطية والتدبير الممركز للأدوية، ويترتب على هذا تأخير في استيلام العديد من المستشفيات لمخصصاتها من الأدوية والمواد القابلة لاستهلاك.

تنضاف إلى هذه العيوب المرصودة في عملية اقتناء الأدوية، قضية سياسة التسعيرة المتبعة من طرف وزارة الصحة، وكما يتضح من التقرير الذي أصدرته اللجنة البرلمانية الخاصة حول ارتفاع ثمن الدواء بالمغرب.

هذا التقرير الذي يحمل وزارة الصحة ومن ورائها الحكومة وشركات الأدوية مسؤولية ارتفاع ثمن الأدوية بشكل لا يتلائم وشعار الصحة وولوج الادوية للجميع، ودعا هذا التقرير الوزارة الوصية على القطاع إلى وضع استراتيجية واضحة لمواجهة نفوذ شركات الأدوية التي يبدو أن صحة المواطن هي آخر ما يهمها ، كما يدفع شريحة عريضة من المواطنين إلى اللجوء إلى الادوية المهربة المزورة لرخص ثمنها مع ما يمكن أن يشكله ذلك من خطر على الصحة والسلامة.

إصلاح استشفائي مكلف بالنسبة للمستشفيات المستهدفة بدون قيمة مضافة:

إن الإصلاح الاستشفائي الذي تم طرحه في إطار مشروع تمويل وتدبير قطاع الصحة على مستوى خمس مستشفيات إقليمية بالمملكة (بني ملال، آسفي، مكناس، أكادير ، سطات) والذي خصصت له مبالغ مالية هامة لم يرق إلى الأهداف المسطرة له .

وضعية مصحات القطاع الخاص:

يغلب على هذه المصحات الخاصة منطق التسيب والفوضى والمتاجرة بصحة الناس الذي يسود عددا واسعا من المصحات، حيث أضحت الصحة لدى بعضهم سلعة للاتجار فيها.

فالوضعية بالكثير من هذه المؤسسات مأساوية ومقززة وفي حالة مزرية تتمثل في ضعف البنيات وتقادم التجهيزات وتآكلها وانعدام التجهيزات

الطبية، كما يتم تقديم الخدمات الطبية والجراحية والولادة ضمن شروط غير طبية وغير إنسانة وأحيانا عدم احترام المعايير المطلوبة داخل قاعات التوليد والمركبات الجراحية وقاعات الإنعاش.

تقهقر واضح لبرامج الصحة الأساسية:

– برنامج صحة الأمومة والطفل حسب الاستراتيجية الصحية 2008-2012 الهادف إلى خفض وفيات الأمهات إلى معدل 50 وفاة عن كل 100.000 مولود حي، و15 حالة وفاة الرضع بالنسبة لكل 1000 مولود في أفق سنة 2012. نتساءل أين نقف من هذه المعضلة؟ وما هي النتائج الأولية لهذا البرنامج؟ ماذا كانت نتائج تقييم منتصف المدة لهذا البرنامج؟

- برنامج الصحة النفسية، يعاني هذا البرنامج من وضع متردي يقابله ارتفاع في عدد المصابين بالأمراض العقلية والضغط الشديد على المرافق الصحية النفسية القائمة (هناك العديد من مستشفيات الأمراض العقلية التي بلغت طاقتها الاستيعابية أكثر من 100%، ويهم عجز هذا البرنامج البنية التحتية وكذا الموارد البشرية المتخصصة.

كما يستوجب الأمر مراجعة برامج صحية أخرى لها ارتباط وثيق بالشرائح الاجتماعية الهشة (داء السل، الأمراض المنقولة جنسيا، الأمراض الجلدية ...).

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ومن أجل مصالحة المواطن مع منظومته الصحية نرى أنه أصبح من الضروري اليوم وأكثر من أي وقت مضى:

مراجعة السياسة الصحية والاجتماعية الحالية وإرساء أسس منظومة صحة متكاملة ومندمجة وشاملة يكون القطاع العام عمودها الفقري وتنبني وجوبا على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والإنصاف والتكافل والتضامن والجودة في تقديم الخدمات الصحية.

مراجعة جذرية للقوانين والتشريعات المتعلقة بالصحة وملاءمتها مع التشريعات الدولية في مجال الاستشفاء والوقاية وحماية حقوق المرضى.

ترسيخ مبدأ الحكامة بما يعنيه من محاسبة ومراقبة وعدم الإفلات من العقاب لكل من يخالف القوانين والأنظمة الصحية .

3- قطاع الشباب و الرياضة:

لا يختلف اثنان على أهمية هذا القطاع باعتباره محورا أساسيا للسياسة التنموية الشاملة لبلادنا، والملاحظة الأولى التي ينبغي إثارتها في هذا المجال أن سياسة الحكومة اتجاه فئة الشباب لم تراع بالحجم المطلوب انتظارات هذه الفئة التي أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى محتاجة إلى التحصين والرعاية والتأطير ، وذلك من أجل حمايتها من كل مظاهر الإحباط واليأس الناتج عن الحرمان والبطالة وانسداد الأفق، والتي تدفع بفئة عريضة من شبابنا إلى الهجرة نحو المجهول، وتؤدي إلى ظهور أصناف من السلوكات المنحرفة وارتفاع معدل الجريمة.

إن السياسة الحكومية في هذا الميدان تفتقد إلى رؤيا واضحة لمختلف المتطلبات والانتظارات التي يعطيها شبابنا أهمية قصوى ولا تراعي التطور المستمر الذي تعرفه هذه الفئة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية لأنه في نظرنا في فريق الأصالة و المعاصرة نعتبر نجاح أي سياسة في هذا المجال ، يقتضي تشخيصا حقيقيا ودقيقا لوضعية الفئات المستهدفة والمشاكل التي تعاني منها وكذا معرفة انتظاراتها وحاجياتها المتزايدة وتحديد الأولويات والتدابير القيمنة بتأطيرها ومساعدتها على استغلال الإمكانات والمواهب التي تزخر بها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تعود بالنفع عليها وعلى بلادنا.

إن الوصول إلى هذا الهدف لا يمكن أن يتأتى في ظل قلة المرافق الضرورية التي تلبي حاجياتها وعلى رأسها دور الشباب ونذرة المؤطرين والمتخصصين في اكتشاف وصقل المواهب في مختلف الميادين وكذا في ظل غياب دعم وتشجيع الجمعيات العاملة في الميدان وعدم اعتبارها شريكا للحكومة في مجال التأطير والتنظيم على الرغم من أنها تلعب دورا رئيسيا في تجسيد روح التنظيم والتعاون بين مختلف الشباب .

وفي هذا الصدد يحق لنا التساؤل عن السبب الحقيقي الذي جعل الوزارة تغيب هذه الجمعيات على مستوى دور الشباب ، في إطار استراتيجية الوزارة في تسيير وتدبير هذا المرفق العام.

أيضا نلاحظ أن فئة الشباب في العالم القروي تبقى بعيدة كل البعد و لا تستفيد من البرامج الثقافية والرياضية و الترفيهية و هو ما يكرس العزلة التي ظلت تعاني منها المناطق القروية و النائية و ساكنتها و عدم استفادتها بالشكل المطلوب من المجهود التنموي لبلادنا .

ولعل المتتبع للشأن الرياضي الوطني يقف على حجم الأزمة التي ظلت تتخبط فيها الرياضة الوطنية و على الإخفاق الرياضي العام والتراجع الخطير وغير المسبوق لمختلف الأنواع الرياضية و خاصة الرياضات التي تعتبر أكثر شعبية بالنسبة للمغاربة.

إن الإخفاق الذي عرفته رياضتنا الوطنية ، يعتبر في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة و المتمثلة في سوء التسيير والتدبير المؤسساتي خاصة على مستوى الجامعات الوطنية التي ظلت لسنوات عديدة بعيدة كل البعد عن كل أنواع الرقابة و الإهتمام.

وتتمثل أهم أسباب الأزمة التي تعرفها الرياضة الوطنية فيما يلي:

غياب إرادة سياسية قوية تدعمها و تؤطرها التاطير الصحيح و توجهها التوجيه السليم.

غياب الحكامة المؤسساتية .

غياب النهج الديمقراطي في التسيير و شيوع ثقافة المرشح الوحيد ، و هو ما أفرز نخب مسيرة بعيدة كل البعد عن فلسفة التسيير الرياضي، نخبة اتخذت من التسيير مطية للإرتزاق و لأغراض شخصية بعيدة عن نبل الرياضة و دورها الهام في التعريف ببلادنا و رفع رايتها خفاقة في المحافل الدولية.

أسلوب العمل و التنظيم لازال يعتمد على منطق الإرتجالية و لا يراعي التغيرات و التطور الذي عرفه هذا المجال على المستوى الدولي ، و يجسد

تفاقم ضعف الخبرة التنظيمية لدى المسيرين و ضعف الإلتزام العملي والنظري.

عدم مسايرة التغيرات التي عرفها المجتمع المغربي، بحيث تم تهميش الرياضة المدرسية وبطولة الأحياء والعصب ، أي العمل القاعدي الذي يعتبر حجر الأساس لكل نهضة رياضية و الخزان الذي يزود المنتخبات الوطنية بالمواهب و الطاقات الصاعدة.

ضعف التمويل و كذا ضعف البنية التحتية الرياضية.

اتخاذ قرارات رياضية خاطئة في كثير من الأحيان و كذا غياب التواصل الموضوعي و عدم تشجيع النقاش العمومي مع مختلف المتدخلين لإيجاد الحلول المناسبة.

التهميش و الإقصاء الذي طال مختلف الكفاءات الوطنية و الإستغناء عن أطر مغربية شابة مؤهلة علميا ومتخصصة و قادرة على قيادة التغيير و الإصلاح.

طغيان الهواية و غياب منطق الإحتراف الذي ظل مطلبا صعب المنال للفرق و الأندية الرياضية الوطنية.

و هنا يجب التذكير بالرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات سنة 2008 التي عرت عن كل التناقضات و المشاكل التي تعيشها الرياضة الوطنية و دعت إلى خلق لجنة وطنية من أجل البحث عن بدائل في أفق وضع الرياضة في مسارها الصحيح.

إن الرياضة الوطنية تقتضي اهتماما خاصا و يجب إعطاؤها المكانة التي تستحقها داخل المجتمع والقيام بإصلاح يستنهض العزائم من أجل استئصال مواطن الضعف و التأخر في رياضتنا الوطنية و يؤسس لعلاقة حداثية وممارسة يومية تدفع إلى التقدم و الرقي ، لا سيما في ظل هذه المرحلة المفصلية والصعبة التي تجتازها ، ومحاولة تخطي الأزمة المتعلقة بوجودها و قدرتها على الاستمرار كنشاط متطور و خلاق.

4-<u>قطاع الإتصال:</u>

في هذا الصدد ينبغي التذكير بمجموعة من المنطلقات الأساسية التي تعتبر أساسية في هذا المجال و تحكم مجال عمله و دوره داخل المجتمع ويمكن تحديد هذه المنطلقات في:

علاقة الإعلام والاتصال بالتنشئة والتهذيب والتربية على قيم المواطنة والإخبار.

علاقة الإعلام والاتصال بالديمقراطية والحرية والتنمية.

علاقة الاتصال والإعلام بالاستثمار والاقتصاد ومواكبة التحولات التكنولوجية والتقنية.

انطلاقا من هذه المنطلقات وأخرى طبعا التي تؤكد الأهمية والأدوار الكبيرة التي يضطلع بها هذا القطاع فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نتساءل إلى أي حد يساير الإعلام والاتصال هذه التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية؟ صراحة وعلى الرغم من قيامنا بالدور الرقابي المنوط بنا بكل مسؤولية سواء من خلال مناقشة هذا القطاع بمناسبة مشروع القانون المالي للسنة الفارطة أو عبر مجموعة من الأسئلة الشفوية الموجهة إلى الوزارة الوصية، والتي أثرنا من خلالها مجموعة من الملاحظات حول واقع الإعلام والاتصال، والأعطاب التي يعاني منها، إلا أنه للأسف لم تحظى بالاهتمام الكافي في الوقت الذي يستمر مسلسل التراجع الذي عرفه هذا الحقل في السنوات الأخيرة المرتبط بتضخيم الخطوط الحمراء والعقوبات الصارمة المفروضة على بعض الصحف والمنابر الإعلامية.

وفي هذا الصدد نتأسف على التضييق والتدهور الخطير لحرية التعبير والحق في الوصول إلى مصادر الخبر الرامي إلى تلجيم الأصوات الحرة التي تصدح بالحقيقة وتفضح مافيا الفساد.

ففي الوقت الذي نتوصل فيه بتقارير صادمة محلية ودولية نفاجأ بخطاب الارتياح الذي تسوقه الوزارة و تؤكد فيها أن المغرب مرتاح الضمير في تعاطيه مع موضوع حرية الصحافة.

إن عدم اكتراث الحكومة ولا مبالاتها بالواقع السلبي والمُر يجعلك تراكم الأخطاء تلو الأخطاء ولم يكن القرار المنفعل والمتسرع المتعلق بإغلاق مكتب الرباط لقناة الجزيرة سوى إحدى تجليات غياب الذكاء السياسي للحكومة وعدم استحضارها لحساب المصلحة والفائدة.

ألم تطرح الحكومة سؤالا بديهيا حول الانعكاسات والتداعيات لقرارها هذا المنفعل، وحجم الضريبة السياسية التي ستؤديها الحكومة من وراء قرار المنع، إضافة إلى تعاملكم الهستيري مع الصحافة الأجنبية خلال الأحداث الأخيرة لمدينة العيون؟

وهو ما يحيلنا للحديث عن طريقة التناول الإعلامي للأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة العيون والطريقة المتخلفة التي واكب بها مجريات هاته الأحداث والتي لا تزال مع كامل الأسف تعتمد لغة الخشب في التعامل مع قضايانا الوطنية، وهو ما ترك المجال مفتوحا لأعداء وحدتنا الترابية ولمنابرها من أجل تحريف الحقائق وتزييف الوقائع، ودعم أطروحة وهم الانفصال.

ونتساءل هنا، ألم يكن من الأجدر أن يتعامل إعلامنا الوطني مع هذه الأحداث بنوع من المهنية والاحترافية وتوظيف كل الوسائل الكفيلة بتقديم صورة حقيقية عن واقع الأحداث؟ وأيضا نتساءل، أين كانت قنوات القطب العمومي الذي حافظ على جموده وتقاعسه كالمعتاد واستمر في بث ولمدة ساعات ممتدة المسلسلات الرديئة التي نعرفها جميعا؟

أين كان الإعلام العمومي عندما كانت وسائل إعلام خصوم المغرب تبث أخبارا على مدار الساعات لتقنع الرأي العام العالمي بأكاذيبها على أن ما وقع في مدينة العيون هو انتفاضة جماعية تعرضت لقمع دموي.

ومقابل ذلك وجهت الحكومة سهامها إلى بعض المنابر الوطنية، ولا أذكركم هنا بالرسالة المفتوحة التي وجهتها الوزارة إلى مدير إحدى المنابر

الإعلامية الوطنية التي أفقدتها رزانتها وحكمتها وهو ما نستنتج منه ضيق صدر الحكومة لتقبل الانتقادات والمساءلة وقبول الرأي الآخر، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على التراكمات والمكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال الحريات والحقوق، التي للأسف بدأت تضيق مساحتها في عهد حكومتكم.

نعود إلى حصيلة مجموعة من الأوراش التي راهنت عليها مكونات الجسم الإعلامي والحقوقي ببلادنا مع مطلع العهد الجديد، ونبدأ أولا بورش تحرير قطاع الإعلام السمعي البصري، ولا نريد أن نذكر بالحدث السياسي البارز الذي رافق إحداث الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب كاستجابة للحاجة الملحة لبلادنا لنظام اتصالي يستطيع مواكبة مشروع التحديث الديمقراطي والتقدم الذي اختاره المغرب، هذا الحدث كذلك شكل قطيعة مع مرحلة رمادية عرفت احتكارا بشعا لهذا المجال من طرف الدولة.

فبعد ست سنوات يحق لنا أن نتساءل ماذا تحقق من هذا الطموح الكبير؟

هل فعلا كسبنا رهان تحرير القطاع السمعي البصري؟

وماذا تحقق ولم يتحقق من أهداف هذا الورش فيما يتعلق بضمان حرية التعبير والرأي واحترام كرامة الإنسان وضمان تعدد التيارات الفكرية والتنوع الثقافي المغربي؟

وما هي حدود مساهمة مشهد الاتصال والإعلام في إشعاع وحماية حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ومساهمته كذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

وما مدى مساهمة القطب العمومي في رفع تحديات الجودة والتعددية؟

ونتساءل كذلك ما هي حصيلة إبراز التراث الثقافي للمغاربة وحمايته؟

ماذا تحقق فيما يتعلق بتشجيع الصناعة الوطنية في مجال الاتصال السمعي البصري؟

لنتساءل كذلك عن مستوى الإعلام الجهوي وما مدى جودة المنتوج الذي يقدم للمغاربة؟

هل يساهم الإعلام الجهوي فعلا أو مدى مساهمته في تنزيل أهداف تحرير القطاع السمعي البصري، وخاصة ما يتعلق بالثقافة الجهوية والخصوصية وهموم ومشاكل البادية المغربية والعالم القروي؟

وبالرجوع إلى رداءة المنتوج الوطني الذي يقدم عبر قناتينا الوطنيتين اللتين لم تمكنا من أن تستجيبا لانتظارات المشاهدين باعتبارها تعد مسألة حيوية وأولوية أساسية، فإنه من المؤكد أن النقل الميكانيكي لكل ظواهر المجتمع وبته عبر قنوات عمومية يعتبر مسألة غير صحيحة، فمن غير المقبول بت كل شيء دون مراعاة للضوابط والمقتضيات المجتمعية، والسياسية والأخلاقية والمشاعر النفسية والقيم الأساسية للمجتمع، فنحن اليوم في حاجة إلى مشهد إعلامي يتفاعل مع الرأي العام تأثيرا وتأثرا.

ولسنا في حاجة إلى التذكير بحجم ما وصل إليه المشهد الإعلامي من رداءة وبؤس دفعت المشاهد المغربي إلى النفور وهجرة قنواتنا الوطنية، وفي هذا الصدد نحيل على التقرير الأخير لماروك ميتري والأرقام الصادمة التي جاء بها التقرير، حول نسب المشاهدة التلفزية داخل مجموعة التراب الوطني، سواء بالمناطق الحضرية أو القروية إذ تراجعت القناة الثانية من نسبة 34% إلى 33.2% في حين تراجعت القناة الأولى من 21.5% إلى 15.9% وذلك في وقت الذروة.

وهذه الأرقام في نظرنا تكرس بالملموس تراجع الإقبال على مشاهدة القنوات الوطنية، وتدفعنا إلى طرح سؤال عريض وعلى درجة كبرى من الأهمية ماذا تشاهد النسبة المتبقية؟ وما هي منظومة القيم التي يمكن أن يتلقاها المغاربة من خلال مشاهدتهم لقنوات أخرى؟

وفي ارتباط بالموضوع، نتوقف معك السيد الوزير على إحدى الدعامات الأساسية لحريات الإعلام والتعبير والإبداع ويتعلق الأمر بمدى انخراط بلادنا اليوم في السياق المتنامي عالميا والرامي إلى ترسيخ الشفافية وهنا أعود لأسائل منطق الارتياح الذي يؤطر خطابكم، بماذا تبررون تقاعسكم أمام التنافس الدولي اليوم من أجل إقرار قوانين تسمح للفاعلين الإعلاميين بحق الولوج إلى المعلومات والوثائق العمومية، بينما مازالت بلادنا تعاني من غياب مثل هذه القوانين(أكثر من 90 دولة تعترف تشريعاتها بهذا الحق)؟

أي مشهد إعلامي يمكن الحديث عنه أمام استمرار اعتماد تجريم الكشف عن المعطيات وإبلاغ المعلومات للمواطنين وللرأي العام من خلال وسائل الإعلام؟

متى سيظل سيف الفصل 18 من قانون الوظيفة العمومية مسلطا وحاجزا أمام الوصول إلى المعلومات والوثائق العمومية؟

أية حرية للإعلام في زمن الردة والتراجع وطغيان التسلط الذي تؤكده العديد من الوقائع وعلى سبيل المثال لا الحصر، التوقيف التعسفي وخارج إطار القانون لقاضيين من المجلس الأعلى بتهمة تسريب معلومات ضدا على حق الرأي العام في الإطلاع على مجريات ما يقع في المؤسسة القضائية؟

ونورد مثالا آخر صارخا وأكثر دلالة والمتمثل في رفض وزير الشبيبة والرياضة الكشف للمؤسسة التشريعية عن قيمة أجر وتعويضات مدرب المنتخب الوطني لكرة القدم.

إننا نسجل مع كامل الأسف أننا كلما اعتقدنا أننا خطونا خطوة إلى الأمام في مجال الدمقرطة والحرية تأبى الحكومة إلا أن تعيدنا إلى نقطة الصفر وكأنها تحن إلى المرحلة المظلمة التي عاشها الواقع الإعلامي ببلادنا.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة على يقين أننا في حاجة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى ضمير حكومي آخر يتملك آذانا صاغية قادرة على الإنصات إلى قلق وانشغالات مغرب اليوم ويتفاعل معها من أجل مغرب الغد.

إن اللحظة السياسية التي نعيشها اليوم موسومة بكثير من الحساسية تستدعي فتح نقاش معمق مع كافة المتدخلين بعيدا عن كل المزايدات السياسوية الضيقة من أجل النهوض بهذا القطاع ليضطلع بدوره كاملا بالإضافة إلى مواكبة ودعم الدينامية التنموية السياسية والديمقراطية التي تشهدها بلادنا ومجابهة التحديات الكبرى المرتبطة بالمصالح العليا لبلادنا.

5. قطاع الثقافة:

لقد جاء في تقرير التنوع البشري الخلاق الذي أصدرته المفوضية العالمية للثقافة و التنمية الصادر في نونبر 1995 أن المشاريع التنموية التي لا تأخذ الثقافة في حسبانها باءت بالفشل ، كما جاء في التقرير أن الثقافة و القيم هي روح التنمية.

من هنا تظهر الأهمية القصوى للثقافة في كل تقدم، ومن هذا المنطلق، نطرح السؤال التالي:

إلى أي حد تساهم الثقافة في بناء وتجديد القيم وتعزيز التنمية البشرية؟

هل الثقافة والقيم لدينا تعززان التنمية البشرية أم تعرقلانها؟

إن تهميش دور الثقافة يعتبر تهميشا للإنسان وعزله عن قضاياه وأسئلته الكبرى مما يفتح المجال للتوظيف السلبي للثقافة واستغلالها من طرف تيارات الانكفاء الماضوي الذين يريدون أن يحصروا الحاضر والمستقبل في الماضي ويقومون بنقل وإنتاج فكر أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه بعيد عن العصر والمعاصرة.

إن تحقيق التنمية البشرية المنشودة في نظرنا يقتضي إحداث طفرة ثقافية نوعية تنطلق من المقومات الذاتية مع الانفتاح الذكي على ثقافات الشعوب الأخرى.

في هذا الصدد، نسجل أن الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة تعكس بالملموس حجم الإهتمام الحكومي بهذا القطاع الذي يعتبر آخر ما تفكر فيه.

إننا في فريق الأصالة و المعاصرة نسجل بكل أسف، عدم امتلاك الحكومة لأي تصور استراتيجي لتمنيع البعد الثقافي للمجتمع وصيانة هويته الوطنية، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول:

مضمون المشروع الثقافي للوزارة في مواجهة التحديات المرتبطة بالعولمة ومتطلبات مجتمع المعرفة وتقديم أجوبة للمعضلات والإكراهات المرافقة لها كالاستيلاب الثقافي والإرهاب والتمزق الفكري بين الانفتاح الفج والانغلاق المفرط على الذات؟

إذا كان الحقل الثقافي قد تعزز خلال العشرية الأخيرة ببرمجة إحداث مؤسسات ثقافية وطنية كبرى (مؤسسة أرشيف المغرب، المتحف الوطني للفنون المعاصرة، المعهد العالي لفنون الموسيقى والكوريغرافي، الوكالة الوطنية للمتاحف، المعهد الوطني للأركيولوجيا وعلوم الأرض، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية)، فإن إنجاز هاته المؤسسات المهيكلة للحقل الثقافي تطرح اليوم إشكالات ترتبط بإتمام أشغال، بناء مقرات هذه المؤسسات وبلورة تصور المشاريع الثقافية والفنية التي ستحتضنها، وتوفير الكفاءات البشرية التي ستسهر على تسييرها و توفير المقتنيات الفنية والتحف التراثية التي ستؤثث فضاءاتها.

نسجل كذلك، أنه بالرغم من غنى التراث الثقافي وتنوعه إلا أنه للأسف الشديد يتعرض للتهميش إن لم نقل الاندثار، مما يستوجب على الوزارة أن تقوم بجرد حقيقي لتراثنا المادي والرمزي كما ينبغي بموازاة مع ذلك دعم البحث الأركيولوجي، وتأهيل المتاحف وصياغة برنامج استعجالي لإنقاذ التحف الفنية التي تتعرض للتلف في مخازن متاحفنا الوطنية وإنقاذ المآثر والمعالم المهددة بخطر الإنهيار وخاصة المدن العريقة والقصور والقصبات.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نطالب بأن يتطور أداء الوزارة من مجرد مكون تابع لسياسات قطاعية أخرى إلى قطاع ذي شخصية مستقلة وفاعل ومُبادر، ومتحكم في قراره ويبدع في إيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة، المتعلقة على الخصوص بالضعف المشهود في ترويج مكونات الثقافة الوطنية في الخارج بما في ذلك تراجع مساحة نشر الكتاب وانحصار خارطة توزيعه على المدن والمواقع الكبرى وغيابه عن بعض المواعيد الكبرى سواء في الداخل أو في الخارج.

وبهذا الخصوص نأمل أن يُعاد النظر في طبيعة ونوعية حضور الكتاب المغربي في المعرض الدولي للنشر والكتاب ونُطالب الوزارة بالعمل على تحسين شروط عرضه وكيفية تقديمه للزوار والمهتمين وذلك بالتشاور مع المهنيين والناشرين والموزعين. كما نُطالب بالتفكير في الصيغ المناسبة لتنظيم المعرض في مدن مغربية أخرى، تتوفر على بنية الاستقبال الضرورية، تسهيلا لولوج المواطنين للكتاب وتشجيعا على القراءة.

ومن جهة أخرى، تطرح وضعية الصندوق الوطني لدعم العمل الثقافي الكثير من الأسئلة حول موارد الصندوق ومدخراته وسبل صرفها. كما أن تجربة الدعم الممنوح للفرق المسرحية لم تؤت، في نظرنا، النتائج المرجوة، سواء على الفرق المستفيدة نفسها أو على نوعية العروض المقدمة ثم كذلك على نسب الحضور التي لا تتجاوز في الكثير من الأحيان الحد الأدنى المطلوب لتقديم العرض المسرحي.

إن اهتمام الوزارة بالبعد الجهوي في عملها يجب أن يتجاوز الهيكلة المركزية للوزارة إلى منح اختصاصات وإمكانيات وموارد حقيقية للمديريات الجهوية التي تجد نفسها، في الكثير من الأحيان، عاجزة عن الفعل وعن المبادرة وعن الاستجابة للمطالب الجهوية والمحلية الملحة. كما أن مركزة المنشآت الكبرى من مسارح ومعاهد ومكتبات في مدينة أو مدينتين لا يجب أن يكون قدرا محتوما، في نظر فريقنا.

وفي الأخير، لابد من التأكيد على أن الواقع الحالي للمسألة الثقافية في المغرب، للأسف لازال يراوح مكانه، إن لم نقل في تراجع بالرغم من حدة التدافعات الفكرية والمجتمعية التي تعرفها بلادنا، والتي تتطلب حسما ووضوحا حول أي مشروع مجتمعي نريد؟ والذي تعتبر المسألة الثقافية إحدى دعائمه ومداخله الأساسية.

6. قطاع الأوقاف و الشؤون الإسلامية:

يعتبر قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية من القطاعات الهامة والحساسة لما له من دور وثيق لضمان الأمن الروحي للمغاربة والحفاظ على الهوية الإسلامية المغربية القائمة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتطلع إلى المزيد من العمل الدؤوب لإحراز المزيد من النجاح والتقدم في إطار عملية إصلاح وتأهيل الحقل الديني تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي المؤسس للإستراتيجية الجديدة في هذا المجال بتاريخ 30 أبريل 2004.

كما نحرص على أن تقوم الوزارة بإدماج الخطاب الديني في صلب المشروع المجتمعي الذي ننشده جميعا، بمحاربة ظاهرة الإفتاء العشوائي، ومحاربة توظيف الدين لأغراض ومصالح دنيوية، وإحياء الفكر الديني وتحديث الخطاب الديني وبتقوية التوعية والإرشاد الديني القائم على الاجتهاد المقاصدي المبني على جلب المصالح ودرء المفاسد في مراعاة لمتغيرات الواقع والالتزام بأصول الدين الإسلامي الحنيف القائم على الوسطية والاعتدال.

وفي هذا الإطار، بالنظر للدور الهام الذي تقوم به المجالس العلمية في الحفاظ على الثوابت الدينية إلا أننا نسجل محدودية نشاطها الثقافي والديني وعدم انفتاحها على محيطها نظرا للوصاية المفروضة عليها من طرف المجلس الأعلى.

وفيما يتعلق بالمساجد، فإننا واعون بالاستراتيجية الخاصة بتأهيلها وندعو إلى تعزيز دورها وتوطيد رسالتها المجتمعية وتوجيه التأطير الديني داخلها بما يتلاءم مع الخصوصيات المحلية لكل منطقة على حدة، سواء في إطار خطبة الجمعة ودروس الوعظ والإرشاد أو في إطار دروس محو الأمية وخاصة بالعالم القروي، والأخذ بعين الاعتبار الوضعية المادية والمعنوية لأئمة المساجد والقيمين الدينيين ودورهم في التوعية الدينية بشكل يومي وعن قرب دائم من المواطنين.

وبموازاة مع ذلك يتعين وضع تصور واضح لتطور التعليم العتيق بما يتلاءم مع المنظومة التربوية الوطنية وتحديد آفاق استيعاب الخريجين وإدماجهم في مسلسل التنمية المجتمعية.

كما ندعو إلى تطوير قناة محمد السادس للقرآن الكريم باعتماد مقاربة إعلامية لمواضيع التأطير الديني وخاصة لفئة الشباب والتفكير في صيغ لتقديم إجابات مباشرة على أسئلة المواطنين المختلفة في هذا المجال.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ووعيا منا بأهمية التأطير الديني للجالية المغربية بالخارج، نثمن عمل المجلس العلمي لأوروبا لما يضطلع به من أدوار في خدمة جاليتنا بالخارج بما يعزز تمسكهم بدينهم ويقوي ارتباطهم بثوابت وطنهم.

ولا يخفى علينا جميعا ما يضطلع به قطاع الأوقاف من أهمية في تجسيد روح التكافل والتضامن الاجتماعي، إلا أن هذا القطاع لم يحظى بالاهتمام الكافي، لذا على الوزارة أن تقوم بوضع استراتيجية واضحة بغية إجراء إحصاء وجرد للممتلكات الوقفية والعمل على صيانتها وتنميتها ومراقبة طرق استعمالها وضبط مداخيل الأملاك الوقفية وحصر حساباتها ووضع مخططات ومشاريع للانتفاع بها في إطار الحكامة الرشيدة.

وبمناسبة الحديث عن الأوقاف نتساءل عن استراتيجية الوزارة لحماية الوقف الإسلامي المغربي بالقدس الشريف؟

إيمانا منا بأن الحج موسم متجدد فإننا نؤكد على ضرورة إعادة النظر في الكيفية التي تسير عليها القرعة باعتبارها غير عادلة وغير منصفة لكل المواطنين، ولا تخضع إلا للعبة الحظ، لأن هناك من يشارك كل سنة ولا يستفيد في حين أن هناك من يستفيد من أول مشاركة له، لذا يجب التفكير في صيغ أخرى تراعي عامل السن على الأقل.

وعلى اعتبار الحج موسم كذلك لمعاناة متجددة للحجاج لعل أبرزها أوجه التقصير المتعددة التي يتعرض لها الحجاج المغاربة، لذلك يجب التفكير في اعتماد آلية لتحفيز موظفي البعثة المغربية للحج وتمكينهم من الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بمساعدتهم على خدمة الحجاج.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، واعتبارا لما لبلدنا من علاقات طيبة وروابط دينية وروحية متينة مع عدد كبير من البلدان الإفريقية "الطريقة التيجانية كنموذج"، ولما للدروس الحسنية الرمضانية من إشعاع دولي، ندعو إلى المزيد من تفعيل التعاون الدولي في المجال الديني واستثمار الدبلوماسية الدينية بما يخدم قضايانا الوطنية.

7- قطاع التنمية الإجتماعية و الأسرة و التضامن:

يعتبر هذا القطاع أحد الرهانات الكبرى التي تسعى بلادنا من خلالها إلى القضاء على مختلف مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء. وبالرجوع إلى مضامين الخطاب الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام ممثلي الأمة، بمناسبة تقديمه للتصريح الحكومي والذي التزم خلاله بالقيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير لمحاربة هذه الظواهر والتي انصبت على أربعة محاور أساسية وهي:

خلق شبكات خدمات ومؤسسات القرب

وضع آليات لتمويل البرامج المحددة لمواجهة الهشاشة ودعم الفئات الضعيفة.

توفير نموذج جديد للحكامة في مجال التنمية وتقنينها.

خلق تعبئة اجتماعية من أجل مواطنة كاملة ومجتمع عادل، وتقوية الاستثمار في مجال تكوين الموارد البشرية المتخصصة في العمل الاجتماعي للقرب.

وفي هذا الإطار نتساءل على ضوء الميزانية المخصصة لهذا القطاع ، ونحن على بعد أقل من سنتين على نهاية عمر الحكومة المفترض، هل ستستطيع الحكومة الوفاء بكل هذه الالتزامات في ظل تنامي مظاهر الفقر

واتساع رقعة الهشاشة والإقصاء، واتساع الهوة وغياب التوازن بين مختلف الجهات من جهة وبين الحواضر البوادي من جهة أخرى؟

فعلى الرغم من المجهودات المبذولة إلا أنها مع كامل الأسف لا ترقى إلى مستوى تطلعات وانتظارات الفئات المحرومة.

وباعتبار الفقر إحدى تجليات مظاهر الهشاشة ،فإننا نؤكد أن محاربته تشكل أولوية ملحة، ونحيي هنا المبادرة التي أطلقها صاحب الجلالة محمد السادس المتعلقة بالتنمية البشرية والتي شكلت بحق قطيعة مع السياسات السابقة في ميدان محاربة الفقر والتهميش، إلا أننا نلاحظ أن الحكومة لم تساير هذه المبادرة بالوثيرة المطلوبة وهو ما ينذر بنتائج سلبية، إذا استمرت وثيرة العمل على هذا المنوال، في ظل مؤشرات سوسيو-اقتصادية متدنية. فالمطلوب اتخاذ تدابير استعجالية للتخفيف من نسبة الفقر وتحسين مؤشر التنمية البشرية. ولعل من أبرز تجليات الفقر ظاهرة التسول التي تعتبر آفة اجتماعية استفحلت بشكل كبير ومقلق خلال السنوات الأخيرة، هذه الظاهرة تشكل تهديدا خطيرا وتنم عن وضع اجتماعي يمس شعورنا كمغاربة ويشكل إساءة لصورة بلادنا في الخارج والتي تراهن على استقطاب المستثمرين والسياح على حد سواء.

وفيما يتعلق بقطاع المرأة ورغم تحقيقها للمكانة التي تليق بها على مستوى المؤسسات التمثيلية وارتفاع نسبة حضورها في هذه المؤسسات، فإننا نؤكد على ضرورة تحسين قدراتها وتعزيز مشاركتها في صناعة القرار سواء بشكل رسمي أو غير رسمي كأحد أفضل الوسائل للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

كما نؤكد على أن المرأة لازالت تعاني من مجموعة من مظاهر الحيف والإقصاء خاصة بالعالم القروي سواء تعلق الأمر بالولوج إلى الخدمات الصحية أو التمدرس كما أنها لازالت تعاني من كثير من مظاهر العنف والاستغلال وفي هذا الإطار يحق لنا التساؤل عن ما مآل مشروع القانون ضد العنف الزوجي؟

وارتباطا بأوضاع الطفولة ببلادنا، فقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة في هذا المجال من منطلق التزامها بضمان مستقبل أفضل لهذه الشريحة وتوفير كل أسباب الحياة الطبيعية لها، إدراكا لأهميتها في مستقبل البلاد. وفي هذا الإطار يتعين بذل مجهودات إضافية ورصد الإمكانيات الضرورية لحماية هذه الفئة، ومحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال والقضاء على ظاهرة تشغيل الطفلات كخادمات، ومكافحة ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال وحماية الأطفال المعرضين لسوء المعاملة وتأطير أطفال الشوارع والمحرومين، ودعم اندماج الأطفال في وضعية مخالفة للقانون وتوفير كل وسائل الرعاية والتكفل بالأطفال في وضعية الإعاقة ومساعدة الأطفال المهاجرين دون رفقة أسرهم، بما يقتضيه ذلك من القيام بإصلاح تشريعي خاص بالطفولة.

أما فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة، فإن هذه الفئة لازالت ضعيفة ومهمشة ولا تحظى بالاهتمام الذي يجب أن يراعي وضعيتهم الجسدية، فلقد تمت المصادقة خلال سنة 2003 على القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات الحضرية والهندسية والنقل والتواصل لتسهيل اندماج المعاقين جسديا، لكن واقع الحال يبرز أن هذا القانون ليس في حسبان المجالس الحضرية والمقاولات المعنية بالأشغال العمومية والمنعشين العقاريين، ويظل هذا الحق غائبا بالنسبة لفئات عريضة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

لقد حان الوقت لوضع سياسات عمومية جهوية من أجل تأهيل المراكز الحضرية في هذا المجال على صعيد الفضاءات العمومية والمساحات الخضراء والمنشآت العمومية والشوارع والطرق، وذلك بالتنصيص في دفتر التحملات بالنسبة للمنعشين العقاريين على ضرورة إدراج الولوجيات التي تعتبر حقا غائبا لفئات عديمة الحماية.

أما فيما يخص الإصلاحات الهادفة إلى النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، فنعتبرها ضئيلة بحكم الخصاص الكبير في عدد المراكز المختصة بهذه الفئة المتقدمة في السن، وندعو بهذا الصدد إلى خلق فضاءات وبنيات استقبال تساهم في إعادة الاعتبار للمسنين وخاصة المعوزين مع التأكيد على تأهيل الأطر البشرية العاملة في هذا المجال.

وفي الأخير يجب التأكيد على أن منهجية التضامن التي انتهجتها بلادنا تعتبر تجربة نموذجية يتعين تحصينها وإغناؤها وتطويرها والعمل على جعلها قادرة على التكيف مع محيطها باستمرار كما يتوجب انخراط كافة المتدخلين في سبيل القضاء على كل مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء والتهميش.

8- <u>قطاع المندوبية السامية لقدماء المحاربين و أعضاء جيش التحرير:</u>

نود في فريق الأصالة والمعاصرة، أن نجدد تقديرنا واعتزازنا بأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير، ولا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالدور الذي تضطلع به المندوبية السامية في رعاية شؤون هذه الأسرة للنهوض بأوضاعها المادية والمعنوية، والعمل على تيسير مساهمة أفرادها وانخراطهم الفعلي في المجهود التنموي الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، وكذا النهوض بمكانتها في الذاكرة الوطنية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، لا يمكن إلا أن نستحضر في كل مرة تضحيات الآباء والأجداد الذين ضحوا بالغالي والنفيس للذود عن حمى الوطن ومقاومة الاستعمار، وإدراكا منا بأهمية هذه الفئة من المجتمع فإننا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود والعمل على التحسين المستمر والموصول لأوضاعها المادية والاجتماعية، وتطوير مجالات تدخل المندوبية السامية.

فبالرغم من الأهمية البالغة التي توجهها للجانب الاجتماعي، فإننا نعتقد بأنه من غير المقبول أن ينحصر تدخل المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير في معالجة بطائق المقاومين، ونهج سياسة تتمحور فقط على الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة ضمن هذه الأسرة، بعد خمسين سنة من استقلال المغرب، والاكتفاء بعقد بعض الندوات أو إحياء ذكرى معارك بشكل كلاسيكي يتكرر كل سنة، وهذا ما تدل عليه الأبواب الواردة في

ميزانية هذا القطاع حيث نلاحظ أن أهم الأبواب المالية مخصصة لمصاريف الدفن وتعويضات التنقل داخل المغرب.

ونعتقد في فريق الأصالة والمعاصرة أننا في حاجة إلى إستراتيجية وطنية لإعطاء مرحلة المقاومة مكانتها ضمن سياسة حكومية شاملة ومتكاملة يمكن أن تتمحور حول المحاور التالية:

بلورة مقاربة تسهل الاندماج الاجتماعي لمن بقي من هذه الفئة بدل الاقتصار على المساعدة الاجتماعية.

إعطاء عناية خاصة للرصيد الوثائقي (المكتوب، المصور) الذي شرعت المندوبية في الاتفاق على استرداده من طرف المغرب بفعل تعاونها مع مؤسسات مماثلة بالخارج. وفي نظرنا أنه سيكون من الأسلم وضع هذا الرصيد رهن إشارة المؤسسات المختصة في بلادنا (المكتبة الوطنية، مؤسسة أرشيف المغرب) للحفاظ عليه واستثماره بشكل عقلاني وعلمي.

إننا في حاجة إلى بلورة إستراتيجية وطنية تعطي لمرحلة المقاومة مكانتها ضمن سياسة مختلف القطاعات المعنية من ثقافة وتعليم وإعلام وشباب وبحث علمي وغيرها.

إن العمل وفق هذا المنظور، يعكس العناية الخاصة للتاريخ الوطني ورموزه والنهوض بالذاكرة الوطنية للمغاربة.

وسيقتضي ذلك أيضا الابتكار والإبداع في أساليب التواصل حتى تتفاعل مع مختلف الأجيال من أطفال وشباب وجالية مغربية في الخارج وبلغات مختلفة (البوابة الالكترونية للمندوبية اعتمدت فقط اللغتين العربية.

9- قطاع التكوين المهني:

وعيا منا بالأهمية التي يحضى بها هذا القطاع الذي يلعب دورا أساسيا ومحوريا في فتح المجال أمام طالبي الشغل ومساعدتهم على الاندماج في الحياة العملية التي أصبحت تتطلب بفعل التطور التكنولوجي معرفة دقيقة وواسعة بكل وسائل الإنتاج الحديثة والانفتاح على مستجدات ومتطلبات سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، فإننا نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن طريقة تدبير هذا القطاع هذا القطاع لازالت حبيسة عقلية متجاوزة مع سوء التدبير من طرف الحكومة على الرغم من الإرادة المعبر عنها من طرف جلالة الملك من أجل إعطاء العناية اللازمة للتكوين المهني وجعله مدخلا لتأهيل العنصر البشري ورافدا من روافد التنمية الاقتصادية في شموليتها.

فما فتئ صاحب الجلالة يؤكد على ضرورة المراهنة على الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر حجر الزاوية في كل تنمية بشرية وتطور يراد به تحريك دواليب التقدم.

لقد أعطت الحكومة أهمية قصوى للجانب الكمي والعددي في هذا المجال بحيث أصبحت الأرقام في نظر الحكومة هي الهدف والمبتغى بدءا من مباريات ولوج المؤسسات التكوينية وانتهاء بامتحانات نهاية التخرج.

إلا أن هذا القطاع يعرف مجموعة من الإكراهات تساهم بشكل كبير في إفراغ عملية التكوين من محتواها الحقيقي وتنتصب عائقا أمام تحقيق الأهداف المتوخاة منها ونخص بالذكر:

النقص والخصاص الحاد في الأقسام والمعدات والتجهيزات الأساسية التي تتطلبها عملية التكوين في العديد من المؤسسات التكوينية مما يؤثر سلبا على مستوى الخريجين، كما لا يتم تحديث التجهيزات وغياب أعمال الصيانة وأحيانا لا تتوفر المراكز التكوينية على مستويات السلامة والصحة المهنية.

التخلي في غالب الأحيان عن الأعمال التطبيقية التي تتطلبها المهارات الملقنة كليا أو جزئيا والتي تعتبر في نظرنا الأساس الذي تقوم عليه عملية التكوين برمتها.

الخصاص المهول في الموارد البشرية والمؤطرين.

الإقبال الكبير والمتزايد على قطاع التكوين المهني يطرح مشكل الاكتظاظ وبالتالي يمكن أن يفرز هذا الوضع معادلة الكم على حساب الكيف.

غياب استراتيجية للتكوين والتكوين المستمر للمؤطرين في هذا الحقل لمواكبة التطورات العلمية والتأهيلية.

لذا ندعو إلى:

تعزيز الطاقة الاستيعابية لنظام التكوين المهني

توسيع المؤسسات المتواجدة وإحداث مؤسسات أخرى جديدة.

هناك عدم توازن بين سوق الشغل وأعداد المتخرجين وذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني عن توفير فرص عمل للقوى المنتجة مما يزيد من حجم بطالة الخريجين، لذا يجب وضع سياسة اقتصادية تمكن من خلق فرص عمل حقيقية لتوسيع القاعدة الإنتاجية وإضافة طاقات إنتاجية جديدة وتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة من خلال الرفع من الاستثمار.

تطوير الأنماط الجديدة للتكوين بتنويع التخصصات وتحديث المواد المدرسة لمواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية التي يعرفها العالم.

ملاءمة نسبة التكوين مع حاجيات سوق الشغل محليا وجهويا.

وأخيرا نتساءل:

هل استحضرت الحكومة أثناء إعدادها لمشروع قانون المالية الحالي ما يجعل من التكوين المهني ورشا حقيقيا لتأهيل الكفاءات الوطنية وتشجيعها على الإبداع والابتكار حتى تكون فعلا قادرة على خلق الثروة وتأهيل البنيات التحتية لاقتصادنا الوطني ؟

الملاحظ من خلال التخصصات التي تلقن للتلاميذ المتكونين هي تخصصات مرتبطة أساسا بخدمة اقتصاديات بلدان أخرى، (الخدمات عن بعد، المقاولة..) مما يجعل من خريجينا مجرد حلقة في سلسلة قوى إنتاجية لاقتصاد دول أخرى.

لذا يجب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي أو نموذج التنمية إن كان للحكومة أصلا نموذجا اقتصاديا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية المنشودة !

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة.

فمناقشة مضامين لميزانيات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وإدارة الدفاع الوطني، تشكل لحظة سياسية على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة إلينا في فريق الأصالة والمعاصرة، ومحطة تستدعي استحضار السياق العام السياسي والاقتصادي، الذي تزامن مع عرض مشروع قانون المالية على أنظارنا.

وهي مناسبة كذلك لكي نجدد استنكارنا في فريق الأصالة والمعاصرة للأحداث المؤسفة التي عاشتها مدينة العيون، والتي تعكس جليا درجة اليأس والحقد الذي ألم بخصوم وحدتنا الترابية إزاء المكاسب التي حققها المغرب سيما مقترح الحكم الذاتي، كحل توافقي مقدام، وما لقيه من ترحيب وتجاوب دولي، مما مكننا من كسب مواقع متقدمة دفاعا عن وحدتنا الترابية.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نعبر عن ارتياحنا للقرار الأممي الأخير الذي رفض الانسياق وراء مطالب مغرضة تروم النيل من وحدتنا الترابية والخضوع للابتزاز من دعاة الانفصال.

هذا القرار الجريء الذي أبان عن روح المسؤولية العالية لمجلس الأمن الدولي، بإدانته لأعمال العنف، ومحاولة الزج بمطالب اجتماعية صرفة في أتون نزاعات انفصالية .

إن من شان أحداث العنف هته أن تنذر بحالة من عدم الاستقرار بمنطقة المغرب العربي وتساهم في خلق مناخ اللاأمن في مجال ترابي حيوي وحساس بالنسبة إلى السلم الدولي، سيما في وقت تتجمع فيه المجموعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة في منطقة الساحل والصحراء .

فخصوم وحدتنا الترابية هم في أمس الحاجة اليوم إلى الارتكان إلى منطق السلم والتفاوض لطي هذا النزاع المفتعل، بدل التلويح للعودة إلى الخيار العسكري والمضي في أساليب وممارسات ماضوية، لن تزيد المنطقة إلا المزيد من التوتر، داعين في هذا الموضوع مجلس الأمن إلى الوقوف على حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق المغاربة المحتجزين بتندوف يوميا بسبب التعبير عن آرائهم المخالفة للتوجه الانفصالي ورفضهم للاحتجاز القسري .

ولا مراء أن وضعية مواطنينا المحتجزين في مخيمات الذل والعار بتندوف تسائلنا بقوة لبلورة إستراتيجية هجومية دفاعا عن حقهم في التعبير والتنقل وحق العودة فضلا عن دعوة الجزائر لإعمال مقتضات القانون الدولي الإنساني لحماية اللاجئين الموجودين فوق ترابها .

وهنا يحق لنا أن نسائل الديبلوماسية التي تركن إلى ردود الأفعال ولا تقوم بمبادرة هجومية تكشف عن المؤامرات التي يقوم بها أعداء وحدتنا الترابية لإطالة أمد النزاع وفضح حجم التجاوزات والانتهاكات الصارخة التي تقوم بها الجزائر وصنيعتها البوليساريو في حق مواطنينا المحتجزين في تندوف وتوجيه ضربات استباقية لكل ما من شأنه أن يؤثر على قضيتنا العادلة أمام المنتظم الدولي والتشويش على الديناميات والأوراش التنموية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، فإلى متى يبقى منطق الإتكالية ومحاولة إصلاح ما أفسده خصومنا وتقمص دور الإطفائي هو ما تقوم به دبلوماسيتنا في وقت تملك فيه بلادنا الكثير من الفرص للوصول إلى نتائج إيجابية تخدم قضيتنا الوطنية وتعطي صورة واضحة على أن بلادنا على استعداد دائم لإيجاد حل لهذا النزاع المفتعل الذي عمر طويلا، وأن الجزائر والبوليساريو يسعيان دائما إلى عرقلة كل الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه القضية.

السيد الرئيس ،

لقد عرفت هذه السنة تزايد أعداد العائدين من مخيمات تندوف بالجزائر إلى وطنهم المغرب وهو مؤشر واضح على انسداد الآفاق وعدم وضوح الرؤية وزيف واندحار وهم الانفصال .

مما يستوجب إيلاء عناية خاصة لفئة العائدين إلى أرض الوطن وتوفير الإمكانيات اللازمة لاحتضانهم وإدماجهم في المجتمع .

هذا الموضوع يحيلنا كذلك للحديث عن التناول الإعلامي للأحداث الأخيرة التي شهدتها العيون، والطريقة المتخلفة التي واكب بها الأحداث الأخيرة ، والذي لازال يعتمد لغة الخشب في التعامل مع قضايانا الوطنية، بحيث لم ينقل وقائع التدخل الهادئ للقوات العمومية في مخيم أكديم ازيك.

فالطريقة التي تعاطى بها الإعلام العمومي مع هذه الأحداث تركت المجال لأعداء الوحدة الترابية ولمنابرها الإعلامية من أجل تحريف الحقائق وتزييف الوقائع.

وقبل التطرق إلى التحامل الإعلامي الأجنبي ومجموعة من المنابر الإعلامية المعادية لقضايانا الوطنية نود استحضار معالجة مجموعة من وسائل الإعلام لقضية مصطفى سلمى ولد سيدي مولود وأميناتو حيدر، وسياسة الكيل بمكيالين لنطرح التساؤل التالي:

● لماذا لا تأبى هاته المنابر إلا الانسياق وراء أطروحة الانفصال والترويج لها والتضليل وتزييف الحقائق.

وهنا وجب التذكير بتوصيات المؤتمر 27 لصحفيي منطقة جبل طارق باشبيلية، والداعية لكل المنابر الإعلامية إلى التزام المزيد من الحياد والموضوعية في تعاملها مع المغرب وقضاياه الوطنية .

● ما مدى التزام الدول المجاورة بمشروع إعلان حقوق وواجبات الدول الذي أعدت " لجنة القانون الدولي " التابعة للأمم المتحدة والذي ينص على واجب الامتناع عن إثارة الاضطرابات الداخلية وإذكاء روح التمردات والقلاقل ضد الحكومات الشرعية ؟

إننا نجد أنفسنا مضطرين في فريق الأصالة والمعاصرة لتذكيركم بمجموعة من الملاحظات والمقترحات التي أبديناها لحظة مناقشتنا لمضامين الميزانية الفرعية لوزارتكم في السنة الفارطة والتي يتضح من خلال، دراستنا لمضامين الميزانية المعروضة على أنظارنا مع الأسف، أنكم لم تعيروها أي اهتمام وهو ما يكرس حجم الهوة بين خطاب الحكومة، وتعاملها مع المؤسسة التشريعية.

تلك المقترحات والملاحظات التي هي في العمق جوابا على ما يجب على ديبلوماسيتنا الرسمية أن تسلكه في سبيل الارتقاء وتأهيل العمل الديبلوماسي.

إن الدبلوماسية الرسمية مدعوة:

- لإبراز المجهودات والديناميات والأوراش الضخمة التي بذلتها المملكة المغربية خلال العشرية الأخيرة.

- مسايرة ودعم مؤهلات الدبلوماسية الموازية سواء تعلق الأمر بمبادرة الدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، أو الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الثقافية.

- التنسيق فيما بين الدبلوماسية الرسمية ونظيرتها الموازية ومد هؤلاء الفاعلين بالمشورة والدعم الفني والتقني ومدهم بالملفات والمعلومات والعلاقات الكفيلة بأداء مهامهم داخل الوطن وخارجه.

- إشراك الدبلوماسية الموازية والهيئات السياسية، مراكز البحث العلمي، منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية في بلورة التوجهات والمبادرات ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

- نسج علاقات أكثر فاعلية مع المنظمات الدولية.

- إعادة النظر في قراءة دبلوماسيتنا لمراكز القرار الدولي بإدماج العواصم الجديدة الصاعدة التي أضحى لها تأثير سياسي واقتصادي.

- افتقاد الدبلوماسية إلى مرجعية إستراتيجية بسبب غياب الانفتاح أو الاعتماد على مراكز للدراسات في العلاقات الدولية وتدبير الأزمات الدولية.

- استثمار العلاقات المتميزة مع مؤسسات الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوربي.

- تدارك النواقص التي تعتري علاقات المغرب مع البرلمان الأوربي باعتباره أحد أبرز الدعامات التي يستعملها أعداء وحدتنا الترابية.

ونعبر في هذا الإطار عن استغرابنا للقرار الأخير الذي صادق عليه البرلمان الأوربي بخصوص أحداث الشغب التي شهدتها مدينة العيون وذلك بإيعاز من الأطراف المناوئة للوحدة الترابية للمملكة وبعض الدوائر السياسية الاسبانية وفي مقدمتها الحزب الشعبي الذي لا يتوانى عن التعامل مع قضيتنا المركزية بأسلوب غنائمي رخيص. يتجاهل كل القواسم المشتركة التي تجمع البلدين .ونتوقف هنا على ما جاء في التوصيات الأخيرة للبرلمان الأروبي التي تفرض علينا أن نتناولها من زوايا متعددة لما تكتسيه من خطورة سواء من خلال الاعتماد على المغالطات التي تقدمها البوليساريو في غياب أي تأثير للديبلوماسة الرسمية أو من خلال الحيثيات التي ارتكزت عليها والتي لا تستند على أية معطيات واقعية مما يؤكد ضعف أداء الديبلوماسية الحكومية واستسهالها لحجم اللوبي المعادي لوحدتنا الترابية.

و ندعو في هذا السياق إلى:

- إحداث قطيعة مع التدبير المغلق لبعض الملفات الكبرى خصوصا من حجم الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوربي.

- ابتداع أساليب جديدة لاستعادة الدور المغربي كاملا على صعيد الاتحاد الإفريقي.

- فتح نقاش وطني معمق حول إدارة القرارات في السياسة الخارجية الوطنية، يشكل يسلط الضوء على مراحل وقنوات اتخاذ القرار.

- إن الدبلوماسية المغربية مع كامل الأسف لم تستطع تفعيل أدائها في ظل المكتسبات التي حققتها مبادرة الحكم الذاتي، ولم ترتق بأدائها وظلت مكتفية بمعاقل تقليدية والارتكان إلى ثبات مواقف الحلفاء التقليديين في استسلام شبه تام، للحملات المسعورة للجزائر وصنيعتها البوليساريو.

- فالمطلوب اليوم هو إطلاق مبادرات سواء من جانب الحكومة، والأحزاب وعدم الاكتفاء بالبيانات، نحن في حزبنا أعلنا مواقفنا بوضوح، وأطلقنا مجموعة مبادرات واقتراحات سياسية ميدانية. ونطلب من الحكومة ومن وزارة الخارجية التعامل بمزيد من الحزم والصرامة مع الموضوع، ولا مجال للتنازل.

السيد الرئيس،

تكتسي قضايا الجالية المغربية المقيمة بالمهجر أهمية بالغة بالنظر لتنامي أعداد المهاجرين، هذا الازدياد الملحوظ لأفراد الجالية والتحولات النوعية التي تعرفها، تدعو دبلوماسيتنا لوضع قضاياها على جدول قطاعكم بقوة.

فالجالية المغربية، بنسيجها المدني الفاعل، تطالب اليوم، بتمكينها من حقها الكامل في المواطنة عبر التصويت والترشيح والتمثيل في مؤسساتنا المنتخبة والمشاركة في صنع القرار السياسي، فضلا عن التعامل مع المتطلبات المتزايدة والمشاكل القانونية والصعوبات المسطرية بمزيد من الجدية،ونخص بالذكر هنا:

- نقص إن لم نقل غياب مؤسسات تربوية لتدريس اللغة العربية لأبناء المهاجرين، خصوصا المتواجدين في المدن الصغرى بأوروبا .

- التعقيدات والعراقيل التي يلاقيها المستثمرون وضعف الديبلوماسية الإقتصادية .

- مشاكل المرأة المهاجرة مع تطبيق مقتضيات المدونة، الطلاق، الجنسية.

- الصمت إزاء وضعية الإتجار في البشر والاستغلال الجنسي، للمغربيات في العديد من الدول العربية وأوروبا .

- تنامي موجة العداء والعنصرية ضد المهاجرين.

- التعاطي السلبي لمجموعة من المنابر والقنوات الإعلامية خصوصا الجارة الشمالية لقضايانا الوطنية، وأوضاع المهاجرين المغاربة على الخصوص.

تلكم السيد الرئيس مجموعة من الملاحظات التي ارتأينا أن نثيرها علاقة بتناولنا لموضوع الجالية المغربية لطرح التساؤل التالي.

ما الذي يحول إلى حدود الآن، دون توظيف صوت ورقة الجالية المغربية، بالخارج وخلف نسيج مدني داعم لبلادنا ولحقوقه المشروعة في مختلف العواصم الدولية.

السيد الرئيس،

إن فريق الأصالة والمعاصرة يحيي المجهودات التي تقوم بها إدارة الدفاع الوطني تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال الدفاع على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية والإغاثة والإسعاف لضحايا الكوارث الطبيعية على الصعيد الوطني والأزمات الإنسانية خارج أرض الوطن.

ونسجل بارتياح البرامج التي تقوم بها إدارة الدفاع الوطني في مجال تعزيز قدرات الوحدات العاملة بالقوات المسلحة الملكية وتحديث المنشآت العسكرية والتكوين العسكري وتطوير المهارات والتخصصات والقدرات الميدانية وتحديث البرامج التقليدية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للجنود .

ونريد من هذا المنبر أن نقف وقفة إجلال وإكبار لجنودنا البواسل الذائدين عن التخوم المرابطين بصحرائنا العزيزة وباقي تخوم المملكة.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، كانت أهم الملاحظات والاقتراحات التي كانت محور اهتماماتنا في فريق الأصالة والمعاصرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن اعبر لكم عن مدى انشغالنا في حزب الأصالة والمعاصرة بالتطورات الأخيرة التي عرفتها قضية وحدتنا الترابية، من خلال الأحداث المؤسفة التي شهدتها مدينة العيون والموقف المعادي للبرلمان الاسباني وما رافقها من مغالطات وأكاذيب وافتراءات لمجموعة من المنابر الإعلامية الاسبانية تلكم الأحداث والمواقف التي تنم عن درجة الحقد والعداء الدفين الذي ألم بخصوم وحدتنا الترابية من التحولات الهيكلية والمؤسساتية العميقة والمسيرة التنموية والديمقراطية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة المولوية الرشيدة لصاحب الجلالة.

وفي هذا السياق، نؤكد رفضنا المطلق لموقف البرلمان الاسباني المنحاز والمعادي للحقوق السيادية والتاريخية للمغرب على أقاليمه الجنوبية، والذي تجاهل كل القواسم المشتركة التي تجمع بين البلدين، وتنكر لكل المجهودات التي ما فتئت بلادنا تبذلها لإنهاء وطي هذا النزاع المفتعل.

ونود التأكيد في هذا الإطار، أننا ماضون قدما، وبخطوات ثابتة غير آبهين بكل أشكال المؤامرات الرخيصة في اتجاه استكمال مشروعنا الحداثي، التنموي الديمقراطي سبيلنا في ذلك إيماننا الراسخ بعدالة قضيتنا وعزمنا الأكيد على عدم التفريط في أي شبر من أرض بلدنا الحبيب.

وتأسيسا على ما سبق، نؤكد على مسؤولية كل الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية والإعلامية أن تضطلع بدورها كاملا والأدوار التي يمكن أن تضطلع بها من خلال تفعيل الديبلوماسية الحزبية والشعبية. ولتأطير المواطنين، وترسيخ قيم المواطنة، والوطنية، الحقة، وتقوية جبهتنا الداخلية، واتخاذ تدابير الحيطة واليقظة، وأن يكون شعار المرحلة هو وحدة الوطن، وجعلها من بين المقدسات التي ينبغي تنزيهها عن كل اختراق.

وبالرجوع إلى مضامين الميزانية المعروضة على أنظارنا وما تكتسيه من أهمية قصوى نظرا لتعدد مجالات تدخل الوزارة والتقاءها بسياسات قطاعية أخرى.

فقد ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نركز على بعض ما نعتبره قضايا أساسية إسهاما منا في إغناء وإثراء النقاش.

وأبدأ بموضوع الانتخابات التي تشكل محطة على درجة كبيرة من الأهمية في المسلسل الديمقراطي ببلادنا، ومناسبة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي بمفهومه النبيل، ومحطة تستدعي التعبئة الشاملة والإعداد القبلي لتعزيز كل الضمانات القانونية لإجراء هذا الاستحقاق في أجواء تطبعها النزاهة والشفافية، وضمان المشاركة المكثفة الواعية والنوعية للمرشحين وإفراز نخب مؤهلة.

وبهذا الخصوص نود إثارة بعض الملاحظات الأساسية :

- إن بلادنا في حاجة إلى نقاش وطني حقيقي واستشارة واسعة حول القوانين الانتخابية التي ستؤطر هذه الاستحقاقات ويتعلق الأمر بنمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي ونظام العتبة وقانون الأحزاب.

- تمكين الوافدين الجدد على الهيئة الناخبة من التسجيل في اللوائح الانتخابية.

- إعادة النظر في التعامل مع المشاركة السياسية للمواطنين والتي عادة ما نتعامل معها باعتبارها أحداثا موسمية مرتبطا بلحظة الانتخابات.

- إذا كان تدبير الاستحقاقات الانتخابية محطة أساسية في المسلسل الديمقراطي فإن مواكبة مختلف الهيآت الناخبة المحلية وتدعيم البعد التنموي لا يقلان أهمية باعتبار الجماعات المحلية فاعلا اقتصاديا وقاعدة متينة لديمقراطية القرب وتدبير الحاجيات اليومية للمواطنين ورافعة فعالة للتنمية الشاملة والمستدامة .

وفي هذا الإطار، كانت الوزارة قد باشرت مجموعة من الأوراش والإصلاحات في إطار سعيها لاستكمال الإطار القانوني عبر إنجاز رزنامة من الإصلاحات المهمة على منظومة القوانين المؤطرة لتسيير الجماعات المحلية ولمواردها المالية والبشرية.

لكن بالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة لازالت الجماعات المحلية تعاني من مجموعة من الاختلالات والنواقص وسنعرض فيما يلي لعدد من الأوراش التي تعاني من اختلالات:

- افتقاد العديد من الجماعات المحلية لمخطط جماعي للتنمية على الرغم من كونه أصبح إلزاميا بموجب الميثاق الجماعي المعدل، مما يعيق تنفيذ برامج تنموية تلبي وتستجيب للحاجيات الأساسية للساكنة، وفق مقاربة التخطيط الاستراتيجي التشاركي ، وما يترتب عنه من مساءلة ومراقبة وتقييم؛

- ارتفاع عدد ملفات المنازعات القضائية للجماعات وهو ما يطرح إشكالية توفير الموارد المالية لتأدية المستحقات، مع ما ينجم عن ذلك من امتناع الجماعات المحلية عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها؛

- عجز الجماعات عن تعبئة الموارد المالية الذاتية واعتمادها الكلي على حصة الضريبة على القيمة المضافة؛

- إشكالية التدبير المفوض، والاختلالات التي أبان عنها والمشاكل التي طفت على السطح في العديد من المدن التي تعتمد هذا التدبير، وهو ما يدعونا إلى الإلحاح على ضرورة معالجة هذا الموضوع الشائك من منظور مغاير لمجموعة من الاعتبارات، سيما وأنه لم يساهم في التنمية السوسيو-اقتصادية بقدر ما ساهم في اعتناء شركات التدبير.

واسمحوا لي أن أثير مجموعة من الملاحظات في هذا الخصوص:

- هناك تغييب تام للجانب الاجتماعي أثناء الإعداد دفتر التحملات والتعتيم الكبير الذي يطال دفاتر التحملات؛

- الاعتماد على الخبرات الأجنبية وإقصاء الأطر الوطنية؛

- عدم التزام شركات التدبير المفوض بدفتر التحملات، خصوصا في الشق المتعلق بالاستثمارات والتجهيزات، والبنية التحتية وعدم لجوء بعض رؤساء الجماعات المحلية إلى فرض الجزاءات المنصوص عليها في دفاتر التحملات؛

- إقصاء الشركات الوطنية من الاستفادة من هذا التدبير على اعتبار أن أغلب الشركات التي استفادت من هذا التوجه هي شركات أجنبية؛

- تدني القدرة الشرائية للمواطنين جراء الارتفاع المهول في أسعار فواتير الماء والكهرباء والتطهير.

ولم تكن الفيضانات الأخيرة التي شهدتها مدينة الدار البيضاء القلب النابض للاقتصاد الوطني والتي أسفرت عن خسائر بالبنيات التحتية والممتلكات العامة والخاصة، سوى النقطة التي أفاضت الكأس، وعرت عن الواقع المترهل والهش للبنيات التحية الأمر الذي يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى إخضاع تجربة التدبير المفوض لتقييم موضوعي للوقوف على مدى نجاعته. ولن يتأتى ذلك في منظورنا إلا من خلال تقييم جودة الخدمات المقدمة ومدى مساهمته في التنمية السوسيو-اقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن تجربة التدبير المفوض أبانت عن مجموعة من الاختلالات وكرست العديد من السلبيات مما يستوجب التدخل العاجل إن على مستوى التفعيل الصارم لمبدأ المراقبة أو من خلال الشروع في البحث عن الحلول المناسبة ذات البعد المستقبلي والتي تأخذ بعين الاعتبار كل السلبيات والمشاكل التي أبانت عنها تجربة التدبير المفوض.

السيد الرئيس،

إن قضية الموارد البشرية للجماعات المحلية، والتي تفرض نفسها بإلحاح في كل عمليات التحديث بحيث تحتاج هذه الموارد إلى تأهيل حقيقي يتطلب سياسة نوعية للموارد البشرية. تكون مقرونة بمنظور متكامل للتكوين والتكوين المستمر. والتعامل بمزيد من الجدية مع المطالب الأساسية والملحة لشغيلة الجماعات المحلية، والممثلة في:

- إقرار الزيادة في الراتب الأساسي للأجور؛

- إقرار الترقيات الاستثنائية؛

- مراجعة مسطرة التنقيط؛

- التعويض عن العمل في المناطق النائية والعالم القروي؛
- إقرار نظام أساسي خاص بشغيلة الجماعات المحلية؛
- إحداث مؤسسة وطنية تعنى بالشؤون الاجتماعية للشغيلة.

السيد الرئيس،

يعرف قطاع النقل الحضري، تراجعا خطيرا في العديد من المدن المغربية ففي غالب الأحيان لا يتم احترام دفتر التحملات سواء فيما يتعلق بجودة الخدمات أو ثمن التذاكر التي لا تتناسب عادة مع القدرة الشرائية للمواطنين فمع الأسف نسجل في هذا الموضوع طغيان مجموعة من المظاهر المسيئة لبلدنا، كاستعمال العربات التي تجوب الشوارع، في العديد من المدن سلا الدار البيضاء ونود في هذا الصدد أن نثير الأسئلة المتعلقة بالأسباب التي تفسر تلكؤ السلطات المحلية والمنتخبة عن التصدي لهذه الظاهرة.

مرفق آخر من المرافق التي تعتريها مجموعة من الاختلالات ويعاني من فوضى عارمة، ويتعلق الأمر بالمحطات الطرقية، هذه الأخيرة أضحت تعيش أوضاعا صعبة تحول دون تحقيقها للغاية التي أنشأت من أجلها بفعل تراكم مجموعة من المشاكل والمعيقات المرتبطة أساسا بالعجز المالي لبعض المحطات الطرقية والتدبير العشوائي الذي يطبع تسيير هذا المرفق، فضلا عن عزوف أغلب الحافلات عن استعمال منشآت المحطات الطرقية بسبب تناسل المحطات العشوائية نتيجة غياب المراقبة، ناهيك عن التموقع العشوائي الذي لا يرتكز على بعد استراتيجي مما يعيق حركة السير والجولان داخل المدن.

السيد الرئيس،

يشكل قطاع التعمير أحد أبرز القضايا التي تدخل في صلب اهتمامنا في فريق الأصالة والمعاصرة والتي تستوجب في نظرنا فتح نقاش وطني معمق لتسليط الضوء على مجمل الاختلالات التي يعاني منها، ونذكر منها على سبيل المثال:

- تعدد المتدخلين سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد المحلي؛

- التأخير على المصادقة على التصاميم مما يعق عملية التخطيط الحضري؛

- التحايل على القانون من خلال اللجوء إلى مسطرة الاستثناء في مجال التعمير؛

- التوسع العمراني والزحف على المناطق الخضراء وعلى حساب المناطق الزراعية والغابوية ونحيلكم في هذا الموضوع على التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات الذي رصد مجموعة من الخروقات التي شابت تسيير الوكالة الحضرية للرباط .

أما بخصوص الميزانية المرصودة للوقاية المدنية نسجل مع الأسف أنها لا ترقى إلى مستوى تطلعاتنا وغير كافية لتأهيل هذا المرفق وجعله في مستوى التحديات .

وللإشارة فقط، فمجموعة من الدراسات العلمية والاستشرافية صنفت المغرب في قائمة البلدان المهددة خلال الأمد المنظور بتقلبات مناخية عنيفة، هذا التصنيف جاء لتأكيد واقع أصبح قائما بقوة، بحجم توالي كوارث طبيعية مدمرة في العديد من المناطق المغربية، وهو ما يستوقفنا لطرح التساؤل التالي:

- ماذا أعدت وزارتكم لمواجهة ما يمكن أن تحمله التقلبات المناخية من مفاجآت.

مع الأسف، كل التجارب الأليمة التي عاشها المغرب في هذا الموضوع ولعل آخرها الفيضانات الآخرة التي شهدتها العديد من المدن المغربية، ومدينة بوزنيقة على وجه الخصوص، تكشف عن قصور وعجز السلطات المعنية عن التدخل في هذه الظروف العصيبة، حيث يظل هذا التدخل، والذي غالبا ما يأتي متأخرا، ودون المستوى بالنظر لاعتماده على وسائل بدائية وافتقاره إلى التجهيزات وإلى مخططات وتصورات استباقية كفيلة بتقليص حجم ودائرة الخسائر والضحايا.

اختلالات هذا المرفق لا تقف عند هذا الحد بل تطال كذلك الوضعية المادية لأفراده والتي مع الأسف لا تتناسب والصعوبات وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتق من نذروا أنفسهم لمواجهة الأخطار وحماية الأرواح والممتلكات.

أضف إلى ذلكم الخصاص الحاد الذي يعرفه هذا القطاع على مستوى الأطر المتخصصة في تدبير الكوارث والأزمات الطبيعية.

وضعية لا تستحمل المزيد من الصمت فهذا القطاع بعيد عن تحقيق المردودية والنتائج المتوخاة منه فحجم الإكراهات والمعيقات التي يعانيها تستدعي بدل المزيد من المجهودات في سبيل تأهيل هذا القطاع وجعله في مستوى التحديات.

وبخصوص مواكبة الوزارة للجماعات المحلية من أجل تأهيل المرافق العمومية ذات الصبغة التجارية نود تذكيركم بأن مجموعة من هذه المرافق تعيش أوضاعا كارثية فأسواق الجملة للخضر والفواكه تتخبط في مجموعة من المشاكل سواء المرتبطة بكثرة الوسطاء وتأثيرهم المباشر على الأسعار أو ما يتعلق بحجم التلاعبات المالية والجبائية بسبب غياب التنظيم وسوء التدبير، وتتحمل وزارتكم القسط الاوفر في هذا الشأن بسبب التغاضي عن كل هذه الظواهر والاختلالات ونطالب في هذا الصدد بضرورة إعادة النظر في تنظيم أسواق الجملة وإعادة هيكلتها وعصرنتها وضمان تغطية متوازنة للتراب الوطني.

وعلاقة بالموضوع الأمني وتدبير الملفات الأمنية، نعتبر موضوع الحكامة الأمنية من المواضيع الشديد الأهمية.

فإننا إذ نحيي بالمناسبة الجهود الجبارة التي يبذلها رجالات الأمن بمختلف فئاتهم، فإننا نود أن نتطرق إلى ارتفاع معدلات الجريمة بشكل ملفت، وندعو في هذا الإطار إلى إعادة النظر في الاستراتيجية الأمنية المتبعة واعتماد مقاربة شمولية تهدف إلى محاربة هذه الظاهرة والتحلي باليقظة اللازمة لحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

ارتباطا بنفس الموضوع نود إثارة المشاكل التي يعانيها المواطنون الراغبون في الحصول على بطاقة التعريف البيومترية والمتجلية في الاكتظاظ وطول الانتظار وظروف الاستقبال.

وقد سبق للحكومة أن صرحت بمناسبة تقديم مشروع إحداث بطاقة التعريف البيومترية أن من شأن هذه البطاقة أن تعفي المواطنين من الإدلاء بمجموعة من الوثائق في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية وهو ما لم نلمسه لحد الآن.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر اللاتركيز الإداري الدعامة الأساسية والضرورية لكل سياسة تروم إنجاح تجربة اللامركزية، ويشكل إحدى أهم الرهانات لبرامج الإصلاح الإداري، كما ترتبط النتائج المترتبة عنه مباشرة بالاستجابة لتطلعات المواطنين والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين للدولة عل الصعيد المحلي.

لكننا، ومع كامل الأسف، لازلنا نلاحظ بأن النظام الإداري الحالي يطبعه نوع من المركزية تتجلى بالأساس في احتفاظ الإدارات المركزية باختصاصات مهمة وبسلطة تقديرية واسعة وبأهم الوسائل المادية والبشرية.

وهو ما يجعلنا نعتقد بأن هناك نوعا من التباعد بين المهام التي تضطلع بها المصالح الخارجية حاليا، وبين تلك التي يجب أن تفوض إليها في إطار سياسة حقيقية للاتركيز الإداري.

وإذا كانت الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول ، بتاريخ 9 يناير 2002 حول التدبير اللامتمركز للاستثمار، قد أعطت المثال في هذا الباب من خلال تفويض الحكومة مجموعة من الاختصاصات لولاة الجهات وتخويلهم سلطة القرار الخاصة بالاستثمار، فإننا نلاحظ بخلاف ذلك أن هناك تنافر حقيقي بين نوايا السلطات العمومية التي تشجع على تفويض السلطة للمصالح الخارجية، وبين تردد الإدارات المركزية في تفويض سلطاتها.

ولذلك، فإننا نعتقد بأن خلف الخطاب الإداري المنادي به "اللاتمكز الفعلي للوسائل والاختصاصات" هناك صعوبات حقيقية من حيث تفويض السلط والتوقيع على أرض الواقع.

تلكم السيد الوزير مجموعة من الملاحظات التي ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

من أجل ذلك نصوت بالرفض على الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأعرب باسم فريقي عن موقفنا بخصوص مجموع الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، وهي على النحو التالي:

- جلالة الملك – البلاط الملكي؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- المحاكم المالية؛
- الوزير الأول؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة التجهيز والنقل؛
- وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية؛
- قطاع الماء والبيئة.

حضرات السيدات والسادة ،

لقد كانت مناقشة ميزانية البلاط الملكي فرصة لأعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتجديد انخراطهم التام في كل المبادرات والأوراش التنموية التي أطلقها صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

كما شكلت ذات المناسبة فرصة سانحة لكافة مكونات الفريق لتجديد فروض الطاعة والولاء للسدة العالية بالله باعتباره أميرا للمؤمنين وضامنا لوحدة الأمة وسيادتها.

وفي نفس الاتجاه، فقد أكد السادة المستشارون بمناسبة الميزانيتين الخاصتين بمجلس النواب ومجلس المستشارين على ضرورة تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لخدمة قضايا الوطن الكبرى وكذا ايلاء المزيد من العناية لتحسين المنتوج التشريعي وتدعيم آليات الرقابة البرلمانية.

سيدي الرئيس،

تعتبر دراسة الميزانية القطاعية المخصصة للوزارة الأولى فرصة لمناقشة التوجهات الكبرى للحكومة والمجهودات المبذولة من طرفها لمسايرة الديناميات والأوراش التنموية التي أطلقها صاحب الجلالة في مختلف الميادين وفي هذا الإطار سجلنا بالملموس، ومن خلال مجموعة من الأمثلة أن الحكومة للأسف غير مواكبة بالمرة وبالسرعة المطلوبة لهذه الديناميات والأوراش، فهي لازالت تتلكأ في العديد من القضايا ولا تملك حلولا واقعية

أو إجرائية لتحقيق التنمية المستدامة أو تقوية مناعة النسيج الاقتصادي المغربي.

حضرات السيدات والسادة،

إن الخيار الديمقراطي الحداثي الذي اختارته المملكة المغربية يستلزم وجوبا الارتكان إلى مؤسسات دستورية قوية تضطلع بمهامها الرقابية في استقلالية تامة، وفي هذا الإطار فبقدر ما نشيد بالدور الهام، والمحوري الذي تلعبه المحاكم المالية باعتبارها آليات للرقابة المالية بقدر ما ندعوها إلى مضاعفة جهودها وتسريع عملية تحضير وإحالة قوانين التصفية.

وفي نفس السياق نذكر بان مطلب الحكامة الجيدة قد أضحى مطلبا لكل مجتمع تواق إلى المستقبل وراغب في عقلنة موارده ومؤهلاته الذاتية .

وعطفا على ما سلف، يبرز الدور المحوري كذلك الذي يمكن أن تضطلع به المندوبية السامية للتخطيط كمؤسسة عهد إليها القيام بمجموعة من الدراسات الاستشرافية والتشريح الدقيق للواقع المغربي، ولذلك فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نجدد إلحاحنا على ضرورة انفتاح هذه المؤسسة على محيطها وتخويلها كافة الإمكانيات المادية والبشرية القمينة بتمكينها من أداء المهام المنوطة بها في أحسن الظروف.

وارتباطا بمناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة للحكومة فقد كانت فرصة للوقوف على مدى هزالة الميزانية المرصدة لها، والتي لا تستجيب بتاتا لحجم الأوراش والاختصاصات التي تضطلع بها، هذا فضلا عن غياب أي تصور واضح وشمولي لمعالجة المعضلات المزمنة المتعلقة بالهشاشة الاقتصادية أو صندوق المقاصة وكذا النهوض بالطبقات الوسطى. فاستحضارا لكل هذه الأمور فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نقترح البدائل الآتية:

- ضرورة إعادة النظر العاجل في نظام المقاصة وأسلوب تدخله الذي أبان عن عجزه وعدم نجاعة تدخله.
- الرقي بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تفعيلا لما جاء في خطب صاحب الجلالة واقتداء بما تقوم به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- العمل على تشجيع الانخراط في إطارات مهنية واحترافية بدء بخلق الجمعيات ومواكبتها، خصوصا وأنها قد أبانت على أهميتها في خلق الثروات ومناصب الشغل للعديد من الأسر البسيطة، كما أبانت على فاعليتها في مواكبة برامج التنمية الاجتماعية.
- البحث عن شراكات على المستوى الدولي وإنعاش التجارة الدولية التضامنية.
- تكوين الموارد البشرية وحثها على استعمال وسائل الاتصال الحديثة كالانترنيت.
- توسيع قاعدة الطبقة الوسطى باعتبارها قاطرة للتنمية ومحرك أساسي وفعال للاقتصاد الوطني.
- مراعاة التوازن في البرامج التنموية لكل مناطق المملكة حتى تستفيد مختلف الجهات من ثمار التنمية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاع المالية والتجهيز والنقل والماء والبيئة والسكنى والتعمير مناسبة حقيقية لرصد مجمل الانجازات ومكامن الخلل والخصاص الذي لازالت تعرفه مجموعة من الأوراش والمشاريع .

ارتباطا بقطاع الاقتصاد والمالية وجب التذكير والإشادة بمجموعة من الإصلاحات والأوراش الهامة التي انخرطت فيها الوزارة لعصرنة وسائل التدبير وإقرار المزيد من الفعالية والنجاعة في المالية العمومية وفي نفس الاتجاه فإننا نثمن بادرة خلق قطب مالي للدار البيضاء وهو الأمر الذي اعتبرناه في فريق الأصالة والمعاصرة تكريسا لتوجه الانفتاحي الذي يسعى إليه المغرب في مجال المال والأعمال وجلب الاستثمارات . كما نعتبر أن التنزيل السليم لهذا المشروع يقتضي مرافقته وتدعيمه بمجموعة من الإصلاحات ، ونخص بالذكر ضرورة مراجعة وتحليل القوانين المتعلقة بالبورصة ومؤسسة الائتمان، وكذا تعزيز كل مقتضيات القانونية المتعلقة بشفافية المعاملات وضمان الحكامة الجيدة. هذا فضلا على تعزيز ثقافة الاستثمار وإعادة الاعتبار لمنظومتنا القضائية والإدارية باعتبارهما الكفيلتين لإضفاء المصداقية والفعالية على المناخ الاستثماري التنافسي في بلادنا .

أما في المجال الضرائبي فقد لوحظ إطلاق ديناميات كبيرة في مجال استخلاص الضرائب سواء عن طرق توسيع الوعاء الضريبي، أو عن طريق إعمال منطق التفتيش في حالة الشك في التقارير المصرح بها ، كل هذه الإجراءات تبدو منطقية وسليمة خاصة في فترة الأزمات، ولكن نرغب في خلق مصالحة حقيقية مع الملزمين بحيث تصبح الضريبة كعنوان للمواطنة والانخراط في الأوراش والإصلاحات التي تقوم بها الدولة، وهنا نسجل باستحسان اعتماد مشروع ميثاق الملزم في المجال الضرائبي الذي من شأنه أن يزيل الكثير من الغموض الذي يلف المساطر الضريبية.

أما في ما يخص قطاع الإسكان والتعمير فقد أبدى السادة المستشارون جملة من الملاحظات يمكن سردها على النحو الآتي:

- أن جل الإعتمادات المرصدة للتسيير يهيمن عليها قطاع الإسكان بإستثناء بعض التحويلات لفائدة الوكالات الحضرية وكذا تخصيص إعتمادات ضئيلة لتعميم وثائق التعمير في حين تبقى الزيادة الحاصلة في حجم ميزانية الإستثمار لا ترقى لمستوى متطلبات البرامج المسطرة.

- نسجل أيضا بعض التأخير في وثيرة إنجاز مشاريع الوزارة وركود في قطاع السكن بمختلف أصنافه، الإجتماعي، الإقتصادي أو الفاخر، والغريب

في الأمر أن ذلك لم ينعكس على مستوى إنخفاض الأثمان وهنا يطرح السؤال عن السر في هذه المفارقة الغريبة التي لا تستجيب لمنطق السوق وكذا إكراهات العرض والطلب .

- غياب أي تصور لمخططات التهيئة العمرانية لمجموعة من المدن المغربية.

- إستمرار مشكل النوار المفروض على الزبناء كشرط مسبق للاستفادة من المنتوج، وهنا يتضح لنا عدم توفر الوزارة على إستراتيجية واضحة للقضاء على هذه الآفة التي تضر بخزينة الدولة وتكوي جيوب المواطنين على حد سواء.

- استمرار معضلة أحياء الصفيح بحيث أصبحت هذه الظاهرة تعاني منها مجمل المدن المغربية الأمر الذي يعتبر مؤشرا صارخا على مستوى الفقر والهشاشة الاجتماعية الذين أضحيا ينخران المجتمع المغربي نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في تدبير الشأن العام بالمغرب طيلة أكثر من نصف قرن، والواقع أنه إذا كانت ظاهرة الهجرة القروية من الأسباب التي أدت إلى نشوء دور الصفيح وانتشارها وذلك عبر بروز أحياء ومدن صغيرة بكاملها في كثير من المناطق ، فإن غياب تنمية حقيقية بالعالم القروي وتضييق الخناق الذي يتعرض له صغار الفلاحين زيادة على صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغياب بنيات تحتية من مرافق صحية وثقافية كلها عوامل أدت بشكل مباشر إلى استفحال وتنامي هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق الجميع.

أما بخصوص قطاع النقل والتجهيز، ونظرا لما يعرفه هذا القطاع من اختلالات واعطاب مزمنة وتسييس ممنهج لتدخلات الوزارة. فإننا ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت ضد هذه الميزانية وهو الأمر الذي باركته اللجنة في تصويتها الرسمي الأول بالنتيجة الآتية : 5 معارضين وموافقين وممتنع واحد قبل أن تتغير هذه النتيجة خلسة في صبيحة اليوم الموالي وفي ظروف غامضة ودون إخبار للسادة المستشارين وضدا على النظام الداخلي لمجلس المستشارين. وهو الأمر الذي يطرح أكثر من سؤال حول مدى شرعية هذا التصويت وبالتالي مدى شرعية الميزانية المرصدة لهذا القطاع برسم مشروع القانون المالي لسنة 2011.

وختاما فقد كانت مناقشة قطاع الماء والبيئة فرصة للسادة المستشارين للتأكيد من جديد على ضرورة عقلنة استغلال المياه نظرا لحجم الخصاص الذي أصبحت تعرفه هذه المادة. ذلك أن تزايد الطلب على الماء واستنزاف المخزونات الجوفية بالإضافة إلى مخاطر انعكاسات التغيرات المناخية كلها عوامل تستدعي التدبير السليم للقطاع بهدف الحفاظ على التوازنات البيئية.

من جهة أخرى فقد تمت الدعوة إلى ضرورة إيجاد حلول حقيقية وعاجلة لمشكل التوحل الذي تعاني منه أغلب السدود المغربية.

وعليه، تم اقتراح الحلول الآتية:

1) إيلاء الأهمية القصوى لمشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة .

2) تفعيل دور المجلس الوطني للبيئة وإشراكه مشاركة فعالة في اتخاذ القرارت الحاسمة في مجال البيئة .

3) دراسة إمكانية الاستفادة القصوى من المانحين على مستوى التعاون الدولي خصوصا منه المتعدد الأطراف .

4) ضرورة مواكبة القطاع الوصي للجماعات الحضرية والقروية في مجال البيئي، خصوصا تدبير التطهير السائل والصلب سواء على المستوى التقني أو المالي أو عبر عقد أيام دراسية تكوينية لفائدة مهندسي وأطر البلديات قصد تأهيلهم وإطلاعهم على مستجدات مجال البيئة لتسهيل مأموريتهم في هذا المجال.

5) تشجيع المقاولات والوحدات الصناعية الغير الملوثة للبيئة وذلك عبر تمكينها من تسهيلات ضريبية وجبائية.

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وأبدأ بقطاع العدل معتبرا هذه المناسبة فرصة سانحة لمناقشة عمل الحكومة بخصوص هذا القطاع الحيوي الهام وفق ما التزمت به في نطاق تصريحها، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية في هذا الإطار والتي حدد من خلالها صاحب الجلالة المحاور الأساسية للإصلاح القضائي ببعده ومفهومه الجديد المتمثل في إصلاح القضاء وجعله في خدمة المواطن .

السيد الرئيس،

وعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بالدور الذي يلعبه الجهاز القضائي في توطيد أسس الديمقراطية وتحقيق الأمن القضائي وترسيخ الثقة اللازمة للاستثمار والنهوض بالتنمية، سنتطلق في مناقشتنا لمشروع ميزانية العدل من خلال تقديم الملاحظات التالية:

- الحيز الكبير والمهم الذي خصصته خطابات جلالة الملك لإصلاح القضاء ، من خلال المفهوم الجديد الذي حددته والمبادئ والأسس التي وضعتها والتي ترتكز على: (القرب من المتقاضين / بساطة وسرعة المساطر / نزاهة الأحكام / حداثة الهيكل / كفاءة وتجرد القضاء / الالتزام بسيادة القانون وإحقاق الحقوق ورفع المظالم)

- ملاحاية ملائمة القضاء المغربي مع الاتفاقيات والمعايير الدولية التي صادق عليها المغرب والتي كرستها الوثيقة الدستورية لسنة 1996 ، حيث جاء في ديباجتها أن المملكة المغربية تتشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عالميا .

- الإرادة القوية والإجماع الواسع لكل الفعاليات المجتمعية بفضل التوجيهات الملكية السامية(أسرة القضاء، أحزاب سياسية، مجتمع مدني ....)

في هذا الإطار انخرطنا كحزب الأصالة والمعاصرة في هذا الورش الكبير من خلال مذكرة الإصلاح التي تقدمنا بها، والتي إلى حدود الآن نجهل مصيرها أسوة بباقي المذكرات التي قدمتها الفرق السياسية الأخرى والمهنيين وجمعيات المجتمع المدني .

وفيما يتعلق بتحقيق القرب من المتقاضين ، كإحدى أهم المدخلات لإصلاح القضاء، واستكمال البناء المؤسساتي القضائي (مجلس الدولة) وعصرنة وتحديث الإدارة القضائية ومواكبة متطلبات الجهوية في شقها القضائي، نسجل بأسف أن ميزانية الاستثمار تظل دون التطلعات المرجوة.

السيد الرئيس،

نتسائل كذلك حول مدى ارتكاز ميزانية وزارة العدل على المحددات الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الإصلاح ؟

وتتمثل هذه المحددات في:

- إصلاح المنظومة المؤسساتية.
- إصلاح المنظومة القانونية.
- إصلاح المنظومة من الزاوية الإستراتيجية.
- تدبير الموارد البشرية.
- إصلاح السياسة الجنائية وقضايا حقوق الإنسان.

أما بخصوص إصلاح المنظومة القانونية ، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نشدد في مطلبنا السياسي لإصلاح منظومة العدالة ببلادنا على ضرورة الارتقاء بالقضاء إلى مستوى السلطة ، مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية ، ويجب على الجميع احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية ، مع تجريم تدخل السلطة الإدارية في مجرى العدالة وتشديد العقوبات الجنائية في حق كل إخلال أو مساس بحرمة القضاء واستقلاله .

في هذا الصدد نتوقف على إحدى أسوأ صور منظومة العدالة ببلادنا ، ويتعلق الأمر بتنفيذ الأحكام الفضائية ، بهذه المناسبة نسجل التلكؤ الحاصل في عدم خروج القانون المتعلق بتنفيذ الأحكام في مواجهة الإدارة إلى الوجود ، بالإضافة إلى عدم لجوء الإدارة إلى تدابير واقعية على غرار بعض الدول التي عملت عل خلق آليات قانونية تجعل الأحكام تنفيذ ملزما، لاسيما في المجال الإداري ، (مثال إدانة محافظ القاهرة بالسجن لعدم تنفيذه لحكم قضائي في المادة الانتخابية).

وهذا ما تؤكده المؤشرات الرقمية لميزانية التسيير ، ولاسيما في الفقرة العاشرة يلاحظ أن تنفيذ الأحكام القضائية في المغرب ، لازال يراوح مكانه، إذ أن التقديرات المقررة في السنة المقبلة لن تتعدى 2 %، بالمقارنة مع السنة الحالية ، ومما يثار في هذه المسألة أن تنفيذ الأحكام في المجال الإداري لن يرق حسب توقعكم إلى 50% وهو ما يدفعنا إلى التشكيك في النسب التي تلجؤون إليها ، وهو لجوء فضفاض وبعيد عن الواقع الملموس .

في نفس السياق نلاحظ غياب أية مؤشرات تتعلق بمسايرة المحاكم لمتطلبات سرعة الولوج والبث في الأحكام ، الذي من خلاله يمكنكم قياس أداء العمل القضائي وتشخيص اختلالاته، حتى يساعدكم ذلك في خلق تصور واضح لمداخل الإصلاح .

نتساءل بخصوص إصلاح المنظومة من الزاوية الإستراتيجية، عن إستراتيجية وزارة العدل في إصلاح القضاء، ما هي محدداته، أهدافه، وسائله، تكلفته وعوائقه ؟ كل ذلك من خلال مشروع مندمج وقابل للتطبيق، ويستجيب لتطلعات الشعب المغربي وقابل للحياة.

السيد الرئيس ،

نذكر الحكومة أن التأخر الحاصل في تنزيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بدأ ينعكس سلبا على بلادنا من خلال بعض التقارير التي تصور الوضع على أنه ارتداد عن توصيات الهيئة والمجهودات الجبارة التي قامت بها البلاد منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي .

إن محدودية الإصلاحات التي تبرزها مجمل النصوص التي هيئتها وزارة العدل ، وما يعتري هذا القطاع من اختلالات لا يسمح بالتفاؤل أمام إرادة الحكومة المتدبدبة في مواجهة مشاكل القطاع.

السيد الرئيس،

سنناقش مشروع الميزانية الفرعية لوزارة تحديث القطاعات العامة انطلاقا من وعينا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا القطاع الذي تشرفون عليه ، وارتباطه بالأوراش الإصلاحية لمجموعة من السياسات العمومية كتلك المتعلقة بتخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتلك المتعلقة بالحكامة الجيدة والسياسة المتبعة في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمرتفق، وعلى وجه الخصوص تحسين الاستقبال وجودة الخدمات وتبسيط المساطر ، وتعزيز مكانة اللغة العربية ضمن النظام الإداري ببلادنا .

إن إصلاح الإدارة يأتي في مقدمة الإصلاحات والأوراش الكبرى لكونه يشكل مفتاح جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومفتاح تحقيق التنمية والشفافية وتكريس المواطنة، وانطلاقا من هذا المفهوم الإصلاحي سنناقش مشروع ميزانية هذا القطاع من خلال إبداء الملاحظات التالية:

● إن محدودية الميزانية المالية المرصدة لوزارة تحديث القطاعات العامة برسم السنة المالية 2011 تفيد بأن الحكومة غير مبالية بجسامة وأهمية إصلاح الإدارة والذي قد تكون له أولوية على بعض المشاريع الاقتصادية الأخرى .

● إن ترسيخ الحكامة العمومية وتحديث الإدارة وتخليقها يبقى شرطا ضروريا لضمان أساس متين للتنمية المستدامة، إلا أن هذا الهدف يبقى بعيد المنال بحكم الحصيلة المتواضعة للحكومة خلال المرحلة الماضية من ولايتها التي شابها قصور في تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد، وعدم قدرتها على مراجعة شاملة لنظام الوظيفة العمومية وتحقيق التحديث واللاتمركز الإداريين.

بالرجوع إلى التصريح الحكومي، نجده ينص على إعداد برنامج خماسي (2007 – 2012) لمحاربة الفساد، غير أن الوزارة فاجئتنا اليوم ببرنامج جديد ومخطط قصير المدى (2010 – 2012) تم الاشتغال عليه في إطار لجنة وزارية يغيب عنها البرلمان والمجتمع المدني الشريك الأساسي في مقاربة البرنامج، في الوقت الذي كان يتطلب فيه الأمر فتح نقاش عمومي حول تخليق الحياة العامة يشارك فيه الجميع، وجعله أولوية مجتمعية يتعين تعبئة الرأي العام لأجلها. الأمر الذي يدفعنا إلى الحكم بافتقاد الحكومة لمقاربة إستراتيجية مندمجة ومشتركة في معالجة ورش تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة.

فيما يتعلق بالوقاية من الرشوة، نتوقف عند الإكراهات التي تعترض الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة، التي يتساءل الرأي العام حول محدوديتها وعدم تحقيق الانتظارات المرجوة منها، بسبب غياب دعم مادي ومعنوي من طرف الحكومة التي لازالت تتلكأ وتتباطأ في تفعيلها وتوفير شروط عملها، مما يجعلنا نشكك في إرادة الحكومة وعدم قدرتها المضي قدما في ورش التخليق وتحجيم مواطن الفساد باعتبارها لا تشكل أولوية أو هاجسا لدى الحكومة .

فبعد مرور سنتين على تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة لازالت العديد من الصعوبات والإكراهات تعترضها، وهي مرتبطة أساسا بالصفة والصلاحيات المخولة لها. كنا نتمنى أن تناط لها مهمة مكافحة الرشوة بدل الاقتصار على الوقاية .

كذلك لازالت مسطرة المصادقة على القانون الداخلي تعرف تعثرا بسبب رفض الوزير الأول. إن افتقار الهيئة للاستقلالية، وعدم توفرها على الصلاحيات الكفيلة لتنفيذ قراراتها، يجعل توصياتها تفتقد للبعد الإلزامي ، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستجابة لطلبات الاستشارة التي توجهها إلى مختلف الإدارات، فهي تصادق على قرارات، لكن هذه القرارات لا تفعل لأنها تنتظر موافقة الحكومة عليها وأجرأتها، وهنا يكمن مشكل الاستقلالية.

لذا فإننا ندعو إلى إعادة النظر في المرسوم المحدث للهيئة في اتجاه ضمان استقلاليتها، وجعلها هيئة تحقق مطلب مكافحة الفساد وليس الوقاية منه، حتى يتلائم مع المادة السادسة من اتفاقية مكافحة الفساد وتمديد صلاحيات الهيئة واختصاصاتها، الأمر الذي سيسهل مهامها في تنسيق الجهود المبذولة في هذا الاتجاه وفي تجميع المعلومات، ينضاف إلى ذلك، ضعف الميزانية المخصصة للهيئة التي تظل غير كافية للاشتغال على مكافحة الرشوة ، ونفاجئ بإقحام الهيئة في سياسة التقشف حيث طالها تخفيض نسبة 5% من الميزانية.

السيد الرئيس،

لازالت تنتظر الحكومة الكثير من المجهودات لتأكيد إرادتها في مكافحة الرشوة وتحجيم مواطن الفساد، ونتوقف عند المادة 18 من قانون الوظيفة العمومية ، التي تتعارض مع الحق في الوصول إلى المعلومات الذي بات اليوم إحدى المؤشرات الأساسية للشفافية ، ينبغي التنصيص بوضوح على مدلول السر المهني ، كذلك حماية المبلغين عن الفساد أصبح ضرورة قانونية .

● فيما يخص علاقة الإدارة بالمرتفق ومبدأ تقريب الإدارة من المواطنين ، نسجل بأن هذه العلاقة لازالت تشوبها تعقيدات سواء على مستوى استقبال المواطنين أو على مستوى تبسيط المساطر الإدارية ، وذلك أن نسب عديدة من المواطنين يصعب عليهم الولوج إلى الخدمات الإدارية بسبب تعقيد المساطر الإدارية في ظل الأمية التي لازالت متفشية في العديد من الأوساط وفي ظل محدودية جهود تحسين علاقة الإدارة بالمرتفق، الأمر الذي يحول دون استفادة المواطنين من خدمات الإدارة.

نعتقد جازمين بأنه لا يمكن تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتحقيق مبدأ تقريب الإدارة من المواطنين دون إقرار اللاتركيز الإداري الذي لازال متخلفا بالنظر إلى الأشواط الهامة والمتقدمة التي قطعها نظام اللامركزية الذي سارت فيه بلادنا بخطى متقدمة وهي بصدد تطبيق الجهوية الموسعة ، ارتباطا بذلك نذكركم السيد الوزير المحترم بالتوجيهات الملكية السامية في هذا الإطار ودعوة جلالة الملك للحكومة إلى وضع ميثاق وطني حول اللاتمركز الإداري.

وفي هذا الصدد نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء عدم إشراك البرلمان والهيئات السياسية عند إعداد مشروع الميثاق الوطني حول اللاتمركز الإداري ؟

وهنا نسجل مرة أخرى غياب المقاربة التشاركية لدى الحكومة.

● إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نستغرب كون خطاب الحكومة يشير إلى اعتماد الخطب الملكية كمرجع للميزانية العامة ، ونحن لا نلمس أثرا كما سلفنا الذكر لعدد من القرارت الهامة التي حفلت بها الخطب الملكية نذكر منها على سبيل المثال ما يتعلق بالقطاع الذي تشرفون عليه السيد الوزير :

الدعوة إلى تخليق الحياة العامة والشفافية ، والدعوة إلى تحقيق إدارة فعالة ونزيهة ولاتركيز إداري واضح المعالم ، فأين نحن من هذا المبتغى؟

السيد الرئيس،

مشروع ميزانية وزارة تحديث القطاعات العامة او بالأحرى مشروع القانون المالي لسنة 2011 بمجمله لم يراع البعد الاجتماعي الذي يستهدف رفع مستوى وثيرة الأجور حتى تواكب وتساير مستوى المعيشة، علما بأن مشكل الأجور طالما استقطب اهتمام الرأي العام الوطني ليس فقط لان الأجور لا تتفق مع ارتفاع مستوى المعيشة وتكاليفها المتزايدة وتزايد وثير الأسعار، ولكن لان حيفا خطيرا يتمثل في الفوارق الشاسعة بين الحد الأدنى والحدود القصوى التي لانهاية لتصاعدها، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية لنجد أن الملايين يعيشون على الكفاف والمئات يعيشون بأجور خيالية وبتعويضات ومكافآت وعطاءات غير دستورية، في مساواة جميع المغاربة في الحقوق والواجبات، وعدم معالجة هذه الإشكالية لابد أن يؤدي حتما إلى إفراز مجتمع غير عادل تشوبه الاضطرابات الاجتماعية والنفسية بين المواطنين وإذكاء روح الحقد والكراهية في مختلف المرافق العمومية، وهذه الظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتفشي مظاهر الرشوة والفساد والإهمال واللامبالاة داخل الإدارة.

كما نسجل تقاعس الحكومة في تعزيز مكانة اللغة العربية ضدا على الالتزام الصريح الذي أخذته على نفسها.

السيد الرئيس،

وختاما، نشير بأن هذا القطاع وعلى الرغم من حيويته بالنسبة للاقتصاد أو الخدمات المقدمة للمواطن، يبقى قطاعا يطاله النسيان في نطاق تنفيذ البرامج الحكومية، ويتضح ذلك من خلال الوعود التي تبقى عالقة، سواء تلك الواردة في التصريح الحكومي أو القوانين المالية المتوالية نذكر منها على سبيل المثال:

- مصير الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات، إذ نتساءل عن مآله وكيفية توظيفه، وهل هناك آلية لتحيينه وتفعيله وتتبع تطوره؟
- غياب عنصر الكفاءة في التوظيف والترقي، وهنا نتساءل عن كيفية تدبير ملف التوظيف وعن معايير الاستحقاق لولوج الوظائف وعن الشفافية في هذا المجال ؟

السيد الرئيس،

وفي ما يخص ميزانية وزارة العلاقات مع البرلمان فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة سنناقش عمل هذا القطاع انطلاقا من مضامين الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر لهذه السنة، والذي يعتبر آلية وأداة يمكن الاعتماد عليها لتطوير العمل البرلماني كما يعتبر خارطة طريق حقيقية للإصلاح الذي يجب أن ينكب عليه الجميع برلمانا وحكومة في اتجاه تصحيح مسار العمل البرلماني، سواء المتعلق منه بالجانب الرقابي والتشريعي، أو على مستوى الدبلوماسية البرلمانية وكذا مسألة الإعلام، والتنمية السياسية ببلادنا.

وفي هذا السياق فإننا نتساءل عن الاستعدادات التي قامت بها الحكومة لتفعيل مضامين الخطاب الملكي السالف الذكر في الجانب المتعلق بإصلاح مجلسي البرلمان ؟ وهل هناك من تنسيق بين وزارتكم ومجلسي البرلمان في اتجاه جعل أفكار الإصلاح مبلورة على شكل قوانين تنظيمية وداخلية ؟

وارتباطا بموضوع الرقابة ، فإننا نسجل بأسف عميق ظاهرة الغياب غير المبرر للسادة الوزراء في الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية وندعو السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان إلى تحمل مسؤوليته والوقوف على هذه الظاهرة بصفته منسقا بين الحكومة والمؤسسة التشريعية.

كما ننبه إلى عدم احترام الآجال الدستورية القانونية للإجابة عن الأسئلة الكتابية من طرف الحكومة وتجاهلها في بعض الأحيان عن تقديم أجوبة عنها.

ونشير كذلك إلى بعض الإشكاليات التي تعيق العمل التشريعي وتحول دون اطلاع المؤسسة التشريعية بالمهام الموكولة لها دستوريا على قدم المساواة بين المجلسين، خصوصا على مستوى إحالة القوانين، إذ لا وجود لمقتضيات دستورية تجبر الحكومة على إحالة القوانين وجوبا على أحد المجلسين، ونذكر هنا على سبيل المثال مشروع القانون المالي الذي تحيله سنويا الحكومة على مجلس النواب.

السيد الرئيس،

وارتباطا بالجانب المتعلق بالتشريع، نسجل عدم انفتاح الحكومة بالشكل المطلوب والايجابي على التعديلات التي تقدم على النصوص التشريعية بالرغم من أهميتها ، بالإضافة إلى إحالتها لمشاريع قوانين في وقت ضيق وعدم احترامها لشروط الصياغة السليمة ، بحيث لا يتسنى للبرلمان مدارستها بالشكل الكافي مما ينعكس سلبا على جودة التشريع .

- نسجل ضعف استجابة الحكومة على مستوى مقترحات القوانين وطلبات اجتماع اللجان وطلبات القيام بالمهام الاستطلاعية.
- على مستوى الدبلوماسية البرلمانية نسجل بعض الاختلالات منها غياب التنسيق بين مجلسي البرلمان من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يظهر جليا عند حضور المؤتمرات والندوات بالخارج ، وهو ما ينعكس سلبا على صورة البرلمان المغربي بالخارج .
- نتساءل مرة أخرى عن حصيلة المغادرة الطوعية ؟ هل الأثر المالي الذي توخته مازال مستمرا ؟ ماذا كانت انعكاساته على الإدارة خصوصا في التعليم والصحة والقضاء؟
- نتساءل عن كيفية مصاحبة الوظيفة العمومية لورش الجهوية؟

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مما لاشك فيه يعتبر قطاع الأمانة العامة للحكومة ، من أهم القطاعات الحكومية بالنظر لطبيعة المهام التي يقوم بها والمتمثلة في التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية في تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، وتتبع مسار كل مشروع نص قانوني مع التحقق من عدم تعارضه مع النصوص التشريعية المعمول بها، وبالتالي فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة وان كانت لدينا ملاحظات حول بعض النقائص التي تعتري عمل الأمانة العامة للحكومة، فإننا نعتبرها بمثابة المحرك الرئيسي والحقيقي للعمل التشريعي للحكومة بحيث تعمل على مواكبة مشاريع النصوص منذ مراحل إعدادها إلى حين صدورها كقوانين في الجريدة الرسمية.

ذلك وفي إطار الرفع من جودة النصوص القانونية ندعو إلى ضرورة مواكبة الموقع الالكتروني للأمانة العامة للحكومة لكل التعديلات الجزئية التي تتم أو تعدل بعض النصوص التشريعية من أجل تمكين الباحثين والدارسين وكذا عموم المواطنين من الاطلاع على قوانين محينة كاملة.

كما نسجل ونثمن الخدمة التي وضعتها الأمانة العامة للحكومة على موقعها الالكتروني والمتمثلة في وضع مسودات لمشاريع قوانين لإبداء الرأي حولها ، تقديم الملاحظات والاقتراحات، وإذا كان طلب رأي العموم من المواطنين المهتمين بالمجال القانوني ذو أهمية بالغة، فان عدد المسودات المتوفرة على الموقع قليل جدا، لذا وجب نشر كل مسودات المشاريع لمختلف القطاعات الحكومية على الموقع الالكتروني حتى تتحقق بشكل أوسع الغاية المرجوة من هذه الخدمة.

نسجل كذلك النقص الحاصل في استفادة التشريع القانوني من الاجتهادات القضائية، رغم كونها تقدم خدمة هامة على مستوى إنتاج قواعد قانونية جديدة، لذا ندعو إلى ضرورة استثمار هذه الاجتهادات خدمة للترسانة القانونية ببلادنا.

نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء تأخر الأمانة العامة للحكومة في إصدار المراسيم التطبيقية لقوانين تعتبر جد هامة مثل قانون الإطار لحماية البيئة، والمرسوم التطبيقي الذي يهم إحداث معهد لتكوين المحامين ضمن القانون المنظم لمهنة المحاماة ؟

كما نتساءل كذلك عن دور الأمانة العامة في إشاعة الثقافة القانونية، وتعميم المعلومة، وهل هناك تنسيق مع مختلف المؤسسات والقطاعات الأخرى في تفعيل هذا الورش.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع المندوبية العامة لإدارة السجون فإن الوقت قد حان لبلادنا أمام واقع السجون المغربية الذي يصرخ بالقساوة والآلام، أن تعيد النظر في سياستها السجنية وتعمل على تكريس وإشاعة مبادئ حقوق الإنسان من خلال الانخراط في مجموعة من الإصلاحات التي تتطلب الاستعجال لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أجل السجون واستردادها لوظيفتها المنوطة بها .

إن المأساة الإنسانية التي تتخبط فيها السجون المغربية ليس قضاءا وقدرا، وليس باب المستعصيات التي يصعب حلها، ما دام أنها معروفة ومعلومة وإن كان جزء كبير منها مرتبط بالسياسة السجنية التي يجب أن تتخلص من المقاربة الأمنية، والارتباك في احترام بعض الاتفاقيات والبروتوكولات، وخاصة الاتفاقية الأممية التي صادق عليها المغرب سنة 1993.

ونتساءل في هذا الصدد، حول رفض المغرب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب وسوء المعاملة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن استمرار تدهور واقع السجون والمتمثل في الاكتظاظ وسوء التغذية والتعذيب والمخدرات والرشوة والأمراض والتحرش الجنسي والانتحار هو وصمة عار على جبين المغرب الذي قطع أشواطا كبيرة على درب إشاعة حقوق الإنسان.

وبما أن ورش تأهيل المؤسسة السجنية يتطلب إضافة إلى مجهودات مادية وإمكانيات بشرية مكونة ومتخصصة في المجالين البيداغوجي والنفسي، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة النقص الذي عرفته ميزانية التسيير لهذه السنة المالية، مما يتعارض مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المندوبية العامة.

السيد الرئيس،

هذه بعض الملاحظات التي ارتأينا المساهمة بها في فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

<u>مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:</u>

باسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وهي مناسبة لعرض وجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بتقييم عمل الحكومة في هذه القطاعات وكذا تصورنا لمدى فعالية البرامج والاستراتيجيات المعتمدة للتخفيف من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها هذه القطاعات الحيوية والإستراتيجية.

فبالنسبة للقطاع الفلاحي الذي يعتبر اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني بالنظر لحجم مساهمته في الناتج الداخلي الخام وإنعاش الشغل وفي تنمية العالم القروي، وارتباطا بالتخوفات التي عبرنا عنها بخصوص تنزيل مخطط المغرب الأخضر على أرض الواقع بمناسبة مناقشة ميزانية سنة 2010، فإننا لازلنا نعبر عن هذه التخوفات كذلك خلال مشروع القانون المالي لسنة 2011 على اعتبار استمرار نفس الإكراهات والمشاكل، فالموسم الفلاحي الحالي لازال يعيش نفس المشاكل المتكررة، والتي تصادف انطلاق كل موسم فلاحي سواء فيما يتعلق بقلة البذور والأسمدة وارتفاع أثمنتها أو ضعف التأطير المقدم للفلاحين، الذين أصبحت معاناتهم هذه السنة مضاعفة بفعل الأضرار التي خلفتها الفيضانات التي ضربت معظم مناطق المملكة وخلفت خسائر كبيرة في المزروعات بشتى أنواعها وأصنافها وفي البنية الهيدرو – فلاحية.

كما نتخوف اليوم من انحراف مخطط المغرب الأخضر عن الأهداف الإستراتيجية المرتبطة به، والمتمثلة في تنمية القطاع الفلاحي في شموليته والعالم القروي من خلال البحث فقط عن المشاريع ذات المردودية المالية والاقتصادية العالية، بحيث لم نقف من خلال عرض السيد الوزير على أية حصيلة للمشاريع ذات البعد التضامني التي تم إعطاء انطلاقتها في السنة المنصرمة.

السيد الرئيس،

انطلاقا من وعينا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية مخطط المغرب الأخضر، الذي نعتبره مخططا طموحا من شأن تنزيله بطريقة صحيحة وسليمة أن يساهم في تطوير وتحديث الفلاحة الوطنية وجعلها أحد المحركات الأساسية لتنمية وتأهيل الاقتصاد الوطني، فإننا نثير انتباه الحكومة إلى بعض الإشكاليات التي لازالت تعترض تطبيق هذا المخطط، والتي يجب على الحكومة أن تجد الحلول الملائمة لها في أقرب وقت ممكن بعيدا عن منطق التسويف والتماطل والتباطؤ الذي طبع تدبيرها للشأن العام خلال المدة التي مضت من ولايتها.

ومن بين هذه المشاكل نورد :

1- استمرار المشكل المرتبط بالتركيبة العقارية وتشتتها.

2- غياب الإطار القانوني الذي على أساسه تتم عملية تجميع الأراضي.

3- ضعف مفهوم الحكامة الجيدة لدى الحكومة بخصوص هذا القطاع بحيث تم الشروع في الشطر الثالث من عملية الشراكة دون تقييم الشطرين الأول والثاني من أجل معرفة مستوى الإنجاز مقارنة مع الالتزامات المسطرة.

4- ارتباك الحكومة بخصوص تعبئة الوعاء العقاري اللازم لإنجاز المشاريع المسطرة في إطار مخطط المغرب الأخضر.

5- الارتباك الحاصل في تزويد السوق الوطنية بالأسمدة بالكميات الكافية والارتفاع المسجل في أثمنتها.

6- الضعف المسجل في عمل الحكومة بخصوص ضرورة تحسين تسويق المنتجات الفلاحية.

7- عدم تركيز الحكومة على الزراعات التي لا تستهلك كميات كبيرة من الماء، والتي تتلاءم مع طبيعة المناخ والتربة بالنسبة لكل جهة من جهات المملكة.

8- الإشكاليات المرتبطة بتحويل المياه من المناطق التي تسجل فائضا في هذه المادة الحيوية إلى المناطق التي تسجل خصاصا في مواردها المائية.

9- بطء الحكومة في تجهيز سافلة عدد من السدود من أجل تدارك الفارق المسجل بين المساحات القابلة للسقي والمساحات المجهزة.

10- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي الفلاحي الذي يعتبر المحرك الأساسي لتطوير الإنتاج الفلاحي ومحاربة الأمراض الحيوانية والنباتية التي تؤثر سلبا على المردودية والجودة.

11- مشكل التمويل، بحيث ظلت المؤسسات المالية بعيدة بشكل أو بآخر عن مصاحبة الفلاحين ومساعدتهم على الاستفادة من التمويل المناسب لمشاريعهم الاستثمارية.

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري، فرغم مساهمته الفعالة في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني حيث يساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام وفي تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، فإننا نلاحظ مع ذلك أن هذا القطاع لازال يعاني من مجموعة من المشاكل والمعوقات تقتضي ضرورة تأهيله من أجل الاستجابة لمتطلبات المستهلك الوطني وزبناء المغرب في الخارج.

وفي هذا الإطار، نرى ضرورة تحديث وتجديد الأسطول البحري وتأهيل آليات الإنتاج وتوسيع شبكة التوزيع والتسويق وكذا تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع وتحسين مستوى عيش الصيادين وظروف عملهم، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الثروات السمكية الوطنية من خلال احترام فترات الراحة البيولوجية، ومحاربة الصيد غير المشروع، ووضع تشخيص مستمر لحالة المخزون السمكي.

السيد الرئيس،

يشكل **قطاع الصناعة والتجارة** أحد القطاعات التي أولاها صاحب الجلالة أهمية كبرى، كما حضي باهتمام بالغ في التصريح الحكومي الذي التزمت من خلاله الحكومة بجعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير.

فالمغرب بحكم موقعه الاستراتيجي، إذا ما أحسن استثمار هذا المعطى الحيوي، يمكنه أن يصبح قاعدة للاستثمار والتصدير، كفيلة باستقبال رؤوس الأموال الخارجية وبالتالي تطوير القدرة الإنتاجية والتصديرية لبلادنا.

إلا أنه يمكننا القول منذ البداية، رغم الإرادة الملكية الواضحة والالتزام الصريح والواضح في التصريح الحكومي، نلاحظ بطء على مستوى تنفيذ

البرامج وغياب ترسانة قانونية قوية تمكن من تجاوز الاختلالات والمشاكل التي يعرفها هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، أريد أن أشير إلى بعض المشاكل والمعيقات التي لازالت تواجه هذا القطاع:

1. مشكل القطاع غير المهيكل.
2. إشكالية الباعة المتجولين في المدن.
3. إشكالية التمويل، فالمقاولات الوطنية تعاني من صعوبات كبيرة في هذا المجال خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة.
4. معاناة تجار القرب الذين أصبحوا يعيشون بين مطرقة المساحات التجارية الكبرى وسندان الباعة المتجولين.
5. المشاكل التي تعرفها أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية .
6. عدم وضوح المعايير المعتمدة في دعم بعض المشاريع من طرف الدولة.
7. الانعكاسات السلبية لغزو المنتوجات والسلع الأجنبية لأسواقنا الداخلية على المنتوجات الوطنية.
8. المشاكل التي تعرفها بعض بنيات الاستقبال الصناعية، كتدهور التجهيزات مما يشكل عائقا يحول دون توفير الظروف الملائمة لاشتغال المقاولات.
9. إشكالية تحول بعض المناطق الصناعية إلى مناطق سكنية في بعض المدن.
10. المشاكل التي يعاني منها مناخ الاستثمار، كإشكالية القضاء والإدارة، فحسب تقرير 2010 (Doing Business)، احتل المغرب المرتبة 128 فيما يتعلق بمناخ الأعمال، فكل المؤشرات المتعلقة بخلق المقاولات تعرف تأخرا كبيرا، وذلك في الحصول على رخص البناء وتحويل الملكية وأداء الضرائب... إلخ.

السيد الرئيس،

إن المشاكل التي لازال يعرفها هذا القطاع رغم المجهودات التي تبذلها الوزارة الوصية، تجعلنا ندعو الحكومة إلى تسريع وثيرة عملها لتجاوز هذه المشاكل، وندعوها كذلك إلى :

1. ضرورة ضمان توزيع معقلن للاستثمار، وذلك عن طريق إنجاز فضاءات صناعية موزعة عبر التراب الوطني لاستقبال الوحدات الصناعية، تضمن للمستثمرين التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء ومواصلات ووحدات لمعالجة المياه المستعملة، وكذلك خدمات عن قرب تساعدهم على كسب رهانات التنافسية.
2. ضرورة إشراك غرف التجارة والصناعة والخدمات في بلورة مشاريع المناطق الصناعية، وضرورة تعزيز دور هذه الغرف والرفع من مستواها والنهوض بدورها وتحسين أدائها وجعلها رافعة حقيقية للاستثمار المنتج، وذلك من خلال تعزيز مواردها المالية التي لم تعد تكفي لتمويل المشاريع الاستثمارية، بل أصبح يخصص الجزء الأكبر منها فقط لأداء رواتب الموظفين والحاجيات المرتبطة بالتسيير.
3. ضرورة تطوير ومواكبة القطاع الصناعي ببلادنا لمواجهة الإكراهات التي يفرضها تحرير التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع مجموعة من الدول الأوروبية والأمريكية والعربية.
4. العمل على تحسين ظروف الاستثمار من خلال اتخاذ التدابير الهادفة إلى تبسيط المساطر الإدارية وتفعيل الإصلاح الإداري وإصلاح القضاء، وتطوير ثقافة الفعالية وجودة الخدمات من أجل تدليل الصعوبات أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية.
5. تحديث النسيج الصناعي، وتركيز الاهتمام على الصناعات الأساسية وصناعات المواد التجهيزية لما لها من أهمية في النسيج الصناعي، خاصة وأن الاستثمار العمومية في بلادنا يعتمد بشكل كبير على استيراد سلع التجهيز وهو ما يؤدي إلى تعميق العجز التجاري.
6. إعادة هيكلة النسيج التجاري الوطني من خلال تحديث المناطق التجارية وتحسين مسالك التوزيع مع الاهتمام بالتجار الصغار، والعمل على إيجاد الحلول الملامة للمشاكل التي يعانون منها.
7. ضرورة تقييم حصيلة ميثاق الاستثمار، وذلك من أجل الوقوف على الهفوات والسلبيات التي شابته والعمل على تجاوزها مستقبلا.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن فإننا نذكر بالتزام الحكومة من خلال التصريح الحكومي بضمان التزود بالطاقة وتنويع أشكالها ومواردها ، وتعميم الولوج اليها بأقل كلفة ، وتعزيز النجاعة في التدبير الطاقي .

وفي هذا الإطار لدينا مجموعة من الملاحظات نوردها كما يلي :

- أن بلادنا لازالت تعاني من تبعية عالية للخارج تبلغ 95 %.
- رغم إشادتنا ببرنامج الكهربة القروية الذي حقق نتائج جد مهمة، فإننا مع ذلك نسجل عدم تغطية بعض المناطق الجبلية ذات التضاريس الوعرة.
- الزيادة التي يكتوي بها المواطنون في أثمان الطاقة وخصوصا الكهرباء، والتي يتقاسم فيها المسؤولية كل من المنتج والموزع، وعوامل أخرى كبعد نقط الأداء، وقلة الأعوان والتقنيين مما يؤخر تسجيل الاستهلاك شهريا ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع فاتورة الأداء .
- الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي في العديد من المناطق.
- بالنسبة للنجاعة الطاقية، رغم المجهودات التي بذلتها الحكومة في هذا المجال، إلا أنه لازالت هناك بعض المشاكل تفرض مضاعفة الجهود لتحسين الأداء خصوصا في ظل الطلب المتزايد على الطاقة.

السيد الرئيس،

لقد التزمت الحكومة كذلك بالعمل على بلورة مخطط وطني يهدف إلى رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في الميزان الطاقي الوطني من 4 % حاليا الى 10% في أفق 2012، وفي هذا الصدد نسجل مع كامل الأسف بطء أداء الحكومة التي التزمت بتحقيق هدف 1440 ميغاواط من طاقة

الرياح بحلول عام 2012 لكن نلاحظ أن هذا الأجل أو الأفق يراد تمديده إلى 2020 .

- نثمن توجه بلادنا نحو تنويع المصادر الطاقية باعتماد باقة طاقية متنوعة بما في ذلك اعتماد الطاقات المتجددة والطاقة النووية.

- نلاحظ أن عددا من التشريعات المتعلقة بالطاقات المتجددة، لا تزال تنتظر صدور المراسيم التنفيذية كالقانون رقم 13 -09 و16 -09.

- من أجل تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد النفطية، لابد من مضاعفة الجهود فيما يخص تطوير البنيات التحتية النفطية، وتحديث وتأهيل منشآت التكوين، وتقوية طاقات الاستقبال والتخزين، وتحسين جودة المواد النفطية من أجل المحافظة على البيئة .

- ضرورة تطوير قدرات الإنتاج والتقييم المعدني بهدف الرفع من الإنتاج وتحسين التنافسية .

- تطوير البحث والتنقيب المعدني.

- وضع برامج لتنمية المناجم الصغرى.

- تقوية الترويج المعدني وتعزيز التفتيش بالمناجم.

- إتمام تغطية مجموع التراب الوطني بالخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية والبيوكيميائية.

- إشكالية قِدَمِ التَّرْسَانَة القانونية المنظمة لقطاع المعادن، وضعف الدعم الموجه للاستثمار في هذا الميدان.

السيد الرئيس،

تشكل هذه السنة محطة مهمة لتقييم حصيلة إنجازات **قطاع السياحة** في إطار رؤية 2010 التي انطلقت في يناير 2001 والتي راهن المغرب خلالها على الوصول إلى عشرة ملايين سائح.

وفي هذا الصدد ونحن في نهاية سنة 2010 وبغض النظر عن الأزمة المالية وتداعياتها نتساءل: هل قامت الحكومة بكل ما يلزم من أجل تحقيق هذا الهدف؟ وهل تم اعتماد سياسة ناجعة لجعل المنتوج السياحي الوطني أكثر تنافسية؟ هل تم إعطاء الاهتمام الكافي لتطوير مختلف المهن السياحية؟ وهل تم القيام بالتدابير اللازمة لتطوير قطاع النقل السياحي خاصة النقل الجوي؟ وما الذي تم القيام به من أجل تسويق أحسن للمنتوج السياحي؟ وهل تم تطوير التكوين ليساير متطلبات سوق الشغل وليستجيب للتطور والتحديث الذي يعرفه القطاع؟

إن النهوض بالسياحة الوطنية يقتضي نهج سياسة سياحية تأخذ بعين الاعتبار الرفع من القدرة التنافسية للسياحة المغربية من خلال صياغة منتوج سياحي يتسم بمزايا تفضيلية وبجودة عالية وكلفة تنافسية وبحرفية أكبر في آليات وأدوات التدبير.

أيضا الوصول إلى الأهداف المرجوة يتطلب القيام بسياسة تسويقية احترافية وبآليات لتحسين صورة المغرب خارجيا والتعريف به عبر وكالات الأسفار والسياحة، وإقامة الملتقيات العالمية والمشاركة فيها لإرشاد المتوافدين على هذه الملتقيات إلى المغرب ومعالمه السياحية.

وارتباطا بتنويع المنتوج السياحي نلاحظ تمركز المجهودات على المنتوج الشاطئي على حساب منتوجات أخرى لها أهميتها ونخص بالذكر هنا السياحة الجبلية والسياحة القروية وسياحة الواحات والسياحة البيئية والإيكولوجية والسياحة الثقافية بالنظر إلى أن هناك العديد من السياح اليوم يفضلون هذه الأنواع من المنتوجات السياحية، لذلك يتعين الاهتمام بهاته الأنواع في مختلف الاستثمارات السياحية وذلك في أفق تنويع المنتوج السياحي كمدخل أساسي للنهوض بالقطاع.

السيد الرئيس،

لقد تم تقديم الخطوط العريضة لاستراتيجية تنمية القطاع السياحي "رؤية 2020" بين يدي صاحب الجلالة بمراكش والتي اعتبرت خارطة طريق لإحداث قفزة نوعية في السياحة المغربية في العشرية القادمة، لكن هل أخذت الحكومة بعين الاعتبار في تهيئ هذه الاستراتيجية نقط الضعف والعراقيل والمشاكل التي واجهتها رؤية 2010 خاصة ضعف تنافسية المنتوج الوطني ومحدودية دور المندوبيات السياحية في الترويج لعروض سياحية متجددة، وضعف التكوين وعدم الوصول إلى الأهداف المسطرة بالنسبة للمحطات السياحية الجديدة، وعدم خلق نوع من التوازن على مستوى كل الجهات المملكة، وكذا عدم التناسق بين السياسات القطاعية المتدخلة في قطاع السياحة .

وارتباطا بالقطاع السياحي، يكتسي **قطاع الصناعة التقليدية** أهمية خاصة ، ويشكل تجسيدا إبداعيا لموروث بلادنا الثقافي، إلا أن الاهتمام به، واعتباره قطاعا اقتصاديا ومحركا تنمويا بامتياز لم يتم الانتباه إليه إلا في السنوات الأخيرة في محاولة لاستدراك الإخفاقات الماضية والبحث عن الحلول والاستراتيجيات الممكنة من أجل تأهيله .

وفي هذا السياق، على الرغم من اتخاذ الحكومة لمجموعة من التدابير لتأهيل هذا القطاع من خلال تبنيها لبعض المخططات والبرامج مثل برنامج "رؤية 2015" للصناعة التقليدية، فإن هذا القطاع لازال يعاني من مشاكل ومعيقات تهدده في وجوده وكينونته، فواقعه اليوم ينذر بالانهيار التام لعدد من الحرف وموتها، لأن أغلبها أصبحت عاجزة عن مواكبة ديناميكية الاقتصاد الدولي المعولم، وعاجزة عن منافسة التدفق الهائل للمنتجات الصناعية الأجنبية وخاصة منها المنتجات الصينية.

وتتجلى هذه المشاكل والمعيقات في:

1. هيمنة الصورة الاجتماعية النمطية للصناعة التقليدية .

2. الافتقار الواضح لمعطيات دقيقة حول المؤشرات الاقتصادية للقطاع ودوره الحقيقي في النسيج الاقتصادي الوطني.

3. الاعتماد في عمليات التسويق على النشاط السياحي الذي يخضع لتقلبات الظرفية الاقتصادية العالمية، إضافة إلى ضعف السوق الداخلية والطلب المحلي وعدم توفر مراكز تسويقية موزعة بشكل متوازن عبر كافة

جهات المملكة.

4. ضعف المنافذ التسويقية الخارجية وعدم فعالية أساليب الترويج الخارجي.

5. المنافسة الحادة بين المنتجين لنفس الصنف، حيث يتنافس الصناع والحرفيون على تقليد منتجات وتصاميم بعضهم البعض بسبب عدم قدرة الحكومة على حماية حقوق الملكية الفكرية في هذا القطاع،

6. إشكالية ضعف الموارد البشرية ومحدودية نظام التكوين رغم المبادرة التي قامت بها الحكومة بإنشاء المعهد العالي للصناعة التقليدية بمراكش، وهي تجربة يجب العمل على تعميمها.

7. ضعف اهتمام المؤسسات البنكية بتمويل مشاريع الصناعات الحرفية التقليدية في غياب ضمانات مادية و قانونية وتنظيمية، والنسب المرتفعة للفوائد التي تثقل كاهل الصناع والحرفيين، وفي هذا الإطار نسجل ضعف عمل الحكومة فيما يتعلق بمصاحبة المقاولات العاملة في القطاع.

8. هجرة الصناع والحرفيين من هذا القطاع إلى مجالات عمل أخرى ذات مردودية أكبر، وهو ما ينذر بانقراض بعض الحرف.

9. ندرة المواد الأولية، وهو ما يؤدي إلى استعمال مواد غير أصلية تؤثر بشكل سلبي على جودة المنتوج وتنقص من قيمته.

10. ضعف استفادة الصناع والحرفيين من التغطية الصحية.

11. ظاهرة تشغيل واستغلال الأطفال في هذا القطاع، التي تسيء للقطاع ولسمعة بلادنا، وقبل ذلك كله تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الطفل التي تكفلها المواثيق الدولية و القوانين الوطنية.

السيد الرئيس،

إن كل هذه المعوقات والمشاكل التي تحدثنا عنها، تفرض على الحكومة بالدرجة الأولى ، وبالطبع بتظافر جهود كل الفاعلين، تفرض ضرورة العمل بوثيرة أسرع على تأهيل هذا القطاع وفق استراتيجيات عملية واضحة تضمن جعله عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

السيد الرئيس،

في ظل المتغيرات التي يعرفها العالم اليوم، وفي ظل الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على **الجالية المغربية بالخارج** ، فإن الحكومة مدعوة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى مضاعفة الجهود لتطوير آليات معرفة قضايا وتطورات الجالية المغربية من خلال التواصل المباشر معها في بلدان المهجر والإنصات إلى مشاكلها، كما ينبغي التأكيد أيضا على ضرورة عدم الاهتمام فقط بالجالية الموجودة بأوروبا وأمريكا بل يتوجب على الحكومة إيلاء عناية خاصة للجالية المقيمة في إفريقيا والدول العربية وباقي بلدان العالم.

أيضا يتعين على الحكومة وبتعاون مع دول الاستقبال اتخاذ إجراءات لمواجهة موجات العداء للأجانب والعنصرية التي يعاني منها أفراد الجالية المغربية في بعض الدول.

مسألة أخرى نرى أن لها أهمية كبرى في هذا المجال، وهي المرتبطة بالبرنامج الاستعجالي المتعلق بالنهوض بتعليم اللغة العربية وترسيخ قيم الهوية المغربية لأطفال المغاربة المقيمين بالخارج، نتساءل عن النتائج التي تم تحقيقها في هذا الباب؟

كما تستوقفنا أيضا مجموعة من الأسئلة الكبرى المرتبطة بجعل هذه الفئة أكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخدمة القضايا المصيرية لبلادنا بالنظر لموقعها ولما يمكن أن تقدمه من إسهامات في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نسائل الحكومة: ألم يحن الوقت بعد لاستثمار الطاقات والمؤهلات التي يزخر بها أفراد جاليتنا لمواجهة كل التحركات التي يقوم بها خصوم وحدتنا الترابية خاصة بأوروبا من خلال توظيف مجموعة من الجمعيات والمنابر الإعلامية لترويج وهم الانفصال، في الوقت الذي تمتلك فيه بلادنا كل المقومات والوسائل لتشكيل جبهة منيعة لصد كل التحركات المناوئة والمعادية للقضايا العليا للوطن، خاصة في ظل تعبير أفراد جاليتنا بالخارج عن استعدادهم الدائم للقيام بهذا الدور الهام، إلا أن ما ينقصهم هو التأطير والتوجيه، وهذا هو ما ينبغي على الحكومة القيام به.

أما بالنسبة **لقطاع التجارة الخارجية** فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن ما تحقق في مجال تنمية الصادرات وتنويع العلاقات التجارية الدولية، وفتح أسواق جديدة ، ومراجعة الإطار القانوني للتجارة الخارجية ، وتسهيل المبادلات التجارية وتأهيل الإطار المؤسساتي ، كل ما تتحقق لحد الآن يبقى غير كاف رغم المجهودات التي بذلتها الحكومة بالنظر إلى حجم الانتظارات وحجم التحديات التي يواجهها هذا القطاع.

وهنا، اسمحوا لي أن أشير إلى بعض الإشكاليات التي ساهمت في ترسيخ الاختلالات البنيوية التي حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة من قبل الحكومة، والتي يمكن إجمالها في :

1- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المغربي في شقه الخارجي وانعكاس ذلك على الميزان التجاري .

2- في ظل تراجع عائدات تحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج ، لجأ المغرب من أجل تغطية حاجياته من واردات السلع والخدمات إلى الاستثمارات الخارجية والى الدين الخارجي ، وهو الأمر الذي يجعلنا ندق ناقوس الخطر ونتساءل عن مدى قدرة الحكومة على حل هذه الإشكالية دون السقوط في فخ ارتفاع المديونية الخارجية التي قامت بلادنا بمجهودات جبارة من أجل تخفيضها ، وبالتالي محاولة الحفاظ على التوازنات الماكرو – اقتصادية .

3- بخصوص السياسة المتبعة في مجال إنعاش الصادرات تركزت تدخلات الحكومة حول محاولة إعادة الروح لهذه السياسة من خلال مبادرات جديدة كقافلة التصدير بالخارج ، وإعطاء دينامية جديدة لقافلة التصدير بالداخل ، ورصد الإمكانيات المالية لذلك ، بحيث تضاعفت الميزانية إلى ما يقارب عشر مرات بفضل الدعم الذي خصصته الحكومة لقطاع الصادرات كقطاع حيوي واستراتيجي ، لكن مع كامل الأسف أثر

هذا الدعم كان ضعيفا على مستوى أرقام تطور الصادرات ، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب هذا التأثير الضعيف لكل الإمكانيات المهمة التي تم رصدها لتشجيع الصادرات .

4- بخصوص الاتفاقيات التجارية وخاصة منها تلك المتعلقة بالتبادل الحر ، فالمغرب لم يستطع أن يطور صادراته تجاه البلدان التي تربطنا معها علاقات تجارية تفضيلية ، بينما عرفت الواردات التي تحضى بعلاقة تفضيلية تطورا مهما ، وهو ما أدى الى تفاقم تدهور الميزان التجاري مع هذه البلدان، وهنا ينتصب سؤال عريض حول التدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل تقويم هذا الاختلال؟

5- بخصوص البرنامج الذي تبنته الحكومة فيما يتعلق بتبسيط المساطر وتطوير آليات تدبير التجارة الخارجية، والذي تم التوافق عليه من قبل جميع المتدخلين، في إطار المجلس الوطني للتجارة الخارجية، هذا المشروع المهيكل كان من شأنه أن يمكن الوزارة من تتبع كلفة المساطر التجارية والعمل على عقلنتها باستمرار، لكن ما تم تحقيقه لحد الآن لا يرقى إلى آمال وطموحات المهنيين، وبعيد كل البعد عن المساهمة في تأهيل هذا القطاع وعصرنته.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات التابعة للوزارة، نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للمجلس الوطني للتجارة الخارجية قد تم تقليصها من 2.7 مليون درهم إلى 1.7 مليون درهم ، وهنا نتساءل هل سيمكن هذا كما لم تتم لحد الآن إعادة هيكلة المركز المغربي لإنعاش الصادرات ولا مكتب التسويق والتصدير، هذا الأخير الذي تم تحويله إلى شركة مساهمة دون إخضاعه للافتحاص كما طالبنا بذلك إبان عرض مشروع القانون المتعلق به على أنظار البرلمان، وهو عمل اعتبرناه في فريق الأصالة والمعاصرة غير مسؤول من طرف الحكومة نظرا للاختلالات والمشاكل التي يتخبط فيها هذا المكتب والتي تتطلب – في إطار الحكامة الجيدة – على الأقل إجراء افتحاص بشأنه من أجل تحديد المسؤوليات والوقوف على الأسباب التي أوصلته إلى شفير الإفلاس قبل تحويله إلى شركة مساهمة.

السيد الرئيس،

لقد التزمت الحكومة من خلال التصريح الحكومي "بجعل البيئة محورا رئيسيا في انشغالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحركا جديدا في مجال الإبداع وخلق فرص الشغل"، مع ما يعنينه ذلك من ضرورة المحافظة على **المجال الغابوي** وضمان التوازن الإيكولوجي.

لكننا نلاحظ مع كامل الأسف أن هذه الأهداف لازالت بعيدة المنال، نظرا لحجم المشاكل التي لازال يعاني منها هذا القطاع والتي يمكن إجمالها في:

- التدهور الذي أصبح يعيشه المجال الغابوي بسبب التغيرات المناخية وبفعل العوامل الإنسانية النابعة من التصرفات التي يقوم بها مرتادو الغابة ضمن أنشطتهم الفلاحية والرعوية والترفيهية.

- ضعف مراقبة صحة الغابات والمكافحة البيولوجية للأمراض المختلفة التي تصيبها .

- إشكالية حطب التدفئة، والتي تعتبر إحدى أهم عوامل تراجع المجال الغابوي وتدهور النظم البيئية الطبيعية.

- ظاهرة الحرائق التي تشكل أكبر خطر يهدد المجالات الغابوي، والتي بلغ معدلها السنوي خلال العشر سنوات الأخيرة 390 حريقا، نتيجة عوامل ناتجة في غالب الأحيان عن سلوك الإنسان الذي يتسبب في اندلاعها سواء عن طريق الإهمال أو السهو أو بشكل متعمد.

- القنص الجائر واستنزاف الوحيش.

- إشكالية زحف الرمال التي تعتبر ظاهرة خطيرة ناتجة عن تدهور البيئة بفعل تراجع الغطاء النباتي وقساوة الظروف المناخية، وكذا الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية.

- ظاهرة تخريب ونهب الثروات الغابوية سواء النباتية أو الحيوانية.

- التدمير المتواصل للمجال الغابوي بفعل زحف العمران.

- المخاطر التي تتهدد شجرة الأركان بفعل عوامل متعددة تنذر باندثار هذه الشجرة و انقراضها.

- ونظرا لكل هذه المشاكل والصعوبات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو الحكومة إلى ضرورة:

- تكثيف الحملات التحسيسية من أجل تعريف الناشئة بأهمية الغابة وإدراج مفاهيم التربية البيئية والمقررات الدراسية.

- إبرام اتفاقيات وعقد شراكات مع الجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني وغيرهما، بالتشجير وتوسيع الغطاء الغابوي ... إلخ.

- التنسيق مع كافة القطاعات الحكومية المعنية فيما يتعلق بتوفير التجهيزات والوسائل الضرورية الكفيلة بالحد من اندلاع حرائق الغابات سواء فيما يتعلق بمجال الوقاية أو بعمليات مكافحة الحرائق.

- فرض مراقبة حازمة على المجال الغابوي، وتطبيق القوانين الجاري بها العمل بشكل صارم على كل المخربين والناهبين للثروات الغابوية بكل أشكالها.

- توعية الساكنة المجاورة للغابة وتحسيسها بأهمية الملك الغابوي والأمن البيئي، مع تقديم البدائل والحلول للتلافي الاستغلال المفرط للغابة، وذلك من خلال تحسين ظروف ومستوى عيش هذه الساكنة التي تعاني من الفقر والهشاشة، وإطلاق مشاريع مدرة للدخل تغنيها عن الغابة التي تشكل بالنسبة للبعض المصدر الوحيد للدخل.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التشغيل أود أن أثير بعض الملاحظات والتساؤلات العامة:

1. إن تحقيق النجاح في هذا القطاع لا يمكن الوصول إليه بالمبادرات الإرادية فقط، بل هو رهين بتصور شمولي مندمج، تنتج عنه مقاربة اقتصادية وسياسية واجتماعية واضحة المعالم، وفي إطار من التنسيق المحكم والفعال بين كافة المتدخلين في هذا القطاع.

2. نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن بعض الأرقام والإحصائيات المعلنة لا تعبر عن الحقيقة ولا تعكس الواقع، وكمثال على ذلك نسبة البطالة التي تم تحديدها في 9.0% فهذه النسبة استنبطت من إحصائيات تتم على أساس عينة محدودة جدا، كما يتم استبعاد فئات عريضة من العمال الموسميين خاصة في النشاط الفلاحي من نسبة العاطلين عن العمل، بل يتم احتساب أبناء الفلاحين وزوجاتهم في خانة المساعدون العائليون، ويتم اعتبارهم بالتالي غير عاطلين عن العمل، وهي مغالطة كبيرة تجعل الأرقام المقدمة غير ذات مصداقية كبيرة.

3. النجاح المحدود للبرامج الحكومية في مجال إنعاش الشغل، كبرنامج "إدماج" وبرنامج "تأهيل"، بل فشل بعضها كبرنامج "مقاولتي" الذي عرف مشاكل حقيقية على مستويات متعددة، فتداعيات هذا البرنامج أدت بالعديد من الشباب الذين وضعوا ثقتهم في الحكومة إلى الباب المسدود، ووجدوا أنفسهم أمام ضغط الديون ومتابعات الأبناك وتفرج الحكومة على معاناتهم، مما أدى بالعديد منهم إلى الإفلاس، كل هذه الإخفاقات تجعلنا نتساءل: هل قامت الحكومة بتقييم هذه البرامج؟ ألم يحن الوقت بعد للتفكير في بلورة جيل جديد من البرامج تستطيع أن تجيب عن متطلبات المرحلة وتساير مستوى التحديات الجديدة؟

4. ضعف حصيلة ما أنجزته الحكومة بخصوص تناول إشكالية البطالة من زاوية تكييف مناهج التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، بحيث لازالت المناهج والتخصصات المعتمدة في المنظومة التعليمية الوطنية مستمرة في إنتاج وإعادة إنتاج أفواج جديدة من العاطلين، باستثناء التكوين المهني الذي أصبح يضطلع بدور مهم، وفتح المجال أمام فئات عريضة من الشباب للاستفادة مما يقدمه من تكوينات تتناسب ومتطلبات سوق الشغل.

إلا أننا نثير الانتباه إلى المشاكل المتعددة التي أصبح يعاني منها التكوين المهني اليوم، والمتجلية أساسا في الاكتظاظ الذي أصبح يؤثر سلبا على المردودية والجودة، وفي تخلي بعض المؤسسات عن الأعمال التطبيقية وفي الخصاص الحاصل في الموارد البشرية ... إلخ.

5. تلكؤ الحكومة في إعداد مشروع قانون التعويض عن فقدان الشغل.

6. مصير إصلاح أنظمة التقاعد المهددة بالإفلاس، وتهرب الحكومة من الجواب عن السؤال الجوهري المتعلق بالأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور وضعية بعض صناديق التقاعد، ولماذا لم يتم إجراء افتحاص للوقوف على مكامن الخلل والأسباب الحقيقية التي أدت إلى إفلاسها.

7. الوضع الغامض الذي آل إليه ملف إدارة صناديق العمل ومستخدميها.

8. لم يتم لحد الآن إعداد مشروع قانون حول الخادمات في البيوت.

9. غياب أي مؤشر من جانب الحكومة حول الشروع في وضع القانون التنظيمي للإضراب.

ومن جهة أخرى، جاء في التصريح الحكومي أن خلق مناصب شغل جديدة يعد هدفا رئيسيا للحكومة التي ستبذل كل الجهود لفتح أبواب الأمل أمام الشباب وتوفير حياة كريمة لكل المغاربة، وجاء التزام واضح وصريح بإحداث 250.000 فرصة شغل إضافية سنويا حتى تنخفض نسبة البطالة على المستوى الوطني إلى 7% في أفق سنة 2012.

وهنا نتساءل، هل استطاعت الحكومة الوفاء بهذه الالتزامات؟ الجواب بطبيعة الحال سيكون بالنفي.

وبصفة عامة، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نطالب الحكومة بضرورة الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، وبضرورة بذلها للمزيد من المجهودات من أجل مواجهة معضلة البطالة، وتعبئة كل الإمكانيات وجميع الفرقاء والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين إن على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي من أجل إيجاد الحلول الملائمة والبرامج الواقعية والفعالة لمواجهة هذه المعضلة الاجتماعية المزمنة.

نريد أفعالا تتحقق على أرض الواقع، تعيد الأمل فعلا للشباب وتوفر حياة كريمة لكل المغاربة، ولا نريد خطابات وبرامج هلامية تهدف إلى التلميع السياسي فقط.

السيد الرئيس،

إن إثارتنا لهاته الملاحظات لم يكن الغرض منها التيئيس أو التقليل من أهمية ما تقوم به الحكومة في هاته القطاعات، لكن من موقعنا كمعارضة بناءة ومسؤولة فإننا ننبه إلى أن الوتيرة التي تنفد بها الحكومة الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا تبقى وثيرة بطيئة لا ترقى إلى انتظارات المواطنين وطموحاتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

مداخلة الفريق في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة القانون المالي لسنة 2011 في إطار لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية.

انطلاقا من العروض التي تشرف السيدات والسادة الوزراء بتقديمها والتي كانت فرصة للحوار ولتبادل الرؤى والأفكار حول هذه القطاعات الهامة، استقرأنا مدى اهتمام الحكومة لمواكبة متطلبات الشعب المغربي والاستجابة لطموحاته طبقا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

لعل من دواعي الفخر و الاعتزاز أن يتولى أمر الشباب الرياضي في البلاد ملك شاب يؤمن إيمانا راسخا بأهمية الرياضة في حياة الأمة ودورها الفعال في خدمة الوطن و التعريف به في مختلف المحافل العالمية،وبالتالي فالشأن الرياضي يشكل محورا مهما وحساسا في اختيارات حكومة جلالة الملك ومخططاتها وبرامجها، فأي استثمار أنجع من الاستثمار في التنمية البشرية التي أبدعها جلالته؟ تجسيدا لأرقى معاني حقوق الإنسان على اعتبار أن الرياضة تشكل مدرسة شاملة للحياة.

لم تعد الرياضة السيد الرئيس في عهد جلالة الملك مجرد ممارسة ومشاركة في التظاهرات الوطنية و الدولية بل تحولت إلى أوراش ومشاريع تنموية كبيرة وأصبحت واقعا معاشا ومحورا رئيس في السياسة الاقتصادية، لن ننسى أن السنتين الأخيرتين كانتا من أسوا السنوات التي مرت على الرياضة المغربية بتوالي الإخفاقات ،وإن بدا بصيص من الأمل مؤخرا، فنحن على يقين أن القيمين على هذا القطاع قد تمكنوا من تحديد مكامن الضعف و الآليات الكفيلة بتقويته ،بتواصل دائم مع الرأي العام الوطني الذي من واجبه علينا أن نطلعه على كل المستجدات و المشاريع و الشراكات بكل صراحة وشفافية وان لا نجعل منها شأنا مقدسا يعلمه القليلون ويجهله الكثيرون.

لا شك أن اللقاء السنوي هو فرصة يلتقي فيها السادة المستشارون بوزارة الشباب و الرياضة لتدارس وبسط الأسئلة الكبرى التي يطرحا الرأي العام الوطني، فانطلاقا من العرض التقديمي، نلمس المجهودات التي بدلتها وزارة الشباب و الرياضة واضعة في حسبانها التوجيهات الملكية السامية،بذلت مجهودات كبيرة شملت العناية بالقطاع الرياضي ومجال التشريع فيه و إدخال تعديلات على برامج إعداد الرياضيين ووضع إستراتيجية للنهوض بالرياضة ذات المستوى العالي وتوسيع قاعدة الممارسين من خلال خلق تصور جديد للأندية الرياضية بالعمل على تأهيل التنظيمات الرياضية الاحترافية ودمقرطة الهيئات المكلفة بالتسيير.

كما نؤكد في الفريق الإستقلالي بضرورة الإهتمام بالوضعية الاجتماعية للرياضيين المغاربة الذين يشكلون الذاكرة الرياضة الوطنية وتأهيل من هم في الممارسة اليوم ليكون خير سفراء لبلادنا خلال التظاهرات الدولية.

علينا جميعا، السيد الرئيس، أن نتكتل لنعيد للرياضة المغربية أمجادها الخالدة فتوجيهات جلالة الملك دائمة وعزيمة الحكومة متوفرة ولا ينقصنا إلا تحديد الأهداف،هذه الأهداف التي وجدنا الحكومة مؤمنة بها وبسياسة الحوار لتفعيلها.

السيد الرئيس المحترم

يجب علينا التأكيد أن التربية هي من أهم الرهانات التي يعرفها مجتمع اليوم نومن خلال هذه المقاربة لا يمكن للمنظومة التعليمية وحدها أن تحتكر التربية،فوجدت قبل الاستقلال مؤسسات للتنشئة الاجتماعية، مؤسسات غير إلزامية، كان ولا زال على رأسها قطاع التخييم، هذا القطاع الذي عرف منذ استقلال المغرب قفزة نوعية بفضل تضافر الدولة والجمعيات المهتمة بمجال التخييم التي كانت بحق مدرسة لتكوين الأجيال،ونسجل بكل ثقة الأولوية التي يحظى بها هذا القطاع في الإهتمام الحكومي، خاصة :

- الرفع من عدد المستفيدين من البرنامج التخييمي؛
- الرفع من عدد الأطر المكونة في هذا المجال؛
- عقد شراكات تهم تحقيق الأهداف المسطرة و المتوافق عليها سلفا؛
- العمل على تجديد البنية التحتية لفضاءات التخييم.

إلا أننا نطمح، السيد الرئيس، إلى خلق فضاءات أخرى للتخييم وتطوير البنيات التحتية لمراكز الاستقبال بتوفير ظروف ومستلزمات الحياة اليومية بالمخيم الصيفي وأن يتلاءم ومتطلعات الجمعيات الجادة، كما على الوزارة أن تتحمل مسؤوليتها في التتبع و التوجيه و المصاحبة مع الجمعيات الشريكة وأن تعمل على تحيين مضامين التكوين الخاصة بالأطر التربوية حتى تكون مؤهلة ومتوفرة على جميع المعينات البيداغوجية التي تمكنها من تأطير طفولة مغربية قادرة على التشبث بالقيم الوطنية والروحية.

إن الإهتمام بأطر الوزارة و الأطر التكميلية باعتبارها رقم أساسي هو معطى أساسي لاستمرارية لعب هذا القطاع، دوره الريادي وريادة المغرب له، رغم ضعف الميزانية المرصودة ، باعتبارنا من الدول القليلة عالميا التي تؤمن بمجانية الخدمة العمومية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

اعتبارا للظرفية الاقتصادية العالمية التي تواجهها كل الدول الغنية منها والفقيرة، وبعيدا عن كل المزايدات بل وانطلاقا من ثوابت حزب الاستقلال الأساسية التي جعلت من الاهتمام بشرائح المجتمع وخاصة الفقيرة إحدى أولوياتها، الأمر الذي مكنه من الحظوة بالثقة في إطار ديمقراطي شعبي شفاف ، لقيادة التحالف الحكومي من منطق دستوري منصف ،وليعبر عن كل طموحات هذه الشرائح المجتمعية من خلال إدخال التعديلات الموضوعية على مشاريع القوانين والمناقشة الجادة في إطار اللجان الدائمة بمجلسي البرلمان.

السيد الرئيس،

لا شك أن قطاع الثقافة يتميز بأهمية قصوى، مما يستلزم الحكومة إعادة النظر في مكانتها داخل الميزانية، علما أن للثقافة دور كبير في توجيه الأمم وحياتها المجتمعية وتكوين الأجيال، لذا نحن في الفريق الاستقلالي نؤمن أنه من الضروري تدعيم هذا القطاع وذلك بالرفع من ميزانيته حتى يتمكن من القيام بأدواره الطلائعية بشكل متكامل، لمد جسور التواصل والتثاقف مع الأمم وليكون درعا واقيا لبلادنا في قيمها المستهدفة من تيارات وإديولوجيات مختلفة.

السيد الرئيس،

نعتقد جازمين أنه في إطار الرؤيا المتكاملة للمشروع الثقافي الذي نود تحقيقه، جعل من أولويات مطالبنا الاعتناء بالإبداع الفني والمسرحي عن طريق تكريم الفنان المغربي ودعمه عبر مجموعة من القوانين والضوابط ، وإيلاء الفنان المغربي كل الاهتمام والأولوية في المهرجانات. ونؤمن أن نشر ثقافة وطنية ملتزمة وهادفة يتطلب تقوية مجال البنيات التحتية للثقافة.

السيد الرئيس،

إن قطاع الاتصال لا يقل أهمية عن قطاع الثقافة بل هو قاطرة المجتمع باعتباره ملتقى كل التوجهات المجتمعية والحكومية على حد سواء نظرا لدوره الفعال في التنشئة الاجتماعية والسياسية، ونحن في الفريق الاستقلالي نسجل للسيد الوزير موضوعيته وصرامته في التعامل مع مهام هذا القطاع ذو الحساسية البالغة، دون إغفال التأكيد على ضرورة فتح حوار عمومي مسؤول لمعالجة كل القضايا المرتبطة بالقطاع، كما نعتبر تطوير المنتوج السينمائي الوطني أمرا ضروريا للتأريخ للذاكرة الوطنية ولتاريخ المغرب.

السيد الرئيس،

لا يخفى على الجميع الدور الهام الذي تضطلع به الصحافة بيد أنها تطرح إشكالا حقيقيا على مستوى الأخلاق المهنية، وقانون الصحافة، لذا نرى أنه من الضرورة مراجعة قانون الصحافة بهدف إعادة تأثيث الحقل الصحافي، مع العمل على الحد من هجرة الأدمغة الصحافية للخارج والاهتمام بالعاملين في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

السيد الرئيس،

إن قطاع التشغيل والتكوين المهني من القطاعات الإستراتيجية لبلادنا، ونؤكد دائما أنه مدخل جوهري لإصلاحات تهم مجالات كثيرة، خاصة القطاع التعليمي نظرا للعلاقة الوطيدة بينهما، لذا نرى في الفريق الاستقلالي ضرورة أجرأة توجيهات السيد الوزير الأول التي جاءت في تصريحه، كما نؤكد على ضرورة تفعيل مضامين المادة 23 من مدونة الشغل فيما يتعلق بالتكوين المستمر، ودعم مراكز التكوين المهني ليستجيب للمستجدات العلمية والتقنية.

السيد الرئيس،

لا أحد يجادل في أهمية قطاع الصحة في حياة المجتمعات البشرية، وإننا في الفريق الاستقلالي ننوه بالمجهودات الملحوظة لتطوير هذا القطاع ونؤكد على أهمية الزيادة في الميزانية المرصودة، والتي لا تكفي للاستجابة لكل القضايا التي يعرفها القطاع، مع التأكيد على ضرورة تقليص الفوارق بين المجالين الحضري والقروي، كما نعتقد أن مراجعة السياسة الدوائية أمر ضروري في ظل هذا الارتفاع المهول لأسعار الأدوية، وإذ نشيد بقيمة المجهودات المبذولة للقضاء على بعض الأمراض بشهادة المنظمة العالمية للصحة كالسل والكزاز والدفتيريا، كما ندعو بإلحاح لتكثيف الجهود لإيجاد حلول عميقة لداء القصور الكلوي، وأمراض السرطان وداء السيدا، كما نسجل باستحسان أهمية برنامج التغطية الصحية المتمثل في نظام المساعدة الطبية المعروف ب "راميد" وندعو إلى معالجة الاختلالات التي لوحظت في انطلاقة تطبيقه حتى تؤدي الهدف المنشود.

السيد الرئيس،

إن قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، هو قطاع يهدف إلى تعزيز الثوابت الدينية والوطنية بسندها الشرعي المنفتح والمتفاعل مع سياقات العولمة في ظل إمارة المؤمنين، وفي هذا الإطار ننوه بالرعاية الملكية السامية الموصولة لتأهيل الشأن الديني للمملكة.

كما نشيد بأهم المنجزات التي حققتها الوزارة في مجال التأطير الديني، ومحاربة الأمية كتشييد المساجد والوعظ والإرشاد، كما ننوه بدور القيمين الدينيين والمجلس الأعلى العلمي بالخارج، دون إغفال المطالبة بالاهتمام بالتعليم العتيق عبر إعادة النظر في كثرة مواد التدريس والعمل على تحقيق التوازن بين الجانب الكمي والجانب الكيفي، وحبذا لو تم خلق شراكة بين وزارة الأوقاف ووزارة التربية الوطنية في اتجاه ربط التعليم العتيق وبالتعليم الأصيل.

السيد الرئيس،

كما ندعو الوزارة إلى مواصلة الجهود لترسيخ ونشر التعاليم الدينية، وتفعيل دور المجالس العلمية المحلية، وجعلها قادرة على الانفتاح على المؤسسات والقرب من المواطنين.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي، نشيد بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع، إلا أننا نسجل ونؤكد أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تبقى ضئيلة ولا تكفي لتأهيله والنهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والصحية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير .

لذلك، ندعو إلى ضرورة العمل على تحسين أوضاع هذه الفئة التي ضحت بالنفس والنفيس من أجل كرامة الوطن، وإيلاء العناية إلى أبناء هذه الفئة عن طريق إدماجهم في إطار التشغيل الذاتي والمقاولاتي وتفعيل منظومة التغطية الصحية لفائدة الكل.

السيد الرئيس،

إن مناقشة قطاع التعليم الذي يمر بظرفية خاصة بناء على مستجدات عرفها القطاع، تمثلت أساسا في إعادة تنظيم بعض المشاريع والبرامج الإصلاحية وتأهيل المؤسسات والوقوف عند جودة الأعمال المنجزة ضمن ميزانية 2010.

انطلاقا من ميزانية 2011 ندعو إلى ضرورة توحيد المقاربة المالية المرتبطة أساسا بتنزيل مقتضيات البرنامج الاستعجالي والتي كانت تفرض تجاوز المقاربة التقليدية التي دأبت الوزارة الوصية اعتمادها عند توزيع الاعتمادات على الأكاديميات الجهوية حيث نتمنى أن تعكس هذه الاعتمادات المرصودة أجرأة مجالات البرنامج الاستعجالي.

إننا نأسف كثيرا عن التقرير الدولي "المعرفة العربية" الذي أوضح أن الدول العربية تعاني من أمية معرفية ورقمية ومن ضمنها المغرب، حيث نلاحظ تفشي الأمية والهذر المدرسي، نظرا للصعوبات التي تعاني منها المدرسة العمومية من اكتظاظ ومشاكل تتجلى في الاعتداءات على المدرسين.... لذا نطالب بإصلاح البنيات التحتية لضمان الجودة المرجوة والتخفيف من الاكتظاظ.

أما فيمال يتعلق بالتعليم الخاص، فإننا نطالب بتشديد المراقبة على القطاع و الحرص على تتبع استراتيجيات أشغاله لأن هناك مدارس تدرس فيها برامج لا تلتقي مع برنامجنا الحداثي.

كما نؤكد على ضرورة تأهيل الموارد البشرية ومعالجة كل المشاكل التي تعاني منها وتوفير التجهيزات الضرورية الضامنة لظروف العمل، والاهتمام بملفات الترقية العالقة، أما فيما يتعلق بالبحث العلمي فإننا نسجل ضعف الميزانية المرصودة له، وبالمقارنة مع الدول التي تعطي لهذا المجال عناية خاصة فإن مردوديتنا تبقى متواضعة، لذا نؤكد على تشجيع البحث العلمي والزيادة في ميزانيته.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين ننوه بمشرع قانون مالية 2011 الخاص بالقطاعات الاجتماعية الأنفة الذكر، ونؤكد على أنه مشروع يتماهى وتطلعات الشعب المغربي بالرغم ما شابه من نقائص تجلت في ضعف بعض الميزانيات المرصودة لبعض القطاعات، وهو أمر يستدعي ترشيد النفقات بهدف تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين والتركيز على المشاريع التنموية الكبرى في إطار حكامة رشيدة.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشرين أن أشارك في إطار مناقشة مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم القانون المالي لسنة 2011 أن أنوه بالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها الوزارة في مناخ دولي تتشابك فيه القضايا وتحدد فيه الصراعات والتناقضات الدولية ، تجعلنا نوجه إلى كافة أطرها النشيطة تشكراتنا وامتناننا لعملهم الدؤوب.

وإذ استطاع بلدنا بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره أن يحافظ على سمعة دولية ممتازة بفضل حضور جلالته الدائم والفاعل في المنتظم الدولي وبفضل مواقفه الرائدة لنصرة السلم والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

كما هو معلوم تتصدر اهتمامات الوزارة قضية وحدتنا الترابية التي تعرف العديد من التطورات المستمرة، خاصة بعد إعلان بلادنا عن مقترح الحكم الذاتي الذي زعزع خصوم وحدتنا الترابية ، وجعلهم يشنون حملات مسمومة ، ومؤامرات متعددة كان آخرها ما عرفته مدينة العيون التي شكلت إحدى أبرز مظاهر هذه المؤامرات سواء من طرف الجزائر، أو بعض الهيآت السياسية والإعلامية الاسبانية، وبهذه المناسبة أريد باسمي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أسجل :

1) بفخر واعتزاز ما حققته المبادرة التشاركية التشاورية المغربية حول منح الأقاليم الجنوبية للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية وما عرفه من تأييد دولي حيث وصفت من طرف العديد من الدول الفاعلة في المجتمع الدولي بالجدية وذات مصداقية ونعتبرها هي الحل الوحيد والأوحد لهذا المشكل المفتعل، حيث إن اختيار الحكم الذاتي هو الذي يضمن لكل الصحراويين أين ما كانوا مستقبلهم ومصالحهم في دولتهم المغرب تحت القيادة الرشيدة لملكهم محمد السادس نصره الله.

2) إدانة وشجب التحركات المشبوهة التي تقوم بها مجموعة من الانفصاليين في تنفيذ المخططات التآمرية للمخابرات الجزائرية ومن يدعمها ممن يحملون الفكر الاستعماري في إسبانيا من أجل خلق البلبلة والتشويش على ما يقوم به المغرب من أجل حل هذه القضية.

3) نطالب بقيام زيارات كل الجمعيات الدولية الحقوقية لمخيمات الذل والعار بتندوف للوقوف على حقيقة أوضاع أبنائنا المحتجزين داخل الأراضي الجزائرية ،خاصة بعد الحقائق التي كشفها الاعتقال التعسفي للسيد مصطفى سلمى ولد مولود بعد تعبيره عن قناعته بجدية مقترح الحكم الذاتي وما تعرض له من تعذيب على أيدي المخابرات الجزائرية والمرتزقة .

السيد الرئيس،

فيما يخص القضايا الأخرى التي تدخل في اختصاص هذه الوزارة يجب كذلك التنويه والإشادة بالزيارات الملكية التي تعبر عن تمسك بلادنا بانتمائها الإفريقي، تلك الزيارات التي أكدت ما يحظى به جلالته وبلادنا من تقدير واحترام كبيرين سواء لدى مسؤولي هذه البلدان أو شعوبها،كما ننوه بما تقوم به الوزارة وعلى رأسها السيد الوزير خصوصا ما يتعلق بتطوير العلاقات مع الدول الإفريقية (التعاون الثنائي مع بعض المجموعات الإفريقية) اعتبارا للامتداد الإفريقي الطبيعي لبلادنا ونؤكد على ضرورة بناء إستراتيجية متكاملة لمواصلة كشف زيف ادعاءات خصوم وحدتنا الترابية، والذي تمكنت بلادنا من تحقيق نتائج مهمة بسحب عدد كبير من هذه الدول اعترافها بالكيان الوهمي.

نعبر عن اعتزازنا بالعلاقات المتميزة لبلادنا مع الدول العربية والاهتمام التي توليه الحكومة المغربية للقضايا العربية، خاصة القضية الفلسطينية التي

يوليها جلالة الملك حفظه الله أهمية خاصة باعتباره رئيسا للجنة القدس ، تلك العناية التي تؤكدها المشاريع المتواصلة التي يسهر جلالته على إنجازها بفلسطين.

السيد الرئيس،

لا بد لنا من أن نسجل في الفريق الاستقلالي الأهمية القصوى للوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي والذي لعبت فيه الوزارة دورا مهما بتحركات متواصلة مكن بلادنا من تحقيق العديد من المكتسبات من ضمنها الاتفاقيات التي وقعت مؤخرا مع الاتحاد الأوربي ، وهي اتفاقيات ذات بعد استراتيجي ستمكن بلادنا من المشاركة في البرامج الأوربية وتحرير المنتجات الفلاحية، ومنتجات الصيد، وإحداث آليات تسوية النزاعات.

السيد الرئيس،

إذا كنا مؤمنين وبقناعة بدينامية وزارة الخارجية بخصوص تطوير العلاقات الدولية لبلادنا، وحرصها على صيانة المصالح العليا لبلادنا ، فإننا ندعو الحكومة من خلال السيد الوزير المحترم إلى دعم آليات العمل الدبلوماسي خاصة على مستوى سفاراتنا وقنصلياتنا بالخارج سواء عن طريق الاعتمادات المرصودة لعمل هذه التمثيليات أو رفع الموارد البشرية المؤطرة لعملها خاصة في الدول التي تعرف جالية مغربية كبيرة ، أو الدول التي توجد بها بعض الجماعات المحلية التي تناصبنا العداء ، كما نعتقد أن عقد لقاءات منتظمة ودورية لسفرائنا بالخارج أمر ضروري للتعرف على الإكراهات ومعالجتها، وتناغم الدينامكية بين مختلف مكونات تطبيق السياسة الخارجية لبلادنا .

والسلام عليكم ورحمة الله.

مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الدفاع الوطني

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية المرصود لقطاع عزيز على كل المغاربة ، قطاع إدارة الدفاع الوطني، هذه المؤسسة التي تسكن قلب كل مغربي غيور على بلده ووطنه ، هذه المؤسسة التي اضطلعت وتضطلع، وستضطلع بأدوار هامة ورئيسية في مجال الذود عن حوزة الوطن.

وبهذه المناسبة نتقدم بكل تحية وإجلال وإكبار لأفراد هذه الأسرة وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله ، كما لا يفوتني أن أجدد اليوم ترحمنا على شهداء وحدتنا الترابية، وشهداء الواجب من أبناء وطننا في أحداث العيون الأخيرة وتعازينا لعائلاتهم وذويهم سائلين الله عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة ويسكنهم فسيح جناته مع الشهداء والصديقين والصالحين.

السيد الرئيس،

إنه بالنظر إلى الدور الهام الذي يقوم به أفراد قواتنا البواسل نطالب برفع الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع قصد مواكبة التحديث والعصرنة وإنجاز الحاجيات التكميلية ذات الطابع التكتيكي والتقني بغية رفع التحديات المطروحة، ومهاجمة خصوم الوحدة الترابية.

إننا بهذه المناسبة نسجل بكل اعتزاز صمود القوات المسلحة الملكية ودورها في حماية أمن وسلامة المملكة ، بالإضافة إلى مكانتها المتميزة على الصعيد الدولي من خلال الأدوار الإنسانية والاجتماعية والتنموية التي تجسدها خلال مشاركتها في استتباب الأمن والسلم الدوليين ، فضلا عن الدور الاقتصادي الذي تقوم به على الصعيد الوطني من خلال حماية الحدود البرية من ظاهرة التهريب وكذا حماية المجال البحري والحفاظ على الثروة السمكية وبالنظر على هذه الأدوار الجليلة لهذه الأسرة الغالية نطالب بتحسين الوضعية الاجتماعية لها عبر الرفع من الأجور، خصوصا بالنسبة للجنود المتقاعدين مع تمتيعهم وأبنائهم من بعض الامتيازات، كالإعانات المادية أو منح رخص النقل أو توفير مناصب الشغل، ونطالب كذلك بإنشاء مركبات اجتماعية جديدة تستجيب للحاجيات العصرية، وتحديث المركبات القائمة مع الاعتناء ببرامج التكوين العسكري ولا سيما في الأقاليم الجنوبية كالكويرة والداخلة.

وندعو كذلك إلى بحث إمكانية دمج عائلات القوات المسلحة الملكية ببعض المراكز الحدودية كأوسرد وبئر كندوز واعتناء التنموي بهذه المراكز لضمان ظروف عيش ملائمة.

السيد الرئيس،

إنه مهما حاولنا الإحاطة بالأدوار الهام التي يقوم بها أفراد قواتنا المسلحة الملكية لن نوفيها حقها ، ومن هذا المنبر نعلن أننا دائما وأبدا إلى جانبها .

والسلام عليكم ورحمة الله.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أتدخل في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2011 ، هذه الميزانية التي لها أكبر من دلالة في مناقشة السياسة الحكومية في هذا القطاع الحيوي المواكب باستمرار لجميع المستجدات في البلاد، وأود بداية أن أشيد باسم فريقنا بما تقوم به الوزارة وأطرها في إطار تفعيل مضامين البرنامج الحكومي طبقا للتوجيهات الملكية السامية.

لقد عرفت الإدارة الترابية توسعا متواصلا خلال الأربعة عقود الماضية تبعا لمختلف التقسيمات الإدارية مما نتج عنه تعدد كبير للوحدات الإدارية وحاجيات متزايدة للوسائل المادية والبشرية، والتي لم يكن من اليسير توفيرها، لذا فمنذ الاستقلال حضي التقسيم الإداري بأهمية خاصة، وقد

تمت مراجعته بكيفية دورية، وذلك من أجل تقريب الإدارة من المواطنين وتطوير وتحديث وتوسيع التأطير الإداري ليتمكن من مسايرة حاجيات المواطنين من الخدمات الإدارية الضرورية، كما عرفت الوحدات الإدارية منذ سنة 1976 تطورا واضحا على مختلف المستويات، وللإشارة فإن هذا التطور السريع لعدد الوحدات الإدارية يواكبه تطور مماثل للوسائل وخاصة المالية منها، وهذا ما يستدعي استدراك التفاوت المسجل بين الوسائل الممنوحة والحاجيات الملحة للإدارة الترابية.

السيد الرئيس،

لقد كان دائما الهدف من سياسة عدم تمركز مصالح الدولة إعادة هيكلة جذرية للإدارات المحلية التي ينبغي أن تنوب عن الإدارة المركزية في تدبير شؤون المواطنين، لأن لا مركزية الجهة والجماعة والإقليم هي مستقبل المغرب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، لأن الجهات تأسست على أساس التكامل الاقتصادي والثقافي، كما أننا تخلينا عن المقاربة الأمنية باعتبارها الهاجس الرئيسي، باعتبار روح المبادرة تتطلب طرق الإبداع التنموي الذي سيقود إلى المنافسة البناءة في الإنتاج والاستثمار لخلق مناصب الشغل التي نحن في أمس الحاجة إليها وهذا يقتضي:

- إعطاء الاختصاصات التي يخولها القانون للجماعات المحلية ولرؤساء الجهات والأقاليم.
- خلق مقاربة تنموية إنتاجية تكاملية بين الجهات تحد ما أمكن من سلطة التمركز في بعض القضايا التي يمكن أن تحل جهويا أو محليا في أفق تحقيق الجهوية الموسعة التي حدد مضامينها صاحب الجلالة حفظه الله .
- تشجيع المقاولات المحلية في كل جهة على حدة وخاصة في المشاريع الصغرى والمتوسطة والتي تكون فيها المقاولات الجهوية قادرة على إنجازها مما سيعطي قيمة إضافية للاقتصاد الوطني والتخلي على نظام المقاول والممول الوحيد.

السيد الرئيس،

إننا نثمن جهود جلالة الملك محمد السادس نصره الله والحكومة المغربية والبرلمان وكافة فعاليات المجتمع المدني فيما يخص الجهود المبذولة سواء على مستوى الأمم المتحدة أو بتعاون مع شركاء المغرب بالخارج لوضع حد لمؤامرات أعداء وحدتنا الترابية التي كانت أحداث العيون المؤلمة احد فصولها، إضافة إلى المأساة التي تتواصل بمخيمات تيندوف والتي تعتبر خرقا سافرا للمواثيق الدولية وللقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، ونعتقد في الفريق الاستقلالي أن تفعيل الدبلوماسية البرلمانية بشكل أكبر للدفاع عن وحدة المغرب الترابية وسيادته على أقاليمه الجنوبية المسترجعة ، وللتعريف بالوضعية المأساوية للمغاربة المعتقلين بسجون تيندوف والعمل على فك الحصار عنهم وفق مخطط دبلوماسي يجعل العمل البرلماني قوة إضافية للدبلوماسية الرسمية.

السيد الرئيس،

اعتبارا للمسؤولية المنوطة بوزارة الداخلية في توفير الظروف والوسائل لرعاية الحريات الفردية والجماعية وصيانة الحقوق وتدبير الشأن العام المحلي، فإن مسايرة التطور الذي عرفه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد يقتضي التوجه نحو المفهوم الجديد للسلطة كما حدده جلالة الملك نصره الله والذي يتجلى في فتح الإدارة في وجه المواطن والاحتكاك المباشر به وإشراكه في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يواجهها، وممارسة سياسة القرب بديناميكية محكمة، كما يتطلب النهوض بهذه المسؤولية إيلاء اهتمام أكبر برعاية القضايا الاقتصادية والاجتماعية من طرف الإدارة الترابية وتدليل الصعوبات وتحفيز المبادرات وذلك بعصرنة الإدارة الترابية والتعاطي والتعامل مع كل الملفات بأسلوب جديد يعطي نتيجة تساهم في التنمية. ولتحقيق الأهداف المذكورة يجب أن تسعى الوزارة من خلال الاعتمادات المالية المخصصة لها لتغطية النفقات المتعلقة بالعمليات الأساسية التالية:

تحسين التدابير الأمنية:

- ترسيخ الديمقراطية المحلية من خلال مواصلة تحديث وتحسين تسيير الإدارة الترابية.
- تعزيز اللامركزية وذلك عبر الدعم المستمر للقدرات اللوجيستيكية والتقنية للمصالح اللامركزة .
- دعم الاستقلالية اللوجيستيكية والمالية للإدارة الترابية في علاقتها مع الدعم المالي للأقاليم والعمالات من أجل تنفيذ المشاريع المرتبطة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية .
- تطوير تدخلات الوزارة في مجال محاربة الآفات والظواهر غير المتوقعة.
- التصدي بقوة وبكافة الوسائل لقطع الطريق عما يعرف بالجرائم المنظمة والعصابات .
- تعميم نظام عدسات المراقبة الرامية إلى تعزيز النظام الأمني.
- استكمال مشروع الإرسال الرقمي على مستوى بعض المدن.
- تجهيز وتحديث البنيات المعلوماتية.
- تقوية وسائل التدخل.
- تنمية الشراكة مع المصالح الحكومية الأخرى في مجال التنسيق الأمني وتكوين الأطر.

الوقاية المدنية:

- تقوية التعاون بين الوقاية المدنية ومجالس العمالات والأقاليم من أجل إبرام عدة اتفاقيات شراكة قصد بناء مراكز جديدة للإغاثة ومحاربة الحرائق .

- لفت النظر إلى المواد المستعملة في حرق مادة الشيرا والقنب الهندي في المناطق الشمالية، وذلك باعتبارها مواد سامة تؤذي بحياة الحيوانات.

- إحداث رسوم خاصة على شركات التأمين الوطنية وإدارة المياه والغابات خاصة فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها مصالح الوقاية المدنية بالنسبة للنقل وإسعاف ضحايا حوادث السير وحوادث الشغل وكذا في ميدان إطفاء حرائق الغابات.

- تعزيز حظيرة سيارات الإسعاف وتجهيزها بأحدث وسائل الإغاثة.

- إقناع المؤسسات الصناعية بخلق وتجهيز مراكز الإغاثة بالوحدات المتنقلة للتدخلات الجهوية، وذلك بشراكة مع الجماعات المحلية في الأحياء الصناعية على أن تتولى هذه المديرية مدها بأفراد الوقاية المدنية مدربين ومكونين ومدعمين بالوسائل التقنية.

- تعزيز وإتمام مشاريع بناء الثكنات.

- اقتناء المعدات والوسائل الضرورية لتسهيل أداء مهامهم.

الإنعاش الوطني:

- تنمية البنيات التحتية وتجهيز المناطق الحضرية وحماية واستصلاح الأراضي وإعادة تشجير المساحات الخضراء وحفر الآبار وتهيئة المسالك.

- تنمية الأقاليم الجنوبية وذلك بتعبئة قدرات العمل المتاحة في هذه الأقاليم لإنجاز مشاريع البناء والتجهيز.

تعبئة العقار لتشجيع الاستثمار:

- إنجاز المشاريع الاستثمارية بمختلف القطاعات كالسكن الاقتصادي والصناعة والسياحة.

- مواصلة تبسيط المساطر وذلك بوضع الإدارة الإلكترونية وتخليق الحياة العامة وتحسين الحكامة.

- بناء مساكن وظيفية.

- تحسين حكامة المقاولات العمومية وذلك عبر وضع ميثاق للحكامة الجيدة وتعزيز العلاقات التعاقدية بين الدولة والمقاولات العمومية.

- مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز نظام محاربة تزوير الفاتورات والغش والتهريب.

ظاهرة الهجرة:

قدرنا أن ننفتح شمالا وجنوبا وشرقا، والهجرة اليوم تعتبر ظاهرة إنسانية تدفقت نتيجة تطور وسائل الإعلام المرئية التي تعمق الهوة بين الشمال والجنوب وتجعل من العبور إلى الضفة الأخرى قطيعة مع الحرمان والبؤس والتهميش الاقتصادي . لذا نرى بأن ضرورة تعاطي الأمن مع هذه الظاهرة أن يكون تعاطيا حضاريا وإنسانيا وأخلاقيا يحفظ ما بيننا وبين الأشقاء الأفارقة مع الحفاظ على هيبة الدولة وحرمة الوطن.

البناء العشوائي:

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا اختيار الحكومة بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله مقاربة المواطنة الحقة بدل التهميش والتيئيس (فبرنامج مدن بدون صفيح) فرصة لإدماج مغاربة الهامش الذين عانوا التهميش والنسيان في النسيج الاجتماعي، ليصبحوا منخرطين في تحديث المغرب وتطوير مؤسساته ، مما يتطلب من الوزارة باعتبارها متدخلا رئيسيا في هذا التوجه لفرض مراقبة صارمة لكل من خولت له نفسه أن يتهاون أو يساهم في تفريخ السكن العشوائي من جديد.

التطهير السائل:

تشكل مطارح النفايات على أبواب المدن المغربية عائقا بنيويا في تطوير الحياة المدنية، صحيا وتنمويا، مما يتطلب مضاعفة الجهود لحل هذا الإشكال البيئي المؤثر على صحة الساكنة ، والمساهم في التلوث البيئي، كما أن وجود أحياء صناعية ملوثة داخل المدار الحضاري يعتبر عائقا للاندماج السكني ويحد من امتداد النمو الاقتصادي الشيء الذي يدفع بالكثير من المستثمرين للهجرة بحثا عن بيئة نظيفة.

المياه العادمة:

تعتبر هي الأخرى ملوثا أساسيا حيث تصب في الشواطئ والأنهار، وتتسرب إلى المياه الجوفية وهذا عائق آخر للتنمية الصحية والسياحية، وهي حرب غير معلنة على الأحياء والفرشات المائية، وهدر لكمية هائلة يمكن أن تستغل بشكل واسع في تطوير فلاحتنا المستقبلية وغيرها ، وتدارك هذا الأمر أصبح ضروريا ومستعجلا .

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي إذ نشيد بما قامت به الدولة من حرص على سلامة المسلسل الانتخابي في جميع مراحله طبقا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله، فإننا ننبه لبعض مكامن الخلل التي ظهرت بشكل واضح بعد الانتخابات الجماعية سنة 2009 ، ونتمنى أن يكون إعلان السيد الوزير المحترم لدى مناقشة الميزانية الفرعية على جعل السنة المقبلة سنة مشاورات موسعة مع جميع الفرقاء السياسيين حول العمليات الانتخابية ، فرصة لتقييم الاختلالات ، ودراسة الوسائل الكفيلة بالحد من كل المظاهر المسيئة لمسار بلادنا الديمقراطي وفي مقدمتها الترحال السياسي، والانحياز الملاحظ لبعض رجال السلطة لاتجاه سياسي معين، كما أننا نؤكد أن الوقت للتفكير في إصلاحات تشريعية جوهرية وعميقة في سياق الجهوية الموسعة طبقا للتوجيهات الملكية السامية .

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي ننوه بمجهودات الأمن الوطني لمحاصرة الجريمة والإرهاب والمخدرات وتبييض الأموال والاتجار في البشر والهجرة السرية ،

كما ننوه باعتماد الطاقة الاكترونية، وجواز السفر البيومتري في إطار الحفاظ على صدقية هذه الوثائق وتطوير نظام الحماية من التزوير. كما نسجل أهمية برامج التكوين في مجال حقوق الإنسان التي أصبحت معتمدة بمراكز تكوين رجال السلطة والأمن الوطني والقوات المساعدة .

السيد الرئيس،

لا شك أنكم تعلمون أهمية وقيمة الجماعات المحلية في الإسهام في التنمية المحلية، لذا فإننا في الفريق الاستقلالي نعتقد أن جمود حصة هذه الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالجماعات يشكل إحدى العوائق في أدائها لمهامها ، كما نتساءل عن عدم تطبيق أحد مرتكزات الميثاق الجماعي بخصوص محل الشارة مميزة التي يحملها الرئيس، كما نؤكد على ضرورة اعتماد منهجية تشاركية بخصوص استثمار حصص الإنعاش الوطني من اعتمادات التدخل في المشاريع التنموية وخاصة بالعالم القروي ، كما نؤكد السيد الوزير على ضرورة اعتماد برنامج خاص لتكوين الموظفين العاملين في قسم الحالة المدنية وتحديثه وإعادة النظر في القوانين المنظمة لأراضي الجموع ومعايير استفادة الجماعات السلالية من عائدات الأراضي الجماعية .

إن إشكالية موظفي الجماعات المحلية الذين يخوضون إضرابات متتالية لها انعكاس مباشر على مصالح المواطنين ، تتطلب اليوم أن تعمل الوزارة على حلها بشكل استعجالي ، واحترام الاتفاقيات المبرمة مع النقابات بخصوص النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية .

السيد الرئيس،

تلكم هي وجهة نظر فريقنا بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية التي نأمل أن يكون تصويتنا عليها بالإيجاب مدخلا من مداخل مواصلة الحوار الذي أكد السيد الوزير أن وزارته مستعدة له في كل وقت وحين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الأمين

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعي الاقتصاد والمالية وذلك برسم السنة المالية 2011 .

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نسجل بارتياح تطور المنظور الاستراتيجي للإصلاحات الجوهرية الهادفة إلى تحقيق نتائج على مستوى النظام البنكي ، وتمويل الخزينة، والسياسة النقدية و الأدوات المالية و البورصة.

ويمكن اعتبار معطيات ومؤشرات مشروع القانون المالي برسم سنة 2011 ترجمة لهذه الإصلاحات التي نهجتها الدولة من خلال إرساء سياسة نقدية غير مباشرة تعتمد أساسا على نسب الفائدة، الشيء الذي مكن من استقرار السوق القائمة بين البنوك والتحكم في تطور الكتلة النقدية.

كما استهدف إصلاح القطاع المالي إحداث نظام مالي منفتح و حديث مكن من تعبئة الادخار و استعمال أفضل للموارد المالية.

كما أن الإصلاحات المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة الصدمات الخارجية والداخلية التي عرفها الاقتصاد الوطني، زيادة على المخططات الاستشرافية والاستباقية التي نهجتها والتي أعطيت للمكونات الرئيسية للطلب الداخلي، وذلك عبر تدابير تحفيزية سواء على مستوى الاستثمار أو الاستهلاك، شكل المحرك الرئيسي للنمو، زيادة على التدابير الملائمة لفائدة القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة المالية العالمية، الشيء الذي مكن المغرب من الحفاظ على مناصب الشغل ، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الموجهة نحو التصدير، وكذا النهوض بالقطاع السياحي وتدعيم تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج، ومواصلة تحسين مناخ الاستثمار للحفاظ على الثقة التي ما فتئت المجموعة الدولية تبديلها تجاه بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نسجل بإيجاب الالتزامات التي أكدتها الحكومة أثناء مناقشة مشروع القانون المالي لهذه السنة المنسجم مع ما جاء به التصريح الحكومي، وما أكده تصريح حصيلة نصف الولاية الذي قدمه أمام مجلسنا الموقر الأستاذ عباس الفاسي الوزير الأول المحترم، وهو ما يشكل قيمة مضافة في وعي الحكومة بأن نسب الضرائب تبقى عالية في بلادنا وتعوق تنافسية مقاولاتنا، ونعتبر مراجعة الضريبة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة/ و الضريبة على الدخل /و تقليص الضريبة على القيمة المضافة، مؤشرات مهمة في الدفع نحو تشجيع المقاولات من جهة ، ودعم المقومات الاجتماعية للفئات المحدودة الدخل ، ونحن في الفريق الاستقلالي نتفهم طبيعة التخفيضات الذي جاءت بها الحكومة بالنسبة للضريبة على الشركات ، لخلق تنافسية للاقتصاد المغربي و قفزة نوعية من شأنها أن تخدم التصنيع الداخلي وتعزز القدرة التصديرية، وجلب الاستثمار، وخلق فرص شغل إضافية، ورفع الموارد الجبائية للدولة لتحقيق النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي.

كما لا ننسى الدور الهام الذي لعبته السلطات العمومية عند إحداثها للصندوق الخاص لضمان القروض البنكية اللازمة لتمويل الاستثمارات الخاصة بإعادة التأهيل، والذي أسندت مهمة تسييره للصندوق المركزي للضمان، وذلك من أجل تحديث آليات إنتاج المقاولات و الرفع من تنافسيتها إزاء المنافسة الأجنبية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية،

لأن الاتحاد من أجل المتوسط يمثل فرصة للمغرب وبلدان المنطقة من أجل إنشاء مجال جهوي متين، لأن العلاقة المتميزة مع الاتحاد الأوروبي والتي توجت بالاتفاقيات الإستراتيجية المهمة في مجالي الفلاحة والصيد البحري مؤخرا بين بلادنا والاتحاد الأوروبي، هذا المؤشر سيجل المغرب أول بلد متوسطي يعزز التعاون والتقارب السريع مع الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي ومن باب الموضوعية والمصداقية نقول بأن هناك اختلالات اجتماعية تشكو منه البلاد نتيجة إرث تقيل للحكومة الحالية، ولكننا نسجل بارتياح جرأة الحكومة في تحديدها لنسبة النمو في 5 في المائة في هذه الميزانية،الشيء الذي يترجم لنا التزامها بإرساء الإصلاحات الاقتصادية، وبناء أسس التنمية الاجتماعية في إطار التضامن والتماسك بين كل الفئات والجهات، مع تقليص الفوارق الاجتماعية والفرق بين البوادي و المدن و بين ذوي الدخل المحدود و الدخل المرتفع ليس فقط من باب تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن اعتبار كذلك من مستلزمات النجاعة الاقتصادية ومتطلبات تأهيل البلاد لمواجهة تحديات التحديث و العولمة.

إننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانية لأن ثقتنا كبيرة في حسن تدبيركم، ووفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز و النقل

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الأمين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز و النقل وذلك برسم السنة المالية 2011.

السيد الرئيس المحترم

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر قطاع التجهيز و النقل قطاعا إستراتيجيا،ولابد لنا من أن ننوه بالمجهود الهام و المتواصل للحكومة من خلال السيد وزير التجهيز و النقل واطر وزارته في العمل المتواصل لتأهيل البنيات التحتية ببلادنا،وإنجاز المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي مكنت بلادنا من ان تصبح رقما أساسيا في المعادلة الاقتصادية بحوض البحر الأبيض المتوسط،ونعتقد السيد الرئيس المحترم أن مشاريع من حجم ميناء طنجة الأطلسي،ورفع وثيرة إنجاز الطرق السيارة،وتسريع وثيرة إنجاز القطار الفائق السرعة، والاهتمام بفك العزلة عن العالم القروي،وتحرير قطاع النقل الجوي و المجهود المبذول على مستوى تأهيل قطاع نقل البضائع، وإخراج مدونة السير لحيز التنفيذ، كلها مؤشرات لديناميكية حقيقية لقطاع التجهيز و النقل، وهي ديناميكية تعكس بالمنطق الديناميكية الحكومية في المجالات المرتبطة بالإصلاحات الجوهرية ذات الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل قطاع النقل بالنسبة للنقل الداخلي بالمغرب أولوية مهمة بالنسبة لهذا القطاع، من خلال الصيانة و المحا فظة على الشبكة الطرقية وملاءمتها مع حاجيات حركة السير.

وإننا في الفريق الاستقلالي نسجل بارتياح ما تم إنجازه من طرق وطنية، و جهوية، و إقليمية، زيادة على الطرق القروية التي تلعب الدور الأساسي في تحسين ظروف عيش الساكنة القروية بتقريب الخدمات الاجتماعية، و تحسين ظروف التنقل وتطوير الاقتصاد الفلاحي المحلي في إطار سياسة فك العزلة عن العالم القروي كما أشرنا لذلك سابقا. لكن تبقى ظاهرة النقل السري مشكلة يجب العمل على حلها، بضمان النقل القانوني المناسب لأبناء البادية حفاظا على أمنهم.

إن تقييم انعكاسات النظام الجديد للمراقبة السيد الرئيس، قصد تحسين سلامة العربات على الطرق وتقليص نسبة التلوث، ومواصلة تجديد عربات نقل البضائع لفائدة الغير وعربات النقل المزدوج بالوسط القروي،قد سجل نتائج إيجابية في مراحل تطبيقه الأولى،وندعو الوزارة الوصية لمواصلة العمل التواصلي الهام مع المواطنات و المواطنين ليكونوا شركاء فعليين في تحسين وضعية السير ببلادنا التي ظلت تشكل أمرا مؤرقا بفعل حوادث السير التي تخلف نتائجها خسائر بشرية ومادية مكلفة سواء للأسر أو الدولة.

ونسجل بارتياح التجاوب الكبير بين الحكومة والبرلمان عند مصادقته على النص القانوني المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق و ذلك بشروط تفضيلية مع مؤسسات مالية، و تعبئة موارد مالية إضافية بهدف بناء الطرق القروية، وهي الفكرة التي حظيت بترحيب المؤسسات المالية الوطنية و الدولية. (كالبنك الدولي و الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوربي للاستثمار و البنك الإسلامي للتنمية و الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية).

السيد الرئيس المحترم،

إن الفريق الاستقلالي يشيد بالمجهودات الجبارة في ما يتعلق بوتيرة إنجاز البرنامج الوطني للطرق السيارة، باعتباره برنامجا إستراتيجيا ينعكس بإيجابية متواصلة على المردودية الاقتصادية، ويحقق ربطا أساسيا بين مختلف مناطق وجهات المملكة،كما انه برنامج يساهم في تقوية مناعة الاقتصاد الوطني،ويساهم في التقليص من هدر الزمن الذي أصبح معطى أساسيا في الحياة المعاصرة،ونأمل أن يكون تحقيق ما تبقى من هذا البرنامج الوطني الهام منسجم مع طموحات الشعب المغربي لتحقيق رهان التحدي خصوصا و أننا قد أبرمنا عدة اتفاقيات دولية من أجل التبادل الحر، و

الانخراط في الاقتصاد العالمي، و هذا يتطلب طريق سيار يوازي السرعة و الوتيرة التي يسير عليها الاقتصاد و الصناعة العالمية من أجل الاستفادة من سياسة الانفتاح و الانخراط في العولمة. الشيء الذي دفع بالحكومة و البرلمان على حد سواء في إطار المصادقة على القانون المتعلق بتحويل المكتب الوطني للنقل إلى شركة مجهولة الاسم و التي تعرف بالشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية، مما خول لهذا التحويل للمكتب إمكانية تنويع أنشطته وتحسين مردوديته و وضع إستراتيجية تجارية مقاولاتية.

كما نسجل بإيجاب إحداث المعهد الوطني للتكوين في مهن النقل و الطرق من طرف مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل، و ذلك بتعاون مع الوزارة و المعنيين من أجل تمكين الراغبين في ولوج مهنة الناقل العمومي للبضائع لحساب الغير من التوفر على شرط الأهلية المهنية وذلك قصد الرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة في ميدان النقل الطرقي الدولي للبضائع، واعتماد فاعلين مرجعيين في قطاع نقل البضائع، ووضع آليات النقل الطرقي للمسافرين، بالإضافة إلى آليات تدبير وتأهيل النظام الوطني للمراقبة التقنية وذلك عبر مراقبة مركز الفحص التقني، قصد تحسين جودة الفحوصات، وتوحيد عمليات المراقبة التقنية .

السيد الرئيس المحترم،

إن المجهودات التي بذلتها اللجنة الوطنية و اللجنة الوزارية التي يرأسها السيد الوزير الأول بتعاون مع كل القطاعات المعنية لوقف نزيف حوادث السير،لتقليص النتائج الكارثية لهذا المؤشر، ونعتبر أن بلادنا حققت رهانا مهما بمصادقة البرلمان على مدونة السير التي نعتبرها مدونة لحماية الأرواح، ومدونة لتغيير السلوك، ومدونة تساير طموحات بلادنا في تحقيق مواطنة حقيقية عبر إقرار خطوات جريئة في مجال السلامة الطرقية، ولاشك أن المعطيات التي قدمها السيد وزير التجهيز و النقل بخصوص نتائج المرحلة الأولى من تطبيق مدونة السير قد أكدت أهمية إقرار هذه المدونة،كما سجلنا تغيرا مهما في سلوك مستعملي الطريق،ولا شك أن الإجراءات التطبيقية المنتظرة مستقبلا للاستكمال كل المراحل المرتبطة بالتطبيق الكامل لمحتوى المدونة تتطلب منا جميعا مواكبة متواصلة،عبر حوار دائم ومستمر بين المؤسسة التشريعية و الوزارة لتقييم الحصيلة بشكل منتظم،ومناقشة الاختلالات التي قد تظهر لمعالجتها، و الوقوف عند الإيجابيات وتطويرها.

السيد الرئيس المحترم،

إن الفريق الاستقلالي يسجل المجهودات التي بذلت بالنسبة للتجهيزات الموانئية والنقل البحري التي مكنت من عصرنته و تطويره و تحسين مردوديته، ولعل آخر نموذج يمكن الاستشهاد به إعادة هيكلة ميناء طنجة الذي أشرف عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله،ونؤكد على أهمية الاهتمام بالتحولات العالمية بما فيها تحرير المبادلات التجارية الشيء الذي يستوجب تقييم القطاع على مستوى هيكلي، خصوصا و أن الأسطول المغربي للأسف قد واجه عدة مشاكل عاقت سبل تنميته و تتلخص في عدم تنظيم القطاع و المنافسة القوية من قبل أصحاب السفن الأجانب، بالإضافة إلى تقادم السفن الوطنية، و قلت موارد التمويل الوطني الذي لم يساعد على تجديد الأسطول، و كذا الارتفاع المهول لتكاليف استغلال السفن.

لهذا فعلت الوزارة خيرا حينما وضحت دور و اختصاصات المتدخلين بفصل وظائف السلطة المينائية، عن المهام التجارية، و تحرير الأنشطة المينائية. وكذا تشجيع القطاع الخاص في تمويل البنيات الأساسية و التجهيزات المينائية للرفع من تنافسية الموانئ المغربية إلى المستويات الدولية حتى يتمكن المغرب من الاندماج في مختلف مناطق التبادل الحر وكسب الرهان بالنسبة للعولمة و التنافسية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مصادقة البرلمان على القانون المتعلق بالمدونة البحرية. و القانون المنظم لمهنة الوكيل البحري ستغني لا محالة هذا القطاع ليواكب المستجدات الحاصلة في ميدان النقل البحري على المستوى الدولي.

وعلى المستوى التنظيمي فلا بد من إعداد سجل خاص بالشركات البحرية العاملة على مستوى الخطوط المنتظمة، و إنجاز عملية توأمة بين مصالح الملاحة التجارية المغربية و الاقتصاد الأوروبي في مجال السلامة و الأمن البحريين و مكافحة التلوث البحري، و كذا العمل على مواصلة تصحيح الوضعية الإدارية لجميع الزوارق و الآلات المائية غير المسجلة و العمل على استكمال تحيين سجل سفن الترفيه و مواصلة إبرام الاتفاقيات المتعلقة بالاعتراف بالشواهد المسلمة من طرف المغرب مع السلطات البحرية للدول الأخرى .

السيد الرئيس المحترم،

إن القطاع في حاجة ماسة إلى اقتناء تجهيزات تقنية لعصرنة نظام الملاحة الجوية و عملية الكشف الأمني.ووضع التجهيزات و الأنظمة المعلوماتية الخاصة باستغلال الموارد المطارية وكذا مواصلة تحديث التجهيزات البيداغوجية التي تخص تكوين المراقبين و التقنيين في سلامة الملاحة الجوية بأكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني.

ولا تفوتني الفرصة بهذه المناسبة للتذكير بالمأساة التي عاشتها الخطوط الملكية المغربية جراء إضراب شغيلة هذا القطاع، الشيء الذي يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي تكرارا مثل هذا، نظرا لما له من مساس بسمعة الخطوط الملكية المغربية من الداخل والخارج ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة في إطار تنافسيتها وخدماتها وتوسيع مجال عملها، بما في ذلك إحداث فرع لها متخصص في النقل الجهوي السريع واقتناء طائرات جديدة للنقل الداخلي.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة للنقل السككي، فإننا نسجل أهمية برامج تطويره وفتح خطوط جديدة كخط تاوريرت الناظور، والإعلان الرسمي في ظل حضرة صاحب

الجلالة حفظه الله عن الشروع في إنجاز القطار الفائق السرعة في أفق 2015 ووضع برنامج وطني لربط المناطق المغربية بالشبكة السككية لتحقيق توازن بين جهات المملكة هو الحال بالنسبة للبرنامج الوطني للطرق السيارة.

ولابد لنا أن نسجل من جديد القيمة المضافة التي تشكلها وزارة التجهيز و النقل لبلورة التصورات الملكية السامية في المسار التنموي لبلادنا فالضرورة تقتضي توسيع شكبة السكك الحديدية الوطنية لتغطي جميع مناطق المملكة، ليساهم هذا النوع من النقل بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانية لأن ثقتنا كبيرة في حسن تدبيركم، ووفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي في مناقشة مشروع ميزانية وزارة الإسكان و التعمير و التنمية المجالية، ولا بد لي بداية من تهنئة السيد الوزير وطاقمه من أطر وموظفين على الديناميكية التي يتميزون بها،والتي مكنت بلادنا من الحصول على جائزة الأمم المتحدة للإسكان التي تعتبر وسام شرف لبلادنا وللحكومة المغربية على مستوى حرصها على إنجاز مشاريع كبرى من ضمنها قطاع الإسكان الذي يعتبر قطاعا اجتماعيا بامتياز.

السيد الرئيس المحترم،

إن التغييرات التي يعرفها المحيط الدولي تبعا لعولمة الاقتصاد، أدى إلى ممارسة ضغوطات قوية تفرز متطلبات جديدة بخصوص تدبير التنمية، حيث يشكل قطاع البنية التحتية أحد المكونات الأساسية لكل إستراتيجية تنموية ولكل تأهيل للاقتصاد الوطني باعتباره أحد عوامل التنافسية والتنمية المستديمة، لأن تطوير البنيات التحتية يمكن في إطار تحرير الاقتصاد من جلب استثمارات مهمة لأنه رهان إستراتيجي لنمو الاقتصاد والرفع من مستوى فرص الشغل.

أولا: قطاع الإسكان

إننا نسجل كفريق استقلالي وبكل ارتياح سياسة الدولة في ميدان الإسكان خلال العقدين الأخيرين التي اتسمت بالتركيز على محاربة السكن غير اللائق و محاولة الحد من المشاكل المترتبة عن التوسع الحضري غير المتحكم فيه، حيث تم انجاز عدة برامج تشمل إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح و هيكلة أحياء السكن العشوائي و إنتاج التجزئات الخاصة بالسكن الاقتصادي، ونؤمن أن المجهود الهام لبلادنا في مجال السكن يتطلب مزيدا من العمل لمواجهة إشكاليات لازالت مطروحة على بلادنا.

كالسكن العشوائي: الذي يحتاج إلى تفكير وعمل جماعي متناسق بين مختلف المتدخلين للقضاء عليه لأنه يشوه المجال العمراني للمدن من جهة، ومن جهة أخرى يتنافى مع مبدأ الكرامة البشرية التي يجب حفظها وصيانتها.

كما أن **الأنسجة العتيقة** التي تعتبر مشكلة حقيقية باعتبار جل المدن التاريخية القديمة يوجد بها ما يناهز 20 في المائة من النسيج القديم الذي يتطلب التدخل الفوري و العاجل للتخفيف من حدة الاكتظاظ السكني لهذه الأحياء، زيادة على القيام بإصلاح بنيتها التحية، و صيانة البنيات الموجودة بها و ذلك لتحسين ظروف عيش القاطنين بها من أجل الحفاظ على الخصائص الاقتصادية والثقافية للمدن العتيقة،وحماية الساكنة من الإنهيارات المتتالية لبعض الدور المتهالكة.

السيد الرئيس،

إننا ننبه في الفريق الاستقلالي إلى تقلص الرصيد العقاري العمومي في المدارات الحضارية و ذلك أمام الطلب المتزايد على الأراضي، حيث تم تسجيل تراجع في الاحتياطيات العقارية للدولة والجماعات المحلية في العديد من المراكز الحضرية و المناطق المحيطة بها.وهو ما يعرقل التحكم في التوسعات العمرانية، و النهوض بالبرامج العمومية في الإسكان لمسايرة الحاجيات، زيادة على ازدواجية النظام العقاري و جمود الأراضي القابلة للبناء حيث لا يزال الملك العقاري خاضعا في جزء كبير منه للنظام القديم (الملكية)و بالرغم من المجهودات المبذولة لتعميم نظام التحفيظ العقاري و القيد في السجلات العقارية في محاولة للمعرفة الدقيقة و الكاملة للملكية العقارية لجميع المتدخلين لأن شراء الأراضي غير المحفظة يتطلب وقتا طويلا بسبب عدم توفر المعلومات حول مكونات الملكية و حدودها و هوية المالكين.كما يجب إقرار قانون يسمح بتكوين أرصدة عقارية وكذا إعادة النظر في القانون المحدث للمؤسسات الجهوية للتجهيز و البناء، و دراسة إمكانية إحداث مركز وطني للأبحاث و الدراسات المتعلقة بالسكن من أجل تنمية تكنولوجية البناء، و تشجيع تصنيع مواد البناء و استعمال هذه المواد المحلية لتحصن بناياتنا ضد الزلازل و الهزات الأرضية لتفادي كل ما تخلفه الكوارث الطبيعية من مأساة.

السيد الرئيس،

إن إشكالية تطوير البنيات التحتية الاقتصادية والتي تطرح بحدة باعتبارها حتمية لهذا التطوير لتأهيل الاقتصاد الوطني و إنعاش الشغل والتنمية الاجتماعية.و بالتالي فان أية سياسة لانتعاش قطاع البنية التحتية لابد أن تأخذ بعين الاعتبار عنصرين هامين يميزان هذه الوضعية :

1/ التحولات التي يعرفها المحيط الدولي.

2/ ضخامة الاحتياجات الوطنية في مجال البنيات التحتية الاجتماعية و الاقتصادية.

حيث بينت التطورات للحاجيات بالمغرب في مجال التعمير حدود السياسات التنموية المتبعة في وجود تفاوتات مهمة على الصعيد المجالي، و

قد تجلت بشكل واضح في استقطاب المنطقة الساحلية الوسطى لأهم التجهيزات و تفاقم العجز في باقي المناطق و لاسيما في الوسط القروي، الشيء الذي يستدعي تطوير المقاربة الشمولية التي تراعي التوازن الجغرافي، و تؤمن التكامل بين المتدخلين، و اندماج البرامج مع تحديد الإطار التوجيهي لتوظيف المجال بكيفية أكثر توازنا زيادة على توجيه التوسع العمراني،ونسجل أهمية المجهودات التي تبذلها الوزارة لإنجاز مخططات متوازنة بين مختلف المناطق و الجهات رغم الإكراهات المتعددة التي تواجهها تلك المجهودات التي تعبر عن إرادة سياسية قوية في جعل مجال التعمير و التنمية المجالية معطى إستراتيجيا في السياسات العامة للحكومة على المستوى التنموي.

السيد الرئيس،

إننا كفريق استقلالي نسجل بأهمية أن كل العمليات التنموية تساهم بطريقتها في تهيئة التراب الوطني، وأن كل الفاعلين سواء كانوا خواصا أو عموميين يشاركون كل حسب ميدانه في مسارات تهيئة التراب و البلاد.

ونؤكد ضرورة توفر التنسيق بين مختلف الأنشطة و المجالات المعنية بالأمر، حتى نجعل التنمية تشمل كل أطراف البلاد و ذلك حسب مساطر و إجراءات تتناسب و الخصائص المميزة لكل منطقة و لكل مجال ترابي و العمل على معاينة الإمكانيات الجهوية و إبرازها عن طريق أنشطة معينة ،و ذلك باتخاذ المبادرات اللازمة، مما يستدعي أن تتوفر كل جهة على الوسائل المؤسساتية و المالية و البشرية التي تسمح لها بالقيام بدورها كجماعة محلية، لأنها الخلية الأساسية لتحقيق عمليات التنمية والتهيئة ، زيادة على الحرص على تكثيف عمليات التضامن فيما بين الجهات و الجماعات المحلية، و ذلك على أساس مقاربة جديدة تعتمد مفهوم مجالات المشاريع باعتبار سياسة التعمير لا يمكن أن يتحقق دون طرح مسبق للمسائل الديمغرافية الاقتصادية و الاجتماعية و الطبيعية و البيئية ،لذا يجب أن تحظي هذه الإشكاليات باهتمام أكبر للتخفيف من حدة ظواهر الهجرة والنمو الديمغرافي وتلافي النقص الحاصل في ميدان التجهيزات الأساسية.

وبهذه المناسبة، نجدد في الفريق الاستقلالي طلبنا من أجل التسريع بإعداد مشروع الميثاق الوطني للأعداد التراب الوطني و العمل على إخراجه إلى حيز التطبيق.

و في الختام، إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن المجهودات الجبارة التي تبذل من الحكومة في تنمية و تطوير و إصلاح هذه القطاعات الحيوية الهامة التي هي (السكنى، و التعمير) و بهذا سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات الفرعية لهذه القطاعات راجيين من العلي القدير أن يوفقنا جميعا لما فيه خير هذه الأمة.

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية أن أتدخل في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2011 بخصوص القطاعات التابعة للجنة العدل و التشريع وحقوق الإنسان وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه بما جاء به مشروع قانون المالية بخصوص القطاعات الخاصة بالعدل،الأمانة العامة للحكومة،الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة كذلك الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وأخيرا المندوبية العامة للإدارة السجون وإعادة الإدماج.

فيما يخص قطاع العدل:

فإنه لا يفوتنا أن ننوه بما تقوم به الوزارة من مجهودات محمودة من أجل الرفع من أداء القطاع وتحديثه في شتى المجالات.

وإننا بالمناسبة نشيد بكافة المسؤولين والقضاة على مختلف درجاتهم و الأطر الكفأة لوزارة العدل وما يقومون به من مجهودات جبارة لبلورة التعليمات الملكية السامية على أرض الواقع في مجال إصلاح القضاء وخاصة ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة ثورة الملك و الشعب يوم 20 غشت 2009 وكذلك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية والبرنامج الحكومي آملين أن يتم الإسراع بإخراج كافة النصوص القانونية المتعلقة بإصلاح القضاء إلى الوجود بالإضافة إلى العمل على تخطي ما تعرفه المحاكم من شبه توقف شامل نتيجة الإضراب المتواصل لكتاب الضبط وذلك عن طريق تلبية مطالبهم الرامية إلى إخراج النظام الأساسي الخاص بهم إلى الوجود.

وإننا بالمناسبة نتمنى كذلك أن يعاد النظر في الخريطة القضائية وملاءمتها مع الاحتياجات الفعلية للساكنة مع اعتماد نمط القضاء الفردي في المحاكم الابتدائية بدل القضاء الجماعي لما لهذا النمط من القضاء من امتيازات تتلخص في إبراز الكفاءة و القدرة على العطاء وتحمل المسؤولية للقضاة.

وكذلك العمل على الاعتناء بالعاملين في القطاع من قضاة وكتاب الضبط عن طريق دعم جمعية الأعمال الاجتماعية والودادية الحسنية للقضاة التي نثمن ما تقوم به من مجهودات جبارة في مجال إرساء ثقافة التخليق والتأطير و التكوين إلى جانب المعهد العالي للقضاء الذي له دور طلائعي في تكوين قضاة الغد وتأهيلهم وإعادة تكوينهم.

وختاما، فإننا نتمنى للقطاع المزيد من العطاء في إرساء دعائم العدل وإيصال الحقوق إلى أصحابها و استتباب الأمن و الطمأنينة ببلادنا.

بخصوص الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة:

أما بخصوص الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة،فانه لا يفوتنا في الفريق الاستقلالي التنويه بما يقوم به القطاع من مجهودات جبارة من اجل

تحديث الإدارة وعصرنتها وجعل المرفق العمومي أكثر شفافية وقربا من المواطنين وإرساء دعائم الشفافية ومحاربة آفة الرشوة و المحسوبية و الزبونية واستصلاح الإدارة عن طريق إعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية وجعله ملائما مع ما عرفته بلادنا من تطور آملين أن يعاد النظر في منظومة الأجور وجعلها أكثر ملائمة مع الواقع ومبنية على الكفاءة والمردودية والانضباط كما نتمنى كذلك أن يعاد النظر في انتشار الموظفين على مختلف جهات وأقاليم المملكة بطريقة تكفل استفادة الجميع على قدم المساواة من خدماتهم.

وإننا في الأخير ننوه بما تقوم به الوزارة من تواصل مع العموم عن طريق التكنولوجية الحديثة وخاصة البوابة الإلكترونية الخاصة بالوزارة وذلك بفضل حنكة وخبرة المسؤولين والأطر التابعة للسيد الوزير المشرف على القطاع الذي لا يذخر جهدا من أجل بلورة الإصلاحات التي جاءت في التصريح الحكومي على أرض الواقع بعزيمة عالية وروح نضالية وذلك خدمة للصالح العام دون أن ننسى التنويه بما تقوم به المدرسة الوطنية للإدارة العامة وأطرها من مجهودات جبارة في مجال تكوين أطر رجال ونساء الغد.

أما بخصوص الأمانة العامة للحكومة:

بداية نود في الفريق الاستقلالي تسجيل استحساننا للتحولات الدينامية التي عرفتها الأمانة العامة على مستوى الشكل وطريقة الاشتغال التي تجسدت أساسا في نوعية العطاء وذلك بملامسة المجهودات الجبارة التي تقوم بها الأمانة العامة في إطار النشاط التشريعي للحكومة وفي مجال تقديم الاستشارات القانونية و تتبع الجمعيات والمهن المنظمة و الترخيص لها وتطوير عمل الجريدة الرسمية وهي مجهودات تستحق التنويه والإشادة بالاحترافية العالية للسيد الأمين العام للحكومة ، مع التأكيد على ضرورة تحسين النصوص القديمة، والرفع من وتيرة التشريع ، والعمل على تشجيع التواصل الالكتروني والمطبعي لتقريب المواطنين من الأنشطة التشريعية.

أما بخصوص المندوبية العامة للإدارة السجون وإعادة الإدماج:

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية نثمن المنجزات الهامة التي قامت وتقوم بها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وكذلك بالحكامة المتخذة في تدبير الإمكانات المادية و البشرية التي تتوفر عليها،كما نشيد بالدعم الذي تقدمه الحكومة لهذا القطاع الذي أبان عن قدرة فائقة من طرف المندوب السامي في التدبير الجيد وتطوير المؤسسات السجنية في شتى المناحي انطلاقا من التكوين و التأهيل وإعادة الإدماج وتحديثها وتقريبها من المواطنين تسهيلا لزيارات العائلات لما لديهم من معتقلين بالإضافة إلى ما عرفه نظام الإطعام و التطبيب من تطور ملحوظ.

إننا نهيب بالحكومة دعم القطاع بالمزيد من الإمكانيات المادية للتغلب على ما يعرفه من صعوبات في مجال الخصاص في الموارد البشرية نتيجة الاكتظاظ الذي لا يتلاءم و الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية نتيجة استفحال نسبة اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي من طرف النيابات العامة دون الأخذ بعين الاعتبار بقرينة البراءة و الضمانات المتوفرة لدى المشتبه فيهم وتطبيق المراقبة القضائية وتفعيل مسطرة التصالح وذلك تبعا لما تسجله نسبة الاعتقال الاحتياطي من نسب جد مرتفعة.

و السلام.

مداخلات فريق التجمع الدستوري الموحد

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم فريق التجمع الدستوري الموحد لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2011 ونظرا لأننا نعطي بالغ الأهمية للقطاعات الاجتماعية لكونها تشكل احد المرتكزات الأساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة، ومن جهة ثانية، بحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين، اليومية خاصة دوي الدخل المحدود و كذا الفئة التي لا دخل لها وهي الشريحة الأعظم في المجتمع ، والتي تعتمد كلية على خدمات الدولة في مجال التكوين والصحة، والثقافة وكذا القضايا الدينية أو التي لها ارتباط بالمجال السمعي البصري والتنمية الاجتماعية والأسرة والمرأة والطفل دون إغفال شؤون دوي الاحتياجات الخاصة.

السيد الرئيس،

لقد مر على تنصيب الحكومة زهاء ثلاث سنوات وان معالم الانجازات التي حققتها بدأت تلوح في الأفق رغم أن ما ينتظرها من عمل لازال كبيرا من اجل أن تكون في مستوى انتظارات الشعب المغربي وطموحاته الكبيرة، وان مسؤوليتها أكبر في ظل ما يعرفه العالم من تحولات اقتصادية كبيرة وفي ظل التحديات التي أخذتها الدولة المغربية لمواجهة المؤامرات والدسائس التي تحاك ضدها ، أبطالها جيراننا في الشرق والشمال.

إن تركيزنا في هذه المداخلة سينكب على القطاعات الاجتماعية والتي تستنزف أكثر من 53% من ميزانية الدولة هذا الرقم ورغم ضخامته لازال لم يرق إلى المستوى المطلوب نظرا لحجم الخصاص الهائل والتراكمات الحاصلة في القطاعات الحيوية المهمة وأخص بالذكر قطاع التعليم وقطاع الصحة.

إننا ناقشنا وبكل مسؤولية جميع القطاعات التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة ولا حظنا انه وبالرغم من المجهود المالي الكبير الذي بذلته الحكومة في سبيل الرقي بهذه القطاعات لازالت هذه الأخيرة لم تهتد

إلى الحلول الناجعة لحل مشاكل العديد من القطاعات والتي غالبا ما تكون خارجة عن إرادتها.

السيد الرئيس،

إن ما جاء في ميزانية سنة 2011 خصوصا بالنسبة للقطاعات الاجتماعية لا يمكن اعتباره عاديا، بل نلمس أن هناك مجهودا كبيرا قد بذل في تدبيرها، فهناك ايجابيات متعددة تسجل لبعض القطاعات وهناك معطيات رقمية تبعث على التفاؤل، إلا أنها لازالت لم ترق إلى انتظارات وتطلعات الطبقات المسحوقة من المجتمع المغربي.

ومن أهم الملاحظات التي يجب تسجيلها هو المستوى العالي لتقديم هذه الميزانيات والتي تبرز المجهود والعمل الجاد الذي طبع إعداد تلك الميزانيات والتي أصبحت تعتمد آليات حديثة ومعطيات علمية جديدة رغم أن العديد من المعطيات تتطلب دراية وكفاءة من أجل التمحيص والتمعن والتدقيق.

إن المناقشات المارطونية التي عرفتها أشغال اللجنة خلال هذه الأسابيع الأخيرة تبرز جليا أن ما ينتظره الجميع من هذا القانون المالي هو أكثر بكثير مما هو معروض، لكن نحن متفهمون أن هناك إكراهات مالية للدولة جعلتنا نتقدم بتعديلات نرى أنها موضوعية وستمكن من تصحيح بعض الثغرات في مشروع الميزانية حتى لا نقع مرة أخرى في فخ الأحلام والتسويف.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إنجاح كل تلك المشاريع والبرامج وإخراجها من الأرقام إلى ارض الواقع يحتاج إلى اطر وكفاءات ذات اختصاصات وتجربة في جميع المجالات المطروحة وهذا يحيلنا إلى الحديث عن مجال الموارد البشرية والخصاص الكبير الذي أصبحت تعرفه هذه القطاعات إما بسبب الأطر المحالة على التقاعد أو بسبب عدم توظيف اطر وكفاءات جديدة في إطار الوظيفة العمومية.

أولا : قطاع الصحة:

إن فريق التجمع الدستوري الموحد يولي أهمية قصوى لقطاع الصحة على اعتبار انه لا يمكن تحقيق أية تنمية اجتماعية بدون إستراتيجية محكمة تجعل صحة المواطن من أولى الأولويات.

إن المجهود المبذول في قطاع الصحة مجهود كبير ولكن لازال القطاع يعاني من عدة مشاكل تتعلق بقلة المستشفيات والمراكز الصحية والأطر الطبية والأدوية وغيرها من الآليات التي لا يمكن الاستغناء عنها في هذا المجال.

إن وزارة الصحة خصوصا والحكومة على العموم مطالبة بتحسين أداء القطاع وتطويره في اتجاه يستجيب للحاجيات الانتظارات والآمال المعلقة عليه ورغم كل المجهود المبذول فان الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة لازالت ضعيفة بالمقارنة مع مشاكل القطاع وخصوصا في مجال الموارد البشرية المتخصصة والأطر الشبة طبية بالمقارنة مع جغرافية وشساعة المغرب.

وهنا لا بد من أن نثمن تمكين القطاع من 2000 منصب مالي وبناء العديد من المستشفيات الإقليمية والمراكز الصحية مؤكدين على ضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في قطاع الصحة ، وتكثيف الجهود من اجل تشجيع التكوين والتكوين المستمر وتحديث القوانين وتحسين الخدمات الاستشفائية وتطوير البنيات الصحية و توفير العلاج وتعميمه وتكثيف برامج الوقاية الصحية ومحاربة الأمراض وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنايات للوصول إلى الهدف المطلوب وهو الصحة للجميع كحق أساسي تكفله جميع الأعراف والقوانين، ولا بد كذلك من الإشارة إلى تفعيل العديد من القوانين الصادرة من أجل حماية صحة المواطنين من الاعتداء الخارجي وخصوصا قانون منع التدخين الذي لازلنا نتساءل لماذا لم يفعل لحد الآن رغم استيفائه لكل الإجراءات والمساطر القانونية ويطبق في بعض الأماكن بشكل محتشم، ولا يحترم في العديد من الأماكن العمومية التي يمنع فيها التدخين من مطاعم ومقاهي وبعض الإدارات العمومية والخاصة.

ثانيا : قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

إن قطاع التعليم يعتبر مقياس الأمم في التقدم والتطور ورغم وجود الميثاق الوطني للتربية والتكوين والذي انتهت عشريته الأولى فإن نتائجه لم تكن في المستوى المنتظر، خصوصا في حل المشاكل العالقة لقطاع التعليم كتدبير الموارد البشرية ومجال البرامج والمناهج التربوية ومجال البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية، إضافة إلى مواد التفتح الفني كالموسيقى والمسرح التي لا تتوفر على أطر كفأة قادرة على تأطير الأطفال والتلاميذ في هذه المجالات الموازية للعملية التعليمية ولعل المخطط الاستعجالي الذي جاءت به الوزارة في إطار الميزانية المهمة التي حظيت بها ، وفي إطار الجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة سيمكن من تدارك نقائص العشرية الأولى للتعليم وسيمكن من حل العديد من المشاكل العالقة وخصوصا تلك المتعلقة بالعالم القروي المتواجد بالمغرب العميق.

إن الظروف الصعبة التي يعيشها نساء ورجال التعليم في العديد من المناطق والقرى لا تتوافق والإمكانات المرصودة لهذا القطاع، رغم ما تقومون به من مجهودات جبارة في هذا المجال، إلا أن ذلك يبقى دون الطموحات، حيث أن عدد المناصب المالية المرصودة للقطاع لازال لا يتوافق والخصاص الحاصل في الأطر التربوية والإدارية و6400 منصب لن تمكن من سد ذلك الخصاص ورغم ذلك، ننوه بالمجهود الكبير المبذول وننتظر المزيد خلال السنوات المقبلة، وهنا لابد أن نشير إلى مشكل الاكتظاظ الذي لازال يؤرق شريحة واسعة من رجال التعليم خصوصا في المدن الكبرى، زد على ذلك انتشار ظاهرة العنف وسط وجنبات المؤسسات التعليمية وانتشار المخدرات والممارسات اللاأخلاقية التي تخدش قدسية التعليم وأهدافه النبيلة.

وهنا يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها كاملة وكذا المجتمع المغربي من أجل محاربة هذه الظواهر التي أصبحت تشكل خطرا على مجتمعنا، فمشكل الأمن هو مشكل وطني، وكذلك مشكل الخمر والمخدرات، وما يترتب عنها من آثار اجتماعية، مشكل العديد من الأسر المغربية التي يجب أن تنخرط مع المدرسة في محاربة هذه الظاهر المشينة، لابد من الإشارة إلى مشكل العنف وتسرب الامتحانات الذي يفقد دبلومات جامعاتنا مكانتها ومصداقيتها سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ويجعلها سلعة مغشوشة في سوق التربية والتكوين العالمي مما يدفع بالعديد من الجهات إلى رفضها أحيانا والتشكيك في مصداقيتها.

وبالرغم من أن الإضراب حق مشروع ويدخل في إطار الممارسات الحقوقية للشغيلة فانه حينما يتكرر وبشكل مرتجل يؤثر سلبا على مستوى التحصيل لدى أبنائنا ونسب تأخر في المقررات الدراسية والتي لا يتم إتمامها في غالب الأحيان داخل الآجال المحددة .

إننا نناقش هذه المشاكل على مدار السنة سواء خلال الميزانية السنوية للوزارة أو داخل اللجنة المختصة أو من خلال الأسئلة الشفهية والكتابية، ورغم هذا كله فإننا لا نستطيع أن نجد حلولا جذرية لها نظرا لتركيبتها المعقدة ونظرا للرؤية الشمولية التي تتطلب أن تتحول إلى رؤية قطاعية تمكن من الانكباب الجدي على حل هذه المشاكل وتوفير آليات العمل لمتابعة انجاز الأوراش الكبرى التي فتحتها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

وهذا لا يجب أن ينسينا التحدث عن المشاكل التي تؤرق قطب الرحى في العملية التعليمية وهو المدرس الذي يعاني من مشاكل عدة، كمشكل الترقية ومشكل الالتحاق بالزوج ومشاكل السكن، إضافة إلى أن فضاءات المدرسة تعرف تدهورا كبيرا تصبح معه عملية التحصيل شبه مستحيلة، مما يشجع على الهدر المدرسي الذي بدأ يتقلص بفضل المبادرات التي اتخذتها الوزارة (كمبادرة مليون محفظة) والتي نتمنى أن ترقى إلى أكثر وبرنامج تسيير وغيرها من البرامج المهمة التي نباركها وندعمها وننوه بها.

وبخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فان إشكالية الإصلاح الجامعي تصطدم بواقع الفضاء الجامعي الذي يعاني تحت طائلة المشاكل المتفاقمة للطلبة سواء على مستوى التحصيل المعرفي أو الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لإصلاح القطاع، وبالتالي فان أجرأة الميثاق والمخطط الاستعجالي تبقى محدودة نظرا للإكراهات التي يعاني منها القطاع وافتقاد الوحدات الجامعية المحدثة إلى الموارد البشرية الضرورية يؤدي إلى العديد من الإضرابات التي تعرقل تطور الأداء المعرفي، وبالمناسبة فان إتباع مقاربة جديدة غير المقاربة الأمنية في حل تلك المشاكل كمقاربة رياضية وثقافية، كفيل بتحويل الفضاء الجامعي من حلبة للصراعات السياسية إلى فضاء للتحصيل والترفيه والتكوين.

إن عدم انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعلى النسيج المقاولاتي، يجعلها بعيدة كل البعد عن التنمية المستدامة ، ونرى جليا أن أغلب الدكاترة والمجازين الحاصلين على شواهد عليا معطلون ولم يتمكنوا من المساهمة في تنمية بلادهم.

وللأسف لازالت إشكالية البحث العلمي إشكالية عويصة بحيث أن الميزانيات المخصصة تبقى ضعيفة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، ولا ننسى مشكل الأقسام التحضيرية التي لا تستطيع استقبال جميع الطلبة المتفوقين نظرا لقلتها وكذا نظرا لعدم توفرها في جميع المدن المغربية الكبرى.

أما فيما يخص محاربة الأمية والتربية غير النظامية فإن إنشاء الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية هو خطوة أساسية في إعادة النظر في هذا القطاع ونتمنى أن نشهد نتائج ملموسة في القريب العاجل.

ثالثا: قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

إن التنمية الاجتماعية أصبحت أساس نجاح مسلسل التحديث والديمقراطية الذي يرتكز أساسا على مبدأ حقوق الإنسان ويستهدف جميع الفئات الاجتماعية.

إن وضع مخطط إستراتيجي للوزارة ينبني على مبادئ تستهدف أساسا التنمية المحلية المندمجة والتركيز على الإشراك وتحديد الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي رغم ضعف الميزانية المرصودة للوزارة أمام الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية الأخرى، وأخص بالذكر الصحة والتعليم والتي تصل مجموعها إلى 53% من مجموع الميزانية العامة للدولة.

إن محاربة الفقر والهشاشة من أولويات الوزارة ونحن بدورنا نؤكد على أن محاربة الفقر في إطار شامل يتطلب انخراط العديد من الوزارات والمؤسسات في إطار الشراكة والتعاون في السياسات والبرامج والمشاريع التنموية والتنسيق في مجال النهوض بحقوق المرأة والطفل.

وفي هذا الإطار فإننا نؤكد على ضرورة تفعيل دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي هي تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.مثل التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وباقي القطاعات التي تهتم بالمرأة والطفل والتي تدخل في اختصاص قطاعات تابعة لوزارات أخرى .

ونطالب بالمناسبة بتكثيف المراقبة والزيارات الميدانية للخيريات عبر تفعيل قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، كما أن ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يعتبر من أهم الأوراش الاجتماعية الكبيرة التي تهدف إلى مواجهة الفقر والبطالة ورفع التهميش على بعض المناطق النائية وتوفير ظروف العيش الكريم لفئة عريضة من المجتمع المغربي وبخصوص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وهنا لابد من التأكيد على ضرورة التزام الحكومة بتوفير مناصب شغل لفائدة هذه الشريحة مطالبين الوزارة الوصية

بعدم ترك المكفوفين معتصمين في شوارع العاصمة أمام المؤسسات الدستورية وفتح حوار جاد ومسؤول مع ممثليهم.

رابعا: الشأن الديني:

يعد الشأن الديني من المجالات المهمة التي تحتاج إلى اهتمام أكبر من لدن الحكومة، لمحاربة الأفكار الدخيلة والظلامية على مجتمعنا الإسلامي، كما أصبح من الملح الاهتمام بالعلماء والأئمة والوعاظ فيما يخص تكوينهم والعناية بهم وفتح المجال السمعي البصري لتوعية وتنوير المجتمع المغربي والجالية المغربية بالخارج والعمل على تحصينها من الأفكار المتشددة والمتطرفة.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتحسين وضعية القيمين الدينيين والحفاظ على مآثرنا التاريخية وبناء وترميم المساجد وحماية حرمتها من التطاول من طرف أي جهة كانت وتفعيل دور المراقبة في المجال الديني وتحديد الاختصاصات، مطالبين بهذه المناسبة رفع اليد عن تقرير (مسجد خناتة بنت بكار) بمكناس، وموافاتنا بنتائج التحقيق.

خامسا: قطاع الاتصال:

أما فيما يتعلق بالمجال السمعي البصري الذي هو مرآة البلاد وواجهتها على الصعيد الخارجي، وبكل أسف ورغم قانون التحرير فإن الحكومة مازالت لم توظفه بالشكل المطلوب ومن هذا المنبر نطالبها بإنصاف كل الأطراف وإعطاء الفرصة لكل الأحزاب السياسية والفرق البرلمانية في كل البرامج السياسية والثقافية والفكرية ترجمة لروح وفلسفة هذا القانون، وتفعيل دور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من أجل الرفع من وتيرة الانفتاح في هذا المجال.

وبالمناسبة، فإننا نتمنى أن تعرف القناة البرلمانية النور ونثمن المجهودات التي بذلت من أجل إخراج القناة الأمازيغية للوجود.

وبالمناسبة كذلك نطالب بتشديد المراقبة على الوصلات الإشهارية وتحسين خدمات التلفزة العمومية وبرامجها خصوصا في المناسبات الدينية والوطنية.

كما نؤكد على دور الإعلام في التعريف بالحضارة والهوية والثقافة المغربية والقضايا الوطنية الكبرى وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

ولا تفوتنا الإشارة إلى ضرورة دمقرطة الإعلام العمومي والتكثيف من البرامج الحوارية والندوات بكل أشكالها سواء كانت ثقافية أو سياسية أو صحية وتعميمها على الهيآت السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إطار الجهوية الموسعة وسياسة القرب وتمكين المواطنين من المشاركة في النقاشات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها بلادنا.

سادسا: الشأن الثقافي:

وفيما يخص الشأن الثقافي فإن الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة غير كافية، فالقطاع يحتاج إلى دعم قوي من أجل تطويره، وهنا لا تفوتنا المناسبة من أجل مطالبة الوزارة الوصية بضرورة تحسين وضعية الفنانين وإعادة النظر في الدعم الممنوح وفق طرق أكثر ديمقراطية لتشجيع الإبداع والإنتاج الوطني والعمل على تطبيق القوانين التي تخدم مصلحة الفن والفنانين.

وإننا في فريق التجمع الدستوري الموحد نشيد بالمجهودات التي تبذلها الوزارة الوصية ورغم ذلك نؤكد على ضرورة تفعيل الشأن الثقافي وتطوير مجالاته في بلادنا من كتابة وفن وسينما ومسرح وكل أشكال الإبداعات الأخرى.

كما تجدر الإشارة إلى ضعف البنية التحتية للوزارة ومواردها البشرية التأطيرية ونؤكد على ضرورة الاهتمام بالمسارح الوطنية والبلدية والمنشآت التاريخية ونشجع القراءة في بلادنا بإشراك الجماعات المحلية في تدبير الشأن الثقافي المحلي وكذا تقريب القراءة من المواطنين عن طريق دعم الكتب والإصدارات الجديدة وتشجيع المقاولة المغربية على الاستثمار في المجال الثقافي بكل أشكاله وأنواعه.

وفي الأخير السيد الرئيس:

لقد تأكد لكم بالملموس صعوبة المشاكل الكبرى التي تعيشها القطاعات الاجتماعية في بلادنا والمندرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والخصاص الحاد والفادح الذي تعرفه هذه القطاعات في العديد من المجالات، وغياب مقاربة شمولية لمعالجة الأوضاع المطروحة وضعف الميزانيات الفرعية باستثناء ميزانيتي التعليم والصحة.

ولكن، وبالمقابل فإن السادة الوزراء تعهدوا بالعمل على تطبيق ملاحظاتنا وأخذها بعين الاعتبار في إطار المعطيات المقترحة من أجل الرقي بهذه القطاعات إلى ما يصبو إليه المغاربة، وما نطمح إليه جميعا.

وأمام هذا كله، فإننا بحجم مسؤوليتنا التي تحكمنا اتجاه الحكومة كأحد مكوناتها سنصوت بالإيجاب على هاته الميزانيات المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني اليوم، أن أتدخل باسم فريق التجمع الدستوري الموحد لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة الشؤون الخارجية والحدود والمناطق المحتلة للسنة المالية 2011 في الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات وذلك على الشكل التالي:

1) مناقشة ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون؛

2) مناقشة ميزانية إدارة الدفاع الوطني.

1) ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

إن مناقشة هذه الميزانية اليوم يأتي في ظرفية استثنائية وسط أحداث ووقائع عرفها المغرب، كانت فيها محاولات يائسة من خصوم وحدتنا الترابية للنيل من وحدة المغرب واستقراره ولكن والحمد لله، فإن المغرب قوي بملكه وبرجاله وبالالتحام الدائم بين العرش والشعب، هذا الالتحام الذي يؤرق أعداء وحدتنا الترابية في ظل المسلسل التنموي الذي دخلته بلادنا والذي أصبح يضاهي بمنجزاته العديد من الدول المتوسطية وعلى رأسها الجارة اسبانيا وبعض الأحزاب التي لازالت تحمل حقدا تاريخيا للمغرب العظيم برجاله وبتاريخه منذ طارق بن زياد رحمة الله عليه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إننا في فريق التجمع الدستوري الموحد نؤكد مرة أخرى وكباقي جميع المغاربة الأحرار أننا معكم من أجل تحصين الدفاع عن المصالح الحيوية للبلاد وسيادتها ووحدتها الترابية ، وأننا سنكتف جهودنا كبرلمانيين بتنسيق مع وزارتكم من أجل تحسين جهود جهازنا الدبلوماسي سواء منه الرسمي أو الموازي من أجل التعريف بعدالة قضيتنا والدفاع عنها سواء على المستوى الإقليمي أو الجهوي أو الدولي، وإن تسارع وثيرة الأحداث وسعر خصوم وحدتنا الترابية يتطلب منا إعادة ترتيب الأولويات على جميع الأصعدة وإعادة النظر في عمل الدبلوماسية المغربية والموازية وفق إصلاح شمولي يتوخى الرفع من الأداء الدبلوماسي لبلدنا ليصبح أكثر فعالية واحترافية .

السيد الرئيس،

إننا نهنئ وزير الخارجية والتعاون وإدارته الدبلوماسية على المجهودات التي يقوم بها في الدفاع عن مصالح المغرب الإستراتيجية وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية وكذا من أجل تعزيز العلاقات مع العديد من الدول في إطار شراكات تهدف إلى التعاون المثمر والمتضامن وفق الإطار العام الذي يحترم سيادة الدول وكرامتها.

وبالمناسبة فإننا نستنكر وندين بشدة كل الممارسات التي استهدفت وحدتنا الترابية وزعزعت استقرارها، بدأ بالمحاولات الدنيئة لمرتزقة البوليساريو لتوظيف بعض المطالب الاجتماعية لساكنة أقاليمنا الجنوبية وإعطاءها بعدا سياسيا وحقوقيا لا يوجد إلا في أدهان بعض منعدمي الضمير ومجرمي الحرب، مدينين التحيز السافر للبرلمان الأوربي ومعه البرلمان الاسباني الذي يجب عليه إعادة النظر في القرارات والتوصيات الصادرة عنه ملاءمة مع الوضع المتقدم الذي حصل عليه المغرب مع أوربا وغيرها من الالتزامات المشتركة التي تتوافق عليها الأطراف لمعالجة العديد من الملفات الكبرى الأمنية على الخصوص، مذكرين الجيران بفضاعة ما يرتكب في تنذوف من جرائم شنيعة ووحشية تصادر حق المحتجزين المغاربة في العيش الكريم الذي يليق بالإنسان في مفهومه السامي واللائق.

إننا نثمن جو الحريات الذي يسود بلادنا وبالحوار والنقاش من أجل حل وطني لهذه الصراعات سواء تعلق الأمر بالماضي أو الحاضر، وكلنا أمل في تطوير علاقتنا مع الجيران وفق مبدأ الند للند في احترام تام لسيادة البلدان وخصوصا مع الجزائر لما فيه خير ومصلحة الشعبين وشعوب المغرب العربي الكبير.

كما لا ننسى أن نثمن كذلك المجهودات التي يبذلها المغرب من أجل تعزيز العلاقات مع باقي الدول العربية وكذلك المجهودات والتحركات التي يقوم بها للتصدي للمخططات العدوانية لإسرائيل ومن أجل حماية القدس الشريف، منوهين بالدور الهام والرائد الذي يلعبه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده باعتباره رئيس لجنة القدس.

السيد الرئيس

رغم هاته المجهودات الجبارة التي تبذلها الدبلوماسية المغربية في بعض الدول الإفريقية والأسيوية إلا أن هناك بعض القصور في التعامل مع الحقل الدبلوماسي على مستوى الساحة السياسية الدولية مما يفسح المجال للجمعيات المعادية للمغرب من أجل نشر الأكاذيب والأباطيل وترويج الشائعات داخل أوساط المجتمعات الفرنسية وخصوصا المجتمع الأوروبي.

ففي غياب الدبلوماسية الصحافية والاقتصادية من أجل التعريف بعدالة قضيتنا وخصوصا في أوساط الرأي العام الأوربي سواء منه الإعلامي أو الاقتصادي، فإنكم مطالبون بتحسيس مغاربة العالم بهذا الدور ،من خلال مباشرة الإصلاحات التي تهم قضايا الجالية المغربية القاطنة بالخارج فإننا نسجل:

- المشاكل التي تعترض مغاربة العالم في السفارات والقنصليات المغربية بالخارج،
- تعقد المساطر من أجل الحصول على الوثائق الإدارية،
- الخصاص الحاصل في الأطر والموظفين بهذه القنصليات والسفارات،
- مشكل المساطر الإدارية وخصوصا ما يتعلق بالقضايا العالقة في المحاكم.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ختام تدخلي هذا لا يسعني سوى أن انوه بما تقوم بها الحكومة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها، والتطورات الدولية الحاصلة، وتعقد وتشابك القضايا وعدم استقرار العلاقات وكثرة الصراعات والتناقضات الدولية من خلال إحباطهم مؤامرات أعداء وحدتنا الترابية بالرغم من ضعف الإمكانيات المرصودة لكم مشيدين بالمناسبة بالسياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والحكمة والتبصر وبعد النظر لجلالته والذي ساهم في الحفاظ على سمعة المغرب الحداثي الديمقراطي المنفتح والذي

يشهد تنمية شاملة في ظل المؤسسات وبدعم مواقعه الرائدة في السلم والسلام بين مختلف مكونات المجتمع الدولي في إطار هويته العربية الإسلامية الأمازيغية والوقوف ماديا ومعنويا إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل نصرة قضيته المشروعة وحقه في العيش بسلام في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

مؤكدا مرة أخرى على أن الاقتراح المغربي للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية والحل الأمثل والنهائي للمشكل المفتعل بالصحراء المغربية.

2) ميزانية إدارة الدفاع الوطني

إن هاته الميزانية رغم أهميتها فهي دون المستوى، إذ ننوه بعمل قواتنا المسلحة الملكية الباسلة المرابطة على الحدود، وعلى الجهود الجبارة التي تبذلها للدفاع عن حوزة وسيادة بلدنا، مؤكدين على أننا مع كل زيادة في هذه الميزانية لأنها ترتبط بسيادة واستقرار البلد، مؤكدا على الدور الرائد الذي يقوم به الجيش وإدارة أركان الحرب العامة برئاسة قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي ما فتئ جلالته في إطار أوراشه المفتوحة أن يعمل جاهدا على تحديث وعصرنة إدارة الدفاع الوطني وفق مقاربة تجعلها تضاهي جيوش العالم، مشيدين بما بذلته القوات المسلحة الملكية في إطار مهمات الأمم المتحدة بالكوسوفو والكونغو والسودان والنيجر والجولان وغيرها من المهمات الدبلوماسية التي أبلت فيها التجريدات المغربية البلاء الحسن.

وفي الأخير قبل أن أختم مداخلتي فإنني أتوجه إلى الحكومة طالبا منها العمل على الزيادة في أجور كافة العاملين في قواتنا المسلحة الملكية والإسراع في إخراج الأنظمة الأساسية للقوات المساعدة والوقاية المدنية.

وبحكم انتمائنا إلى الأغلبية الحكومية، فإننا سنصوت بالإيجاب على الميزانيات المدرجة في إطار لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة بمجلسنا الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفنا أن نتدخل باسم فريق التجمع الدستوري الموحد في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية ، شاكرا السيد الوزير على عرضه الدقيق والقيم وتجاوبه مع أعضاء اللجنة من خلال الإجابات الواضحة على بعض تدخلات السادة المستشارين داخل اللجنة.

وإننا نعتبر مناقشتنا اليوم فرصة للوقوف على مجهودات القيمين على هذا القطاع في الاستجابة لانتظارات بلادنا ومتطلبات المواطنين.

وقبل الشروع في مناقشة ميزانية قطاع وزارة الداخلية لابد من الوقوف عند الأحداث التي عرفتها مدينة العيون وما ترتب عنها من تداعيات ومناورات تسعى من ورائها الجزائر وأتباعها النيل من وحدتنا الترابية لنقول للجارة الجزائر والعالم بأننا شعب يشهد له التاريخ بالتحامه وتباته في الدفاع عن كافة القضايا الوطنية في ظل الملكية الدستورية الضامنة لوحدة الأمة وتلاحمها ، وان بلادنا سائرة في مسيرة التنمية والإصلاحات الكبرى رغم كيدكم ، وما تزيدنا مناوراتكم إلا إصرارا على المضي قدما بوثيرة أصبح العالم يتحدث عنها بل جعلها البعض قدوة لسياساته الإصلاحية.

ونريد بالمناسبة أن أؤكد مرة أخرى أننا نعطي دائما دروسا لخصومنا في - الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحكمة والتعقل - في التعامل مع كل القضايا المطروحة، كما نعلن لبعض وسائل الإعلام الاسبانية ومن يدعمها أنها أقحمت نفسها في قضية أفقدتها مصداقيتها وهذا بشهادة المهنيين العالميين، وأنها ابتدعت أسلوبا جديدا للعمل الإعلامي لا يمكن نعته إلا بالارتزاق ، ولا يمت بأخلاقيات الإعلام بصلة، ويكفينا ما تم الكشف عنه من ادعاءات نستنكرها ويستنكر معنا العالم زيفها.

كما نتقدم من خلال هذا المنبر إلى اسر شهداء الواجب الوطني بتعازينا ونعلن عن تضامننا معهم ومع كل المصابين والمتضررين من الأعمال التخريبية.

ليعلم الجميع أننا شعب يملك من المقومات ما يضمن لنا الالتحام والقوة والمناعة لمواجهة كل الأطماع وان مقوماتنا هي التي خولت لنا احتلال الموقع المشرف على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي ومكنت بلادنا من الحضور المشرف في المحافل الدولية.

السيد الرئيس،

إن موضوع وحدتنا الترابية تجاوزنا فيه الإجماع الوطني وخير دليل على ذلك ما جسدته مسيرة يوم الأحد 28 نوفنبر 2010 خلال مسيرة الدار البيضاء حيث - برهن الشعب المغربي مرة أخرى للمنتظم الدولي الذي نحيي دعمه لنا في ملفنا الذي جاء بناء على توضيح رغبة بلادنا الصادقة في حل النزاع بالطرق السلمية بطرح مبادرة الحكم الذاتي في إطار الجهوية الموسعة، هذا الطرح الذي لقي ترحيبا لدى المنتظم الدولي، - أقول برهن الشعب المغربي على أننا لا نقبل المساومات، وان المناورات الدنيئة لا ولن تثنينا عن عزمنا في الدفاع عن وحدتنا الترابية.

ما نريد السيد الرئيس السادة المستشارين هو التأكيد على التعبئة الشاملة لدبلوماسيتنا بمختلف أشكالها: البرلمانية، الحزبية، الحقوقية الجمعوية أو إعلامية إلى جانب التنسيق مع الدبلوماسية الرسمية، مع التحلي باليقظة في مواجهة كل المناورات الممولة من طرف خصومنا والحزم بالمتابعة القانونية في إطار الضوابط القانونية لبلادنا، مع كل من ارتكب فعلا يمس به وحدتنا الترابية ومقدساتنا وكرامة شعبنا ومؤسساته دون أن تخشى في ذلك لومة

لائم كما نريد في هذا الإطار التنويه بما قامت به السلطات العمومية المغربية في مواجهة أحداث العيون وندعو المنتظم الدولي للتدخل لفك الحصار ورفع المعاناة على المحتجزين في مخيمات العار بتندوف والبحث في مصير المختفين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعتبر مناقشة ميزانية قطاع وزارة الداخلية بمثابة مواكبة لمنجزات هذه الوزارة في تنفيذ الإستراتيجية المندمجة والمتعددة الأبعاد في تدبير كافة المجالات كالمقاربة الأمنية والتنمية البشرية والحكامة الترابية والجهوية الموسعة والتنمية القروية والتأهيل الحضري والإنعاش الوطني .

الحقيقة ، تحققت إنجازات هامة وكانت نتائج ايجابية ، ونحن اليوم وحتى نكون فاعلين حقيقيين نحاول رصد المعوقات للتغلب عليها قصد مواصلة الإصلاحات وتدبير الشأن العام المحلي بما يخدم مصلحة البلاد والعباد.

لم نتعود الانتقاد لأجل الانتقاد وتوجيه اللوم بل نرى أنه من باب مسؤوليتنا يجب علينا أن نكون قوة اقتراحيه في سن كل السياسات العمومية المرتبطة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالمشاركة والإشراك والاستشارة.

إن المسؤولية السيد الوزير جسيمة والانتظارات متعددة والطموحات كبيرة رغم الإصلاحات المتواصلة مما أصبح يفرض تظافر الجهود ومضاعفتها للاستجابة للمتطلبات بمقاربات واقعية تمكن بلادنا من مسايرة التطور بوثيرة أسرع نظرا لما يفرضه عامل الزمن (Notion du temps) من إكراهات وما يوفره من اعتمادات

السيد الوزير،

بالرجوع إلى حجم الاستثمارات بصفة عامة واستثمارات الجماعات المحلية المحددة في 12 مليار درهم أكيد أنها ستمكن الحكومة من مواصلة الإستراتيجية التنموية إلى جانب الاستثمارات التي تعتزم المؤسسات العمومية انجازها خصوصا في مجال تمكين الساكنة القروية من ولوج التجهيزات الأساسية، 20 مليار درهم و2،5 مليار درهم لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، كلها انجازات هامة وسيكون لها انعكاس على الحياة اليومية للمواطنين وستكون بمثابة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أبعادها الشاملة، إلا انه وللأمانة نقول ونؤكد أن العالم القروي لازال يعيش مجموعة من الصعوبات وأن الساكنة لازالت تشتكي من النقص في القطاعات التي لها ارتباط مباشر معها خصوصا ونحن بصدد مناقشة الجانب الاستثماري لا نريد أن تفوتنا الفرصة دون أن نتحدث عن المراكز الجهوية للاستثمار هذا المرفق الذي أوكلت إليه اختصاصات كبيرة في مفهومها وحجمها من اجل استقطاب الاستثمارات والبحث عنها وتهيئ الأرضية لها وإعداد البنية التحتية التقنية لاستقبال المشاريع ذات صبغة تقنية، كل هذا من طبيعة الحال لابد له من الدعم المتواصل والعمل الجاد .

وبقدر ما نوصي بدعم هذه المراكز بقدر ما نطالب منها تدبير هذا المجال بحكامة جيدة وباستباقية عالية مع اعتماد السرعة في تدبير الملفات المعروضة عليها مع توسيع مجال تدخلاتها وتواجدها على مجموع تراب المملكة.

أما بالنسبة للاتركيز واللاتمركز فالإشكالية لازالت مطروحة حيث أن أغلب القرارات تبقى ممركزة ، والتفويضات الإدارية والمالية على المستويات الجهوية والإقليمية تبقى استثناءات لا يقاس عليها خصوصا وأن بلادنا تسير في اتجاه الجهوية الموسعة حيث كان من الأولى علينا اليوم تقوية الايجابيات في هذه الممارسات ومعالجة السلبيات حتى نتمكن من ترسيخ فكر اللاتركيز واللاتمركز بصورة فعلية لتقوية الحكامة في تدبير كل المرافق بطريقة علمية وتقنية عالية، ونحن نناقش الميزانية تستحضرنا أهمية وضرورة إصلاح القانون التنظيمي للمالية حتى يصبح ملائما للإصلاحات الهيكلية التي تعرفها بلادنا على المستوى الترابي والاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس

لا ينكر احد أنكم ومن خلالكم الحكومة تبدلون جهدا كبيرا لتجاوز المعادلات الصعبة رغم الإكراهات التي تتجسد في تراجع الاستثمارات الخارجية وثقل تحمل صندوق المقاصة وتفاقم عجز ميزان الأداءات والميزان التجاري، أقول رغم كل هذا وللإنصاف فهناك اعتراف مؤسسات مالية دولية بحسن تدبير ماليتنا في مواجهة تداعيات الأزمة المالية وما اختيار وزير مالية المغرب كأحسن وزير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2010 من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلا دليلا قاطعا على ذلك.

ولمواجهة كل هذه المعوقات فإننا مدعوون اليوم أكثر من ذي قبل إلى مضاعفة المجهودات في إطار التكامل فيما بين الحكومة والبرلمان والمؤسسات والمواطنين من أجل الانخراط الكلي والفعلي في دعم الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا.

فيما يخص اختصاصات الجماعات المحلية فإن المادة 30 من القانون رقم 17.08 المتعلق بالميثاق الجماعي على أنه ينص على:

" يمارس رؤساء المجالس الجماعية الاختصاصات المخولة لهم بمقتضى هذا القانون بمجرد انتخابهم.

ويتسلم كل رئيس من جلالة الملك ظهيرا شريفا يتضمن توصياته السامية إليه.

يحمل رؤساء المجالس الجماعية أثناء المناسبات الرسمية وشاحا بألوان وطنية تحدد مواصفاته وشروط حمله بمرسوم"

كما نصت المادة 34 من نفس القانون على ما يلي:

" مع مراعاة مقتضيات المادة 16 أعلاه، تكون مهام الرئيس ونائبه وكاتب المجلس ونائبه ورئيس اللجنة الدائمة ونائبه وأعضائها وأعضاء المجالس الجماعية مجانية، على أن تراعي بالنسبة لأعضاء المكتب وكاتب المجلس

ونائبه ورؤساء اللجان الدائمة ونوابهم تعويضات نقدية عن المهام والتمثيلية والتنقل، ويمكنهم تقاضيها طبق شروط ومقادير تحدد بمرسوم "

لقد جاءت هذه المقتضيات لتعزز دور الأجهزة المسيرة للمجالس الجماعية ومنها مؤسسة رئيس المجلس الجماعي، مقتضيات من شانها تحفيز رؤساء المجالس المنتخبة على المزيد من البدل والعطاء ، حتى يضطلعوا بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم على أكمل وجه، وحتى يكونوا في مستوى الثقة الملوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ويستجيب لانتظارات وتطلعات الساكنة.

فتسلم الظهير الشريف والذي يتضمن توصيات جلالته السامية يعد مفخرة كبيرة لرؤساء المجالس الجماعية ، ومدعاة للاعتزاز بنيل هذا الشرف المولوي السامي ، كذلك الشأن بالنسبة لحمل الوشاح أثناء المناسبات الرسمية والذي من شانه إبراز المكانة الهامة لهؤلاء الرؤساء.

إلا أن تفعيل هذه المقتضيات ورغبة المشرع في تعزيز هذه المكتسبات لازالت رهينة بصدور المراسيم والنصوص التطبيقية خاصة : **حمل الوشاح – التعويضات** ، هذه الأخيرة التي لازالت خاضعة للمقتضيات الواردة بالقانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي.

نأمل أن ترى هذه النصوص والمراسيم التطبيقية النور من اجل تجسيد إرادة المشرع في تعزيز دور مؤسسة رئيس المجلس الجماعي والأجهزة المسيرة، حتى تقوم بدورها التنموي.

أما بالنسبة للمادة 136 من الميثاق الجماعي الذي ينص على تبني نظام خاص لجماعات المشور فإننا نعتز بهذا النظام ونسانده، ونتمنى من الوزارة الوصية الإسراع بإخراج المرسوم التطبيقي لتنظيم وتفعيل مقتضيات هذه المادة والذي ننتظره مند عشر سنوات ، هذا إلى جانب المراسيم التطبيقية الأخرى خصوصا المعلقة منها بالمواد : 16 ، 34 ، 36 ، 54 و 54 مكررة

وكلما تمعنا في موضوع استثمارات الجماعات المحلية وانطلاقا من حجم الاستثمارات وعدد الجماعات المحلية ودورها التنموي نتوقف عند الإشكالية المرتبطة بمالية الجماعات المحلية وتدبير شؤونها والمقاربة السياسية التي تؤطر مجالسها ، وبناءا عليها تدبر الشؤون الجماعية اعتبارا لكل هذه العناصر نؤكد للذين لم يستوعبوا بعد الدور الأساسي والهام الموكول للجماعات المحلية ونخاطب العقليات المسيرة أن الأجهزة التي تسير الجماعات المحلية يجب أن تكون أجهزة فاعلة بمجالس مؤهلة ، كما نتأسف لكون مجموعة من المستشارين الجماعيين لا يدركون ولا يقدرون المسؤولية التي هي ملقاة على عاتقهم، وهذا نابع إما من ضعف مستواهم المعرفي وهنا نقول : " فاقد الشيء لا يعطيه "، أو نابع من ممارسات وسلوكات تغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وبالمناسبة نطالب بوضع حد للممارسات المشينة والقطع معها واتخاذ الإجراءات القانونية في حق ممارسيها، كما نثمن كل ما تم اتخاذه السيد الوزير في هذا الباب من تدابير زجرية ووقائية نرجو مواصلتها بوثيرة أسرع وحزم أكثر.

أما بالنسبة لجماعات المشور ، جماعة مشور فاس نموذجا، فإن تموقعها ، لا يحجب عنها المفارقة الكبيرة التي تعاني منها ، فالجماعة الحضرية لفاس تتوفر على إمكانات مالية هامة وتشهد تحولا نوعيا في مختلف مجالات التنمية ، خاصة في مجال تعزيز البنية التحتية كالطرق والساحات العمومية والمساحات الخضراء، والنافورات التي أصبحت تميز المدينة، في حين لازالت جماعة مشور فاس الجديد -التي تعتمد في معظم مواردها المالية على إمدادات الموازنة- تعرف مشاكل على مستوى انجاز برامجها ومشاريعها التنموية، والتي يعول عليها كثيرا في تحقيق تنمية ونهضة اقتصادية واجتماعية، وغني عن البيان أن الجماعة تمتاز بشرف احتضانها لفضاء القصر الملكي العامر، مما يتطلب إيلاءها المزيد من العناية والاهتمام حتى ترقى إلى مستوى هذا التميز والشرف، وتستطيع امتصاص الفرق الذي أصبح باديا للعيان بينها وبين مجلس المدينة خاصة في ميدان تهيئ المجال.

ولعل ما يجسد طموحات المجلس ، هو المخطط الجماعي للتنمية الذي حدد البرامج التنموية المقرر انجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات وفق منهج تشاركي، آخذا بعين الاعتبار كل خصوصيات الجماعة ، وكذا مقاربة النوع الاجتماعي، ولا بد أن أشير إلى عقد اجتماعات ماراطونية مع كل الفرقاء: إدارة عمومية ، جمعيات المجتمع المدني ومنتخبين، توجت بمصادقة المجلس خلال دورته العادية لشهر يوليوز 2010 ، وهذا المخطط هو:

هذا الإجراء الذي استحسنته الساكنة، وأبدى نجاعته فيما يخص التخلص من هذه " **الخرب** " خاصة وان هذه العملية بوشرت بتطبيق مسطرة إدارية وقانونية وتقنية دقيقة، ولم يكن ممكنا تحقيق هذه النتائج لولا الدعم الذي قدمه السيد الوالي مشكورا، وكذا وزارة الداخلية التي خصصت ترخيصا خاصا مولت بموجبه هذه العملية.

فإننا نلتمس من الوزارة الوصية الدعم المالي للجماعة من اجل الاستمرار في برنامج عملية هدم "الخرب" وتنقيتها، هذه العملية التي كما أسلفنا سابقا مكنت من إزالة الخطر وخلق متنفسات مهمة خاصة عندما سيتعلق الأمر بالنسيج العمراني العتيق الذي يتسم بضيق الدروب والمسالك.

وبالنسبة لعملية إصلاح وترميم الدور الآيلة للسقوط وفق المنهجية المطبقة حاليا من طرف وكالة التنمية ، ورد الاعتبار لمدينة فاس، والذي يصطلح عليه ببرنامج 100 % ، والذي يمكن القول بأنه ساهم نسبيا في احتواء الظاهرة على خلاف البرامج التي كانت معتمدة من قبل (30% من قيمة الإصلاح) كانت تقدم كمساعدة للملاكين الراغبين في مباشرة هذه العملية.

واعتبارا للعدد الكبير من المنازل التي تعاني من هذه الظاهرة، والتي بفعل الأمطار وعوامل التعرية الأخرى والاكتظاظ بالساكنة ، فإن درجة الخطورة تتضاعف يوما بعد آخر، الشيء الذي يستوجب تخصيص دعم خاص للجماعة من اجل مباشرة عملية الإصلاح حتى يتسنى احتواء هذه الظاهرة والتقليل من خطورتها.

وفي نفس السياق، وأخذا بالمقاربة الاجتماعية التي تطرح بعض الحالات لساكنة ذوي دخل محدود في ظروف اجتماعية غير مريحة (ذوي احتياجات خاصة، مصابين بأمراض مزمنة، أشخاص متقدمين جدا في السن بدون معيل ولا سند)

هذه الحالات التي نجدها تقطن بدور آيلة للسقوط مصنفة في الدرجة الأولى من الخطورة، وواجب المسؤولية والأخلاق تستوجب تقديم يد المساعدة لهؤلاء من اجل إنقاذ حياتهم، وليس هناك من سبيل سوى تمكين الجماعة من حصة من السكن الاقتصادي تخصص لهذه الفئة، أو طرح بديل المساعدة المادية المباشرة لهم من اجل إخلاء البنايات التي يقطنون بها في أفق هدمها واعتبارا لطبيعة النسيج العمراني لجماعة المشور فاس الذي هو امتداد للمدينة العتيقة، يتميز بدروبه وأزقته الضيقة التي تفتقر للشروط الأساسية لتسهيل التنقل، حيث يؤثر بشكل سلبي على النشاطين التجاري والسياحي بالجماعة، لذا فإن ترصيف الدروب والأزقة بهاته المدن العتيقة نعتبرها من أهم البنيات التحتية الأساسية التي تحتاجها جماعات المشور.

السيد الرئيس،

للأمانة، لازالت الجماعات المحلية محتاجة إلى التأطير والمواكبة والمراقبة رغم القوانين المنظمة، وهذا يشكل عبء على مصالحكم التي تقدر مجهوداتها في هذا الإطار مع العلم أن الإشكال الحقيقي ليس في النقص الحاصل في هذا الجانب بقدر ما هو إشكال يتجسد في العقليات التي تدبر الشأن المحلي وهنا يطرح أمر التكوين والإصلاح السياسي للجماعات المحلية من خلال مراجعة كافة القوانين والقواعد المنظمة خصوصا مدونة الانتخابات واللوائح الانتخابية مع إعادة النظر في اللجان الإدارية المشرفة على ذلك، وخلق إطار قانوني واضح في تعيين رؤساء وأعضاء المكاتب الانتخابية وكذا تحديد أماكن المكاتب بصورة تكون محايدة مع تحصين هامش تدخل المعارضة في المشاركة الفاعلة في تحسين تدبير الشأن المحلي والتنمية المحلية باقتراحاتها ومبادراتها المراقباتية لما لهذا الجانب من وقع على الحد من الاختلالات والانزلاقات، وخلق نوع من التوازن بروح عالية تطبعها المواطنة الصادقة وتتغلب فيها المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وهذا طبعا في إطار القواعد القانونية والديمقراطية .

إن إشكالية الباقي استخلاصه تعاني منه أغلبية الجماعات، فبالرجوع إلى حجم المبالغ التي لم يتم استخلاصها أو التي يصعب استخلاصها أحيانا يتضح أنها مبالغ هامة وتخلق ارتباكا في مالية الجماعات المحلية في الوقت الذي يمكن توظيفها في تلبية انتظارات الساكنة، كما نقترح فتح ورش للنقاش الواسع في تدبير الجماعات المحلية، وبحث إمكانية إحداث مصلحة تدقيق الحسابات داخل الجماعات.

وانطلاقا من قناعتنا بدور المفتشية العامة للإدارة الترابية والمجالس الجهوية للحسابات والمفتشية العامة للمالية في الرقي بأداء الجماعات المحلية عن طريق التفتيش والافتحاص والتدقيق خصوصا إذا استحضرنا التحويل التدريجي للاختصاصات المالية في إطار الرفع من مردودية الجبايات المحلية أقول دور هذه الإدارات المواكبة والتوجيه والمحاسبة للوصول للحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي، كما نطالب باعتماد تقاريرها وتفعيل ما جاء فيها بالمتابعة القضائية في حال ثبوت اختلاسات للمال العام أو وجود خروقات قانونية لها ارتباط بالمصالح الشخصية صونا لحرمة هذه الجهات وتقاريرها وحفاظا على المال العام.

كما نود الإشارة إلى دور الإنعاش الوطني في إنجاز مجموعة من المشاريع خصوصا بالعالم القروي والمدارات الشبه الحضرية إلى جانب فتح أوراش ذات البعد الاجتماعي، لكننا نلمس أن تدخل هذه المؤسسة الهامة لازال مختزلا عند أغلبية المواطنين في الأشغال البسيطة في حين أن هذه المؤسسة تشتغل على أوراش كبيرة وذات مردودية عالية لابد من الإشادة بها، كما ندعو إلى فتح مجال واسع لتدخلاتها بشكل يساير التطورات التي تعرفها بلادنا دون إغفال مواكبة ومراقبة كافة الأشغال التي تنجزها ، وتمكينها من العمل في ظروف تحفزها على المبادرة والمشاركة في التنمية المحلية .

وفي إطار ترشيد النفقات فإننا نؤكد على التشديد في حث الجماعات على الترشيد الفعلي فلا يعقل أن نجد بعض الرؤساء بادروا ويبادرون إلى شراء سيارات فارهة، إضافة إلى تجهيز المكاتب بتجهيزات راقية.

وبالمناسبة ، وفي هذا الإطار تخليق الحياة العامة وتجاوز كل الممارسات لتأهيل المجالس الجماعية ، فإننا لا نوجه اللوم لجهة بمفردها دون أن نحمل المسؤولية للأحزاب السياسية في اختيار مرشحيها وتكوينهم ومواكبة أعمالهم لأن العالم اليوم يتطور والانفتاح على الآخر أصبح يفرض نفسه فكيف لنا بمسايرة هذا التطور والاستفادة من الانفتاح بممثلين ليسوا في مستوى الظرفية.؟

السيد الرئيس،

قبل الخوض في المقاربة الأمنية لابد من الإشادة العالية بالعناية الخاصة التي شمل بها مولانا صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله جهاز الأمن وإصدار "الظهير الشريف المتعلق بالمديرية العامة للأمن الوطني " و "النظام الأساسي لموظفي الأمن" وكذا تحديد كيفية عمل مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني .

وبالرجوع إلى المقاربة الأمنية، نريد تثمين المجهودات التي تقوم بها كافة الأجهزة الأمنية إلى جانب القوات المسلحة الملكية ، والدرك الملكي والقوات المساعدة في تثبيت الأمن الداخلي والحدودي .

السيد الرئيس،

السد الوزير ،

إن نعمة الأمن التي تنعم بها بلادنا رغم بعض الظواهر السلبية تبقى ميزة تتميز بها بلادنا وهذا من طبيعة الحال راجع للمجهودات الجبارة التي تبدلها كافة الأجهزة الأمنية مما يفرض علينا من موقعنا المؤسساتي مواصلة

دعم هذه الأجهزة حتى تكون في مستوى اليقظة والاستعداد للتصدي لكافة الاختلالات المرتبطة بالمقاربة الأمنية.

ولا تفوتنا المناسبة دون الإشادة بدور نساء ورجال الوقاية المدنية الذين نجد حضورهم الميداني في كافة الظروف إما للإنقاذ أو الإغاثة أو الحماية ، أو المكافحة أو المواجهة مشيدين بتضحياتهم الغالية إلى جانب الأجهزة السابق ذكرها ، كما نؤكد على تمكينهم من أحدث الوسائل والإمكانات المرتبطة بعملهم ، واقتراح نظام أساسي خاص بهم وبرجال القوات المساعدة على شاكلة رجال الأمن.

أما بخصوص المجالس الإقليمية والجهوية والتي تعتبر وحدات ترابية لها دورها التنموي على المستوى المحلي والجهوي ، فقد أبانت التجربة من خلال الممارسة أن تسييرها يعرف مجموعة من الاختلالات وعلى رأسها التداخل الحاصل في الاختصاصات بينها وبين الجماعات المحلية، كما أن مسألة الآمر بالصرف، تطرح عدة تساؤلات، وقد طالبنا عدة مرات وفي مجموعة من المحطات بضرورة مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بها، حتى تتوضح الاختصاصات من جهة وتحدد المسؤوليات من جهة أخرى وتسهل عملية المراقبة، لأنه بالشكل التي هي عليه اليوم تبقى مشلولة وصورية، وتخضع في تسييرها للعلاقات الشخصية والمزاجية بين رؤساء هذه المجالس والعمال والولاة.

السيد الرئيس،

إن مواضيع التطهير السائل والصلب ومطارح النفايات مرافق لازالت تسيء إلى بيئتنا وجمالية مظهر مدننا، والمجهودات التي بدلت في معالجة هذه القطاعات تبقى محدودة سواء بالنسبة للجماعات التي لازالت تدبر بنفسها هذه المرافق حيث تعرف نوعا من الفوضى أو التي فوتتها، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة إنجاز دراسات معمقة حسب المجالات الترابية والحالات والأولويات.

فكل تأخير في معالجة هذه المعضلات الثلاث سيزيد من تعقيد الوصول للحلول الناجعة، ويضاعف التراكمات وهنا نؤكد على دور كافة المتدخلين وإشراكهم وانخراطهم في البحث عن الحلول.

لقد قطعت بلادنا أشواطا كبيرة في تجهيز العالم القروي تنفيذا لبرامج الكهربة القروية ومد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وفك العزلة بإنجاز الطرق والمسالك القروية ، إلا أن العديد من المناطق لم تحظ بنفس الاهتمام ولم تصل نسبة التغطية بها للنسبة المعروفة على الصعيد الوطني أو النسبة التي وصلت إليها بعض الجماعات المجاورة، مما يبين التفاوت الحاصل في استفادة المواطنين من هذه الخدمات الاجتماعية، وإننا اليوم ندعو المصالح التابعة لكم والمشرفة على هذه الانجازات إلى التدخل لحث الجماعات المحلية التي تعرف هذا النقص والبحث معها على الحلول، لنصل إلى التغطية الشاملة.

وبالمناسبة نطالب بمراقبة الصفقات العمومية الخاصة بذلك خصوصا المتعلقة بالماء الصالح للشرب والمسالك القروية والطرقات حتى تنجز الأشغال بالمواصفات التي تحددها دفاتر التحملات.

لقد كان للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وقع مباشر على الساكنة، مما مكنها بان تكون محط اهتمام واسع على المستوى الدولي ونموذجا بخصوصيات متميزة ومقاربة تشاركية غير مسبوقة، وما احتضان بلادنا للمنتدى حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمدينة أكادير حيث شاركت فيه مجموعة من الشخصيات والفعاليات والباحثين الدوليين، إلا دليل قاطع على نجاعتها، فالأهداف المرسومة التي من أجلها بادر صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله الإعلان عن المبادرة أصبحت تتضح يوما بعد يوم من خلال الشطر الأول.

ففلسفة هذه المبادرة خصوصا ونحن خائضين في الشطر الثاني تتطلب من الجميع كل من موقعه مضاعفة الجهود، نظرا لارتباطها المباشر بالمواطن حيث تتجسد سياسة القرب الفعلية في الاستجابة لحاجيات المواطنين اليومية والتنموية والمساهمة في خلق فرص الشغل، ومحاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتوفير سبل العيش الكريم لرعايا صاحب الجلالة حفظه الله، إلا أن افتحاص الحسابات الخصوصية للمبادرة الوطنية للتنمية، ومراقبة كافة الجهات التي استفادت من الميزانية المرصودة للمبادرة إلى جانب أحداث مرصد لتتبع كافة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أمور ضرورية.

إن ملف أراضي الجموع أو الأراضي التابعة للجماعات السلالية كنا دوما نطالب بتسويته تسوية نهائية نظرا لأهمية هذا الوعاء العقاري من جهة وعدد المستفيدين منه ومساهمته في الإنتاج الفلاحي وخلق وتشجيع المبادرات الاستثمارية من جهة أخرى.

إننا داخل فريق التجمع الدستوري الموحد نسجل التطور الملموس والمجهودات المبذولة في هذا الملف رغم الصعوبات المرتبطة به والتي تحكمها الأعراف والعقليات، والفكر الإقصائي والنزاعات، لكن هذه المعوقات لا يمكنها أن تعفينا أو تصدنا عن العمل المتواصل لتسوية هذا الملف على المدى القريب بالإمكانيات المتاحة مع المحافظة على الحقوق المكتسبة للجماعات السلالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نريد أن نختم مداخلتنا هذه بالتركيز على تفعيل المفهوم الجديد للسلطة نظرا لما يخوله من ترسيخ لسياسة القرب ويحمله من جرأة في معالجة قضايا المواطنين ومساهمته في تسريع وثيرة التنمية في كافة أبعادها وعلى جميع المستويات.

تلكم كانت مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي وضعناها في إطارها العام دون الدخول في الجزئيات، آملين أن يكون التواصل بيننا وبينكم السيد الوزير بصفة دائمة ومستمرة باعتبارنا شركاء في مصلحة هذا الوطن.

هذا وانسجاما مع أخلاقنا السياسية وانتمائنا للأغلبية، فإننا نصوت بالإيجاب لصالح هذه الميزانية، مطالبين بالمزيد من دعمها حتى تكون في الموعد وفي مستوى تطلعاتنا وتطلعاتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي السيدات والسادة المستشارين،

أتدخل باسم فريق التجمع الدستوري الموحد لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان منوها بجو النقاش الهادئ والموضوعي الذي طبع نقاش الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاص هذه اللجنة، حيث طرح السادة المستشارون المحترمون أفكارهم واقتراحاتهم بشكل موضوعي لمعالجة حجم الخصاص والقصور الذي يعتري تدبير هذه القطاعات الحيوية والإستراتيجية وفق مقاربة حديثة تعتمد تدبير معقلن وعلى رأسها إصلاح ورش القضاء.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع العدل من القطاعات الإستراتيجية في بلدنا، "فالعدل أساس الملك " فانسجاما مع هاته المقولة المتواترة، فإن جلالة الملك حفظه الله ما فتئ خلال العشرية الماضية لنظام حكمه يؤكد على ضرورة إصلاح القضاء والسير به ليكون مسايرا للتطور المتسارع التي تعرفه بلادنا ، لذلك دأبت الحكومة على تدعيم ميزانية القطاع مع إحداث صندوق هام لدعم المحاكم الذي يبلغ غلاف مال مهم جدا يصل إلى 280 مليون درهم ، وبالرغم من هاته الاعتمادات الإضافية المهمة، إلا أن قطاع العدل لم يستطع بالرغم من هذه المجهودات الجبارة أن يدخل سكته الصحيحة لوجود العديد من المعوقات ، تجسدها الإضرابات المستمرة لقطاع لموظفي قطاع العدل والتي جاءته عدم توفر ظروف العمل وغياب أنظمة أساسية خاصة شريحة كتاب الضبط، فهاته الإضرابات خلفت أضرارا مادية جسيمة تقدر بالمليارات وعمقت جراح العدالة وخطتها ، واستاء المواطنون كثيرا من تأخر ملفاتهم ، وتعقدت مسطرة التنفيذ، لذا فعلى الحكومة معالجة هذه الإضرابات بحزم عبر الإسراع في إخراج النظام الأساسي الخاص بكتاب الضبط وتسوية كافة الوضعيات في القطاع عبر تدبير محكم وعقلاني مع الإسراع في إخراج خريطة المحاكم الجديدة والعمل على توسيعها وتقريبها من المواطنين من خلال إعادة توزيع إمكانياتها بالموارد البشرية الضرورية والكافية، خصوصا في العالم القروي المتواجد بالمغرب العميق، خصوصا وان الحكومة قامت بتخصيص مناصب مالية مهمة جدا.

وبالرغم من الزخم التشريعي المهم الذي أصدرته الحكومة لتحديث عمل العدالة وجعل تشريعاتنا القضائية في المستوى المطلوب، خصوصا وأننا مقبلين على الوضع المتقدم مع أوربا الذي أصبح يفرض علينا ملاءمة تشريعاتنا، حيث توجد العديد من التشريعات المهمة لازالت تعود إلى عهد الاستعمار ويجب الإسراع في تعديلها وجعلها في المستوى اللائق بها.

فإذا كانت الموارد البشرية وتدعيم الموارد المالية للعدالة مقدور عليه، فإن الإرادة السياسية المتوفرة لإصلاح نظام العدالة في بلادنا يجب أن تستغلها لتعزيز استقلالية القضاء بهدف تكريس دولة الحق والقانون عبر تقوية دور المجلس للقضاء له نظام خاص به كمؤسسة دستورية قائمة الذات مع مراجعة نظام انتخابه استجابة لمعايير الكفاءة والنزاهة وإدخال مقاربة النوع مع مراجعة الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية

السيد الرئيس،

وبخصوص الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكمة فإنها مناسبة لكي نشيد بالدينامية التي بدأت تعرفها، حيث لم تعد مقبرة للمشاريع والقوانين ، وتطور أداؤها من خلال المرافق التي تشرف على تدبيرها.

فبتصفحنا للأرقام التي جاءت بها ميزانيتكم تبين لنا أنها لا ترقى إلى طموحنا كفريق ولا تلبي رغباتكم ورهانات الحكومة للنهوض بمهام الأمانة العامة للحكومة القيمة وفق المخطط الاستراتيجي الذي نزلتموه للتطبيق المباشر بعد تقلدكم لمهامكم هاته.

إننا في الفريق، ننوه بتصوركم ونظرتكم المستقبلية لتطوير القطاع وفق مقاربة علمية تتطلب بطبيعة الحال تنزيل إمكانيات مهمة مرتبطة بتقوية البنيات التحتية الضرورية الهادفة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، مشيدا بالمجهودات المبذولة لعصرنة المطبعة الرسمية، وتعزيز أنشطة تواصلها من خلال نشر جميع أعداد الجريدة الرسمية منذ سنة 1912 في الانترنيت وهو مجهود نشكر الحكومة عليه جزيل الشكر.

إلا أن الملاحظ، السيد الوزير، بتصفحنا لمضامين القانون المالي تبين لنا أن زملائنا النواب اعتمدوا تعديلا أرادوا من خلاله إخفاء المطبعة الرسمية من الضريبة على الشركات، خصوصا وأنها مرفق يسير بشكل مستقل ، والذي جاء في المادة 3 من المدونة العامة للضرائب وقبل التعديل السيد وزير المالية مبتدأ بتفهمه للموضوع والذي وعد بطرح هذا التعديل السنة المقبلة إنشاء الله بعد تقييم عمل المطبعة الرسمية والوقوف على وضعها الحقيقي.

إننا نريد من الأمانة العامة للحكومة توضيح هذا الإجراء، ولماذا جاءت الحكومة بهذه الإجراءات؟ وكيف قبل التعديل؟

هل المطبعة الرسمية تسير بشكل مستقل أم شركة تعتمد إلى صناعة الكتب والتجارة فيها؟

رغم هذه المجهودات الملحوظة إلا أنه ينتظركم عمل كثير على مستوى ترجمة النصوص التشريعية، وإعادة النظر في مجموعة من القوانين المتقادمة والتي تعود إلى العهد الاستعماري البائد، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، لا يعقل أن يدبر قطاع المياه والغابات بقانون يعود تاريخه إلى سنة 1917 رغم التشريعات الجديدة التي جاءت بها مؤخرا الحكومة للحفاظ على الثروة الغابوية من قبل قانون المحميات وقانون حماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها.

السيد الرئيس،

إن الملاحظة التي أثارها السادة البرلمانيون أثناء مناقشتهم لمشاريع القوانين المحالة على البرلمان تبدو من خلال صياغتها مترجمة سلفا من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية ، وهنا في بعض الأحيان ما تكون عرضة لمجموعات من الملاحظات والاقتراحات خصوصا تلك التي يكون لها طابع تقني، لذا فإن المطلوب في هذا الباب اعتماد التكوين وتأهيل العنصر البشري الساهر على صياغة هاته القوانين.

السيد الرئيس،

بالرغم مما تبذلونه من مجهودات جبارة لتعميم الجريدة الرسمية على المواطنين إلا أن هناك عدد هائل من المواطنين لا يعرفونها ولا يعرفون دورها، لذا فإن المصلحة والطموح يقتضي مضاعفة جهودكم لتعميم هذه الجريدة على كافة المواطنين ليعرفونها ويعرفون دورها المهم والمصيري للمواطن في نشر كل ما يهم التدبير القانوني والإداري للدولة المغربية.

السيد الرئيس،

كانت هذه ملاحظاتنا حول مشروع الميزانية الفرعية والتي نعتبرها مناسبة سنوية للتحاور معكم في جملة من القضايا المرتبطة بالقطاع، منوهين كما قلت في البداية بالحيوية التي أعطيتموها للقطاع ولعملكم الدؤوب في إخراج التشريعات القانونية وتطويرها، وملئ الفراغات التي تعرفها التشريعات لتأهيل بلادنا إلى مصاف الدول الراقية وخصوصا أن بلادنا لها التزامات وارتباطات دولية على سبيل المثال، الالتزامات المتمثلة في ملائمة العديد من القوانين مع قوانين الاتحاد الأوربي بفعل الوضع المتقدم الذي حصل عليه المغرب.

كما أنني أتوجه إليكم بضرورة العمل على تجميع عمل المطبعة الرسمية من خلال شراكات أو غيرها من الصيغ التي ترونها مناسبة مع البرلمان بغرفتيه والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من أجل إنتاج تشريعي نموذجي وعصري يؤرخ لأعمالنا التحضيرية التي نستعملها في اللجان الدائمة أو الجلسات العامة، وتعميمها على كافة المواطنين والمواطنات للتعريف بالعمل التشريعي، واستدعاء النخب الوطنية إلى المساهمة فيه.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للمندوبية العامة لإدارة السجون ، فإن فريق التجمع الدستوري الموحد لمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ففي البداية أود أن أنوه بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها للنهوض بأوضاع القطاع، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، منذ أن كلفكم جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتدبير هذا القطاع شاكرين لكم الحكمة التي تتعاملون بها من خلال الإمكانيات المالية والموارد البشرية الضرورية التي أعطيت للقطاع وفق التصور النموذجي الذي أعددتموه للنهوض بقطاع السجون وبناءها وإعادة تأهيلها في أفق الإستراتيجية المتبعة من أجل أنسنة السجون وتكريم السجين وجعل المؤسسة السجنية مؤسسة إصلاحية تبتعد في إدارتها عن المفهوم العقابي المحض القديم والمتجاوز.

السيد الرئيس،

لا بد من استحضار أول عرض للسيد المندوب العام في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان الموقرة أثناء إحداث هذه المندوبية العامة وفصلها عن تدبير قطاع العدل، ذلك أن الجميع أغلبية ومعارضة باركوا هذا الفعل واتفقوا جملة وتفصيلا مع طرح إحداث هذه المندوبية، وها نحن اليوم وبكل صدق نلمس التغيير الجوهري الذي تعرفه المؤسسة السجنية من خلال هذا العرض ومن خلال البرامج وحجم الاستثمار المباشر لبناء العديد من المؤسسات الأخرى التي تذهب في اتجاهين:

- تأهيل وتغيير معالم بناءات المؤسسات السجنية وجعلها في المستوى اللائق بالإنسان الذي يقضي فيها فترة عقوبته.
- تحقيق إستراتيجية القرب على صعيد هاته المؤسسات بغية توطيد الروابط العائلية لفائدتها وفائدة السجناء.

فعلى مستوى إعادة إدماج السجناء نود أن ننوه بمجهوداتكم الحثيثة من أجل تطوير عملية التكوين والتعليم داخل المؤسسة السجنية من خلال البرامج المتنوعة المبرمجة في هاته المؤسسات والتي تشمل التكوين المهني بمختلف تخصصاته مع تحسين مستوى التأطير المتمثل في تحسين الأجرة اليومية الممنوحة لنزلاء المؤسسات السجنية مقابل الخدمات التي يقومون بها والمؤدى عنها داخل هاته المؤسسات، إلا أن المطلوب توسيع هاته الخدمات لتشمل الجميع دون استثناء خصوصا الأحداث منهم.

وفي جميع الأحوال فإن هذه المجهودات التي طورت أداء هذه المؤسسات السجنية ورفعت من قيمتها من خلال الرفع من ثمن الوجبات الغذائية وتحسين التغذية.

رغم هذه المجهودات، إلا أن السيد المندوب العام المطلوب المضي على هاته الوتيرة ، مؤكدا أن المقاربة الحقيقية التي تنهجونها في تدبير القطاع لا يجب أن تنسيكم عملكم كمؤسسة هدفها الأساسي والحقيقي إصلاح مرتكبي الأفعال الإجرامية المعاقب عليها في القانون الشيء الذي يفرض عليكم تعزيز

الأمن داخل المؤسسات السجنية من خلال تحديث إدارتها وتعزيزها بوسائل المراقبة من أجل الحفاظ على هاته المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى صيانة السجناء والحفاظ عليهم في إطار المفاهيم والقوانين والمواثيق الدولية التي انخرطت فيها بلادنا بإيمان وقدرة على التفاعل.

وبخصوص قطاع العلاقات مع البرلمان فإن الدينامية الجديدة التي دبت القطاع تستدعي تدبيرا تشريعيا جديدا يعتمد التوازن في الإحالة بين الغرفتين ووضع حد للتأخر الحاصل في أجوبة السادة الوزراء على الأسئلة الكتابية، مطالبين الحكومة التعاون أكثر مع مجلسي البرلمان للارتقاء بالعمل التشريعي وتحسينه والنأي به عن المزايدات والمساهمة في تحسين صورة البرلمان لدى الرأي العام الوطني.

وبحكم انتمائنا إلى الأغلبية التي تدعمها ونساندها، فإننا سنصوت بالإيجاب على جميع القطاعات التي تدخل في اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وقطاع الصناعة التقليدية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أطر الوزارة وأطر مجلس المستشارين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الدستوري الموحد في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة فير إطار لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية مقتصين على قطاعين، هما قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وقطاع الصناعة التقليدية.

1) قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في النهضة الاقتصادية والصناعية والتجارية التي تعرفها بلادنا، حيث يمثل الرافعة الأساسية لكل تطور منشود، ولعل هذا القطاع الذي نحن بصدد مناقشة ميزانيته اليوم.

ومن خلال تشعب اختصاصاته يجعلنا نكون أكثر إلحاحا في طلب العديد من التوضيحات، خصوصا في الأمور التي يغلب عليها الطابع التقني، مشيدا بمجهودات السيد الوزير رضا الشامي للنهوض بأوضاع هذا القطاع من خلال الأوراش المتعددة التي فتحها.

السيد الرئيس،

لا بد في أول الأمر أن ننوه بالمجهودات الكبيرة التي قامت بها الوزارة، ممثنين الحكومة على الرؤية الجديدة التي تبنتها من خلال اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح في التعامل مع قضايا هذا القطاع الحيوي، والذي يعتبر من أهم الجبهات على المستوى العالمي، لما يعرفه هذا الأخير من تحولات ومنافسة لم تعد ترحم الدول الضعيفة وذات الاقتصاد الهش.

ونحن من خلال مناقشتنا لميزانية الوزارة سنحاول التركيز على مجموعة من النقط التي نراها أساسية لتطوير القطاع:

أولها ، تدعيم الديمقراطية والحكامة الجيدة من أجل ضمان الاستقرار وتمكين المستثمرين من جو الاطمئنان والأمان الذي ينشدونه، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تدعيم بعض القطاعات الموآكبة، كنظام التعليم وملاءمته لحاجيات سوق الشغل الحديثة، وحل الإشكالية التي يعاني منها مجلس المنافسة من خلال إصلاحات جذرية ومعقولة.

إن اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع العديد من الدول، يجب أن تكون حافزا على تطوير إمكانات المقاولات المغربية في إطار البحث الجدي عن التوازن في العلاقات مع كافة الشركاء.

السيد الرئيس،

إن القوانين التي صادق عليها البرلمان مؤخرا، تصب في هذا السياق الذي ننشده جميعا والذي يتوخى التنمية الحقيقية التي تريدها بلادنا ونخص بالذكر:

- قانون حماية المستهلك؛
- مخطط المغرب الرقمي؛
- حماية المعطيات الشخصية؛
- تحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة.

السيد الرئيس،

هناك قصور في التواصل مع المؤسسات المنتخبة، خاصة وأننا لم نلاحظها تشارك في العديد من التظاهرات والأنشطة التي تقوم بها الوزارة، وأخص بالذكر هنا غرف التجارة والصناعة والخدمات، على غرار ما هو معمول به في باقي القطاعات والتي تعتبر مؤسسات دستورية بامتياز، وبالمناسبة نسائلكم عن مآل النظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات ومتى سيخرج للوجود؟ علما بأن المهنيين والمنتخبين ينتظرونه بفارغ الصبر على غرار النظام الأساسي لغرف الفلاحة وغرف الصناعة التقليدية ومع القانون الانتخابي الذي ينظم انتخابات هذه الغرف في الوقت الذي يوجد فيه الآن مقترح قانون في الموضوع وهو موجود بلجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب، مستحضرين في ذلك الخطب الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي أكد فيها على أهمية مؤسسات الغرف والمؤسسات المنتخبة بصفة عامة.

كما أننا ننتظر منكم إحالة علينا مشروع قانون التأمين على الكوارث الطبيعية من أجل دراسته ومناقشته من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحسين مناخ الأعمال.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا أن نشير بالمناسبة إلى تقييم تجربة العديد من البرامج التي باشرتها وزارتكم والتي تستهدف التجار الصغار الذين يعانون من انتشار الباعة المتجولين من جهة ومن جهة أخرى قوة المساحات الكبرى والمراكز التجارية، وكذا عن برنامج رواج الذي تبنته وزارتكم لتحسين أوضاع التجار الصغار.

وبالمناسبة نسائلكم عن مآل برنامج عناية، والأوضاع الاجتماعية والصحية للتجار وعائلاتهم، ومشكل الباعة المتجولين ، وإشكالية القطاع الغير مهيكل عموما والذي يؤثر بشكل أو بآخر على المنظومة الاقتصادية الوطنية، وله آثار وانعكاسات اجتماعية كبيرة .

وبالمناسبة كذلك ، يجب أن ننوه بالنجاح الملحوظ في العديد من القطاعات ، كقطاع صناعة السيارات، والمجهودات التي بذلت للحفاظ على توازن القطاع رغم الأزمة العالمية، ولكن لا بد من التذكير ببعض الاختلالات في مجال الصناعات الغذائية وأنتم تعلمون السيد الوزير ما يعانيه منتجو زيت الزيتون هذه السنة من أجل تسويق المنتوج ، ناهيك عن الأساليب التقليدية التي لازالت توظف في العصر والتعليب.

ولا ننسى أن نذكر بالمجهودات المبذولة في إطار صناعة النسيج والجلد وضرورة البحث عن آليات التنافسية لتمكين المقاولة المغربية عموما والصغرى على الخصوص في مواجهة الانفتاح الاقتصادي الذي دخلته بلادنا.

السيد الرئيس،

في الختام لابد من طرح إشكالية المناطق الصناعية التي تعاني من ضعف التجهيزات وخصوصا قنوات صرف مياه الأمطار، وانتم شاهدتم الأضرار التي خلفتها الأمطار الأخيرة داخل العديد من المؤسسات الصناعية، وما يترتب عن ذلك من خسائر ستؤثر لا محالة على العاملين بالقطاع .

السيد الوزير،

إننا في فريق التجمع الدستوري الموحد ندعم مشروع الميزانية المرتبطة بالقطاع في انتظار مباشرتكم المستعجلة لباقي الإصلاحات الكبرى التي تنتظر وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والتي ستكون لا محالة لها آثارها الإيجابية مستقبلا على اقتصادنا الوطني، وإعطاء القطاع دينامية تمكنه من المنافسة في الأسواق العالمية من خلال اختراق شبكات التوزيع الحديثة بالداخل والخارج.

2) قطاع الصناعة التقليدية:

إن أهمية القطاع لا تكمن فقط في كونه يهتم بنشاط تقليدي، بل نشاط إبداعي لا يعتمد بالأساس على نسج ما هو موروث، بل يتطلع إلى توظيف تقنيات جديدة وحديثة دون التخلي عن الطابع التقليدي والموروث الثقافي.

إضافة إلى تبني إستراتيجية جديدة لإعادة غزو السوق الوطنية التي تعتبر من أهم الروافد لتطوير الإنتاج وفتح مجال الاستثمار، وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة التقليدية.

إن المقاربة الجديدة التي اعتمدتها الوزارة ترمي أولا إلى خلق مناصب شغل جديدة بهدف استيعاب جزء من العاطلين وتمكينهم من العيش الكريم في إطار التوجهات الثلاث الكبرى التي تتمثل بالأساس في مرتكزات الإستراتيجية الوطنية الجديدة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والمرتبطة بالأساس بإعادة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية واعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والانتقال بدور الإدارة الوصية على القطاع من إدارة تدبيرية إلى إدارة تتوخى التنمية في القطاع، ولعل أنجع السبل للوصول إلى ذلك هو تطوير نسيج قطاعي إنتاجي قوي ومهيكل قادر على تلبية الطلب من خلال جودة الإنتاج مع تفادي الصورة الاجتماعية النمطية للصناع التقليديين من خلال معالجة الاختلالات التالية:

– الافتقار الواضح لمعطيات دقيقة حول المؤشرات الاقتصادية للقطاع ودوره الحقيقي في النسيج الاقتصادي الوطني؛

– الاعتماد على النشاط السياحي للتسويق وعدم البحث عن آليات أخرى له؛

– ضعف المنافسة التسويقية الخارجية ، وعدم فعالية الترويج الخارجي الحالي؛

– ضعف تمويل الأبناك.

وغيرها من المشاكل التي تقف حجر عثرة أمام تطور القطاع، لهذا فإننا نتمنى من رؤية 2015 أن تحقق ما نبتغيه للقطاع أولا كبرلمانيين وثانيا كممثلين لشريحة الصناع التقليديين بمجلسنا الموقر.

وأخيرا، ومن باب المسؤولية التي نتحملها داخل فريق التجمع الدستوري الموحد في إطار الأغلبية الحكومية فإننا سنصوت بالإيجاب على ميزانية هاتين القطاعين وكافة الميزانيات المدرجة في إطار لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>قطاع السياحة</u>:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي السيدات والسادة المستشارين،

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الواعدة التي توفر فرص شغل كبيرة للمواطنين، لذا فإن الحكومة مطالبة اليوم الاعتناء به أكثر والاهتمام به لما يوفره من فرص كثيرة للاستثمار، فإذا ما تصفحنا الوثائق التي تزودنا بها خلال مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع السياحة فإننا نجده يوفر 425.000 منصب شغل مباشر من نساء ورجال مرشح، هذا الرقم إلى الارتفاع أكثر

إذا ما عملت الحكومة على تشجيعه أكثر ، لذا نتمنى أن تكون رؤية 2020 بداية انطلاقة جديدة لهذا القطاع السياحي الواعد.

السيد الرئيس،

إن المناظرة الوطنية للسياحة التي نظمت مؤخرا بمراكش وبحضور صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله لتؤكد بالملموس على الإرادة السياسية القوية لجلالة الملك للنهوض بأوضاع السياحة وفق المقاربة الجهوية لتعبئة كافة الموارد وإمكانيات الجهات للانخراط في هذا الورش المهم ، فالمغرب الذي يتميز بجباله وسهوله وشواطئه الزرقاء الممتدة من شمال المغرب إلى أقصى جنوبه بالكويرة سيكون ولا شك من خلال الاتفاقيات الضخمة، التي وقعها خلال هاته المناظرة قاطرة لانطلاقة جديدة للسياحة والنهوض بجميع مؤهلاتها، وهنا لابد لنا من خلال هذه المداخلة أن نؤكد أن المنطلق كان منذ عهد الراحل مولاي أحمد العلوي حيث قارب مفهومه للقطاع، هذا المفهوم الجديد الذي جاءت به رؤية 2020 من خلال التصاميم والمخططات التي أنجزها على سبيل المثال المحطة السياحية لأكادير، والتي كانت في عهده قبلة للسياحة الراقية التي كان يأتي إليها أبرز الشخصيات العالمية حيث كان رحمه الله متحمسا لهذا القطاع وإلى جانب كافة المتدخلين في جمعة سوس ماسة درعة، وعلى رأسهم منتخبو هذه الجهة من خلال مشروع (GRIT).

السيد الرئيس،

إن السياحة تعد بترول المغرب لذلك فإن الدينامية التي يعيشها القطاع خلال هاته العشرية وخصوصا منذ بداية سنة 2010 بدا بالمجالس الجهوية للسياحة التي يبدو أنها أدت دورها ولم تعد صالحة في المستقبل القريب بعد تنزيل رؤية 2020 ، حيث تعززت هذه الدينامية بمصادقة لجنة الاستثمارات خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2010 على 17 اتفاقية استثمار جديدة في المجال السياحي بمبلغ إجمالي يقدر ب 14.8 مليار درهم ، مما سوف يمكن من رفع الطاقة الإيوائية 13.400 سرير إضافي وإحداث ما يناهز 4300 منصب شغل مباشر وقار.

إن رؤية 2020 إن أريد لها النجاح، فعليها أن تستفيد مع كافة المشاريع والخبرات السابقة وجعلها قاعدة للانطلاقة جديدة، وتسريع وثيرة إنجاز الطاقة الإيوائية المبرمجة في إطار مخطط بلادي لتلبية تطلعات السائح الوطني وجعل السياحة الداخلية قاطرة لهذه الانطلاقة الجديدة، فاتحين منتوجنا السياحي على أسواق جديدة في روسيا وبريطانيا العظمى وأمريكا والصين الشعبية، والقارة الأوقيانوسية مرتكزين في ذلك على تطوير التكوين السياحي وتنويعه ليشمل الإعداد والتهييئ لظروف الاستقبال بحرا من خلال موانئنا وجوا من خلال مطاراتنا مع ملاءمة سلوكاتنا وفق ما نسوق له من منتوج سياحي في الخارج، كما أن هذا التكوين مطالب اليوم لكي يشمل الإرشاد السياحي وفق نظام دقيق وصارم يعتمد على نظام المباريات.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه مهما تعددت المخططات والتصاميم والرؤى في قطاع السياحة، فإن نجاحها مرتبط بالرجوع إلى الوراء للاستفادة من أخطاء الماضي لتجاوزها في المستقبل ولإيجابياته وبنائها في المستقبل ، لأقول أنه في غياب رؤية حكومية شمولية تأخذ بعين الاعتبار كل القطاعات الحكومية المتدخلة في قطاع السياحة من داخلية وصحة وتعليم وتنمية اجتماعية وسكن لائق وبنيات تحتية متوفرة لا يمكنه أن ينجح، لذا فإن هذه المقاربة الشمولية في التعامل مع قطاع السياحة ضرورية لإنجاح رؤية 2020 .

لذا، ومن باب المسؤولية التي نتحملها داخل الأغلبية الحكومية، فإننا سنصوت بالإيجاب على ميزانية قطاع السياحة وكافة الميزانيات القطاعية المدرجة في إطار اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلات الفريق الحركي

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة ميزانيات القطاعات التي يدخل اختصاص دراستها والتصويت عليها ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، لكننا لن نناقش الأرقام، إذ نستحضر وندرك الظروف المالية والاقتصادية الصعبة الوطنية والعالمية التي رافقت إعداد الميزانية العامة للدولة لسنة 2011 وتوزيعها على مختلف القطاعات، بل سنحاول إبراز موقفنا بخصوص السياسات والبرامج والإشكاليات التعليمية والصحية والرياضية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن قطاع التعليم نعتبره من القطاعات الإستراتيجية اعتبارا لدوره الريادي في التنمية، فمدى تقدم أو تخلف منظومتنا التربوية يتحكمان في سمو أو تراجع تصنيف المغرب على مستوى التنمية البشرية على الصعيد العالمي، كما يعتبر القطاع الأساسي لبناء مجتمع الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا، إذ يستمد أولويته من كونه يهدف من خلال اعتماد مختلف برامجه واستراتيجياته إلى تكوين الأطر والموارد البشرية التي يراهن عليها المغرب لرفع التحديات وتجاوز مختلف المعضلات والإشكالات، ومن هذا المنطلق نقول أن اعتبار مسألة إصلاح المنظومة التربوية قضية وطنية ثانية بعد قضية الوحدة الترابية لم يأت من فراغ.

السيد الرئيس،

إن المجهودات المبذولة لإصلاح نظام التربية والتكوين لا يمكن أن تكون محل شك أو إنكار، ولعل أبرز دليل على ذلك هو تخصيص غلاف مالي هام لهذا القطاع والمقدر ب 48 مليار درهم برسم ميزانية 2011، أي 25% من الميزانية العامة للدولة، ونحن في الفريق الحركي نثمن العمل الدؤوب والفعال على مستوى القطاع والذي نلمسه من خلال افتتاح عدد لا يستهان به سنويا من أقسام التعليم الأولي في المدارس العمومية وافتتاح المراكز المتخصصة والمؤسسات التعليمية الجديدة من مدارس ابتدائية وثانويات إعدادية وثانويات تأهيلية والداخليات ومؤسسات التعليم العالي، كما نلمس أيضا ونثمن تحسن الأرقام والمؤشرات والنسب، كتحسن نسبة تمدرس الأطفال ووصول نسبة تغطية الجماعات القروية بمؤسسات التعليم الابتدائي إلى 100% وإلى نسبة 55.9% بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي، كما ننوه بالمبادرات التحفيزية التي أطلقتها الحكومة كالمبادرة الملكية "مليون محفظة" التي ارتفع عدد المستفيدين منها سنة 2010 إلى 3 ملايين و778 ألف مستفيد، "وبرنامج تيسير" الذي ارتفع عدد المستفيدين منه سنة 2010 إلى 300 ألف مستفيد، كما نسجل بارتياح ارتفاع نسبة النجاح على مستوى امتحانات نيل شهادة البكالوريا، هذه بعض الأمثلة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على التطور والإصلاح الذي يعرفه النظام التربوي ببلادنا والذي بدأنا نجني ثماره.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الاستعجالي كخريطة طريق لإصلاح منظومة التربية والتكوين والذي ننظر إليه في الفريق الحركي بعين التفاؤل، من غير المنطقي أن نقوم بتقييم شامل له في الوقت الراهن أو نصدر حكم بشأنه مادام في منتصف الطريق، فبعد انتهاء السنة الأخيرة من عمر المخطط أي بعد سنة 2012، سيكون لنا موعد مع التقييم الشامل لهذا البرنامج الطموح، لكن هذا لا يمنعنا من التذكير ببعض الاختلالات وإبراز بعض الإشكالات الكبرى المطموحة، حيث نسجل للأسف الفشل في تحسين جودة تعليمنا وتعزيز مردوديته عبر إصلاح البرامج والمناهج المدرسية والوسائل البيداغوجية وضعف استعمال التكنولوجيا الحديثة بالرغم مما بذل من مجهود في هذا النطاق خصوصا بفضل برنامج "جيني" كما نسجل عدم الرفع من مردودية التعليم العالي خاصة عبر إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي الوطني والعالمي كذلك، فمنظومتنا التعليمية خصوصا على مستوى التعليم العالي مطالبة بمسايرة هذه التوجهات عبر إعطاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي، بالرفع من ميزانيته التي لا تزال ضعيفة لا تمثل سوى 0.8% من الميزانية.

السيد الرئيس،

بالرغم من نهاية عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين فإننا لازلنا في منأى عن الأهداف المحددة والمقررة فيه، إذ نسجل في الفريق الحركي وبحسرة استفحال الهدر المدرسي والاكتظاظ وظاهرة الأقسام المشتركة خصوصا في العالم القروي وغياب وسائل نقل التلاميذ وهو العامل الذي يشكل أحد أهم العوامل المسببة للهدر المدرسي خصوصا بالبادية، كما نسجل خصاصا واضحا على مستوى الموارد البشرية وارتفاعا في كلفة التمدرس أمام تدني القدرة الشرائية للأسر المغربية، أما على مستوى اللامركزية التربوية نسجل افتقار الأكاديميات الجهوية لأدوات الاشتغال الضرورية من وسائل مادية وبشرية، لكن بقدر ما نطالب بتمكينها من وسائل العمل، فإننا نلح على إخضاعها للافتحاصات خصوصا بعد التقارير التي أصدرها المجلس الأعلى للحسابات حول اختلالات تدبير بعض الأكاديميات الجهوية.

أما بخصوص تعليم الأمازيغية، فأمام غياب سياسة التكوين والتعميم وأمام إشكالية الكتاب المدرسي الأمازيغي، فإننا نطالب بتقييم تجربة سبع سنوات من تعليم الأمازيغية حتى تتمكن الوزارة من تشخيص الداء وإيجاد الحلول اللازمة.

السيد الرئيس،

إن القطاع الصحي يستمد أهميته في نظرنا من كونه المرآة التي تعكس بجلاء مدى الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للمواطن من عدمه، فنحن في الفريق الحركي بقدر ما نثمن المجهودات المبذولة لتحسين المنظومة الصحية ببلادنا، فإننا نسجل مجموعة من الاختلالات والإشكالات التي أجلت مقاربة الصحة للجميع التي رفعتها وزارة الصحة كشعار.

إن تخليق القطاع الصحي وأنسنته وتطهيره من بعض الشوائب التي تمس بنبله هو المدخل الرئيسي لإصلاح المنظومة الصحية، فهذا ورش هام لاشك أن وزارة الصحة منكبة على تجسيده، وفي هذا الإطار نطالب بتفعيل دور مفتشية وزارة الصحة.

السيد الرئيس،

إن إشكالية الصحة العمومية في بلادنا لا تدخل في دائرتها الحكامة الجيدة، بقدر ما ترتبط أكثر بجوانب مادية لوجستيكية ، فمصاريف العلاج مكلفة في بلادنا، لذا نطالب الحكومة بتسريع ضمان استفادة الجميع خصوصا ذوي الدخل المحدود من التغطية الصحية التي نعتبرها في الفريق الحركي الحل الحقيقي لإشكاليات القطاع والضامن الفعلي للإقلاع الصحي بالمغرب، أما وضعية مستشفياتنا فلا تبعث على الارتياح، فمعظمها تفتقر إلى التجهيزات الطبية، وإن وجدت فتكون معطلة أو متقادمة وفي هذا الصدد نسجل غياب الموارد البشرية المكلفة بالصيانة، مما يستدعي إعطاء الأهمية للتكوين في هذا الإطار، أما مستعجلاتنا فتبقى النقطة السوداء في منظومتنا الصحية إذ تعرف اكتظاظا واضحا وتدبيرا سيئا، وبالنسبة للخصاص في الموارد البشرية الطبية فهو يبقى الحلقة الأضعف في منظومتنا الصحية، مما يجعلنا نلح على إعطاء الأهمية البالغة للتكوين، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة الإسراع في إخراج الخريطة الصحية إلى حيز الوجود الأمر الذي سيمكن من تحديد النقط السوداء ومعالجتها وتصحيح الفوارق

بين الجهات وبين المجالين الحضري والقروي، وبخصوص السياسة الدوائية المعتمدة فهي لا تمكن الشريحة العريضة من المواطنين من الولوج إلى الأدوية الضرورية نظرا لغلاء أثمنتها، ومن هذا المنطلق نقترح في الفريق الحركي تشجيع الأدوية الجنيسة اعتبارا لانخفاض سعرها، كما نطالب الحكومة بتفعيل توصيات التقرير الذي أعدته السنة الماضية اللجينة المنبثقة عن لجنة المالية بمجلس النواب.

السيد الرئيس،

إن صحة الأم والطفل بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل وزارة الصحة في هذا المجال، فهي تبقى من الإشكاليات الكبرى للقطاع، إذ ارتفعت نسبة وفيات الأمهات عند الولادة لتصل إلى 110 حالة وفاة في كل 100 ألف ولادة خصوصا في العالم القروي الذي يعرف غياب مراكز الولادة وسيارات الإسعاف التي بإمكانها نقل المرأة القروية المقبلة على الوضع إلى أقرب مستشفى أو مركز ولادة، وفي هذا الصدد نقترح التكثيف من الخدمات الصحية المتنقلة لضمان صحة الأم والطفل.

أما على مستوى الأوضاع الاجتماعية للموارد البشرية نثمن إحداث مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة التي صادق مجلسنا الموقر مؤخرا على قانون إحداثها وتنظيمها، لما لها من وقع إيجابي على تحسين الخدمات الاجتماعية للعاملين بمصالح وزارة الصحة والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتها وللمتقاعدين وأزواجهم وأبنائهم.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن فيمكن القول أنه بالرغم من المجهودات المبذولة والتي تتجسد من خلال مختلف البرامج الحكومية لمحاربة الفقر والهشاشة وتحسين أوضاع النساء عبر اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي والاهتمام بالطفولة والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن عدم انخراط الجميع أي مختلف فعاليات مكونات المجتمع المغربي يجعل هذه البرامج بعيدة عن تحقيق المبتغى منها، فمعضلة الفقر أصبحت ظاهرة بنيوية تشكل هاجسا حقيقيا لبلدنا، لكن لا أحد ينكر الدور الفعال للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أبدعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في تقليص نسبة الفقر والهشاشة والإقصاء، ونحن في الفريق الحركي نرى أن الاهتمام بالعالم القروي الذي يعاني كل مظاهر الحرمان وبالتالي إنتاج وتصدير جحافل من الفقراء والنساء المتجهات مكرهات إلى عالم الدعارة، إلى هوامش المدن، هو الكفيل بتقليص مختلف مظاهر الفقر والهشاشة.

أما بالنسبة للقطاع النسائي، فالمرأة المغربية بالرغم من المكانة المتميزة التي وصلت إليها على مستوى المؤسسات التمثيلية (البرلمان والمجالس الجماعية) وعلى مستوى تحمل المسؤوليات بدون مركب نقص في الوظيفة العمومية (الأمن – الإدارة الترابية – القضاء وغيرها من القطاعات) فهي لا تزال تعاني وتعيش مختلف أشكال العنف والاستغلال، فمؤخرا انتقدت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على كافة أشكال العنف الممارس ضد المرأة، تعامل المغرب مع ملف حقوق المرأة من حيث طبيعة الترسانة القانونية المكرسة حسب التقرير لكافة مظاهر التمييز ضد المرأة رغم الجهود المبذولة في هذا المجال، إذ وقف التقرير عند الاستغلال المفرط لليد العاملة في صفوف النساء خصوصا في قطاعات النسيج والمواد الغذائية والفلاحة، وفي هذا الصدد لا تفوتنا الفرصة دون التنويه بإحداث صندوق التكافل العائلي الذي صادق مجلسنا الموقر مؤخرا على قانون إحداثه وتنظيمه، وهو الإطار الذي سيمكن المرأة المطلقة المعوزة من مدخول يضمن لقمة عيش أبناءها.

أما بخصوص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والذين يحضون برعاية ملكية سامية، فنحن في الفريق الحركي نرى ضرورة العمل على تبني إستراتيجية إدماجية لا تنظر إلى هذه الفئة بأنها استثناء بل كونها كاملة الحقوق كباقي فئات المجتمع المغربي، خصوصا أن عددها يفوق مليوني شخص.

السيد الرئيس،

إن القطاع الرياضي الذي يستمد مكانته من الاهتمام الملكي السامي ومن المتابعة الشعبية المنقطعة النظير، لا لكونه مجالا للترفيه فقط بل لاعتباره القطاع الذي يحمل مشعل رفع الراية الوطنية خفاقة في المحافل والملتقيات الدولية، إذ نسجل بارتياح عودة الرياضة الوطنية خصوصا كرة القدم كرياضة أكثر شعبية ببلادنا الى التوهج، بعد ما عرفت إخفاقات تلو الإخفاقات وذلك بفضل الإصلاحات والأوراش المفتوحة، لكن بقدر ما ننوه بالمجهودات المبذولة لإصلاح القطاع الرياضي ، فإننا نسجل بعض الإشكالات والإختلالات ونقدم بشأنها بعض الإقتراحات ، وهي كالتالي :

1) في ميدان الحكامة الجيدة:

إن أكبر إشكالية يعرفها القطاع الرياضي بالمغرب هو غياب التسيير والتدبير الناجع للجامعات الرياضية والأندية والعصب بسبب تطفل أشخاص لا علاقة لهم بالقطاع، وفي هذا الإطار تقول الرسالة الملكية الموجهة الى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات يوم الجمعة 24 أكتوبر 2008:

"إن الوضع المقلق لرياضتنا الوطنية، على علاته الكثيرة، يمكن تلخيصه في إشكالات رئيسية ، وهي إعادة النظر في نظام الحكامة المعمول به في تسيير الجامعات والأندية".

ويقول النطق الملكي في نفس الرسالة أيضا :

"ومن التجليات الصارخة لإختلالات المشهد الرياضي، ما تتخبط فيه الرياضة من ارتجال وتدهور واتخاذها مطية من لدن بعض المتطفلين عليها للارتزاق أو لأغراض شخصية، إلا من رحم ربي من المسيرين ".

وانطلاقا من هذه الرسالة الملكية السامية التي اعتبرت خريطة طريق لإصلاح الرياضة الوطنية فإننا في الفريق الحركي نعتبر أن دمقرطة

المؤسسات الرياضية من جامعات وعصب وأندية وإعطاء الفرصة لذوي الاختصاص للمشاركة في التدبير ، وافتحاصها بشكل دوري ضمانا للمصداقية والشفافية وبراءة الذمة، هي المداخل الرئيسية لإصلاح الميدان الرياضي بالمغرب.

2) في ميدان التكوين:

إن أهم معضلة تقف عقبة في واجهة إصلاح الرياضة الوطنية وتحسين نتائجها هي ضعف التكوين، فإشكالية كرة القدم والعاب القوى كفرعان رياضيان عودا المغاربة على إنجازات هامة دوليا هي صعوبة إيجاد خير خلف لخير سلف، لذا نقترح ونطالب بالاهتمام بالقاعدة عبر إنشاء مراكز ومدارس التنشئة الرياضية وتشجيع الأندية على إحداث مراكز تكوين الفئات الصغرى.

3) في الميدان التشريعي:

إن الإطار القانوني هو إحدى المرتكزات الأساسية لإصلاح القطاع الرياضي، وفي هذا النطاق ننوه بإخراج الحكومة للقانون الخاص بالتربية البدنية والرياضة الى حيز الوجود بعد أن صادق عليه مجلسنا الموقر مؤخرا، وفي الآن نفسه ندعو وزارة الشباب والرياضة الى إخراج مراسيمه التطبيقية في أقرب الآجال، كما نطالب بالإسراع في الإنكباب على إعداد مشروع قانون يتعلق بمحاربة المنشطات ومشروع قانون يتعلق بالرياضة الاحترافية.

4) المرافق والملاعب الرياضية:

إن تشييد المركبات والملاعب الرياضية هي اللبنة الأساسية لتطوير الرياضة في بلادنا، وفي هذا الصدد نثمن تشييد ومواصلة الحكومة إنجاز ملاعب ومركبات ذات مواصفات عالمية خصوصا ملاعب مراكش الذي سيفتتح قريبا وملعب طنجة وأكادير، كما نستحسن إقدام الحكومة على تشييد نوادي سوسيو - رياضية للقرب بشراكة مع الجماعات المحلية، لكن بالمقابل ندعوها الى الإنكباب على إيجاد الحلول لإنجاز هذه المؤسسات الرياضية في تراب الجماعات القروية الفقيرة التي ليس بمقدروها الدخول في شراكة مع وزارة الشباب والرياضة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي واعون تمام الوعي بحجم الإكراهات المطروحة أمام بلادنا و بأهمية الرهانات التي تنتظره، وانطلاقا من هذا الوعي وانطلاقا أيضا مما لمسناه من مجهودات ومن مؤشرات إيجابية لدى الحكومة على صعيد القطاعات الاجتماعية والثقافية، فإننا نعلن تصويتنا إيجابا لصالح الميزانيات الفرعية التي تدخل مناقشتها ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية المرتبطة بقطاعي الخارجية والدفاع الوطني، للتعبير عن مواقف وتصورات فريقنا، وكذا تقييمنا لمنجزات هذان القطاعان اللذان يشكلان محور اهتمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني داخل مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس،

إننا نفتخر بالجهود الجبارة التي ما فتئ صاحب الجلالة نصره الله يقوم بها على جميع الأصعدة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الأولى لوطننا، والتي تمر اليوم بمرحلة جد دقيقة بسبب النزاعات المفتعلة من طرف خصوم وحدتنا الترابية، كما نؤكد على تجندنا الدائم وراء جلالته متشبثين بعدالة قضيتنا ومعبئين للدفاع عن وحدتنا الترابية، وقد حظي المقترح المغربي للحكم الذاتي كحل سياسي للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية بترحيب ودعم دوليين، هذا الحل الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تدبير شؤونهم الجهوية في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة.

وفي نفس السياق، عرفت السنة الفارطة تزايد أعداد العائدين من مخيمات تندوف بالجزائر إلى وطنهم المغرب، والتعبير عن الرأي المساند للمشروع المغربي حتى من داخل المخيمات كما جسده الموقف الشجاع للسيد مصطفى ولد سلمى.

وتجسيدا للنهج الديمقراطي الذي تسير عليه بلادنا، نسجل بارتياح كبير حرص جلالة الملك محمد السادس نصره الله على إشراك أبناء هذه الربوع الغالية من وطننا العزيز في المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، تقديرا منه لغيرتهم الصادقة على الثوابت والمقدسات الوطنية وخبرتهم المحنكة والواسعة بقضايا المنطقة وتطلعات سكانها، وذلك من أجل بلورة الصيغ المثلى لنظام الحكم الذاتي المقترح.

كما شكلت هذه المبادرة صفعة قوية لخصوم وحدتنا الترابية ومن يدور في فلكهم، ولعل مناورات خصوم وحدتنا الترابية وتسخيرها لانفصالبي الداخل، وإلى بعض الجمعيات المشبوهة بالخارج مسخرين جميع الوسائل اللامشروعة، ومستغلين أجواء الحرية والانفتاح ومناخ حقوق الإنسان ببلادنا، من أجل المس باستقرار وأمن المغرب، وبهذه المناسبة نؤكد في الفريق الحركي شجبنا للأحداث التي وقعت بمدينة العيون نتيجة افتراءات الجزائر وصنيعتها البوليساريو ومن يدور في فلكها، ومحاولاتها الدنيئة للتوظيف الرخيص لبعض المطالب الاجتماعية لساكنة مدينة العيون خاصة بالمخيمات التي تم تنصيبها خارج المدار الحضري وإعطائها بعدا سياسيا، مسخرة بذلك أبواقا معروفة بإساءتها للمغرب وبث ادعاءات كاذبة ومشوشة تتغافل بيانات ومعطيات وتوضيحات السلطة المغربية، كما نستنكر القراءات المعكوسة وعن سبق إصرار لبعض وسائل الأعلام

الأجنبية وخاصة الإسبانية لهذه الأحداث، وبثها حمولات مسمومة وصور ملفقة لتأليب الرأي العام الإسباني والأوربي ضد المغرب.

ولا يفوتنا ونحن نناقش مشروع ميزانية وزارة الخارجية والتعاون أن نطالب الحكومة بإيلاء المزيد من العناية والرعاية لأسر المعتقلين المغاربة والمحتجزين بمخيمات تندوف، منددين بما يتعرض له هؤلاء الأسرى من معاملات وتصرفات تخالف كل المواثيق والأعراف الدولية، وننهيب بكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تعمل على التنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون من أجل التعريف بملف وحدتنا الترابية، وبالممارسات اللاإنسانية التي تمارس في حق إخواننا بمخيمات تندوف، في كافة المحافل الدولية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية.

وفي نفس السياق، تدعونا أوضاع الثغور المحتلة بسبتة ومليلية والجزر الجعفرية إلى مواصلة طرح موضوعها على جدول العلاقات المغربية الإسبانية ضمن إستراتيجية الحوار الدائم خدمة للمصالح المشتركة للبلدين، وبما يضمن الحقوق التاريخية لبلدنا.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية كمرآة تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي وفي إبراز المنجزات التي حققها لترسيخ دولة الحق والقانون، وإننا في فريقنا نثمن كل المكاسب التي تحققت في هذا الإطار، والجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية والتعاون من أجل تعبئة كل وسائلها للدفاع عن قضية وحدتنا الترابية طبقا للتوجيهات المولوية السامية للسير قدما نحو الطي النهائي لهذا الملف المفتعل، ولعل توالي سحب الإعتراف من قبل مجموعة من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية للجمهورية الصحراوية المزعومة لأفضل مثال على التطور الإيجابي للمكاسب الدبلوماسية المغربية.

ومن جهة أخرى وارتباطا بالدور الفعال لقطاع الخارجية، فلابد من التأكيد على مجهودات هذا القطاع والأدوار المتميزة التي يقوم بها في مختلف المحافل الدولية، مما جعل بلادنا تتبوأ مكانة هامة وتحظى بثقة خاصة في المحافل الدولية، ولعل ثقة الإتحاد الأوربي في منح المغرب وضع متقدم لخير مثال على ذلك.

وعلاقة بهذا الموضوع، نلح على ضرورة تقوية أداء مختلف القنصليات والسفارات المغربية مع إيلائها الدعم البشري والمادي اللازمين لتعزيز حضور المغرب وخدمة قضاياه بمختلق دول المعمور، ولكي يتعزز هذا الأداء، لابد من العناية بالعنصر البشري، وعلى ذكر العنصر البشري نعتقد أن المرحلة تفرض تمكين جهازنا الدبلوماسي الرسمي من أطر كفأة متخصصة تتوفر على التجربة والكفاءة المطلوبة واعتماد مقاربة النوع لإدماج أكبر للمرأة في الدواليب الدبلوماسية، وتشجيع الشباب من ذوي المؤهلات، لأننا نؤمن أن العمل الدبلوماسي أصبح دوره مرتبطا أكثر بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التي نطالب من هذا المنبر أن تهتم أكثر بترويج المنتجات الصناعية والخدمات بهدف الرفع من صادرات بلادنا وجلب الاستثمارات الخارجية ولاسيما في المجالات الإستراتيجية للإقتصاد الوطني، مع التعريف لدى سلطات بلد الاعتماد والمستثمرين الأجانب بالإستراتيجيات الاقتصادية المغربية القطاعية، بهدف جلب المستثمرين والتعريف بالإمكانيات والتسهيلات التي يوفرها المغرب.

وبخصوص جاليتنا المقيمة بالخارج لما لها من أدوار طلائعية للدفاع عن وحدتنا الترابية وخدمة القضايا الوطنية، فرغم المنجزات التي تم تحقيقها في هذا المجال، فإننا ندعو إلى المزيد من العناية بقضاياها خاصة الاجتماعية، من خلال إحداث المراكز الثقافية التي تهتم بالتأطير الديني والثقافي، مع تقديم كل أشكال الدعم التي تعزز انتمائهم لوطنهم.

أما بخصوص قطاع الدفاع الوطني، فإننا في البداية نعبر عن صادق تعازينا في وفاة السيد عبد الرحمان السباعي الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني الذي وافته المنية مؤخرا، ونوجه بهذه المناسبة تحية تقدير وإجلال للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي تعمل بكل تفان وجد وإخلاص على حماية مختلف الثغور الوطنية وتدافع عن وحدة الوطن وصيانة أمنه واستقراره وراء قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما نسجل بارتياح كبير البرامج التي تنجزها إدارة الدفاع الوطني لدعم قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتحديث المنشآت العسكرية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية عملا بالتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة نصره الله الذي يحرص على تتبع مختلف الأنشطة التي تقوم بها هذه الفئة في هذا المجال، ولاشك أن هذه التوجهات تجعل قواتنا المسلحة مواكبة لمتلزمات العصر وتحديات الانخراط في الدينامية الجهوية والدولية في هذا المجال.

ونعلن في الختام تصويتنا بالإيجاب على الميزانيات المرصدة لقطاعي الخارجية والدفاع الوطني.

<u>مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:</u>

بسم الله الرحمان الرحيم، والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر مشروع إصلاح القضاء من أهم الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، باعتباره أحد الركائز الأساسية والجوهرية لبناء دولة الحق والقانون، وإرساء مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي، ودعم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد نال إصلاح القضاء اهتماما بالغا من طرف صاحب الجلالة نصره الله، انطلاقا من خطابه السامي بمناسبة ذكرى 20 غشت 2009 الذي ضمنه المحاور الستة لهذا الإصلاح والرامية إلى ضمان سيادة القانون وترسيخ أسس العدالة، أما خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية في 08 أكتوبر 2010، فقد تضمن مفهوما جديدا لإصلاح العدالة، وجعل القضاء في خدمة المواطنين، حيث قال جلالته:" ***وإننا نتوخى من جعل "القضاء في خدمة المواطنين"، قيام عدالة متميزة بقربها من المتقاضين، وببساطة مساطرها وسرعتها، ونزاهة أحكامها، وحداثة هياكلها، وكفاءة وتجرد قضاتها، وتحفيزها للتنمية، والتزامها بسيادة القانون في إحقاق الحقوق ورفع المظالم***".

وهكذا، وطبقا لهذه التوجيهات السامية، فقد أصبح الوقت ملحا أكثر مما مضى لتعبئة جهود جميع الفعاليات المعنية بالعدالة لإرساء معالم الإصلاح الشامل للقضاء ببلادنا، وتوفير ظروف إنجاح هذا الورش الكبير، وتقريب القضاء من المتقاضين، وتبسيط المساطر القضائية، وضمان شروط المحاكمة العادلة، مما سيساهم في تدعيم الثقة لدى المواطنين في الجهاز القضائي بكل مكوناته والرفع من مصداقيته.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن إصلاح القضاء وجعله في خدمة المواطنين، يتطلب في نظرنا إرادة سياسية قوية وإمكانيات مادية وبشرية هامة لابد من توفيرها، وهي مسؤولية على الحكومة أن تتحملها وأن توفر الظروف الكفيلة بإنجاح هذا الورش الإصلاحي الهام.

نعم وزارة العدل، بإدارتها المركزية، بقضاتها النزهاء، وطاقمه الإداري والتقني، قطعت أشواطا لابأس بها في هذا الإصلاح، لكن التركيز كان على المجال البنيوي والهيكلي المنحصر في البنيات والتجهيزات، وتم إغفال، وهذا ما يجب تداركه، عملية تحديث القطاع والتكوين والتكوين المستمر لفائدة القضاة والأطر والموظفين.

أيضا يجب اتخاذ التدابير اللازمة للاعتراف الكامل بوظيفة كتاب المحاكم وبكفاءاتهم وبالمهام المسندة إليهم، وتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية، والإسراع بوضع نظام أساسي خاص بهم من أجل طي ملف الإضرابات والاعتصامات، التي تساهم في تعطيل مصالح المواطنين.

أما منظومة التنفيذ يجب أن تحظى بإصلاحات عميقة لا من حيث الموارد البشرية ولا من حيث الإجراءات ، مع إعادة النظر في إجراءات التنفيذ وربطها بحاجيات وقيم المجتمع المغربي، في أفق البحث عن أحسن الصيغ للتنفيذ الفعال للأحكام القضائية.

ويبقى الإسراع في وضع قانون التحكيم واتخاذ التدابير الملائمة من أجل تنفيذه أمرا ملحا، إذ يجب التحفيز على اعتماد الطرق الودية في فض النزاعات إما بطلب من المحكمة أو بطلب من الأطراف المتنازعة.

أما فيما يخص مشروع قضاء القرب، فيتطلب في نظرنا إعادة النظر في التنظيم القضائي في شموليته، من أجل عدالة تكون مؤهلة لمعالجة المنازعات والمخالفات بالسرعة وبساطة المساطر الإدارية المطلوبة.

نلاحظ كذلك أن مضمون مشروع القانون المنظم لقضاء القرب لم يأت بأي جديد، ولم يضف أي مقتضيات جديدة من شأنها أن تعطي لمفهوم قضاء القرب مفهومه الصحيح، فهو نسخة طبق الأصل من نظام محاكم الجماعات والمقاطعات ، فتقريب القضاء من المتقاضين لا يعني بالضرورة تقريب المحاكم من محلات إقامتهم، وإنما يعني أساسا البت في نزاعاتهم بأحكام توصلهم إلى حقهم وفي وقت وجيز دون عناء كبير، ماديا كان أو معنويا، ودون الاضطرار إلى البحث عن وسائل غير مشروعة للوصول إلى هذا الحق .

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد منكم الدور الهام الذي تقوم به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والذي يتمثل أساسا في تسهيل الحوار وتقريب وجهات النظر والتنسيق بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وذلك من أجل الرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي والرقابي وتحسين صورة المؤسسة التشريعية.

ورغم الحصيلة الإيجابية لهذه الوزارة، ومجهوداتها فإنها مطالبة بالبحث عن صيغ جديدة تساهم في دعم جسور التعاون بين الحكومة والبرلمان، وكذلك مواكبة العمل البرلماني والعمل الحكومي داخل البرلمان، مع العمل على معالجة كل الاختلالات التي تعوق العمل البرلماني.

ويبقى موضوع تقوية أواصر العلاقة بين الحكومة والبرلمان الذي أشرنا إليه سابقا، ودعم الدبلوماسية البرلمانية، والإعلام البرلماني، من المواضيع التي على الوزارة أن توليها كل العناية والاهتمام.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

إن تحديث وتأهيل الإدارة العمومية يعد إحدى أهم الإصلاحات التي نراهن عليها من أجل رفع التحديات التي تمليه التحولات الاقتصادية والانتظارات الملحة للمواطنين والمستثمرين.

لذا، فإننا اليوم مطالبون أكثر من أي وقت مضى، حكومة وبرلمانا ومجتمعا مدنيا، بالعمل سويا من أجل الارتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية

ومحاربة كل الممارسات التي من شأنها أن تسيء إلى صورة الإدارة والموظف لدى المواطنين.

ورغم المجهودات المبذولة لإصلاح هذا القطاع، فلازال هناك الكثير من الاختلالات التي يجب التصدي لها، من قبيل محاربة الرشوة والفساد الإداري وتقوية المراقبة من خلال المفتشيات العامة للوزارات، والإسراع بإخراج نص قانوني خاص بتنظيمها، وكذلك مواصلة استكمال وتقوية الإطار القانوني والمؤسساتي، كمراجعة قانون الوظيفة العمومية بشكل شمولي ، وتحيين مرسوم الصفقات العمومية مع تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

كما تعلمون، ووفقا للتوجهات الملكية السامية، فلقد عرفت المؤسسات السجنية سلسة من الإصلاحات الجوهرية، تهدف إلى النهوض بالسجون، ورد الاعتبار للسجناء، وتوفير الإمكانيات لإعادة إدماجهم في المجتمع، إلا أنه، وبالرغم من اتخاذ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعدادها لمجموعة من الإجراءات الرامية للاعتناء بالمؤسسات السجنية وبمختلف جوانب حياة السجناء، فإننا في الفريق الحركي ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من المجهودات لتحسين ظروف إيواء السجناء، والحد من ظاهرة الاكتظاظ، ومحاربة انتشار المخدرات داخل السجون، وتوفير العناية الطبية، والنظافة، والحماية الأمنية للنزلاء والموظفين، وتعزيز الدور التربوي والتأهيلي للمؤسسات السجنية.

كانت تلكم أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريقنا إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل اختصاص لجنة العدل وحقوق الإنسان.

ونعلن تصويتنا عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

باسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية، التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين برسم القانون المالي لسنة 2011، لأعرض على أنظاركم موقفنا من فلسفة ومضامين مشاريع هذه الميزانيات القطاعية، ولمناقشة الأبعاد السوسيو اقتصادية لمعطياتها وفرضياتها الرقمية انطلاقا من كون أرقام والتزامات القانون المالي هي المحك الحقيقي لاختبار مرتكزات وتوجهات السياسة الحكومية، وقبل ذلك أغتنم هذه الفرصة، لأحيي النشاط الملكي الدائم والمستمر والمتعدد الأبعاد المجالية، الذي مكن من تحريك كل دواليب الدولة، ومؤسساتها، وإننا نؤكد لجلالته تجندنا وراءه بخصوص الخطوات التي يتبعها في تناغم تام مع شعبه الوفي، بخصوص قضية وحدتنا الوطنية، كما نثمن زيارات جلالته الميدانية بخصوص المناطق القروية والجبلية في الشمال كما في الجنوب، التي تشكل إشارة قوية للحكومة والأحزاب وكل القوى الحية لكيفية تجسيد سياسة القرب التي ما فتئ يدعو إليها جلالته حفظه الله.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن اهتمام الفريق الحركي بالقطاعات التي تندرج ضمن اختصاص هذه اللجنة يرجع بالأساس إلى ما تحظى به لدى الرأي العام الوطني من أهمية كبرى نظرا لانعكاساتها الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والبيئي.

فبالنسبة لقطاع **الفلاحة والصيد البحري** فإن المنظور الحركي يعتبر أن هذا القطاع الحيوي لم ينصف على مستوى الاعتمادات المرصودة له، بحكم أنه رافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والتنموي الذي يؤمن الاستقلال الغذائي والاستقرار الاجتماعي، ونعتقد أن الرفع من اعتماداته لتمويل المخطط الأخضر، وإدراجه ضمن القطاعات التي تراهن عليها الحكومة للرفع من معدل النمو، يعطي إشارات قوية لإعادة الاعتبار للفلاحة ببلادنا، ولن يتأتى ذلك إلا بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية، دون التنازل عن الفلاحة العائلية، التي ستبقى أساس الاقتصاد القروي، ودعامة المجتمع القروي المستقر، مع توسيع مساحات الأراضي المسقية والاهتمام بالسقي الصغير والمتوسط على الخصوص – وهنا نثمن الإجراءات الذي اتخذتها الوزارة الوصية لتفعيل المخطط الأخضر الذي يعد المدخل الحقيقي للإقلاع الفلاحي من خلال خلق أقطاب فلاحية.

وفي نفس السياق ، لابد من الإشارة إلى غياب التحسيس والتعبئة بخصوص مضامين هذا المخطط بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين، وكذا حصيلة الحكومة في مجال توفير التمويل الضروري لاستكمال وإنجاز أوراش هذا المخطط ، زد على ذلك ، تكثيف الإنتاج في المناطق البورية وتحسين المراعي، وخلق أنشطة تتعلق بالمراعي وإنعاش الجمعيات الخاصة، كالتعاونيات والجمعيات المتخصصة إما في الإنتاج الحيواني أو النباتي، كما نطلب إيلاء الأهمية للبحث العلمي الموجه للفلاحة درءا لكل استعمال غير سليم للأسمدة والأدوية والمبيدات والمواد الكيماوية لخطورتها على الإنسان والحيوان والنبات وما قد تسببه من تلوث للماء والهواء.

ونتمنى أن يتم تعميم فلسفة تجميع الأراضي الفلاحية على كل المساحات وكافة الشرائح الاجتماعية الفلاحية ، مادامت البنية العقارية وبنية امتلاك الأراضي الزراعية تقتضي استفادة الجميع من عمليات الإقلاع الفلاحي الذي يراهن المغرب من خلاله على ربح التحديات التي تعيق تطوير وتحديث

الفلاحة المغربية، ويترجم على أرض الواقع طموحات المخطط الأخضر بتنزيل أهدافه .

إن عالمنا القروي يعاني من اختلالات بنيوية، ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا، وكنا نأمل أن يتضمن المشروع إجراءات تساهم أكثر في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورد عيشه الوحيد، والذي أصبح يعيش بسبب الفيضانات الجارفة، تهميشا وعزلة دائمة، بحيث يجب اعتماد مخطط جهوي لإصلاح وتوسيع شبكة صرف مياه الأمطار ، خاصة بالمناطق التي توجد تحت سطح البحر، بالإضافة إلى مشاكل تفريغ السدود والأضرار التي تلحق بالساكنة والفلاحة الموجودة بمحيطها، ناهيك عن المشاكل التي تتخبط فيها بعض الأسواق الأسبوعية في غياب للمجازر وحتى إن توفرت في بعض المناطق ، فهي تعاني من غياب المراقبة البيطرية وغياب التجهيزات وغيرها، إلى جانب نقص الموارد البشرية لتأطير هذه المجازر، من جانب آخر، واعتبارا لكون الإنسان محور كل تنمية فإننا نعيد التأكيد على ضرورة تركيز الاهتمام بالفلاح بدل التركيز على تأمين المنتوج وضمان الأمن الغذائي فقط، كما ينبغي التصدي لظاهرة الأمية التي تبلغ 80 ./. في صفوف العاملين في المجال الفلاحي.

السيد الرئيس المحترم،

إن تطوير وتأهيل **قطاع الصيد البحري** بات أمرا محتوما، ونسجل بارتياح مجموعة من الإنجازات والبرامج المهمة ، ونخص بالذكر تنفيذ إستراتيجية **"أليوتيس"** والتي أريد من وراء اعتمادها تحقيق صيد مستدام ذا تنافسية، وجعل القطاع محركا للتنمية الاقتصادية، وتطوير البنيات التحتية ومرافق التفريغ وضمان المراقبة الفعالة للثروة السمكية من الاستنزاف وعمليات الصيد غير القانوني، فبقدر ما ننوه بالمجهودات المبذولة، فإننا نسجل مجموعة من المعيقات المتمثلة أساسا على مستوى التسويق وتشجيع الاستهلاك الوطني للموارد البحرية، بحيث يجب أن تقترن إجراءات تنفيذ إستراتيجية **" أليوتيس"** بتشجيعات ضريبية تخفف الأعباء المفروضة على مهني قطاع الصيد البحري، كما نطالب بضرورة تأهيل غرف الصيد البحري على مستوى مهامها، وهياكلها وماليتها، حتى يتسنى لها المساهمة بقسط أكبر في مجال التأطير المهني وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأيضا اعتماد الشفافية والمعايير الموضوعية بخصوص منح الرخص، وخاصة في أعالي البحار، مما يتطلب إخضاع الجميع للمراقبة والتقيد بالمعايير والشروط المعمول بها.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر **قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر** قطاعا حيويا باعتباره قاطرة لا تقل أهمية عن الدعامة التي يلعبها قطاع الفلاحة، ومدخلا من المداخيل الرئيسية للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والحفاظ على البيئة التي أصبحت في وضع مقلق لما لها من انعكاسات سلبية على الحاضر والمستقبل البيئي للمغرب، وبالتالي فإن المجال الغابوي ببلادنا رغم دوره الإيكولوجي في محاربة التصحر، يعرف تراجعا على مستوى التنوع البيولوجي وتفاقما لظاهرة التصحر بسبب الرعي غير المنظم والطلب المتزايد على حطب التدفئة، ومن هذا المنطلق فإننا نثمن المجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع وإعطائه ما يستحق من العناية.

كما ندعو إلى ضرورة إقرار سياسة واضحة في مجال البحث العلمي والغابوي وتوفير الموارد البشرية الكافية قصد القيام بواجباتها في حماية الملك الغابوي، وإشراك السكان في ذلك عبر انخراطهم في جمعيات تؤطرها المندوبية السامية للمياه والغابات بتنسيق مع الجماعات المحلية المعنية، وتوعيتهم بمدى أهمية الغابات كفضاء ومتنفس للساكنة وبدورها الإيكولوجي، وندعو كذلك إلى إحياء المجالس الإقليمية للغابات عبر جميع التراب الوطني الغابوي، والعمل على تسريع عمليات تحفيظ الملك الغابوي مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المجال الغابوي، كما يجب الإلتفاتة إلى تجهيز المحميات وإقامة بنية تحتية من طرق ونقط الاستراحة هناك، وتزويدها بالحيوانات من أجل تنويع المنتوج بمختلف أصنافه، مع ضرورة تفعيل مساهمة وسائل الإعلام في عمليات تحسيسية بأهمية الملك الغابوي وحمايته، إلى جانب كل ذلك لابد من تعزيز المشاريع التنموية المندمجة لفائدة ساكنة المناطق الغابوية والجبلية قصد خلق بدائل اقتصادية تعفيهم من العيش على موارد الغابة، وهنا نعيد مطلبنا الدائم حول إخراج قانون الجبل.

السيد الرئيس المحترم،

إن اهتمامنا **بقطاع السياحة** يرجع بالأساس إلى ماله من انعكاسات إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهو يعتبر قطاعا حيويا منتجا وموفرا لفرص الشغل، إذ نثمن التركيز على متابعة إنجاز أوراش السياسة السياحية ، فإذا كانت رؤية 2010 شكلت بالفعل مكسبا ثمينا ببلادنا، فإنها انطوت على نقط سلبية، ومن أهم هذه النقط التي يجب تداركها نجد عنصر الجودة، على اعتبار أن الرؤية الأصلية ركزت على الكم أكثر من الكيف، إلى جانب التركيز على مناطق ومنتوجات دون أخرى ودون أن تكون النظرة شمولية، ومن هنا تطمح رؤية 2020 إلى توسيع المجال عبر طرح ما يعرف بامتداد المخطط الأزرق وما يعرف بمناطق الاستقبال السياحي، مخطط مدائن والاهتمام بتنويع المنتوجات من خلال إدماج السياحة الثقافية والعلمية، مع التأكيد على إعداد توجه جديد لترويج السياحة الداخلية وتكثيف الاستثمار لاسيما على مستوى السياحة القروية والجبلية التي تتوفر بلادنا على العديد من المؤهلات بشأنها.

إن إحداث خلية أو بأصح تعبير منظومة لليقظة في المجال السياحي بات أمرا ضروريا لتتبع تحولات القطاع بالنظر إلى الظرفية الدولية، وإعادة النظر في دور المندوبيات السياحية عبر التراب الوطني وتأهيلها وتوجيه

الاهتمام أكثر إلى تكوين الموارد البشرية والرفع من قدرتها المهنية، باعتبار التكوين هو المدخل الرئيسي للنهوض بقطاع السياحة الوطنية وتطوره.

أما بخصوص **الصناعة التقليدية** ، فإننا نعتبر أن غناها وثراءها لا يتمثل فقط في ما تنتجه يد الصانع والحرفي المغربي، وإنما كذلك في تنوع روافدها التي تجسد الموروث الثقافي المغربي المتنوع عبر مختلف جهاته، إذ ظلت في المخططات الاقتصادية ولعقود مرتبطة بقطاع السياحة، كمصدر لمداخيل هذا القطاع، وأحد عناصر الجذب الثقافية للسياح الأجانب، إلا أننا نلاحظ أن واقع الصناعة التقليدية المغربية اليوم في ظل ديناميكية الظرفية الإقتصادية الوطنية والدولية، ينذر بموت العديد من الحرف، حيث تبدو عاجزة عن مواكبة ديناميكية اقتصاد دولي معولم، وبالتالي منافسة التدفق الهائل للمنتوجات الصناعية الأجنبية.

إن الصانع والحرفي المغربي بقي سجين العقلية وسياسة الإتكال على الدولة، مما انعكس سلبا على القطاع الذي تقلص في وجهه فرص المبادرة والإبداع والابتكار والانفتاح على المحيط الاقتصادي، إضافة إلى الافتقار الواضح لمعطيات علمية دقيقة حول المؤشرات الاقتصادية بسبب بقاء جزء كبير من هذا القطاع غير مهيكل، مما يجعل من الصعوبة تتبع وتقييم أداء هذا القطاع ووضع إستراتيجية مضبوطة ذات أهداف واضحة، وكذلك استمرار ضعف البعد التعاوني والتنسيق بين مختلف التجمعات التعاونية، زد على ذلك المنافسة الحادة بين المنتجين لنفس الصنف، وأيضا ضعف وعدم اهتمام المؤسسات البنكية بتمويل المشاريع للصناعة التقليدية، أضف إلى ذلك تقادم وتهالك أدوات العمل وغياب التأطير والمواكبة للعديد من الصناع والحرفيين، وهي وضعية تتطلب تنظيم الحرف وتعميم التغطية الصحية لتشمل كافة الحرفيين ، ووضع مخطط للتكوين يوفر الامتداد للحرف المهددة، إلى جانب وضع خطة لاستكشاف أسواق جديدة وتعزيز معايير الجودة.

السيد الرئيس المحترم،

إن **قطاع الطاقة والمعادن** هو من القطاعات المنتجة ببلادنا، ونوليه في الفريق الحركي الأهمية التي يستحقها في التتبع، ويرجع بالأساس إلى ما يحظى به لدى الرأي العام الوطني من أهمية كبرى، إذ يعتبر في صلب التطور الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، بحيث أن بلادنا عرفت منذ أكثر من عشر سنوات نموا اقتصاديا واجتماعيا بفضل رؤية صاحب الجلالة والبرامج المتكاملة التي أعطى انطلاقتها، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، وكذا المشاريع الكبرى المتمثلة في عدة قطاعات، إذ نثمن إستراتيجية الطاقة والمعادن والمتمثلة في ضمان التزود بالطاقة وتنويع أشكالها ومصادرها ، وتفعيل البحث والتنقيب المعدني والنفطي، وتعزيز السلامة ومراقبة التقنية للمنشآت الطاقية والمعدنية، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة والمحيط البيئي .

وبخصوص المخطط الوطني للتخريط الجيولوجي ، فإننا نثمن وضع بنية تحتية جيولوجية تلائم نوعية التركيبة الجيولوجية للمغرب، مما يشكل حافزا للاستثمار في ميادين متعددة إضافة إلى وضع خرائط جيولوجية، تغطي مجموع التراب الوطني، وخرائط جيوفيزيائية وجيوكيميائية بالمناطق ذات مؤهلات معدنية وبترولية ونثمن كل الإجراءات المتخذة للحفاظ على التراث الجيولوجي .

أما بالنسبة للسياسة الطاقية الجديدة التي انخرطت فيها بلادنا ، فإننا ننوه بالمجهودات المبذولة من قبل المشاريع الكبرى التي ستنجز على مستوى الطاقات المتجددة والتي ستساهم في التحكم في الطاقة، خصوصا وبلادنا تزخر بمصادر طبيعية للطاقة سواء الشمسية أو الريحية وغيرهما .

نحن واعون بالمجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل إيصال الكهرباء إلى العديد من مناطق البلاد خاصة العالم القروي، ونعتبر أن برنامج الكهربة القروية رغم أهميته، فإن بلادنا لم تتمكن إلى اليوم من تحقيق الأهداف المرجوة، وبالتالي لابد من إعادة النظر في فلسفة هذا البرنامج حتى تتم ترجمته الفعلية على أرض الواقع، وأيضا تمكين الجماعات القروية الفقيرة من هذا البرنامج الوطني عبر إيجاد صيغة لتمويل حصتها، كما ندعو إلى تقريب أماكن التعبئة للبطاقات الخاصة بالكهربة القروية من السكان بالجماعات والدواوير، مع مراجعة الارتفاع المهول في تسعيرة فواتير استهلاك الكهرباء، خصوصا في المدن التي تم تفويض تدبير هذا القطاع للخواص بها، وفي سياق آخر نطالب الحكومة بتقديم توضيحات عن واقع التنقيب حول النفط والغاز ببلادنا، وآفاق هذا الورش الحيوي والإستراتيجي.

أما بخصوص **قطاع التجارة الخارجية** الذي يعتبر قطاعا حساسا ومهما ، فمن الناحية الإستراتيجية فقد أصبح المغرب يتوفر على العديد من الاختيارات المتنوعة بعد توقيع العديد من العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية في مجال التبادل الحر، مما يستدعي مواكبة اقتصادية واجتماعية، عن على مستوى المالي أو الجبائي أو القانوني .

ونسجل بإيجابية كبيرة الإجراءات التجارية التصحيحية بخصوص حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المشروعة وتقوية نظام الحماية التجارية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتبسيط مساطر التجارة الخارجية بتعميم التبادل الإلكتروني للوثائق التجارية، كما نؤكد على على ضرورة تعزيز مراقبة الصادرات والواردات عبر وضع نظام للمراقبة من خلال اللجوء إلى نظام تراخيص الاستيراد والتصدير وكذا نظام الحصص للتعاريف والإعفاءات الجمركية طبقا للقانون والتعهدات الملتزم بها برسم الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

وبخصوص الدبلوماسية الإقتصادية ، فإننا نتمنى إعادة النظر في الملحقين التجاريين والاقتصاديين بالسفارات والقنصليات المغربية بالخارج، ودفعهم إلى البحث عن معارض وأسواق تجارية بتنسيق مع الوزارة للتعريف ببلادنا تجاريا واقتصاديا ، كما نحث على التنسيق مع القطاع الخاص وإشراكه في

كل ما له علاقة بالتجارة الخارجية من اتفاقيات ، وندعو أيضا إلى تقييم اتفاقيات الشراكة للتبادل الحر التي انخرطت فيها بلادنا، بالإضافة إلى تعزيز تواجد المغرب بالأسواق الواعدة للدول الإفريقية غير العربية لتنويع صادراتنا، ولما لا القيام بدراسات تجارية استكشافية للأسواق الإفريقية ووضعها رهن إشارة المقاولات المغربية ورجال الأعمال المغاربة، وهي خطة من شأنها تنويع الأسواق وبالتالي التخفيف من العجز التجاري المتفاقم، والذي يؤثر سلبا على مؤشرات الاقتصاد الوطني .

أما بخصوص **قطاع التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة** فهذا القطاع يشكل محورا رئيسيا في عملية تأهيل الاقتصاد، فالتنمية الاقتصادية لها علاقة مباشرة بالتنمية البشرية وحتى نتمكن من مسايرة المستجدات الناجمة عن انفتاح الاقتصاد العالمي ومواكبة قواعد المنظمة العالمية للتجارة ومقتضيات اتفاقيات التبادل الحر التي يعتبر المغرب طرفا فيها، فلابد من تتبع مستجدات القطاع ، حيث نسجل المبادرات التي اتخذتها الوزارة لخلق أرضية ملائمة لتحقيق إقلاع جديد للاقتصاد الوطني ولاسيما من خلال تفعيل مقتضيات الإستراتيجية الصناعية الجديدة المرتبطة بتطوير المهن الجديدة في بلادنا، إذ نثمن التركيز على متابعة إنجاز أوراش السياسة الصناعية الجديدة " الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي " ومخطط " رواج " لتنمية وتحديث التجارة الداخلية، وكذا انطلاقة تنفيذ الإستراتيجية الجديدة المعدة للابتكار ، وبرنامج التكنولوجيا المتقدمة التي تستهدف القطاعات التكنولوجية ذات التنمية القوية ، علاوة على ذلك ندعو الوزارة إلى بذل المزيد من الجهود لتأهيل صادراتنا لتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية بسبب كثرة الواردات وتدفق السلع المهربة وغزو المنتوجات الأسيوية (الصينية) المنخفضة الثمن للسوق الاستهلاكية الوطنية، في حين تقلصت فيه القدرة التنافسية للمنتوج المغربي بسبب محدودية السوق المحلي وارتفاع الأثمان، مؤكدين على توزيع الاستثمار بشكل عادل على مختلف مناطق وجهات المملكة الشريفة.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر مستقبل علاقات **الجالية المغربية بالخارج** مع بلدها الأصلي مسألة ذات أهمية كبرى تكتسي أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية، فضلا عن بعدها السياسي ، كما تمتاز أيضا عن غيرها بتشبثها بهويتها وارتباطها ببلادها، وأيضا ما لجاليتنا من دور في تمثيل المغرب وترسيخ إشعاعه الدولي في مختلف المحافل الدولية، وفي ظل المتغيرات التي يعرفها العالم، فإن الجالية تعيش أيضا متغيرات سوسيوثقافية متسارعة، لابد من الوعي بها ومواكبتها وتعبئتها لخدمة القضايا الوطنية وفي مقدمتها الوحدة الترابية . وبالتالي فبالالتفاتة البسيطة والتعامل في المستوى المطلوب سيحسس جاليتنا باهتمام الوطن الأم بها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نؤكد على تزويد القنصليات بالشروط والإمكانيات الضرورية لتأهيل عملها اتجاه المواطنين القاطنين بالخارج، وأيضا تكثيف المراكز الثقافية والجمعيات التي تشرف على تعليم اللغة العربية لتعزيز الهوية الوطنية، مع ضرورة إدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في البرامج التربوية والثقافية الموجهة للجالية بمختلف أجيالها، كما نثمن التدابير المبذولة من طرف الوزارة بخصوص الاتصال المباشر مع السجناء وما تركته من صدى طيب لديهم، وأيضا المجهودات التي بذلت لنقل الجثامين إلى أرض الوطن، وبالتالي فإن النهوض بأوضاع الجالية ترافقه عدة انتظارات وحاجيات في عدة مجالات، مما يتطلب التنسيق بين الوزارة الوصية وباقي المتدخلين .

بخصوص موقفنا من مشاريع الميزانيات القطاعية برسم السنة المالية 2011، والتي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية فلا يمكن إلا أن يكون متطابقا مع موقفنا من القانون المالي برمته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلات الفريق الاشتراكي

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة أهم محاور الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية و الحدود و المناطق المحتلة و الدفاع الوطني و هي فرصة سانحة للوقوف على أهم مستجدات قضيتنا الوطنيةٍ، خصوصا وان الأحداث الأليمة التي عرفتها مدينة العيون عاصمة أقاليمنا الجنوبية العزيزة علينا لا زالت لم تندمل بعد وهي فرصة كذلك لاستحضار ، أرواح شهداء الواجب الوطني الذين ذهبوا ضحية أعمال إجرامية دنيئة و خسيسة، لا لشيء إلا لأنهم عملوا على أداء واجبهم من أجل حماية الأمن و الأمان الشخصي لمواطنينا الأبرياء الذين احتجزوا داخل مخيم أقيم كشكل احتجاجي دو بعد مطلبي اجتماعي فوجدوا أنفسهم ضحايا عصابات الغدر و الكراهية، و ضحايا دفاعهم عن الممتلكات العمومية والخاصة، و التي هي نتاج سنوات طويلة من العمل التنموي و الأوراش الكبرى التي سخرتها الدولة لتجعل الأقاليم الصحراوية في وقت وجيز تضاهي باقي المدن الكبرى للمملكة.

السيد الرئيس،

إن أحداث العيون أيها السيدات و السادة و ما ترتب عنها من تداعيات و وطنية و دولية، تفرض علينا اليوم الوقوف على مسار قضيتنا الوطنية و تحديد مكامن القوة في عملنا و مكامن الضعف.

لقد عرفت قضيتنا الوطنية في عهد جلالة الملك محمد السادس ، قفزة نوعية طبعت مسارها الوطني و الأممي، حيث تم تقرير منح هذه الأقاليم حكما ذاتيا موسعا ،افرز نقاش وطني واسع شاركت فيه الأحزاب

السياسية الوطنية ، و ساكنة الأقاليم الجنوبية،و قدمت فيه بكل وضوح تصوراتها حول الجهوية الموسعة ، حيث تم وضع مشروع يضمن لساكنة الصحراء تسيير أمورهم بأنفسهم ويضمن لهم كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

و استطاعت الدبلوماسية المغربية عبر تبنيها لمنهجية دبلوماسية هجومية، بحكم قوة المشروع، الذي جاء مطابقا للقانون الدولي ولمفهوم تقرير المصير، لان الحكم الذاتي نوع من أرقى أنواع تقرير المصير، كما هو الشأن في جميع البلدان العريقة في الديمقراطية و حقوق الإنسان. تكللت هذه المنهجية الدبلوماسية بوصف المجتمع الدولي للمبادرة المغربية بالجدية والمصداقية ، وهي فعلا تحول كبير في معادلة قضية الصحراء لان المشروع يحظى بتأييد كبير من طرف الصحراويين أينما كانوا ولأنه يضمن لهم كل الحقوق ويطوي صفحة المؤاخذات ويعطي طريقة فذة في حل المشاكل عن طريقة لا غالب ولا مغلوب.

السيد الرئيس،

وإذ نفاجأ اليوم بقرار البرلمان الأوروبي و البرلمان الاسباني المنحاز و الغير العادل ، و الذي يعبر عن سوء فهم مؤكد بما جرى بمدينة العيون، و يبين بالملموس النزعة اليمينية الاستعمارية للحزب الشعبي الاسباني (قضية جزيرة ليلى) و حلفائه اليمينيين الذي يعاني من جرائه ليست الدول فحسب بل حتى شعوب العالم و من بينهم واقع المهاجرين بأوروبا في علاقتهم بأحزاب اليمين الفاشي.

لقد أبانت بعض وسائل الإعلام الاسبانية ليس فقط عن تعاطفها مع كيان وهمي و لكن عن كراهيتها الدفينة للمغرب و لمساره التنموي و الديمقراطي. و ما استغلال صور لأطفال غزة و مأساة عائلة بالدار البيضاء لخير دليل على ذلك، زيادة على العمل اليومي لمحاولة تشويه صورة المغرب سواء في علاقتهم بقضية الصحراء أو غيرها.

السيد الرئيس،

لقد أبانت الدبلوماسية المغربية الرسمية على دينامية متميزة ، منذ وضع مشروع المغرب بمنح الحكم الذاتي لدى الأمم المتحدة سنة 2007 و استطاعت أن تحقق مكاسب كبيرة، لكن ظل القصور و النقص يرافق الدبلوماسية الموازية و من خلالها الدبلوماسية البرلمانية، و التي عليها أن تضاعف جهودها و علاقاتها مع مثيلاتها من البرلمانات من أجل الوقوف في وجه أعداء وحدتنا الترابية و ممولتهم الجزائر التي وضعت في أولويات عمل دبلوماسيتها عرقلة المشروع المغربي و مساره التفاوضي السلمي .

كما أننا اليوم نساءل العمل الدبلوماسي الحزبي و المدني ، ونطرح السؤال المتعلق بدور هذه الأحزاب في الدفاع عن القضية الوطنية في إطار علاقاتهم بالأحزاب و المنظمات غير الحكومية المماثلة في العالم.

إننا إذ نحيي من هذا الموقع المواقف الثابتة للأحزاب السياسية الوطنية التي أبانت في ندائها للمسيرة الوطنية بالدار البيضاء يوم الأحد 28 نونبر 2010 على روح المسؤولية العالية نؤكد على أن يظل هدا الإجماع الوطني محركا ضد أي استفزاز للمغرب.

إننا ومن خلال هذه الجلسة نفتح أسئلة لفهم ما سيجرى في المستقبل القريب:

- ألم يحن الوقت لوضع خطط إستراتيجية ودبلوماسية جديدة و فعالة للتعريف بقضيتنا الوطنية لدى الرأي العام الاسباني بوجه خاص و باقي الدول المتعاطفة مع البوليساريو بشكل عام ؟

- ألم يحن الوقت كذلك لتغيير المقاربات السابقة التي كان معمول بها في هدا الشأن؟

إننا في الفريق الاشتراكي وبناءا على ما سبق نطالب الحكومة بالتحرك العاجل ضد أي تدخل في سيادتنا و مؤسساتنا ووحدتنا الترابية. وندعوها إلى أن تراجع و بشكل جدري و شمولي علاقاتنا غير المتوازنة مع الجارة اسبانيا على كافة المستويات الأمنية و الاقتصادية و المؤسساتية...ليفهم جيراننا أننا لا نخضع للابتزاز وان الدولة المغربية بكل مؤسساتها و أحزابها و مجتمعها معبأة للدفاع عن وحدة المغرب و استقلاله وازدهاره و سيادته بقيادة صاحب الجلالة نصره الله.

كما أنه بات مؤكدا أن الجزائر منخرطة في حرب غير معلنة ضد المغرب لم تعد تقف عند حدود الدعم المباشر لميشيات البوليساريو بل أصبحت تمتد للضغط بمختلف الوسائل الدبلوماسية و المالية قصد تجنيد بعض الجهات المعادية للمغرب و نسف مبادرة الحكم

الذاتي.

فماذا أعد المغرب لمواجهة هده الأساليب المتجددة للعداء الموجه من طرف الجزائر للمغرب..؟

السيد الرئيس،

إن الإستراتيجية الملائمة اليوم لتطوير دور دبلوماسيتنا هو اقتحام مجالات الدبلوماسية الاقتصادية والإعلامية وتوظيف شبكة السفارات والقنصليات المغربية عبر العالم لتدعيم وتوسيع شبكة الشراكات الاقتصادية ومناطق التبادل الحر لتطال فضاءات آسيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية، لأن الهاجس الاقتصادي نابع بالأساس من الإكراهات التي تطرحها التطورات المتلاحقة ظاهرة العولمة والتحديات الخطيرة التي تقف في وجه البلدان النامية التي لا تؤهلها إمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات.

إن عالم اليوم لا يسمح لأية دولة أن تحقق الاستغلال الأمثل لطاقاتها بمفردها، وإن التعاون في إطار

تكتلات اقتصادية هو وحده الكفيل بتحقيق الازدهار الاقتصادي.

أما التأهيل الإعلامي للدبلوماسية فيطرح موضوع الحاجة إلى كسب الفهم للقرارات والمواقف من لدن الرأي العام الداخلي والخارجي خصوصا

الأطراف المعنية بتلك القرارات وهم بالضرورة الشركاء والخصوم، ففيما يخصنا يجب أن نعمل على كسب الرأي العام في كل من إسبانيا والجزائر لأن مصلحتنا تكمن في أن يكون الشعبان الإسباني والجزائري على علم بدوافع مواقفنا متفهما لقراراتنا.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص ميزانية الدفاع الوطني إ ننا في الفريق الاشتراكي إذ ننوه بالإنجازات المهمة التي تحققت سواء على مستوى تحديث الهياكل والإمكانيات أو على مستوى تجديد العتاد الحربي بشكل دوري حتى يواكب متطلبات الحداثة طبق منظور إستراتيجي يتوخى ملائمة الوسائل وتكاملها في وسط منظومة دفاعية منسجمة ومتناسقة،وكذا على مستوى تطوير مناهج وأساليب التكوين العسكري، فإننا نؤكد من جديد على إيلاء العناية الضرورية بالأوضاع المالية والاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية وأسرهم.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

أود في البداية أن أشير إلى أن تركيبة مجلس المستشارين تُحَتمُ تكثيف اجتماعات لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية فثلاثة أخماس(3/5) مجلس المستشارين تنحدر من الجماعات المحلية لهذا، نتطلع إلى حوار وتفاعل دائمين مع وزارة الداخلية الوصية على الجماعات وليس مرة واحدة في السنة من أجل المصادقة على الميزانية الفرعية: إن هناك خلل ما في التواصل بين المجلس ووزارتكم الموقرة.

- وربحا للوقت من جهة، ونظرا للظرفية التي تابعها الجميع سأكتفي بسرد بعض رؤوس أقلام مجموعة من القضايا: إننا نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2011 بما فيه الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية في سياق ما تعرفه القضية الوطنية من أحداث متسارعة يذكيها خصوم وحدتنا الترابية: أحداث العيون، الصحافة الإسبانية، البرلمان الأوروبي، البرلمان الإسباني، استحضار الرد الشعبي من خلال مسيرة البيضاء.

- إن أحسن رد هو تمتين الجبهة الداخلية وتحصينها بمواصلة استكمال بناء المؤسسات وتدعيم دولة الحق والقانون وتكريس دعائم الديمقراطية.

- استحضار المذكرة الحزبية الرامية إلى الإصلاحات الدستورية والسياسية.

- استعداد بلادنا لإرساء الجهوية الموسعة.

- استعداد بلادنا لإجراء الانتخابات التشريعية سنة 2012 مع ما يتطلب ذلك من مراجعة لمدونة الانتخابات ونمط الاقتراع والتقسيم الترابي ومعالجة ظاهرة الترحال والكف عن الترتيبات الفوقية وغير ذلك من القوانين المنظمة والمؤطرة لهذه الاستحقاقات:بما فيها تعزيز دور المرأة والشباب في المؤسسات التمثيلية فالمطلوب القيام بذلك بعيدا عن زحمة الأحداث. إن الأمر موكول لوزارة الداخلية بحكم الاختصاص.

- فتعزيزا للديمقراطية المحلية عرفت المنظومة التشريعية ذات الصلة بالعمل الجماعي عدة إصلاحات ومراجعات تدخل في سياق الملاءمة على سبيل المثال:

- القانون 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية الذي تضمن إصلاحات جوهرية تروم تقليص عدد الرسوم والضرائب وتبسيط قواعد التحصيل وتبسيط المساطر والقانون 45.08 الذي يهم مالية الجماعات المحلية ومجموعاتها والقانون 17.08 المتعلق بالميثاق الجماعي.

- اعتماد مقاربة تشاركية مع المنتخبين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لتقوية الوسائل الضرورية ولتحقيق الحكامة وتحديث الإدارة المحلية من خلال توضيح الاختصاصات وتحسين آليات المرافق العمومية.

- إن تكريس اللامركزية وإقرار الديمقراطية المحلية يتطلب توفير الإرادة السياسية لدى جميع المتدخلين والفاعلين والعمل على خلق الظروف المواتية للتطبيق الجيد لهذه النصوص مع توفير الموارد البشرية الكفأة وتأهيل الأطر الجماعية.

- ضرورة تعزيز آليات المراقبة وحماية المال العام من الهذر بتكثيف عمليات الافتحاص وتدقيق الحسابات واطلاع الرأي العام الوطني على مضامينها.

– إرجاع الثقة للمواطنين والمصداقية للمؤسسات .

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومدى وقعها للحد من الفقر والتهميش والهشاشة.

- المزيد من الترجمة الفعلية للمفهوم الجديد للسلطة برفع التعقيدات الإدارية وتبسيط المساطر (البطاقة الوطنية تتطلب شهادتين للسكنى واحدة من قبل المقاطعة والثانية من قبل دائرة الأمن في الوقت الذي ينتميان فيه معا إلى وزارة الداخلية).

- تثمين المخطط الخماسي 2012/2008، و لا سيما فيما يتعلق بالاستقلال التدريجي و المالي للعمالات والأقاليم عن المجالس المنتخبة والتصدي للتهديدات الإرهابية من خلال الضربات الاستباقية لمختلف المخططات الإرهابية التي تستهدف بلادنا و محاربة المخدرات و الهجرة السرية .

- العناية بالأوضاع المادية و الاجتماعية لرجال الأمن و الدرك و القوات المساعدة و رجال الوقاية المدنية .

- الفيضانات التي عرفها المغرب و خاصة مدينة الدار البيضاء : هشاشة البنيات التحتية نتيجة الغش في انجاز المشاريع مما يؤدي الى هدر المال العام و تبذيره .

- إشكالية التدبير المفوض لبعض المرافق و الخدمات، عدم التقيد بدفاتر التحملات دون غرامات و لا جزاءات في حق المخلين بالتزاماتهم :

النظافة ، توزيع الماء و الكهرباء ، التطهير السائل ، جمع النفايات و معالجتها ، النقل الحضري ...

- تفاقم مدن الصفيح و البناء العشوائي يتطلبان معاقبة السماسرة و تجار الانتخابات .

- تحصين المكتسبات، يستلزم وضع إستراتيجية وطنية واضحة لتخليق الحياة العامة بالضرب على أيدي المفسدين و المتلاعبين بالمصلحة العامة، و محاربة الرشوة و تحريك مسطرة المتابعة كلما ثبت هدر أو اختلاس للمال العام.

- مآل تقارير المفتشية العامة و تقارير المجالس الجهوية للحسابات فيما يتعلق بتدبير الجهات و الجماعات ومجالس العمالات و الأقاليم.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

باسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

إن ورش إصلاح القضاء باعتباره موضوع إجماع وطني، والذي أكد جلالة الملك غير ما مرة بعده الاستراتيجي في سياق بناء المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي والمتضامن، وإذ نستحضر ما ورد في خطاب جلالته بمناسبة افتتاحه للدورة التشريعية السابقة في 08 أكتوبر 2010 الذي أسس من خلاله مفهوما جديدا لإصلاح العدالة ألا وهو " القضاء في خدمة المواطن "، كل ذلك يجعلنا نؤكد على البعد الدستوري والسياسي لهذا المشروع، وبناء عليه فإن كل برامج الإصلاح التقنية والبشرية والمادية واللوجيستيكية ليست هدفا في حد ذاتها بقدر ما هي أدوات لتقوية البناء المؤسساتي الذي يعد أهم مؤشر على مدى سيادة السلطة القضائية كسلطة مستقلة وعلى قيامها بدورها الكامل في إقرار المساواة والعدالة وحماية حقوق الإنسان.

إننا في الفريق الاشتراكي إذ نثمن مختلف الإصلاحات التي تواصلها وزارة العدل ضمن هذا الورش الضخم والعميق والمركب والذي يحتاج إلي نفس عميق على مستويات: تعزيز ضمانات استقلال القضاء، تحديث المنظومة القانونية، تأهيل الهياكل القضائية والإدارية، تأهيل الموارد البشرية والرفع من النجاعة القضائية... لا يسعنا إلا أن نؤكد على جملة من القضايا التي ينبغي أن تكون حاضرة بالعمق اللازم في هذا السياق، ومنها بالأساس:

- وضع إستراتيجية تواصلية اتجاه الشركاء الدوليين والفاعلين الوطنيين والرأي العام.

- استحضار توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال إصلاح القضاء، وكذا مقترحات الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية في هذا الشأن.

- تفعيل مفهوم قضاء القرب ليس في بعده المكاني بل القرب بمعناه الواسع والمتمثل في تبسيط المساطر وتيسير الولوج على الخدمات القضائية وتسريع وثيرة البث في القضايا مع ضمان جودة الأحكام.

- توفير الشروط الكفيلة بحسن تأويل وتطبيق مقتضيات المدونات القانونية بشكل خاص والنصوص القانونية بشكل عام

- تأمين شروط أرشفة وتوثيق كل المعطيات والوثائق ذات الصلة بالقضايا المعروضة على المحاكم ضد كل أشكال التلف أو الإتلاف صونا لحقوق المتقاضين وحفظا للذاكرة القضائية.

- التسريع بإخراج النظام الأساسي لكتاب الضبط وتحسين أوضاعهم المادية.

- سن المقتضيات القانونية الكفيلة بإقرار المسؤولية الشخصية لرؤساء المرافق العمومية التي لا تعمل على تنفيذ الأحكام القضائية.

- تفعيل إجراءات مناهضة العنف ضد الأطفال والنساء.

- الإنكباب على معالجة الآثار السلبية الناجمة عن اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي وما يترتب عنه من اكتظاظ بالمؤسسات السجنية.

- تحصين المهن ذات الصلة بالقضاء من كل الممارسات التي تمس بصورة العدالة.

- إقرار مقتضيات التميز الإيجابي لإدماج مقاربة النوع في انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء.

- مواصلة عقلنة الخريطة القضائية واعتماد التدبير اللامركزي.

ختاما، لا يفوتنا أن نثمن المبادرة التشريعية التي أثمرت إخراج صندوق التكافل العائلي إلى حيز الوجود، مع الدعوة إلى الاجتهاد لتطوير موارده المالية وأسلوب تدبيره حتى يحقق قيم العدالة والحماية الاجتماعية والإنصاف التي نصت عليها مدونة الأسرة.

السيد الرئيس،

بالنسبة للمندوبية العامة لإدارة السجون، سبق لنا وأن عبرنا عن تفاؤلنا بإحداث إطار مؤسساتي لإدارة هذه المؤسسات مؤكدين على ضرورة مدها بمختلف الصلاحيات والوسائل المادية والبشرية التي تؤهلها للقيام بأدوارها كاملة، كما تتبعنا باهتمام الجهود المتواصلة التي تقوم بها هذه المندوبية للنهوض بأوضاع المؤسسات السجنية ونزلائها ومواردها البشرية، غير أن الارتفاع المتزايد لعدد السجناء يشكل مؤشرا على تنامي ظاهرة الجريمة وعلى استمرار عجزنا عن امتلاك الآليات الكفيلة بمحاصرتها، مما يطرح أكثر من سؤال حول طبيعة السياسة الجنائية المعتمدة ببلادنا، ولهذا فإننا

نؤكد من جديد أن محاربة الجريمة لا يمكن أن تتم فقط عبر توسيع شبكة السجون وتأهيلها بقدر ما تمر بالأساس عبر نهج حكامة جنائية ناجعة بيداغوجية وواقعية، كما أن تفعيل الوظيفة التربوية والإصلاحية لمؤسسات السجون تقتضي الانكباب على توفير شروط الكرامة الإنسانية بهذه الفضاءات خاصة على المستوى الصحي والغذائي والأمني، وإيلاء مزيد من العناية للبرامج الهادفة إلى محاربة الأمية والتكوين المهني قصد تأمين الشروط الأساسية لتحقيق إدماج فعال للسجناء.

وفي هذا السياق نقترح إقرار مدونة حسن السلوك خاصة بالسجناء واعتماد نتائج تطبيقها كأحد معايير الاستفادة من العفو من جهة، ونهج مقاربة تشاركية مع منظمات المجتمع المدني المؤهلة للمساهمة في إنجاح البرامج الرامية إلى إدماج السجين في النسيج الاجتماعي من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

السيد السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بخصوص الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإننا ننوه بالمبادرات التي انخرطت فيها هذه الوزارة سواء فيما يتعلق بتحسين الشروط المادية لمواردها البشرية واعتماد برنامج تكويني لتكييف الكفاءات والمهارات مع الوظائف مما سيؤهل أطر هذه الوزارة للمواكبة الفعالة والمستمرة للعمل البرلماني، أو فيما يتعلق بإعادة هيكلة الوحدات الإدارية للوزارة وفق ما ينسجم والمهام الملقاة على عاتقها والتي تتمركز حول تأمين علاقة سليمة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية احتراما لمقتضيات الدستور وإسهاما في تعزيز البناء الديمقراطي ببلادنا، كما لا يفوتنا أن ننوه بالمجهود المتميز الذي نلمسه في الموقع الإلكتروني للوزارة لما يفره من إمكانات للإطلاع على مسار المنتوج التشريعي وكذا التوثيق السمعي البصري للجلسات العامة لمجلسي البرلمان.

تلك جملة من الإصلاحات التي ستؤهل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان للمساهمة من موقعها إلى جانب البرلمان في تفعيل مضامين الخطاب التوجيهي لجلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأخيرة، وبالتالي تصحيح الاختلالات التي تعرفها المؤسسة التشريعية سواء على صعيد البنيات والأنظمة الداخلية، أو في علاقته مع الحكومة أو الرأي العام الوطني، من هنا نؤكد على ضرورة التسريع بوتيرة ملاءمة النظامين الداخليين لمجلس النواب والمستشارين بهدف تقوية العمل التشريعي والرقابي، وامتلاك الآليات التي من خلالها يمكن أن نقدم صورة جديدة وإيجابية للمواطن عن حقيقة الأدوار التي يضطلع بها البرلمان ومن ثمة جعله مؤسسة لبناء ثقافة سياسية مواطنة، وهو ما نعتبره في الفريق الاشتراكي الوسيلة الناجعة والفعالة لمواجهة الخطابات التي تساهم في تحطيم صورة البرلمان وصورة المؤسسات الوطنية من خلال سوء استغلال حق الرقابة الذي يكفله المنطق الديمقراطي.

السيد الرئيس،

إننا نسجل بالإيجاب المبادرات الرامية إلى تقوية قدرات مصالح الأمانة العامة للحكومة لتكون قادرة على مواكبة الأوراش العمومية المفتوحة ببلادنا وما تتطلبه من تسريع للدينامية التشريعية المؤطرة للسياسات العمومية في مختلف القطاعات، ذلك أن الهيكلة الجديدة التي أصبحت تتوفر عليها الأمانة العامة للحكومة والتي تتميز بانسجامها مع مختلف الوظائف والمهام المسندة إليها من جهة، وتعزيز الموارد البشرية بدفعة من المستشارين القانونيين من جهة أخرى... هي عوامل تقتضي الرفع من وتيرة معالجة النصوص التشريعية والتنظيمية التي يتوقف عليها صون العديد من الحقوق وتحقيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، في هذا السياق نعبر عن ارتياحنا لإخراج مجموعة من مشاريع القوانين إلى حيز الوجود لما تكتسيه من أهمية بالغة كمشروع القانون القاضي بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية ومشروع القانون المتعلق بتهيئة الساحل وحمايته واستصلاحه الذي يعد سابقة تشريعية في المجال البيئي ببلادنا.

بالنسبة للقطاع الجمعوي، فإننا ندعم المبادرة المتمثلة في إعداد الدليل الخاص بالجمعيات والمتعلق بالتأسيس والتمويل والتسيير مما له من أثر إيجابي في تأطير هذا الحقل والمساهمة في تأهيل الجمعيات لتكون وفية للقيم النبيلة التي من أجلها وجد العمل الجمعوي وقادرة على الرفع من إنتاجيتها.

أخيرا، لا يفوتنا التأكيد على ضرورة الانكباب بالعمق والسرعة اللازمين على دراسة مختلف الجوانب التشريعية المرتبطة بالوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوربي وبالتالي الشروع في إعداد أشكال الملاءمة القانونية ذات الصلة بالتزامات بلادنا الناتجة عن هذا الوضع.

أما فيما يخص وزارة تحديث القطاعات العامة، فإننا نتابع باهتمام بالغ ما تباشره من مشاريع وإصلاحات من أجل تثمين الموارد البشرية وتحسين علاقة الإدارة العمومية بالمرتفق وإعادة الهيكلة واللا تمركز الإداري وكذا دعم الحكامة الإدارية، رغم طابع البطء الذي يغلب على بعض الملفات منها بالأساس المشروع الهادف إلى تجميع الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية ومشروع إصلاح منظومة الأجور.

إن إصدار الرسوم القاضي بحذف سلالم الأجور من 1 إلى 4 يعد خطوة إيجابية في اتجاه إنصاف هذه الشريحة من الموظفين كي تواكب مشاريع التحديث والإصلاح الإداري، كما أن إنجاز الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات وتعميم الدليل المنهجي لتدبيرها واعتماد مقاربة النوع قصد تثبيت مبدإ المساواة في مسلسل تدبير الحياة الإدارية... تعد خطوات نوعية في اتجاه عقلنة تدبير الموارد البشرية والرفع من مردوديتها.

ختاما، نجدد تأكيدنا على ضرورة الانتقال إلى مستوى العمق فيما يتعلق بجملة من الإصلاحات التي ترهن مستقبل بلادنا على جميع المستويات، ومنها بالأساس الوقاية من الرشوة ومحاربة الفساد المالي والإداري، تفعيل اللاتمركز الإداري وفق ما ييسر تنزيل مشروع الجهوية الموسعة، تنفيذ

الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارات العمومية، مواصلة تبسيط المساطر الإدارية ودعم الشفافية في علاقة المرفق العمومي بالمرتفقين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أتشرف بتناول الكلمة باسم إخواني أعضاء الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وبعد استماعنا بإمعان وتتبعنا لما أدلى به السادة الوزراء من معطيات وتوضيحات بخصوص القطاعات الاقتصادية التي يشرفون عليها، واعتبارا لكون الحيز الزمني المخصص لنا لا يسمح بمعالجة شاملة ودقيقة لما ورد في مختلف هذه الميزانيات، فإننا ارتأينا التركيز على الملفات والقضايا ذات الأولوية والأهمية القصوى بحكم الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا.

و في هذا الإطار، لقد شكل قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ولازال يشكل العمود الفقري لاقتصادنا الوطني، وهذا ما يجرنا إلى الحديث مجددا عن المقاربات المعتمدة من أجل أن نجعل منه القطاع الحيوي الذي يتطلب من المناقشة والتركيز على البعد الإستراتيجي المتوخى منه، خصوصا أمام الإكراهات والتحديات التي تواجه المغرب.

إن أهداف مخطط المغرب الأخضر لن تتحقق إلا بتأهيل هذا القطاع المهم باعتباره يندرج ضمن مخطط التنمية البشرية وذلك لتوفره على إمكانات مهمة يمكنها أن تساعد على توسيع وتطوير قاعدة الصناعات الغذائية ببلادنا وبالتالي تسويق منتوج قادر على المنافسة في الداخل والخارج .

و بخصوص قطاع الصيد البحري لا أحد يجهل طبيعة المخاطر التي أصبحت تتهدد مخزون السمك بفعل عوامل التلوث والاستغلال المفرط والغير معقلن لهذه الثروة. وباعتبار هذا القطاع دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، فيجب وضع إستراتيجية شاملة تتوخى الاستغلال المعقلن لهذه الموارد البحرية الوطنية. ولتحقيق هذه الأهداف نقترح الإسراع في تطوير البنيات التحتية، وتحديد سقف إنتاج الأصناف السمكية المهددة، تحديث أسطول الصيد البحري الوطني، وتزويده بآليات ومعدات تضمن السلامة للعاملين به، مع بناء ورشات الصناعة وإصلاح السفن . كذلك يجب تجهيز الموانئ الخاصة بالصيد بكل التجهيزات الضرورية لمساعدة الصيادين للقيام بعملهم على أكمل وجه.

ونظرا للإمكانيات والثروات البحرية التي تزخر بها بلادنا، فإن من شأن مخطط الصيد البحري **أليوتيس** أن يجعل قطاع الصيد البحري من القطاعات الواعدة المساهمة في التنمية وخلق فرص الشغل وضمان الأمن الغذائي.

كما يجب الحفاظ على رصيدنا الوطني من المياه والغابات لأنها ثروة وطنية ثمينة ترهن مستقبل الأجيال القادمة، حيث يقتضي أهمية هذا القطاع المزيد من الفعالية في تنفيذ البرامج والمزيد من الحزم ضد عمليات التخريب والنهب والاستغلال العشوائي الذي يطال المجال الغابوي.

السيد الرئيس،

نعتبر في الفريق الاشتراكي أن المهام الموكولة لقطاع التشغيل ذات أهمية قصوى في تفعيل السياسة الحكومية في هذا المجال، وعلى اعتبار كذلك أن لهذا القطاع علاقة وطيدة بالنمو والإنتاجية لذلك يجب مدها بالدعم الكافي لأننا حينما نتفحص الميزانية المرصودة لهذه الوزارة نرى أنها غير كافية لسد الخصاص والعجز الاجتماعي بالنسبة لبلد كالمغرب.

السيد الرئيس،

يلعب قطاع السياحة دورا بالغ الأهمية خصوصا في التشغيل وضمان مدا خيل فئات واسعة من المجتمع، وأضحى اختيارا استراتيجيا لبلادنا لتكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبارا لذلك يتعين الانكباب على:

– تنويع المنتوج السياحي.

– مواكبة وانجاز مخطط وطني لتطوير السياحة مع الاهتمام بالسياحة الداخلية والسياحة المندمجة مع تأهيل المناطق المستهدفة.

– فتح مدارس ومراكز سياحية جديدة لتعزيز وتنويع التكوين السياحي.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية فيجب إيلاء العناية الكاملة لهذا القطاع باعتباره يشكل أهمية خاصة داخل النسيج الاقتصادي الوطني، بحيث يساهم في الناتج الوطني الخام، ويشغل ما يفوق المليونين من اليد العاملة .

ولهذا فالضرورة تقتضي إعادة هيكلته وتنظيمه ليلعب دوره ألطلائعي، ولذا فإن أهم عوائق هذا القطاع هو مشكل التسويق، مما يحول دون استفادة الصانع التقليدي من المردودية المباشرة لمنتوجه .

لهذا، وحفاظا على جودة منتو جنا الوطني، وكذا على الجهد الذي يبذله الصانع التقليدي، أصبح لزاما على الحكومة دعم هذا القطاع من أجل إنعاش الصادرات والبحث عن أسواق جديدة وتطوير تقنيات ووسائل التكوين المهني، وتفعيل دور غرف الصناعة التقليدية والجمعيات والتعاونيات وحماية الوحدات الإنتاجية، عبر تأمينها ضد المخاطر والصعوبات التي تعترضها من جراء الخروقات التي يقوم بها بعض المتطفلين على هذا القطاع، على حساب المهنيين الذين لهم انتماء أصيل وغيرة على سمعة القطاع وجودة منتجاته .

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع الصناعة والتجارة دعامة أساسية في النسيج الاقتصادي، ولذلك يجب إعطاءه المناعة اللازمة لمجابهة كل التأثيرات السلبية للعولمة و العمل على:

- دعم وتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة بفتح آفاق جديدة أمامها لتنشيط حركية التصدير والاستيراد؛

- جلب الاستثمارات الأجنبية إلى المغرب مع تعميم المراكز الجهوية للاستثمار؛

- العمل على توفير الرصيد العقاري وتجهيزه ووضعه رهن إشارة المستثمرين بشروط مثيرة؛

- تخصيص غلاف مالي إضافي لدعم قطاع النسيج والتكنولوجيا الحديثة؛

- تنظيم الباعة المتجولين؛

- تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة .

إلى غير ذلك من الإجراءات الهادفة إلى تطوير وتحديث بنيات الإنتاج والتسويق التجاري والصناعي .

كما أن الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية مرتبط بمدى موقعه في العلاقات الخارجية للدول، لكونه سيساهم في تحسين مرد ودية الميزان التجاري الوطني والرفع من مستوى التنمية، حيث أن هذا العامل أصبح اليوم مؤشر على تقدم الدول وانفتاحها، كما أن الاقتصاد بصفة عامة أصبح بفعل تطور العالم أساسيا لكل دولة ديمقراطية، وأصبح كذلك يحتل مكان الصدارة في العلاقات الدولية ويتحكم في المجال الدبلوماسي.

كما أن الدور الإستراتيجي الذي يكتسيه قطاع الطاقة و المعادن باعتباره عصب الدورة الاقتصادية ومحور النزاعات الحالية والمستقبلية، رهين بقدرة الحكومة على ضمان مصادر طاقية جديدة بوضعها لسياسة حقيقية حتى لا يظل المغرب مرهونا بالتقلبات الدولية، وللتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع أسعار البترول.

ومن هذا المنطلق، فنحن ننوه بالمجهودات الجبارة التي قطعها المغرب في هذا الصدد وبالورش الملكي الهادف إلى امتلاك المغرب لمصادر إنتاج الطاقة بالاعتماد على الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية).

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

مداخلات فريق التحالف الاشتراكي

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

أتشرف بتقديم هذه المساهمة التي تعبر عن رأي فريق التحالف الاشتراكي في بعض مشاريع الميزانيات القطاعية المعروضة علينا في إطار اختصاصات هذه اللجنة.

وسوف تقتصر مساهمتنا على التطرق للسمات العامة لهذه القطاعات مع بعض الملاحظات حول مواطن الضعف والقصور وإبراز الجوانب الإيجابية التي لا نشك في وجودها.

وليعذرني السادة الوزراء إن كانت كلمتي ذات نفس نقذي بالرغم من أننا مكون من الأغلبية الحكومية، فالنقد البناء لا يفسد للود قضية، سيما وأننا أمام قطاعات حيوية تعد من الركائز الأساسية التي لا غنى عنها في المشروع التنموي الذي تنخرط فيه بلادنا.

قطاع التربية الوطنية

يشكل التقرير السنوي العام 2008 الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم وعن الهيئة الوطنية للتقويم وثيقة أساسية تحدد وضعية نظام التربية والتكوين ببلادنا وتقترح أفاقا جديدة من أجل دينامية متجددة لمسلسل تأهيل وتجديد المدرسة الوطنية،فالإضافة لما جاء فيه من توصيف للوضعية واقتراحات لتجاوزها، أقرت الوزارة البرنامج الاستعجالي الذي يعد أكثر تفصيلا وتدقيقا في وصف الاختلالات واقتراح الحلول. وبالرغم من هاتين العمليتين الضخمتين لا زالت هناك نقط معتمة نروم من خلال هذه المساهمة إلقاء الضوء عليها مساهمة منا في بلوغ هدف منظومة تعليمية منتجة ورافعة من رافعات التنمية.

ونعتقد فيما يتعلق بحكامة قطاع التربية أن هناك عنصرين أساسيين في حاجة إلى تحسين يتعلقان بطرق التدبير من أجل نجاعة أفضل في قيادة وتسيير نظام التربية والتكوين ببلادنا.

ويهم العنصر الأول الاختصاصات المخولة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التي منحت صفة مؤسسات عمومية بموجب القانون 07.00 الذي بدأ العمل به منذ مدة وخولت لها سلطات واسعة للإدارة.إلا أن سياسة اللامركزية في التدبير،المنصوص عليها في الميثاق لم تحقق بعد النتائج المؤملة،والتي تهم بالأساس تحسين مردودية إدارة القطاع مع توسيع مسؤوليات ومجالات تدخل الفاعلين المحليين بدءا بالمؤسسات التعليمية نفسها.في هذا الاتجاه وبغية تطوير القدرات التدبيرية للأكاديميات وتحسينها، نرى من الواجب اتخاذ التدابير الأولية الاستعجالية التالية:

1- تنظيم علاقات قطاع التربية الوطنية مع الأكاديميات الجهوية على أساس تعاقدي،عبر إبرام عقود سنوية بأهداف مدققة، تلائم وضعية كل أكاديمية على حدة، وتضمن الأهداف الوطنية،خاصة في المجادلات التالية:

– الأهداف الخاصة بالتمدرس؛

– الأهداف المتصلة بالهدر المدرسي، وظاهرة التكرار، مع الرفع من المردودية الداخلية للنظام المدرسي على صعيد المؤسسة ،والشبكة المدرسية والنيابة،

– الأهداف المتعلقة بتأهيل المؤسسات المدرسية والبنيات التحتية والتجهيزات والوسائل الديداكتيكية الأساسية

– الأهداف المرتبطة بتحسين جودة خدمات المدرسة والتي يتم تحديدها وفقا لمؤشرات تهم بالأساس مخططات الخزانات المدرسية والقاعات المتعددة الوسائط والرياضة والصحة المدرسيتين، والدعم المدرسي للتلاميذ الذين يعانون من الصعوبات، وكذا الأنشطة الموازية، والتكوين المستمر وتدبير المؤسسات.

2- مراجعة تركيبة المجالس الإدارية للأكاديميات ومجالس تدبير المؤسسات التعليمية في أفق تمثيلية أكبر للجماعات المحلية لتكون حافزا لها في تحمل المسؤولية خاصة في مجالات الصيانة والحراسة ونظافة الفضاء.

3- توجيه الأكاديميات الجهوية نحو حكامة تقوم على تقاسم المسؤولية،إذ يتضح أنها تتصرف كبينة ممركزة جديدة تنضاف للإدارة المركزية، بينما يقتضي تفعيل فكرة اللامركزية واللاتمركز توسيع اختصاصات وإمكانات ومجالات تدخل النيابات والمؤسسات المدرسية الشيء الذي سيسمح بجعل هذه البنيات مسؤولة ومعبأة وملتزمة من موقعها الذي هو في صلب المنظومة التربوية.

أما العنصر الثاني،فيهم المقاربة المعتمدة من قبل الإدارة المركزية لقطاع التربية والتي أبانت عن محدوديتها ،حيث أنه بالرغم من الإرادة السياسية المعبر عنها غير ما مرة من طرف صاحب الجلالة ومن لدن الحكومة لم يتمكن المسؤولون عن تدبير القطاع من خلق ظروف مواتية لانخراط تام وتعبئة واسعة للمجتمع ولمختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في أوراش إصلاح المدرسة الوطنية ،بل بقي هؤلاء المسؤولون حبيسي ممارسة إدارية بيروقراطية وروتينية ،في الوقت الذي أصبح فيه من اللازم العمل وفق مقاربة "منهجية المشروع" القائمة على تحديد الأهداف المتوخاة وتقوية قدرات التنفيذ ،والارتكاز على تطور مؤشرات الإنجاز وتقويم النتائج.

إننا نتفهم أن تطبيق إصلاح في هذا الحجم يطرح العديد من مشاكل الحكامة، حيث يوجد بين وضع تصور لمشروع شامل وترجمته ميدانيا العديد من المتدخلين، وفي إطار هذا التصور نعتبر أن نجاح إصلاح من هذا الحجم يبقى وثيق الارتباط بالاعتبارات التالية:

– إرادة سياسية حقيقية ومتجددة يعبر عنها فعليا و باستمرار ،

– تعبئة الطاقات البشرية والوسائل المادية واستعمالها بشكل أمثل،

– التخطيط والبرمجة الصارمة والدقيقة مع وضع أهداف واضحة وجدول الاستحقاق للإنجاز،

– تعميق ثقافة تقييمية للإنجازات ووضع آليات للتتبع والقيادة ،

– إدارة ومسؤولون قادرون على تدبير القطاع بدينامية وإرادية وبروح ريادية عالية.

أما بخصوص تعميم الولوج للتربية فإن مبدأ تكافؤ الفرص يشكل بالنسبة لنا تجليا للعدالة ومرتكزا للمواطنة وشرطا محوريا للتنمية إذ لا يمكن لأي بلد أن يتقدم ولا لأي مجتمع أن يزدهر ،إذا بقيت شرائح عريضة من الشباب والأطفال خارج النظام التعليمي،تتخبط في الجهل والأمية.

لكن في هذا المجال المتعلق بتعميم التعليم المدرسي وبالرغم من طابعه الإلزامي لا يزال أزيد من مليون طفل وشاب خارج المدرسة وهذا مؤشر جد مقلق.

إن التقدم نحو تعميم التعليم بالوسط القروي والمناطق الصعبة المحيطة بالمدن لا يمكن أن يتحقق عبر توسيع العرض في مجال التربية فقط،والذي يبقى محدودا جدا،بل يستلزم الموضوع وضع إستراتيجية وطنية تزاوج بين العديد من العوامل المتكاملة، والتي يتم تحديدها على صعيد الجهات والأقاليم والجماعات وتستجيب للحاجيات الحقيقية للفئات المستهدفة ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي:

- تسريع وتيرة توسيع وتحسين العرض المدرسي، وبالخصوص على مستوى السلك الإعدادي مع الحرص على الاستعمال الأمثل للبنيات والوسائل المتوفرة.

- تبني مقاربة مجالية تسمح بتعبئة قوية للإمكانات والوسائل في المناطق المتضررة في ميدان التربية وذلك من خلال وضع برنامج يخص "المناطق في حاجة إلى تدخل سريع ومستعجل"

- وضع برنامج للتعبئة الاجتماعية لفائدة التربية والتكوين، يضم مختلف الفرقاء وخصوصا القطاعات الحكومية المعنية والجماعات المحلية وجمعيات الآباء ونساء ورجال التعليم والإعلام العمومي.

- إعادة تنشيط البرنامج الوطني لدعم التمدرس بالوسط القروي الذي انطلق سنة 1998.

- مواجهة أشكال التمييز والإقصاء،وذلك بتفعيل القانون المتعلق بإجبارية التعليم وبضمان مجانيته الفعلية.

لا يجادل أحد في كون التقدم نحو تعميم الولوج إلى التربية رهين بإعادة تأهيل فعلي للمدرسة الوطنية،وتتطلب مدرسة جيدة للجميع وإعادة النظر بالملموس وعلى أرض الواقع ووفق روح الميثاق والبرنامج الاستعجالي في نوعية التعلمات والمقررات الدراسية وفي الممارسات التعليمية وفي أشكال تنظيم واشتغال المؤسسات التعليمية.

ورغم صعوبة قياس جودة التعليم في غياب نظام تقييمي صارم ومنتظم، نجد أمامنا مؤشرا يقربنا من تقييم أولي لمردودية نظامنا التربوي، ويتعلق الأمر بمؤشر الهدر والتكرار المدرسي، والذي وصل إلى مستويات مقلقة جدا.

وبالرغم من المجهودات المبذولة كالمبادرة المهمة "مليون محفظة" وبرنامج تيسير الرامي إلى مساعدة الأسر المعوزة، فإن نسبة الهدر المدرسي لا زالت تتراوح في المتوسط بين 4.6 % في الابتدائي و13% في الإعدادي والتأهيلي.

أما نسبة التكرار فلا زالت مرتفعة، إذ تبلغ 11.5 % في الابتدائي و15 % في الإعدادي و19 % في التأهيلي، فمن أصل100 تلميذ يبلغون التعليم الأساسي 37 فقط يحصلون على الباكالوريا بدون تكرار. أين نحن إذن من نسبة 60% في نهاية الباكالوريا كما سطرها الميثاق؟

إن مدرسة الجودة ليست شعارا أو مجموعة إجراءات متفرقة بل هي نهج شامل يرتكز على مجموعة عمليات متكاملة ومركزة على التلميذ والتي تتطلب استمرارية و تتبعا ومثابرة وريادة، وفي هذا الصدد نقترح عليكم نهج مقاربة شمولية تحت اسم "مخططات الجودة" تعطي الأولوية لمحاور التدخل الآتية:

– إعادة التأهيل المادي للمؤسسات والرقي بها عبر تقوية برامج إحداث الخزانات المدرسية والقاعات المتعددة الوسائط وبرامج الصحة والرياضة وتلقين الفنون التشكيلية والموسيقى ومختلف الأنشطة الموازية.

– التتبع والمراجعة المنظمة للمناهج من أجل تحسين ملاءمتها وضمان الانسجام ما بين المواد والأسلاك مع استحضار البعد الجهوي والمحلي فيها.

– تحديث وتقوية تدريس اللغات الوطنية والأجنبية والعلوم والتكنولوجيا.

– تقييم منهجي وفعال للتعلمات وكذا للمؤسسات التعليمية والموارد البشرية.

– توفير الدعم التربوي للتلاميذ الذين يعانون صعوبات.

– تحسين طرق ومساطر الإخبار والتوجيه.

– تقوية التأطير والدعم لفائدة المدرسين ومديري المؤسسات.

– وضع مخططات للتكوين المستمر لفائدة المدرسين.

– إحداث شبكات مدرسية تضم حول كل ثانوية، روافدها من مدارس ابتدائية وإعداديات وتسمح باستعمال مشترك وشامل للوسائل المادية والبشرية.

وينبغي أن تصاغ كل هذه المبادرات في شكل مخططات وهي ما نسميه "مخططات الجودة" ذات أهداف وطنية، تتم أجرأتها جهويا ومحليا ووفق رزنامة محددة تدقق مسؤوليات كل طرف وتوفر الوسائل المادية والبشرية الملائمة.

ومن العوائق التي ينبغي الانكباب عليها في حل إشكاليات التربية والتكوين هناك معضلة التمويل، فعلى الرغم من المجهود الجبار المبذول من لدن الدولة والمتمثل في الميزانية المرصودة لقطاع التربية الوطنية بما في ذلك التعليم العالي والذي يكون ما يفوق ربع الميزانية العامة للدولة أو 6% من الناتج الداخلي الخام، فإن هذه الاعتمادات تبقى غير كافية بالنظر للأهداف المعلنة وهو المعطى الذي وقف عليه بكل تبصر وشجاعة تقرير المجلس الأعلى للتعليم.

فالمشكلة تكمن في الزيادة التي سجلتها الميزانية في سنوات "عشرية التربية" التي تشرف على نهايتها والتي همت بالأساس نفقات الأجور التي تفوق 80 % من الميزانية وفي واقع الأمر بقيت قدرات تطوير وتحسين العرض المدرسي جامدة الحجم بل وتراجعت من ناحية القيمة خلال نفس الفترة ومن جهة أخرى ،فإن تكلفة التكوين المستمر للتلميذ (أي الميزانية الإجمالية على عدد التلاميذ) ما زالت ضعيفة خاصة بالنسبة للطور الابتدائي حيث لا تتجاوز 3500 درهم لكل واحد وفي المتوسط تبقى هذه التكلفة عشر مرات اقل مما هي عليه في بعض البلدان المتقاربة مع بلدنا.

من الواضح انطلاقا من الإمكانيات المحدودة للدولة وفي الظرفية الصعبة التي تجتازها البلاد أن الميزانية لا تكفي لوحدها للاستجابة لهذه الحاجيات المتزايدة.

وحتى يتسنى لبلدنا تحقيق الأهداف التي سطرتها في هذا المجال من خلال بناء مدرسة جيدة للجميع أصبح من الضروري سن سياسة جديدة معبئة للإمكانيات والوسائل.

وفي هذا الاتجاه ومن أجل تقوية وتوسيع الإسهام المالي للسلطات العمومية نقترح مخطط تمويل إضافي يمتد إلى غاية 2013 وفق ما يلي:

1- إعادة تفعيل الاتفاقية المبرمة مع صندوق التجهيز الجماعي ،

2- منهجية جديدة تقضي باللجوء للكراء المفضي إلى التملك للمقرات الإدارية والمؤسسات التعليمية.

3- صندوق يدعم التربية يمول من عائدات التفويت المربح للمقرات الإدارية غير المستعملة الموجودة في مراكز المدن وكذلك من خلال التركيز على قيمة التضامن الوطني، إذ يمكن اقتراح وبصفة استثنائية زيادة في معدل فرض الضريبة على القيمة المضافة على بعض الخدمات أو المنتوجات بنقطة واحدة لفائدة هذا الصندوق، إضافة إلى إمكانية اقتطاع سنتيم واحد عن كل درهم في المكالمات الهاتفية ، وضريبة تضامنية تفرض على فائض القيمة الناتج عن المعاملات داخل البورصة وفرض ضريبة على القطاعات التي يمكن أن تستفيد من التمدرس كقطاع التأمينات مثلا.

4- إعادة انتشار موظفي الوظيفة العمومية والجماعات المحلية لسد الاحتياجات الهامة لإدارة المؤسسات التعليمية .

5- تحويل المناصب الكاملة إلى أنصاف المناصب مع تغطية اجتماعية كاملة وذلك بناء على طلبات رجال التعليم الذين يرغبون في التفرغ الجزئي والذين أمضوا عددا من السنوات كحد أدنى من الخدمة.

6- دعم جبائي للتعليم الخصوصي.

قطاع الثقافة

من أجل ثقافة متحررة من الصور النمطية المختزلة ومنفتحة على المستقبل ينبغي للمغرب أن يطمح ليكون جزء لا يتجزأ من القوى الثقافية والاتصالية على الصعيد العالمي،وينبغي لبلدنا المتمتع بتنوع بشري وثقافي أن يتزود بالوسائل النظرية والعلمية لخدمة هذا الطموح لاسيما و أنه يملك

الوسائل البشرية و المادية وأنه يعتبر على مستوى حوار الثقافات جسرا من الجسور الكبرى التي تربط بين مجموعات كل من العالم الإسلامي والإفريقي والغربي .وستسمح سياسة ثقافة إرادوية وطموحة في مجال تشجيع الابتكارات الثقافية بالاضطلاع بهذه المهام.

ونتيجة للتحولات العميقة التي تحققت في العشرية الأخيرة،فإن السياسة الثقافية بالمغرب بالرغم من بعض المكتسبات المتراكمة ما تزال بحاجة إلى أن تبتكر ضمن منظور البناء الجاري حاليا للوعي بالتعددية.إن النتائج العملية التي تحققت حتى الآن تظهر أن النقلات التي تمت لم تكن إلا جزئية البعد وكثيرا ما تكون لها نتائج متناقضة ومتضاربة:

وبوضوح فمن البديهي أن تقوم الدولة بوضع برنامج شامل لإصلاح السياسة الثقافية الوطنية،ومن تم فما زال ضروريا القيام بمبادرات وتدابير جريئة وحاسمة في هذا الاتجاه.

ومن الضروري والمرغوب أن تقوم الدولة بإعداد وتحريك توجهات جديدة ودائمة تخضع للمتابعة،ومن بين هذه التوجهات نبرز أهمية تغيير التشريع العام لتوطيد دور الدولة في مجال حماية حرية الإبداع وتعزيز مختلف أشكال التعبير الثقافي.

- التعبئة الجدية للموارد البشرية من الناحية المادية والمعنوية والاهتمام بالفنانين والمؤلفين وكل العاملين بالقطاع الثقافي من موظفين وغيرهم لتهيئ الأجواء المناسبة للخلق والإبداع.

– نشر و ترجمة وتوزيع الكتب، إنتاج وتوزيع الأفلام، تسويق الفنون البصرية، الاهتمام بوسائل تثقيف الطفل من قصص مصورة ورسوم متحركة.

– الإنتاج والتسويق السمعي البصري الخاص بالموسيقى.

– دعم مختلف المنتوجات الثقافية وصون أشكال التعبير الشفهي أو غير المادي.

– تشجيع فنون المسرح والرقص وإنشاء معاهد موسيقية ذات الطابع الأكاديمي والمؤسساتي.

– إنشاء متاحف متنوعة المضمون ومتنقلة.

– تشجيع ومساعدة العمل الإبداعي للهواة.

– ابتكار أجهزة تحاورية متعددة الوسائط لنشر واكتساب المعارف والثقافات سواء في ميادين المعارف العامة المتعلقة بالقضايا الوطنية والعالمية أو في ميدان العلوم الإنسانية من دين وفلسفة وأدب وقانون وغيرها.

– إنشاء معهد وطني لعلوم الثقافة يضم مؤسسات البحث والتكوين في مجمل المسائل المتعلقة بالثقافات الوطنية القائمة ذات المعايير اللغوية والإثنية والخطية والأيقونية.

أما فيما يتعلق بوزارة الثقافة فعليها أن تسهر بشكل مستمر ويقظ على تنفيذ مهمتين من مهامها الجوهرية وهما:

– من جهة صون ودعم الطابع المتعدد للثقافات المغربية في علاقاتها المتنوعة والمختلفة بالمكونات العربية والأمازيغية ،اليهودية والإفريقية والغربية.

– ومن جهة أخرى ضمان إصلاح وتسيير الشؤون الثقافية واستغلال المؤسسات الثقافية وإدارتها وحكامة تدبيرها.ومن ثمة فمن الضروري قيام تنسيق جدي وضروري بينها وبين قطاعات الدولة المعنية كوزارة الاتصال ،التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشباب والرياضة دون أن ننسى بالتأكيد المؤسسات الأكاديمية التابعة لكل منها.

إن الارتباك التاريخي في تدبير الشؤون الثقافية للبلد وسيادة اللاعقلانية وطغيان الهاجس الأمني الذي طبع تعامل الدولة مع هذا القطاع ظلت نقط ضعف كانت لها تداعيات سلبية على تطويره، وبالرغم من المجهود المبذول لا زال هناك الكثير للقيام به. ومساهمة منا في هذا المسعى نقترح ا مايلي :

– اعتماد المعايير والقيم الكونية لخدمة التنوع العرقي والإجتماعي والثقافي واللغوي للمغرب.

– التأسيس لحوار وطني بغية دمقرطة السياسة الثقافية للمغرب واحترام التنوع والتمازج الذين يميزانه بلا شك ،واحترام حرية التعبير الفنية والفكرية والجمالية.

– تمتين ثقافة حقوق الإنسان في النسيج الثقافي وأساسا الحقوق الثقافية واللغوية.

– نهج سياسة تشاركية في تسيير الشؤون الثقافية بالمساهمة الفعلية للفنانين والمبدعين والمؤلفين والمجتمع المدني وتطبيق ملموس للجهوية واللامركزية الثقافية،

– اعتماد الشفافية وثقافة النتائج والمردودية في سياسة الدعم ،

– تشجيع وتسويق الانجازات الثقافية للمهاجرين المغاربة وإقامة تعارف ثقافي متعدد الأطراف يلبي الطلب الثقافي الوطني لهؤلاء المهاجرين،

– إنجاز تقرير وطني عن وضع السياسة الثقافية بالمغرب ،

– وضع ميثاق وطني للثقافة.

قطاع الرياضة

تمثل الرياضة في بلد مثل المغرب رهانا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا كبيرا لكنه متجاهل للأسف إما بكيفية واعية أوغير واعية.

فعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي تعتبر الرياضة وسيلة لتأطير الشباب وانفتاحهم واندماجهم الاجتماعي،إنها أيضا عامل حشد للمجتمع يتجاوز التمايزات التقليدية وقد لاحظنا كيف يمكن للإخفاقات المتوالية في مختلف الرياضات أن تؤثر بكيفية سلبية في معنويات المجتمع ،في حين تساهم

الرياضة في تعزيز الهوية الثقافية للبلد، فالتاريخ الرياضي والنتائج الباهرة جزء مكمل لتراثه.

ولئن كان هذا الدور الثقافي والاجتماعي ثابتا ومعترفا به للرياضة منذ تاريخ طويل فإنه أصبح اليوم أمرا أساسيا بالنظر إلى التطور الحالي للبيئة الاجتماعية والثقافية لشبيبتنا، فاحتياجات التأطير أصبحت أكبر والرغبة في التفتح أقوى والاندماج الاجتماعي أصبح أمرا رئيسيا.

وفضلا عن ذلك، فقد أصبحت الرياضة موجها كامنا للتنمية الاقتصادية،ذلك أن طابعها الاحترافي يستطيع تحفيز النمو المرتبط بنشاطها،وإحداث مهن جديدة وبالتالي مناصب جديدة للشغل وتستطيع الرياضة أن تؤثر إيجابيا في تنمية القطاعات المتاخمة ،مثل السياحة بإغناء العرض السياحي عبر الصدى الإعلامي المتزايد للرياضة رفيعة المستوى.

وأصبحت الرياضة كذلك وسيلة لا تضاهى للإنعاش بالنسبة لبلد ما ولا سيما بمناسبة الملتقيات الرياضية الكبرى التي تحظى بإقبال متزايد مثل كاس العالم لكرة القدم والألعاب الأولمبية.

وفي مقابل هذه الرهانات الكبيرة تتوفر للرياضة المغربية مؤهلات كبيرة للنجاح تشكل مصادر كامنة لإمكانيات تنافسية كبيرة مقارنة بأمم أخرى.

فهناك شغف وولع جميع المغاربة بالرياضة رجالا ونساء كيفما كانت أصولهم وطبقاتهم ومن جميع الآفاق هذا الشغف يشكل مصدر تحفيز ثمين بالنسبة لرياضيينا.

أما المؤهل الأكبر المتوفر للرياضة المغربية فيكمن في الموهبة والقدرة الخالصة لرياضيينا وعدائينا وهذا في أكثر الرياضات شعبية في العالم التي تخلق أقوى نسب المشاهدة.

إن الخاصية الديموغرافية لبلدنا والمتميزة بوجود نسبة عالية للشباب تتجدد باستمرار تشكل أيضا ثروة حقيقية ستعطي دائما شهادة ميلاد أبطال كبار.

بالإضافة إلى أن التنوع الجغرافي والمناخي للمغرب يشكل أرضية صالحة لمزاولة بعض التخصصات الرياضية التي تثير اهتمام متزايدا على الصعيد الدولي،الرياضيات البحرية،التزحلق الرياضيات الجبلية.

وبالنظر للرهانات المعقودة على الرياضة وبالرغم من المؤهلات البشرية والديمغرافي والجغرافية والمناخية التي يزخر بها المغرب وبغض النظر عن بعض الاستثناءات التي حقق فيها المغرب نتائج مرضية فإن وضعية القطاع تسير طيلة العشرين سنة الأخيرة من سيء إلى أسوأ سواء على مستوى النتائج أم مستوى تأهيل القطاع أو في مجال التجهيزات والبنى التحتية ،فقد تراجع إشعاع المغرب الرياضي منذ إنجاز لوس أنجلس(1984) وكأس العالم لسنة (1986) أما ما تلى ذلك كان مجرد استثناءات لعب فيها الحظ دورا رئيسا.

فقد فشل المغرب في السباق نحو تنظيم كاس العالم لكرة القدم ثلاث مرات وكانت آخر مرة يستضيف فيها المغرب ملتقى رياضيا دوليا هي سنة 1988 (كاس إفريقيا للأمم) و1989 (الألعاب الفرنكفونية) وفشل المغرب في بلوغ كاس العالم أكثر من مرة ونزل الوضع إلى أسفل الدرك بالإقصاء المزدوج من كأس إفريقيا والعالم لهذه السنة.

أما التجهيزات الرياضية والملاعب ومشاكل التسيير فحدث ولا حرج، وكل ما نخشاه هو أن يصل المغرب في يوم من الأيام إلى رياضة بدون جمهور بفعل الانتكاسات المتتالية وهذا أمر خطير.

ولتجاوز هذه الوضعية وتدارك الأمر قبل فوات الأوان نقترح:

1- تنمية الروح الوطنية والنفس القتالي لدى شبابنا بصفة عامة ورياضيينا بصفة خاصة؛

2- محاربة الريع الرياضي؛

3- الاهتمام بالطاقات المحلية ونبذ الاعتماد المناسباتي على الطاقات المستوردة؛

4- مغربة الرياضة ودمقرطتها تدبيرا وتأطيرا؛

5- ملائمة الإطار المؤسساتي والتشريعي والتنظيمي للقطاع؛

6- تحديث هياكل التأطير؛

7- تنمية التجهيزات التحتية وتجديدها؛

8- وضع سياسة مستديمة للتكوين؛

9- تنمية رياضة الهواة؛

10- الرفع من وسائل تمويل القطاع وخصوصا عبر تنويع مصادر تمويل الصندوق الوطني لتنمية الرياضة ومساهمة جيدة للقطاع الخاص.

وفي الخلاصة يتعين استحضار أن تنمية الرياضة لن تنجح بدون مقاربة جديدة لتدبير الرياضة لأنها لم تعد فقط مجرد تسلية أو ملهاة بل أصبحت مقاولة حقيقية تتطلب روح المبادرة والتدبير المهني فهنا يكمن التغيير الحقيقي ويأخذ الإصلاح كامل مغزاه.

قطاع الاتصال

في بداية هذه المساهمة لابد أن ننوه بالمجهود الجبار والاستثنائي الذي قام به السيد وزير الاتصال في هذه الظرفية العصيبة التي مرت بها بلادنا طيلة الأسابيع الماضية و المتمثلة في المناورات و الدسائس التي حيكت في الظلام ضد المصالح العليا للبلد، والتكالب المتعدد الأطراف هذا ،ساهمت فيه قناة الجزيرة، النظام الجزائري، الإعلام الإسباني و بعض الأوساط الفاشيستية ذات النزوعات الاستعمارية في أوروبا وخاصة بإسبانيا و للأسف الشديد بعض عديمي الضمير و ناقصي الحس الوطني من أبناء جلدتنا والذين استهوتهم لعبة جلد الذات دون وعي بخطورة ذلك على تماسك الجبهة الداخلية.

لقد أبلى السيد الوزير البلاء الحسن في مواجهة هذا التحالف المخزي كيف لا و أنتم الرجل الوطني التقدمي الغيور سليل المدرسة الوطنية الرائدة مدرسة الوطنين الرواد أمثال علي يعتة و عبد الكريم بنعبد الله و عزيز بلال و عبد الله العياشي و آخرين لا يسع المجال لذكرهم.

بعد هذه التوطئة التي كان لابد منها، سيما و نحن لازلنا نعيش على إيقاع الأصداء الايجابية التي خلفتها المسيرة الشعبية بالدار البيضاء، هذا الحدث الوطني الخالد الذي كتبه الشعب المغربي بمداد العزة و الكرامة و الأنفة و الاستعداد الكامل لاسترخاص الغالي و النفيس في سبيل الدفاع عن المقدسات الوطنية،نمر لإبداء بعض الملاحظات حول القطاع الذي تشرفون على تسييره.

إننا نسجل في فريق التحالف الاشتراكي بتقدير كبير ما تحقق فيه من مكاسب لا يستهان بها كما نقدر مجهوداتكم المستمرة لتطويره بمختلف مكوناته، وبالقدر نفسه نعي تمام الوعي مطالب المجتمع ورغبته في إعلام و طني قوي و مؤثر القضايا التي يطرحها الانفتاح الإعلامي، سواء العمومي أو الخصوصي.

إن موقفنا بهذا الصدد ينطلق من رؤية متوازنة ، فبقدر ما نقدر جهود وزارة الاتصال، مع معرفة بحدود تدخلها، خاصة في مجال الإعلام المكتوب، بقدر ما نرغب في مزيد من الحرية المسؤولة طبعا، و المحترمة للقانون و لحقوق الآخرين...

لابد أن نسجل التطور الهام الذي عرفه إعلامنا الوطني في السنوات الأخيرة، نتيجة الجهد الذي بدلته وزارة الاتصال على مستوى التنظيم و التوجيه، و إقرار التعددية سواء في المجال العمومي او الخصوصي، هذه مكاسب كبرى لا نستهين بها، و يكفي المقارنة بين ما كان عليه الإعلام الوطني قبل عقد من الزمن و بين ما هو عليه اليوم لنلمس هذا التطور...

فقد أصبح عندنا تعدد في القنوات التلفزية، كما أصبحت عندنا قنوات إذاعية متعددة، وطنية و جهوية و محلية، تابعة للقطاع الخاص، وهي ظاهرة جديدة و تعبر عن الانفتاح الذي يعرفه قطاع الإعلام.. وترسخت التعددية في مجال الإعلام المكتوب، و ظاهرة الصحف المسماة مستقلة، و التي تعبر بحرية عن رأيها في كل ما يدور في المجتمع من آراء ومواقف و أحداث..

هذه إنجازات نقدرها...

ومن طبيعة الحال هذا التطور كان لابد أن يفرز ظواهر مرافقة وغير مرغوب فيها، لأننا ، في الواقع في مرحلة تدريب على التعددية و الحرية المسؤولة، و نعتقد أن ما تقترفه بعض الصحف من تجوزات يندرج في هذا الإطار، ونحن متأكدون أن الأمور ستنضج مع الممارسة . و علينا جميعا، وزارة و ممثلين للأمة، و صحفيين عبر هيئاتهم المسؤولة ، و قضاء، علينا جميعا إدراك طبيعة المرحلة، و العمل على الخروج منها بأقل الخسارات في أفق مرحلة النضج، مما يتطلب تجاوز ردود الفعل و التشنج من كل الأطراف..

في المجال السمعي البصري، نسجل أن الدولة قامت بمجهود كبير، على المستوى الكمي على الأقل، حيث أصبحت عندنا قنوات تلفزية متعددة ، لكن لابد أن نقول لكم ،السيد الوزير، أنه مازال هناك مجهود ينبغي أن يبذل على مستوى المضمون و الكيف...

نحن ندرك محدودية صلاحيات الوزارة في هذا المجال ، لكنها تملك دور التوجيه على الأقل.. فنحن بحاجة إلى الجودة لتكون قنواتنا التلفزية قادرة على المنافسة، خصوصا مع هذا الكم الهائل للخيارات المطروحة أمام المشاهد المغربي.. و لكسب المشاهد لا بد من جهد على مستوى الجودة، والارتباط بالواقع وحاجيات المشاهد المغربي..ومجهود التوجيه يمكن أن ينصب كذلك على مزيد من العمل لترسيخ قيم المواطنة والتسامح والتضامن والروح الوطنية، ليس عن طريق الإشهار التحسيسي فهذا الأسلوب غير كاف في الغالب، بل من خلال مضامين مختلف أشكال الإنتاج التلفزي، من أفلام ومسلسلات وبرامج وغيرها..

وفي هذا الإطار، نسجل بتقدير كبير و فاء الوزارة بالالتزام الذي قطعته السنة الماضية والذي بموجبه خرجت القناة التلفزية الأمازيغية إلى الوجود، وفي نفس الوقت نشدد على ضرورة توفير كل الشروط لنجاح واستمرار هذه القناة، حتى لا تكون مثل بعض التجارب الأخرى التي لم تحقق المطلوب منها.

ونثير الانتباه هنا إلى ضرورة حل المشكل اللغوي بشكل سليم ، فتعدد اللغات الأمازيغية واقع لا ينبغي تجاهله...

هناك لغات أمازيغية متعددة، وينبغي أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار، حتى لا تطغى لغة جهة على جهة أخرى، ونجد أنفسنا أمام فشل حقيقي في التواصل مع جهات وفئات واسعة من مواطنينا،وتفقد القناة بالتالي معنى وجودها وجدواها ،وهو أولا وأخيرا :التواصل..

ونعتقد أن حل هذه المشكلة يكمن في المساواة بين المجموعات اللغوية الأمازيغية المتعددة و التي لا ينبغي أن تبقى محصورة في ثلاث مجموعات فقط، والتفكير، بجد، في التلفزات الجهوية التي يمكن أن تحل المشكل بشكل كامل...

بالنسبة للإعلام الإذاعي، نسجل بالطبع تحرير هذا المجال، لكن لابد من الحرص على نجاح هذه التجربة التي ما زالت في طور التجريب، هذه التجربة والنجاح فيها هو ما سيفسح المجال لإنشاء تلفزات خصوصية ستغني دون شك مشهدنا الإعلامي السمعي البصري ، ودور الوزارة في هذا المجال ينحصر في التوجيه والحوار، ومحاولة منع الانزلاقات حتى لا نصبح في وضع مشابه لوضعية الصحافة المكتوبة.

في مجال الإعلام المكتوب نسجل ما تقوم به الوزارة لهيكلة هذا القطاع، من خلال العمل التنظيمي ومن خلال الدعم المالي الهام المقدم للمقاولات الصحفية لإعادة هيكلة نفسها وفق معايير عصرية في التدبير المالي وتدبير الموارد البشرية.

نحن نعلم أن لا سلطة للوزارة مباشرة على هذا القطاع وعلى القضاء، لكن لا بد أن نسجل التراجع الملحوظ في وتيرة محاكمات الصحافة خاصة

التي تكون مؤسسات الدولة احد أطرافها، والمثال الذي أعطاه السيد الوزير بلجوئه إلى أسلوب الند بالند في رده على ترهات إحدى المجلات لعمري هو إعمال لفضيلة الحوار ومثال يجب الاحتذاء به من طرف المسؤولين حتى تكون مقارعة الحجة بالحجة هي الفيصل، إن تسجيلنا لهذا الموقف لا يعني دفاعنا على التجاوزات التي يقوم بها بعض الصحفيين، سواء في حق أشخاص عموميين أو ذاتيين. فمن حق أي مواطن تعرض للمس بكرامته من طرف صحفي أن يلجأ إلى القضاء لإنصافه،وهذا جاري به العمل في كل الدول الديمقراطية.

لا بد من عمل توجيهي وتأطيري، ليقتنع جميع الصحفيين أن الحرية لا تعني الفوضى، ولا تعني حق المس بكرامة الآخرين بدون حساب.. ونعتقد أن الجسم الصحفي أصبح يدرك خطورة ما يقوم به بعض المنتمين إليه، وينبغي استغلال هذا الإدراك لإعادة النظر في الهياكل التي تؤطر هذا القطاع ، وهو تأطير لا بد أن يستحضر ،بقوة،أخلاقيات المهنة ، ويحل مشكلة الحرية والمسؤولية التي ما زلنا نعالجها باحتشام أحيانا وبقسوة أحيانا أخرى. لا بد من حلول أخرى،ولا بد من إخراج تعديل قانون الصحافة إلى الوجود في اقرب الآجال ، وتشكيل مجلس وطني للصحافة ،للعمل ما أمكن لتأطير أفضل للممارسة الصحفية وحل القضايا المطروحة داخل هذا الإطار ، وهو ما نعتقد أن التأسيس له بدأ بتدشين الحوار الوطني حول الإعلام الذي يرعاه مجلسنا الموقر، الذي يجب أن ينبثق منه ميثاق وطني تلتزم جميع الأطراف باحترامه.

تلك بعض القضايا التي أردنا التعبير عنها في هذه المناقشة، مع دعم تام لمجهودات الوزارة، واستعدادنا للتعاون معها لتطوير هذا القطاع الهام.

<u>قطاع التنمية الاجتماعية و الأسرة و والتضامن</u>

قبل مناقشة المحاور الكبرى لعمل وزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التضامن، لا بد أن نهنئ السيدة الوزيرة على العمل الجيد الذي تقوم به في هذا القطاع، وعن حضورها الميداني المستمر، و سياسة القرب الفعلي من الفئات التي يشملها عمل الوزارة. هذا العمل الجاد جعل بلادنا تحسن ترتيبها، بالملموس، في سلم الترتيب العالمي في مجال التنمية البشرية، الذي ينجزه برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية (PNUD)، حيث انتقل هذا الترتيب من الرتبة 127 إلى الرتبة 114 خلال الفترة التي تغطي تسييركم لقطاع التنمية الاجتماعية ، وهذا يحسب لكم، السيدة الوزيرة و للحكومة التي أنتم عضو فيها، رغم أن لنا تحفظات، مثلكم، بخصوص المؤشرات المعتمدة في هذا التصنيف، و التي لا تنصف بلادنا كما تقارير دولية أخرى مشابهة..

ونحن نعتقد أن العمل الذي تقوم به الوزيرة على عدة واجهات، بتناسق و تكامل مع قطاعات حكومية أخرى، و مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قد ساهم بقوة، في تحسين صورة بلادنا على المستوى الخارجي، و بالطبع المساهمة في التنمية الاجتماعية و تحسين ظروف عيش مواطنينا.

لابد أيضا أن ننوه بالسيدة الوزيرة، لأنها تعمل على التأسيس الفعلي لهذه الوزارة الهامة والكبيرة، بعد أن كانت قطاعا حكوميا مهمشا، رغم أن عمله يهم أغلبية المغاربة.

جهد التأسيس يتجلى في الحضور القوي للوزارة على المستوى السياسي الوطني ، و على المستوى الإعلامي، لكن المهم على مستوى القرب من المواطنين، ومن خلال البرامج و المشاريع المعتمدة، و من خلال التعامل اليومي مع آلاف جمعيات محاربة الفقر و الهشاشة، جمعيات المعاقين بمختلف أصنافهم ، جمعيات الاهتمام بالطفولة ، جمعيات نسائية. جمعيات الاهتمام بالمسنين.... هذه الجمعيات التي أصبحت تتلقى دعما هاما، ماليا و تقنيا ، يمكنها من تلبية بعض الحاجيات الملحة لمنخرطيها.. وهذا أسلوب فعال في سياسة القرب و الشراكة التي تنهجونها، لكن لابد أن نؤكد على ضرورة مراقبة الأموال التي تصرف لهذه الجمعيات لتذهب للأهداف المحددة لها، خاصة و نحن نعلم أن هناك من يؤسس جمعيات فقط للحصول على الأموال.. مراقبة نريدها أن تكون، ليس فقط إدارية، أي عبر التقارير و الوثائق، بل كذلك مراقبة ميدانية، للتأكيد من سلامة صرف الأموال.. نحن ندرك ، الصعوبات التي تواجه الوزارة بهذا الخصوص ، بسبب غياب مندوبيات جهوية يمكن لها أن تقوم بهذا العمل في عين المكان.. و هنا يتجلى المؤشر الآخر للعمل التأسيسي لهذه الوزارة ، وهو الجهد الذي نتابعه، لهيكلة إدارية جديدة للوزارة، و السعي نحو التوفر على مندوبيات جهوية على الأقل ، وهو أمر ملح نظرا لارتباطها المباشر مع المواطنين، و ضرورة التواجد بجانبهم. كما ان الجهد التأسيسي يتجلى كذلك في استقطاب طاقات و كفاءات لها قدرة على التسيير و التدبير، مما يساعد على الرفع من المردودية و تحقيق الأهداف المتوخاة..

و من العناصر البارزة التي جعلت من وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة و التضامن ، وزارة فاعلة و حاضرة بقوة في الحياة الوطنية، ما قامت وتقوم به ، السيدة الوزيرة ، من عمل كبير لصالح النساء ومن أجل المساواة بين الجنسين..

نحن نقدر قيمة هذا العمل، في إطار المشروع الإصلاحي الذي تتوخاه وكل القوى الديمقراطية و الحداثية ببلادنا، ويقوده و يعمل من أجله قائد البلاد جلالة الملك محمد السادس، و الكل يدرك مكانة تحرير المرأة و مساواتها مع الرجل في مشروع الحداثة . مساهمة الوزارة قوية في هذا المجال، ويكفي أن نستحضر الانجاز الكبير الذي تحقق، بفضل عملها، وجرأتها و إلحاحها، ويتعلق الأمر بالتحسن الكبير و الملموس لمشاركة النساء في الهيئات المنتخبة المحلية، و التي وصلت إلى أزيد من 12% ، بعد أن كانت نسبة مخجلة في بلد يحمل شعار الحداثة، و كذلك التزايد الملحوظ لمشاركة النساء في الحياة العامة...

إن ما ينجز من عمل دؤوب لتحسين تمثيلية النساء في الهيئات المنتخبة و طنيا، وهو عمل نتابعه باهتمام ودعم، و ما تقوم به السيدة

الوزيرة، من إسهام فعال في بناء المجتمع الحداثي، جعلها تحظى بتنويه ودعم كل الجمعيات النسائية الديمقراطية و الحداثية،و مساندة كل الديمقراطيين الفعليين، وكل قوى الحداثة ببلادنا.. وهذا أمر طبيعي بالنسبة لمناضلة سياسية تقدمية و ديمقراطية، لم تغير قناعاتها بتغير موقعها، بل استعملت هذا الموقع للدفاع ، بشكل أكثر مردودية، عن هذه القناعات، و العمل على تحقيقها على أرض الواقع..

وهناك جهد آخر ، في إطار المساهمة في بناء مجتمع الحداثة و الديمقراطية و المساواة، و هو المتعلق بالاهتمام المتزايد بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، هذه الفئة التي ضلت مهمشة لعقود، أصبحت قضايا اليوم في الواجهة كقضية إنسانية و حقوقية ، من خلال ما لمسناه من اهتمام، تجلى في تخصيص نسبة من المناصب المالية في الوظيفة العمومية لهذه الفئة،و الذي تحقق ربما لأول مرة ، و توسيع الرقعة الجغرافية لمؤسسات و فضاءات ذوي الاحتياجات الخاصة. و نحن نعتبر أن الاهتمام بحقوق هذه الفئة هو من مظاهر الحداثة و الديمقراطية ومجتمع التنمية و التضامن. كما يتجلى الاهتمام كذلك في بلورة قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، ونطلب من الوزارة الضغط أكثر لإخراجه إلى حيز الوجود في أقرب الآجال...

يصعب علينا سرد كل المنجزات المحققة أو الموجودة في طور التحقيق، ومجمل اهتمامات و عمل وزارة التنمية الاجتماعية الأسرة و التضامن، التي تشمل أغلب فئات الشعب المغربي، و نلمس انشغالا حقيقيا بقضاياها، سواء قضايا النساء، أو الطفولة، أو المسنين ، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المتضررين من وضعية الفقر والهشاشة، ولكل هذه الفئات برامج و استراتيجيات و عمل ميداني. ولابد أن نكرر أن ما خصص لهذا القطاع الهام و الحيوي في الميزانية العامة للدولة جد ضئيل، بالمقارنة مع شساعة و تعدد البرامج، و ارتباط أغلب فئات الشعب المغربي بهذه الوزارة. و بالطبع فهذه ليست مسؤولية الوزارة، هي تتحكم في توزيع الميزانية، و نحن نتفهم ذلك ، و أملنا أن يتم تقدير أهمية المشاريع و البرامج التي تطمح الوزارة إلى إنجازها مستقبلا، ويتم الرفع من المخصصات المالية لهذا القطاع، للمساهمة، بشكل أكبر و أفضل و أقوى، في التنمية الاجتماعية و ضمان التماسك الاجتماعي ، كأساس لتقدم مجتمعنا و بلدنا.

وشكرا.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

يشرفني أن أقدم باسم فريق التحالف الاشتراكي هذه المساهمة للإدلاء برأينا في الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2011 ولعرض وجهة نظر فريقنا في سياسة هذا القطاع الحكومي الهام، متوخين التقييم السليم لعمله المبني على الموضوعية، من خلال توضيح مكامن القوة ومكامن الخلل.

إنها ليست مناسبة لمناقشة الأرقام بقدر ما هي فرصة سانحة لطرح المشاكل وتدارسها وإبداء الرأي فيها، وفرصة لممارسة الدور الرقابي للبرلمان.

فالمجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية لبناء الديمقراطية وتعزيز دولة الحق والقانون، قائمة ولا يمكن إلغاؤها بمجرد توجيه ملاحظات.

وسنحاول من خلال مناقشتنا هذه، التطرق لبعض النقط التي نراها مهمة في فريق التحالف الاشتراكي.

قضية وحدتنا الترابية:

إن قضية وحدتنا الترابية تظل على رأس الأولويات الوطنية، وتعتبر من الثوابت الأساسية التي تحظى بإجماع وطني.

ونحن في فريق التحالف الاشتراكي، نعبر عن تقديرنا العميق للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، على تفانيهم وشجاعتهم وروح التضحية التي أبانوا عنها في الدفاع عن وحدتنا الترابية، داعين العلي القدير أن يتغمد برحمته الواسعة أرواح شهدائنا الأبرار الذين وهبوا حياتهم فداء للوطن، خاصة خلال الأحداث المأساوية التي عرفتها مدينة العيون مؤخرا.

فقضية الصحراء المغربية، تظل قضية وطنية مركزية يجب مواصلة إدراجها في مقدمة أولويات البلاد والشعب، وتعبئة كل القوى الحية والإمكانيات اللازمة من أجل نصرتها خاصة في هذا الظرف الدقيق والحاسم التي تتكثف فيه مناورات خصوم وحدتنا الترابية، بعد أن تقدم المغرب باقتراح تسوية سلمية، عقلانية، ونهائية لهذه القضية، عبر مقترح الحكم الذاتي الموسع في إطار السيادة المغربية، والذي لقي ترحيبا من طرف كبريات الدول باعتبار المقترح مبادرة جدية وذات مصداقية تمكن من الوصول إلى حل لا غالب فيه ولا مغلوب، حل يضع حدا للنزاع المفتعل ويجنب المنطقة المغاربية مخاطر الاضطرابات وزعزعة الاستقرار وضمان الأمن للجميع، ووضع حد لمعاناة مواطنين محتجزين من قبل البولساريو في مخيم تندوف وتفادي ما يمكن ان ينجم عن استمرار هذا النزاع من انعكاسات خطيرة على مجموع المنطقة التي أصبحت تتأثر في الساحل الصحراوي بهجومات تشنها حركات متطرفة، كما أصبحت مهددة في استقرارها بتحرك عصابات تتجر في الأسلحة والمخدرات والهجرة السرية.

فعوض الانخراط في دينامية المبادرة التي تقدم بها المغرب، والتي تعبر عن إرادة للسير نحو حل سياسي قابل للتطبيق، فإن خصوم وحدتنا الترابية يصرون على التمسك بمواقف متجاوزة وغير واقعية، ويحاولون استغلال حالات مزعومة لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية الغربية للمغرب من اجل عرقلة المفاوضات والحيلولة دون إمكانية التوصل إلى حل سياسي على أساس مبادرة الحكم الذاتي الذي يظل الحل الأمثل لهذا النزاع المفتعل.

إننا في فريق التحالف الاشتراكي، نستنكر بشدة تصرفات بعض الانفصاليين، وندعو جميع الفعاليات الوطنية، خاصة الدبلوماسية البرلمانية،

إلى جانب الدبلوماسية الرسمية، والحزبية والجمعوية والشعبية كذلك، داخل المغرب وخارجه للدفاع عن وحدة المغرب الترابية وسيادته على أقاليمه الجنوبية المسترجعة.

فلابد في هذا الإطار من اعتماد مقاربة اندماجية، بدعم الأحزاب وهيئات المجتمع المدني للاضطلاع بمهمة أساسية مُعتمدة على المواطنة والحس الوطني والدفاع عن الوحدة الترابية في القواعد الدنيا للمجتمع، انطلاقا من المدرسة والأندية وكل مرافق الحياة الجماعية، إضافة إلى تعبئة كل الهيئات المحلية والوطنية لتندمج في فضاء أوسع في المجتمع الدولي لإعطاء إشعاع للقضية الوطنية، وفلسفة وأسس الحكم الذاتي بموازاة مع المشروع الوطني لبناء الديمقراطية المحلية على أسس الحكامة الترابية والإدارية والسياسية، تعتمد إطار الجهوية الموسعة وإعطاء اللامركزية مدلولها الجديد في علاقة الدولة بالجماعات المحلية.

ونحن في فريق التحالف الاشتراكي نجدد تعبئتنا الكاملة مع جميع القوى السياسية، وراء جلالة الملك الذي ما فتئ يؤكد في كل مناسبة على الصرامة والحزم في التعامل مع خيانة الوطن ووضع جميع مكونات المجتمع السياسية والنقابية والجمعوية والإعلامية أمام مسؤولياتها الكاملة في تحقيق ذلك من خلال تأطير حقيقي ومسؤول للمواطنين.

الجهوية الموسعة:

إن الجهوية الفاعلة هي نتاج مقاربة اللامركزية واللاتمركز وإطار لتغذيتها، طالما أن سياسة القرب يكون منبعها ومؤداها الاقتراب من المواطن ومن همومه وحاجياته، حتى تُتخذ القرارات التدبيرية في نطاق وحدة الدولة وسيادتها الوطنية في ضوء معرفة دقيقة وواقعية للقضايا والملفات.

فالإصلاحات التي عرفها نظامنا اللامركزي سواء من خلال الميثاق الجماعي، او التعديلات التي عززت وقوت من تفعيله، أعطت الفرصة لتصور نظامنا الجماعي المحلي بما يتطلب ذلك من تعزيز لقدرات ومقومات البنيات المحلية والترابية من خلال المجهودات التي تبذلها الدولة ماديا وإداريا وتكوينيا عبر الإدارة العامة للجماعات المحلية.

إن من شان هذه المستجدات تعزيز الإرادة السياسية وتقوية الوحدة الترابية وإعطاء المشروع التنموي الحداثي أفقا واعدا قويا، ويبقى تحفيز كل المواطنين للانخراط في هذا المشروع الخلاق النموذجي الذي عزم المغرب على رفع رهاناته بكل قوة، وذلك من خلال المزيد من الإصلاحات في نظام العلاقات بين الإدارة الترابية والهيئات المنتخبة التي لها صلاحية التدبير المحلي، وإصلاحات تمكن السلطة الترابية من الاندماج أكثر في فلسفة المفهوم الجديد للسلطة وبناء علاقات جديدة بينها وبين المنتخبين والساكنة، تُنتج روابط الثقة والتكامل والانخراط في المشروع الوطني التنموي بعيدا عن كل المعوقات والمؤثرات السلبية.

وإننا إذ نسجل انطلاق هذا المشروع ، بانخراطنا فيه منذ مدة ومشاركتنا في مراحل إعداده بحضور كل اللقاءات التشاورية والتكوينية، يجعلنا اليوم نثق بان مشروع البناء اللامركزي والجهوي انطلق في الطريق الصحيح، وهذا ما يجعلنا نحس بضرورة الربط بين طموحات الإصلاحات الكبرى في مجال الحكامة وانخراط الحكومة والهيئات المنتخبة في هذه الإصلاحات وإنتاج نخب جهوية كفأة، وضرورة دعم هذه الإصلاحات بإصلاح دستوري ملائم يقوي هذا النظام ويجعله أكثر فعالية وأكثر مسؤولية.

إن الجهوية المتقدمة كأسلوب جديد، يتعين أن يستفيد منه كل جهات المملكة، وتشكل مسألة الجهوية مدخلا أساسيا لتدبير إداري ومجالي عقلاني ومنفتح على المستقبل وقادر على تجاوز النظام الإداري التقليدي من خلال التفعيل الحقيقي للسياسة اللامركزية واللاتركيز، وتعديل ملاءمة المنظومة القانونية المؤطرة لتدبير الشأن الجهوي والمحلي، وذلك يقتضي خلق مناخ سياسي جديد وإعطاء نفس جديد للديمقراطية التشاركية من خلال إفراز ديمقراطي لكفاءات حقيقة تتحمل مسؤولية تدبير الشأن الجهوي، كما أن نظام الجهوية يجب أن يتأسس على تقطيع إداري جديد يؤسس لجهات تتوفر على مقومات اقتصادية ذاتية، وعلى عناصر الانسجام والتكامل والتوازن.

الانتخابات:

لقد أظهر المناخ العام الذي مر فيه المسلسل الانتخابي لسنة 2009 وما قبله، مسألة تدبير تشكيل الحكومة الحالية بشكل يبخس من دور ومكانة الأحزاب السياسية.

إن بلادنا تعيش حياة سياسية غير سليمة، حيث لم تكن الانتخابات معركة سياسية يسودها التنافس الشريف والمتكافئ وتتنافس فيها الأفكار والبرامج من اجل تعويد المجتمع على الممارسة الديمقراطية السليمة وإفراز أغلبيات منسجمة لتدبير الشأن العام محليا ووطنيا، في ظل وجود معارضة قوية وبناءة ، بل أصبحت على وجه العموم ، سوقا لشراء الأصوات وبورصة للمضاربة من اجل النفوذ المصلحي، مما رسخ للمواطنين والملاحظين ارتساما سمته الأساسية عودة الفساد والمفسدين بقوة وهيمنتهم على المسار الانتخابي.كما تميز هذا المسلسل، إلى جانب طغيان ظاهرة استعمال المال، بل واستفحال ظاهرة الترحال ضدا على روح مقتضيات قانون الأحزاب، ببروز تحالفات غير طبيعية ولا منسجمة وإفراز مشهد حزبي مشوه.

إن المشاركة الضعيفة في العمليات الانتخابية، والعزوف المقلق لفئات اجتماعية واسعة عن الشأن السياسي، وبشكل عام ضعف الالتزام السياسي لدى المواطنات والمواطنين وعدم تجذر الثقافة الديمقراطية في المجتمع، كلها مؤشرات دالة على وجود أزمة في العمل السياسي، تجلت في عودة قوية للسلوكات المستهترة بالمصلحة العامة، بعدما كانت هذه الأمراض المجتمعية قد عرفت تراجعا نسبيا بفعل انطلاق عملية التناوب التوافقي والشروع في تخليق الحياة العامة.

ومما يعمق خطورة هذا المنحى، ضعف الثقافة الديمقراطية والالتزام السياسي الذي يجد جذوره في المستوى العام لمجتمعنا، الذي عانى طيلة عقود من التهميش السياسي والإقصاء الاجتماعي والثقافي، مما أدى إلى أزمة ثقة بين المواطنين والمؤسسات المنتخبة فضلا عن استمرار انتشار الجهل والأمية.

إننا مطالبون اليوم بالوقوف بقوة في وجه هذا المنحى الخطير ليسترجع العمل السياسي مصداقيته.

إن صيانة مكتسبات شعبنا ومحاربة هيمنة مفسدي الانتخابات تستوجبان قراءة عميقة لحالة البلاد ومراجعة حقيقة لأوضاع الفاعلين السياسيين.

ولأجل تخليق حقيقي للعمل السياسي فإننا ننادي بتوافق جديد وإلى جيل جديد من الإصلاحات في إطار التعاقد السياسي الجديد، بدلالاته السوسيولوجية وأبعاده الحضارية ، وهو السياق الذي يؤسس لمرحلة تاريخية أرقى وأكثر تطورا على درب بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي، ينخرط فيه كل الفاعلين السياسيين في الحياة السياسية قصد تدعيم الاستقرار وتوطيد دعائم ديمقراطية ناضجة تقوم على دولة الحق والمؤسسات، تكرس حقوق الإنسان وتصونها وتوفر ظروف العيش الكريم لكل المغاربة.

ولامناص كذلك من أن نطالب بمراجعة ما يسمى "برزنامة الانتخابات" وإعادة النظر في طريقة وأنماط سير هذه الانتخابات، وأن نحدو حدو تجارب بعض الدول، حيث تجري كل أنواع الانتخابات خلال سنة واحدة بل وأحيانا في يوم واحد.

ويقتضي الإصلاح السياسي كذلك إرساء قواعد نظام تمثيلي أكثر مصداقية ونجاعة، ومراجعة الأنظمة الانتخابية لتكون أكثر ضمانا للتعددية ولتمثيلية حقيقة للقوى الفاعلة ولولوج الكفاءات الفعلية للبلاد للمؤسسات التمثيلية محليا ووطنيا، وأكثر قدرة على تخليق العمليات الانتخابية وتطهيرها من كل الشوائب التي تشوبها.

ولجعل المجالس المنتخبة الوطنية (مجلس النواب ومجلس المستشارين) أكثر نجاعة ومتانة، نقترح اختيار نمط اقتراع يسمح بالمزج بين النخب المحلية والوطنية، ويمنح مصداقية أكبر للمؤسسات المنتخبة الوطنية والمركزية، وهذا يستلزم مراجعة دستورية، كما يفرض تفعيل سياسة لامركزية جريئة وحكامة رفيعة.

الحريات العامة:

تعتبر الحريات العامة الفردية والجماعية أحد الركائز الأساسية للمجتمع الديمقراطي الذي ينشد التنمية والحداثة، باعتبار أن الحرية والإبداع والخلق هو منبع التطور المستدام والخلاق، بجانب ما تنتجه من ضوابط المسؤولية والالتزام بقضايا الوطن والمجتمع.

ومن هذا المنطلق ما فتئ صاحب الجلالة من خلال خطبه وندواته يحث على حماية الحريات والدفاع عنها في ظل القانون احتراما لمبادئ الدستور وتشجيعا للمبادرة ونشر ثقافة الحوار، وهذا ما دعا الحكومة منذ سنوات لتبادر إلى الخوض في إصلاحات كل القوانين الأساسية للحريات، من قانون الصحافة والأحزاب والقوانين الانتخابية والقوانين التي تنظم تأسيس الجمعيات وتنظيم التظاهر والتجمهر وكل أنواع التعابير المرتبطة بالحرية، مما أدى إلى خلق دينامية وتفاعلات تذكي هذا الجانب خصوصا بعد توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، فأصبح المغرب يلفت الإنتباه في هذا المجال الذي يعرف اتساع حرية التعبير والرأي من خلال الصحافة المسموعة والمرئية والمكتوبة ومن خلال اتساع النسيج الجمعوي، ومن خلال تزايد تعابير الحوار والاحتجاج دون أن يكون ذلك سببا في عرقلة مسيرة النمو.

وفيما يتعلق بالحقل الإعلامي الذي عرف تقدما ملموسا خلال العقد الأخير، من خلال اتساع حرية التعبير الصحفي وتحرير قطاع الإعلام السمعي البصري من احتكار الدولة وهيكلة القطاع وإعطاء دفعة قوية لتأهيل المقاولات الصحفية وخاصة عبر الدعم الهام الذي تقدمه الدولة.

لكن هذا التقدم رافقته سلوكات ماسة بأخلاقيات المهنة والأخلاقيات بصفة عامة، وتوترات بين الدولة والجسم الصحفي وبين هذا الأخير والمجتمع ، مما يطرح بإلحاح ضرورة تأطير الممارسة الإعلامية والاتصالية على المستوى القانوني والذاتي، وهو ما يعني أن الممارسة الإعلامية المهنية تتأسس على مبدأ الحرية في إطار التحلي بالمسؤولية والالتزام بالأخلاقيات واحترام الحياة الخصوصية للأشخاص، مما يقتضي وضع مسألة إصلاح هذا القطاع الحيوي في إطار رؤية شمولية تدمج البعدين الوطني والجهوي ومجالات تكنولوجيا المعلومات والصحافة الإلكترونية، وتؤسس نظام إعلامي ديمقراطي شفاف ومسؤول، يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات.

كما يلاحظ قصور الإعلام العمومي في القيام بدوره البيداغوجي والتفسيري، ومحدودية تأثير الإعلام الحزبي، وهي عوامل ولدت فراغا جعل صنفا من الصحافة يتقمصون دور المعارضة والفاعلين السياسيين، وهذا الخلط في الأوراق والأدوار لن يفضي إلى نتيجة إيجابية، لذا بات من الملح إرجاع الأمور إلى نصابها بأن يضطلع كل طرف بمهامه كاملة غير منقوصة في ظل تواجد مرغوب ومطلوب لإعلام حر ومسؤول وإعلام ينتقد، لكنه يحترم الأخلاقيات بتفاعل مع مؤسسات الدولة والمجتمع.

كما أننا نرى أنه من الضروري إدماج وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة خاصة المتعلقة بتعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان.

العالم القروي:

نثمن مجهودات الحكومة للعناية بالعالم القروي، خاصة فيما يتعلق بفك العزلة وتسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني للطرق القروية والدعم المباشر للفئات المعوزة، لكن يبقى الأمر محدودا مقارنة مع الطموحات المنتظرة.

فقد آن الأوان أن ننتقل من ازدواجية مغرب الأرياف والمغرب الحضري إلى مغرب منسجم ومتكامل، تأخذ فيه البادية مكانها الطبيعي

والراقي، وجعل الوسط القروي وسطا مندمجا في محيطه الإقليمي والجهوي بالحرص على تسريع وتيرة نموه، وهو ما يتطلب تسريع وإنجاز التجهيزات والخدمات الأساسية من مسالك وطرق، ماء وكهرباء، وتجهيزها بالمرافق العمومية الأساسية من مدارس ومراكز صحية، البريد المواصلات ومحاربة الفقر وتنشيط العمال المدرة للدخل.

كما يتطلب الأمر كذلك تجهيزها بماء السقي الكافي، زيادة على مخططات تطهير السائل وجمع النفايات الصلبة.

إن بقاء باديتنا معزولة ومنغلقة على مشاكلها لن يؤدي إلا إلى المزيد من تراكم وتعقيد المشاكل المختلفة، كالهجرة وانتشار الفقر، لذلك أصبح إصلاح البادية مطلبا ضروريا ووضعه ضمن أولوية الأولويات لتسريع وتيرة تطويره، لا تكفي فيه عمليات المساعدة ومحاربة الفقر من موقع الإحسان، بل لابد من إدماجها في البنية الإنتاجية الوطنية بكل مقوماتها وبالخصوص في مجال التنمية الفلاحية والبيئة والتنمية المستدامة، وهو ما يتطلب إعطاء الاقتصاد الاجتماعي مفهوما آخر يعتمد على الإنتاج والتأهيل، لإدماج المواطن الذي يعيش في البادية بكل حقوقه الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ومتمتعا بكامل الحرية والقدرة على المشاركة، مستشعرا بأهمية وظائفه والافتخار بانتمائه إلى العالم القروي.

لامناص من وضع سياسة كبرى لتنمية العالم القروي، تصاحب تنمية القطاع الفلاحي من خلال مقاربة مندمجة تروم تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء والتربية والتعليم والصحة والارتقاء بالمرأة القروية.

هذه بعض الأفكار والملاحظات التي ارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي المساهمة بها في مثل هذه المناسبة، آملين أن تعزز المكتسبات وأن تبذل مجهودات من أجل تحقيق المزيد لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز.

والسلام.

مداخلات الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية لأعرض أمام حضراتكم وجهة نظر فريقنا فيما اعتبرناه أساسي في المرحلة الراهنة.

السيد الرئيس،

لقد عاشت بلادنا خلال الشهر الماضي أحداث تخريب وعنف بمدينة العيون ذهب ضحيته مواطنون أبرياء، وقد عبر فريقنا في حينه عن تنديده الشديد لما حدث من أعمال شغب واعتداء على الأملاك الخاصة والعامة، والإضرار بمؤسسات الدولة ومصالح المواطنين، وقتل وجرح عمد في حق رجال الأمن والدرك والقوات المساعدة، من طرف عصابات إجرامية.

لقد دخل خصوم وحدتنا الترابية على خط استثمار نذل وجبان لتلك الأحداث التي كانت في الأصل عبارة عن احتجاج سلمي عادي على مطالب اجتماعية، ليحولها دمى الانفصال إلى مجزرة ذهب ضحيتها رجال من القوات العمومية. هؤلاء المرتزقة الذين يشتغلون وفق أجندة معادية لمصالح المغرب يغيظهم أشد ما يكون الغيظ المغرب القوي بوجوده في أرضه، واختياره الديمقراطي وتعزيز بناء دولة المؤسسات وإرساء قواعد حرية الرأي والتعبير والحق في الاختلاف. إن الحاكمين بالجزائر لا يريدون للمغرب أن يظل عنصر استقرار بالمنطقة وحوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

وها نحن نقول بملء أفواهنا وأفئدتنا إننا مستمرون في بناء ديمقراطيتنا واقتصادنا مسلحين باليقظة والإيمان بعدالة قضيتنا، مجندين للدود عن حدودنا وعن مصالحنا المشروعة بكل الوسائل الممكنة. وندعو الحكومة لمواصلة جهودها لفضح المآسي التي يعيش فيها إخواننا في مخيمات العار بتندوف ورفع الحصار المضروب عليهم منذ سنوات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن المغرب الذي ضحى أبناؤه وبناته بالغالي والنفيس في سبيل وضع أقاليمنا الجنوبية في دينامية التنمية غير مستعد أن يهدي تضحياته لمن يطمسها ويمحقها، إننا غير مستعدين أن نهدي دم الشهداء وعرق الأجيال وتضحيات الملايين، وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في مراقبة الاختلالات التي تشكو منها الأقاليم الجنوبية، والقطع مع ثقافة الريع التي تتسبب من ضمن ما تتسبب فيه شيوع قيم الفردانية والزبونية والوصولية والاتكالية وشتى الأمراض الاجتماعية ناهيك عن بروز مطالب ابتزازية الهدف المبطن منها لي الذراع. لذلك وجب على الدولة أن تفرض هيبتها وسيادة الأمن والقانون في إطار القوانين والشرعية في صيغة واحدة من طنجة إلى الكويرة.

على الدولة تقع مسؤولية الاعتناء بكافة شرائح المجتمع ومن ضمنهم أبناء أقاليمنا الجنوبية عبر تنمية مستدامة تضمن العيش الكريم لجميع المواطنات والمواطنين.

إننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية نعتبر أن تحصين مكتسبات بلادنا وصون تضحيات الشعب المغربي من أجل وحدته الترابية، يقتضي بالضرورة تقوية جبهته الداخلية، حيث من شأن ذلك تعزيز تموقع المغرب في الساحة الدولية. وأنتم تعلمون أن تقوية الجبهة الداخلية لن يتجسد دون التزام إرادي وحازم بقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إن ما وقع يفرض علينا مقاربة واضحة لملف وحدتنا الترابية من خلال رؤية واضحة وتحديد المسؤوليات والتجرد من الحسابات الضيقة. وعلى الدولة المغربية الاستمرار بأقصى ما يمكن من إبداع في بناء المغرب الموحد والمتضامن المعتز بعمقه التاريخي والحضاري، والحريص على وحدته الترابية.

السيد الوزير،

إننا في حاجة ماسة إلى دعم موقع بلادنا مع بلدان الجوار واستثمار وتفعيل مقتضيات "الوضع المتقدم" الممنوح للمغرب في اتجاه تقوية العلاقة مع البلدان الأوربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا. غير أن هذا التوجه لا ينبغي له أن يحجب عنا حقيقة ساطعة مؤداها أن المغرب الذي يطل على المحيط الأطلسي ينبغي له الانفتاح على فضاءات جديدة للتعاون، وتنويع شراكاته خارج بلدان الجوار، إذ ينبغي أن يجعل من توسيع الشراكات في اتجاه دول أمريكا اللاتينية أولوية دبلوماسية في الوقت الراهن، خاصة أن تلك البلدان تربطنا وإياها عوامل تقارب ثقافية ومصالح اقتصادية وسياسية خاصة، مما ينبغي إيلاء أهمية قصوى لتقوية جسور الحوار بين بلادنا وتلك البلدان الصديقة من خلال مثقفينا وسياسيينا ونقابيينا وفاعلين جمعويين وذلك لن يتأتى إلا بمواصلة الجهد والعمل على تحديث مناهج أدائنا الدبلوماسي وتكريس مصداقيته وتفعيل كل الإمكانات الدبلوماسية ومن بينها الدبلوماسية البرلمانية التي يجب أن تعتمد على المعرفة والكفاءة والخبرة والخروج من دائرة الأعراف السابقة، وإيلاء أهمية للدبلوماسية النقابية.

السيد الوزير،

إننا لن نمل من التأكيد على أن أحسن رد على الأعداء والخصوم، هو التقدم في بناء مغرب ديمقراطي ذو مؤسسات منتخبة بشكل شفاف ونزيه، مغرب تحترم فيه حقوق الإنسان، وتشاع فيه حرية التعبير. والتقدم في بناء اقتصاد وطني قوي منافس، وبناء وطن بدون فوارق اجتماعية صارخة بين فقرائه وأغنيائه، وبدون فوارق مجالية بين جهاته ومناطقه، مغرب يوفر فرص النجاح بشكل متساوي لجميع أبنائه.

إن الشعب المغربي بكل مكوناته يتطلع إلى التقدم في بناء مغرب الأوراش الكبرى الذي يجعل من أولوياته تنمية اقتصادية قوية تنتج الثروة وتقوم بتوزيعها بشكل عادل ومنصف. ذلك هو التحدي الأساسي، ونتمنى أن نكون في الموعد.

والسلام عليكم.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لأعرض أمام حضراتكم وجهة نظر فريقنا فيما اعتبرناه أساسي في المرحلة الراهنة.

السيد الرئيس،

لقد عاشت بلادنا خلال الشهر الماضي أحداث تخريب وعنف بمدينة العيون ذهب ضحيته مواطنون أبرياء، وقد عبر فريقنا في حينه عن تنديده الشديد لما حدث من أعمال شغب واعتداء على الأملاك الخاصة والعامة، والإضرار بمؤسسات الدولة ومصالح المواطنين، وقتل وجرح عمد في حق رجال الأمن والدرك والقوات المساعدة، من طرف عصابات إجرامية.

ونحن إذ نستحضر بهذا المناسبة الأرواح الزكية لشهداء الواجب نسأل الله أن يتغمدهم برحمته الواسعة ويلهم ذويهم الصبر والسلوان، ندعو الحكومة لمواجهته بالحزم اللازم واستحضار هيبة الدولة وسيادة الوطن.

النقاش الوطني لتطوير المسار الديمقراطي المؤسساتي:

ونظرا للدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في التنمية المحلية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها للمواطنين لا بد للجماعات أن تنهج سياسة الاشتراك والتشارك لجميع المواطنين في تدبير الشأن المحلي، وتحصين وتطوير آليات المراقبة والتفتيش للأوراش التي تقوم بها الجماعات المحلية أيضا تبسيط المساطر الإدارية ومعالجة إشكالية الملك العمومي والفضاء العمومي في المدن الكبرى وفق منظور يراعي معايير ذات الشروط البيئية والسلامة

حيث يلاحظ انعدام الميثاق الداخلي (إشكال قانوني لتنظيم هذا المرفق)، لذلك لابد من خلق مساحات جديدة تراعي الخلل الموجود في المدن ومحاولة إشراك الجماعات والمقاولات في هذه المقاربة الجديدة.

محاربة السكن العشوائي

إن محاربة السكن العشوائي تقتضي منح السلطة المحلية أدوات القانونية الفعالة والناجعة لمحاربة هذه الظاهرة التي لها تأثيرات اجتماعية خطيرة، لأن اتخاذ إجراءات الرادعة تتطلب المداهمة والسرعة في التدخل والمقتضيات القانونية الحالية تحد من فعالية تدخل رجال السلطة الشيء الذي يتطلب منح حق التدخل لجميع مستويات رجال التدخل لهدم كل بناء يخالف ضوابط التعمير دون تنفيذ هذا التدخل بإجراءات مقيدة تتعارض وما يتطلب الأمر من سرعة التدخل.

إحداث لجان لتتبع المشاريع:

إن الأحداث المأساوية التي عرفتها بعض المدن المغربية على إثر الفيضانات الأخيرة والتي وإن كانت نتيجة ظواهر طبيعية وتدخل في مجال القوة القاهرة، فإن جزءً منها يعود إلى ضعف البنية التحتية وعدم إجراءات

الحيطة والحذر قبل موسم الأمطار مما نقترح إحداث لجنة إقليمية على صعيد كل عمالة تقوم بتسلم المشاريع الكبرى قبل أداء مبلغ الصفقة النهائي.

وإحداث مخطط طوارئ تراعى فيه اتخاذ الإجراءات القبلية قبل الكوارث لتفقد التجهيزات العمومية قبل حلول موسم الأمطار.

لامركزية التسيير المحلي:

لاشك أن وزارة الداخلية رائدة في مجال التسيير اللمركزي بالمقارنة مع جميع الوزارات ذلك أننا نجد ممثل هذه الوزارة في جميع مناطق المملكة والذي يتوفر على سلطة اتخاذ القرار غير أننا نرى أن هذا المسلسل لعدم التركيز واللامركزية ما زال يتطلب الدعم وتوسيع مجالاته ليشمل مجالات أخرى خاصة في مجال تدبير الموارد البشرية كإعطاء العمال والولاة صلاحية تدبير الأطر العليا بالجماعات وتدبير موظفي العمالات والأقاليم وتنظيم امتحانات الكفاءات المهنية التي مازالت تشرف عليها الإدارة المركزية.

الدعم التكنولوجي للجماعات:

لاشك أن العالم يعرف تطورا كبيرا في مجال التواصل مما نرى أنه حان الوقت لوضع مخطط وطني مستقبلي لتحديث أساليب تسيير الجماعات المحلية، من خلال اعتماد التكنولوجية الحديثة حتى لا تبقى بعيدة عن التطور الذي تعرفه بعض الإدارات العمومية وهذا يتطلب تكوين الأطر والمنتخبين في مجال الإعلاميات، وحث كل جماعة محلية إحداث بوابة إلكترونية خاصة بها للتواصل مع المواطنين.

تأطير وهيكلة مؤسسات المساعد القضائي التي تم إحداثها مؤخرا بمقتضى القانون المالي الجديد، للدفاع عن مصالح الجماعات وتأطيرها وتتبع القضايا أمام المحاكم.

الموارد البشرية:

لابد من الحديث عن الجهود التي تمت في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي والذي توج ببعض المكاسب، غير أننا نلح بالإسراع بإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية على غرار باقي القطاعات، الإسراع بإخراج نظام الوظيفة الترابية ليشمل جميع مكونات الجماعات المحلية.

وضع هيكلة إدارية للجماعات تراعى فيها خصوصية الجماعات القروية والمدن الكبرى.

وضع هيكلة خاصة لمدينتي الدار البيضاء والرباط من خلال إحداث مديريات على غرار النظام المعمول به في الوظيفة العمومية.

تحديد شروط إسناد المسؤولية داخل الجماعة.

وضع نظام خاص للتعويض عن المسؤولية.

لا مركزية الوصاية من خلال إحداث مديريات جهوية تابعة للمديرية العامة للجماعات المحلية تناط بها الوصاية للتخفيف من العبء على المديرية العامة التي يجب أن تتفرغ للسياسات العمومية الكبرى.

والسلام عليكم.

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بتهانينا بمناسبة السنة الهجرية الجديدة، آملين أن يعيدها الله على المغاربة وهم ينعمون بديمقراطية حقيقية تساهم في حل الإشكالات الكبرى لبلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لاشك أن مناسبة مناقشة مشروع القانون المالي، ومعه مختلف الميزانيات الفرعية فرصة تتاح للبرلمان للوقوف على سياسة الحكومة، ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، بل الوقوف أيضا على مدى احترام الحكومة لالتزاماتها، سواء التي جاءت في تصريحاتها من خلال الوزير الأول، أو من خلال أجوبة السادة الوزراء بمناسبة أسئلة المراقبة البرلمانية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن من أهم التزامات الحكومة، تخليق الحياة العامة، وفتح العديد من الأوراش، سواء ما تعلق منها بإصلاح القضاء وإصلاح الإدارة، ومحاربة الرشوة، والإنهاء مع اقتصاد الريع واقتصاد الامتيازات، في ظل استمرار الفوارق الطبقية والهشاشة الناتجة عن الفقر وعن غياب نظرة شمولية وإستراتيجية واضحة للحكومة في العديد من المجالات، وسنحاول من خلال هذه المداخلة الموجزة الوقوف على بعض الاختلالات وإعطاء بعض الاقتراحات على الحكومة تلتقط إشاراتها أو البعض منها.

قطاع العدل

حسنا فعل السيد الوزير عندما لم يركز في عرضه على الأرقام، بل حاول أن يضع السادة أعضاء اللجنة في صورة أوضاع هذا القطاع، في ظل خطاب إصلاح القضاء والذي ألح عليه صاحب الجلالة في العديد من المناسبات، كان آخرها مناسبة افتتاح الدورة الخريفية لهذه السنة، والتي تحدث فيها جلالته على قضاء الغرب.

لذلك إذا سمحتم سنؤطر لمداخلتنا بمجموعة من الأسئلة والتساؤلات التي تشغل بالنا وبال المواطنين المغاربة، حيث نوردها على الشكل التالي:

- أين نحن من ورش إصلاح القضاء؟

- متى ستتم المصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، التي تعتبر أرقى من كل القوانين الوطنية في العديد من الدول

الديمقراطية، حيث لا يكفي الحديث عن حقوق الإنسان إذا لم تكن مؤطرة بقوانين، علما أن هناك نقاش وطني اللحظة على مستوى الحقوقيين والباحثين في هذا المجال.

- أي دور للمجلس الأعلى للقضاء في المنظومة القضائية، سواء تعلق الأمر بالمسار المهني للقضاة علما أيضا أن هذا الموضوع يستأثر باهتمام العديد من المهتمين بهذا الميدان؟

- أي علاقة للنيابة العامة بالضابطة القضائية في ارتباط هذه الأخيرة باحترام القوانين والمساطر المتعلقة بالتحقيقات التمهيدية؟

- ما هي المعايير المعتمدة في مسطرة العفو؟

- ما هي الصعوبات التي تعتري كفية الأحكام القضائية والتي تصور باسم جلالة الملك، خاصة ما يتعلق منها بشركات التأمين، أو الأحكام الصادرة ضد الدولة، مما يضر بحقوق المواطنين؟

- متى سيكون لنا قضاء متخصص: قضاء اجتماعي قضاء أسري، علما أن المغرب دخل في مسلسل إعادة النظر في ترسانته القانونية:

- ما الذي يمنع أن يكون القاضي مستقلا عن السلطة التنفيذية والتشريعية، إذا علمنا أن يكون يحميه من أي تدخل من طرف رجل سلطة أيا كان موقعه؟

- ما هو السبب الرئيسي و الحقيقي الذي كان وراء توقيف قاضي المجلس الأعلى، هل لأمر له ارتباط بتسريب أخبار عن أشغال هذا المجلس، أم أن هناك حيثيات أخرى؟

- متى سيتم تسوية الأوضاع المادية والاعتبارية لكل مكون الفضاء القضائي، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك خاصة أوضاع كتاب الضبط، وما يهمهم كنظام أساسي؟

- ما علاقة وزارة العدل بالمندوبية العامة للسجون؟

إننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية نعتبر أن إصلاح القضاء مشروع مجتمعي بامتياز لذلك نقترح عليكم السيد الوزير التفكير في تنظيم مناظرة وطنية حول هذا الموضوع.

المندوبية العامة للسجون

- ما هي أوضاع السجون بالمغرب؟

- ما هي أسباب الاكتظاظ؟

- ألا يرجع هذا الأمر إلى الإفراط في الاعتقال الاحتياطي، خارج المساطر القانونية من طرف النيابة العامة؟

- هل فعلا المؤسسة السجنية مؤسسة إصلاحية؟

- ما عدد السجناء الذين تم إدماجهم في المجتمع بعد إطلاق سراحهم؟

نتمنى أن يأتي يوم تبنى فيه المدارس والمستشفيات ومعاهد التكوين بدل بناء السجون التي تستنزف من مالية الدولة.

قطاع تحديث القطاعات

- أين نحن من إصلاح الإدارة؟

- أية علاقة للإدارة المغربية بالمرتشين؟

- ما هي الأوضاع الاجتماعية للموظفين بمختلف القطاعات؟

- أيعقل أن يتقاضى بعض موظفي الدولة دون الحد الأدنى للأجر، في الوقت الذي هناك خطاب يجبر القطاع الخاص على احترام هذا الحد الأدنى؟

- وبقدر ما نتمنى التوافق الحاصل بين الوزارة والمركزيات النقابية حول النظام الأساسي للوظيفة العمومية والذي تمت المصادقة عليه في لجنة العدل والتشريع "فإننا وبنفس الحزم نطالب بحوار اجتماعي حقيقي يساهم في حل كل التعقيدات المتعلقة بالترقية والترقية الاستثنائية.

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

هل يمكن أن نعتبر اليوم أن الوزارة نجحت في تقريب الهوة بين البرلمان والحكومة إن على مستوى الحضور والنقاش، فالإنتاج التشريعي:

– ما دور وزارة العلاقات مع البرلمان في حث الحكومة على الحضور للمساءلة والمراقبة اللذان يعتبران من أهم أهميات البرلمان؟

– الإنتاج التشريعي اليوم لازال ضعيفا مقارنة مع انتظارات وطموحات المغاربة، ونتساءل هل المواطن المغربي يشعر بأن هذا الإنتاج التشريعي يغير من واقعه اليومي، وواقعه الاجتماعي، والاقتصادي والحقوقي؟

– ما هو مستوى النقاش الدائر داخل قبة البرلمان، ذلك أن النقاش السياسي مغيب اليوم، بل القضايا الكبرى للبلاد مغيبة، مما يزيد في استمرار نظرة المواطن إلى المؤسسة التشريعية كمؤسسة لا تلعب الدور المنوط بها؟

– ما مساهمة الوزارة في تغيير منهجية الاشتغال إن على مستوى الأسئلة الأسبوعية كجلسة دستورية إن على مستوى أشغال للجن، وما تعيشه من ارتباك بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي إلا دليل على غياب نظرة تقنية علمية وشمولية لجعل مناسبة نقاش القانون المالي والميزانيات الفرعية بمختلف القطاعات، مناسبة للتقويم الحقيقي، ولاقتراح بدائل لخروج البلاد من مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية؟

- أين الوزارة من تفعيل ما جاء في خطاب جلالة الملك هذه السنة برسم افتتاح الدورة الخريفية، والذي حث فيه جلالته على ضرورة تفعيل دور البرلمان على جميع المستويات حتى يتمكن البرلمان من ترسيخ الديمقراطية التي بدونها لن تقوم أية قائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بأن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لسنة 2011 وأن أعبر عن وجهة نظر الفريق في هذه الميزانيات في نفس الاتجاه الذي عبرنا

عنه داخل اللجنة خلال مناقشة هذه الميزانيات حيث أدلينا بالعديد من الاقتراحات بهدف تقوية دور هذه القطاعات لما لها من أهمية إستراتيجية ولما تلعبه من دور في الاقتصاد الوطني.

قطاع التشغيل

يقوم قطاع التشغيل بنوعين من المهام نوع يتعلق بالتشغيل ومتابعة الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز رصيد الشغل وتقويته والحد من ظاهرة البطالة، كما يقوم بدور يتعلق بالحماية الاجتماعية لما لها من دور هام لتوفير التوازن الاجتماعي خاصة أمام ضعف الحد الأدنى القانوني للأجر وهو ما يتطلب معه القيام بكل الإجراءات والتدابير التي من شأنها تطبيق قانون الشغل وتفعيل آليات الحوار المنصوص عليها في مدونة الشغل وأيضا العمل من أجل تطبيق قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومواصلة العمل من أجل إصلاح قطاع التعاضد وغيرها من القضايا التي يتكلف بها هذا القطاع.

قطاع الصناعة التقليدية

يقوم قطاع الصناعة التقليدية بدور كبير في بلادنا إذ يشغل نسبة كبيرة من الحرفيين ومن المهنيين في مجالاته المتعددة، كما أنه يحافظ على موروثنا الثقافي لما يتوفر عليه من تنوع أصناف هذه الحرف والمهن بما فيها النسيجية والجلدية والنحاسية والخزفية والخشبية مما يتطلب إعطاؤه المزيد من الدعم حتى يقوم بالدور المنوط به.

قطاع السياحة

يتوفر المغرب على مؤهلات كبيرة في مجال السياحة إذ أن جميع الجهات لها خصوصياتها في هذا المجال والتي تميزها عن غيرها، فهناك السياحة الثقافية التي توجد بالمدن العتيقة وهناك السياحة الجبلية والسياحة الشاطئية.

وقد أكدنا خلال مناقشة هذا القطاع على ضرورة إعطائه الاهتمام الكافي للسياحة الداخلية.

قطاع الصناعة والتجارة

عرف قطاع الصناعة تطورا كبيرا في مجال الصناعات التحويلية وصناعة السيارات وصناعة معدات الطائرات، كما تم بذل عدة جهود في قطاع النسيج وقطاع الإلكترونيك والكيماويات، غير أن هذا القطاع يتطلب مزيد من المجهودات للحفاظ على نسيج مقاولتنا ولمصاحبتها حتى تتمكن من مواجهة التحديات المطروحة عليها.

كما أن قطاع التجارة عرف هو الآخر تطورا كبيرا بعد إحداث وتوسيع الأسواق الكبرى وهو ما يتطلب إعطاء الاهتمام الكافي للتجار الصغار والمتوسطين وحماية المستهلك.

قطاع التكنولوجيات الحديثة

يلعب قطاع التكنولوجيات الحديثة دورا هاما في جميع المجالات، إذ لا يمكن أن نحقق التطور المطلوب دون إعطاء الاهتمام لهذا القطاع الذي له ارتباط بجميع المجالات إذ كل دعم له سيساعد بلا شك للإسراع بتقدمنا وتطورنا وبإحداث القفزة النوعية التي يجب أن يحققها في هذا المجال.

قطاع التجارة الخارجية

أمام المنافسة الشرسة التي يواجهها اقتصادنا الوطني بسبب التطور الذي تحقق في العديد من الدول الكبرى والدول الصاعدة مما جعل المسافة شاسعة بيننا وبين باقي الدول التي تربطنا بها علاقات في مجال المبادلات وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود قصد تقليص الهوة التي تفصل بيننا وبين هذه الدول.

قطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج

تلعب الجالية المغربية دورا كبيرا ازداد وتقوى خلال السنوات الأخيرة، وقد لاحظنا خلال مناقشتنا في اللجنة المجهودات المبذولة من طرف الوزارة غير أن هذا القطاع، نظرا لأهميته، يتطلب المزيد من الدعم لمواجهة التحديات المطروحة عليه.

قطاع الطاقة والمعادن

عرف قطاع الطاقة والمعادن تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بفضل ما تم تحقيقه من إنجازات جبارة غير أن هذا القطاع هو الآخر يتطلب المزيد من الدعم خاصة أن له علاقات بأوضاعنا الاقتصادية الصناعية والفلاحية وهو ما يتطلب معه مواصلة الجهود حتى يتمكن من توفير الحاجيات المطلوبة في هذا المجال.

قطاع الفلاحة

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات في المغرب إذ أننا نعتبر بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى والذي يتكون من حوالي نصف سكان المغرب، خاصة وأن هذا القطاع يساهم في توفير الأمن الغذائي، ، وهو ما يتطلب إعطائه المزيد من الدعم لمواجهة التحديات المطروحة علينا في هذا المجال.

قطاع المياه والغابات

يتوفر المغرب على مناطق غابوية شاسعة يتطلب الحفاظ عليها وتطويرها وتوسيعها واستغلال عدة مناطق ظلت فارغة ولم يتم تشجيرها، كما يتطلب بذل المزيد من الجهد لمحاربة التصحر .

قطاع الصيد البحري

يتوفر المغرب بفعل موقعه الجغرافي الذي يمتد جنوبا وغربا وشمالا وشرقا في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما يتوفر على ثروات سمكية كبيرة تساهم في أمننا الغذائي وهو ما يتطلب إعلان قطيعة مع سياسة الريع وحماية هذه الثروة التي تتعرض لجميع أشكال النهب.